جامعة أبي بكر بلقايد
- تلمسان -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

العلاقات الجزائرية الفرنسية
في ظل سياسات اليمين المتطرف
2002 - 2010

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص دراسات أورو متوسطية

إعداد الطالب :
جيلالي بشلاغم

إشراف الأستاذ
د.أبو مدين طاشمة

لجنة المناقشة

د. عبد الله بن حمو	جامعة تلمسان	رئيسا
د. أبومدين طاشمة	جامعة تلمسان	مشرفا و مقررا
د. بن علي بن سهلة ثاني	جامعة تلمسان	مناقشا
د. محمد قنـــاد	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية: 1432ه/1433ه2010 م/2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقضَى رَبُّكَ ألاّ َتَعْبُدُواْ إلاَّ إيَّاهُ
وَبالْوَالِدَيْنِ إحْسَانًا إمَّا يَبْلُغَن عِندَكَ الْكِبَرَ
أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا
تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا وَاخْفِضْ
لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ
ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء: الايتين 23 و24.

إهداء

عرفانا واعتزازا وحبا بعظمتهما، أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، اللذين أخرجاني إلى الحياة وعلماني كيف أسير في دروبها، وكيف أتغلب على عقباتها. إلى التى حملتنى وهنا على وهن، وأغدقت علي حنانها وعطفها، فعلمتنى قيمة الصبر والتضحية، أطال الله في عمرهما.

إلى رفاق حياتي: زوجتى وبناتي: أنفال، خولة، رحاب، والصغيرة إسراء.

إلى إخوتي، وأخواتي، وكل الأهل والأحباب والأصدقاء.

إلى طلبة ماجستير علوم السياسية بجامعة تلمسان، دفعة 2009 2010.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ونعمة العلم، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعنى في هذا المقام، إلا أن أشكر جزيل الشكر، كل أساتذة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الذين تشرفت بالاستفادة من عطاءهم العلمي خلال سنوات التدرج و ما بعده. ونخص بالذكر الأستاذ (**أبومدين طاشمة**)، الذي تعهد هذا البحث بالرعاية والتوجيه والنصح.

مقدمـــــة

مقدمة:

تشكل العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها، موضوعا هاما من مواضيع السياسة الدولية، وحلقة مهمة في العلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي. والتي بدورها تشكل جزءا أساسيا من العلاقات الأورو- متوسطية. وعلى مدار العهود التاريخية السابقة، تميزت العلاقات بين الجزائر وباريس بفترات من الصراع والحرب وأخرى من السلم والتعاون، بداية ببروز الجزائر في العهد العثماني كقوة دولية كبرى في البحر الأبيض المتوسط، وانتهاء بفترة ما بعد الاستقلال الوطني.

لكن علاقات التعاون والتبادل، ظلت دائما محل شد وجذب بين البلدين، وموضوعا للنقاش والجدل بين المؤرخين والمحللين. وبالرغم من استمرار هذه العلاقات، فإنها تظل محكومة بمشاعر الريبة والشك وعدم الثقة. فكلما لاحت في الأفق بوادر إيجابية لإرساء علاقات استراتيجية ملؤها الصداقة والاحترام وحسن الجوار، برزت في الساحة السياسية متغيرات وعوامل جديدة لعرقلة هذا المسار.

فبعد نهاية فترة الحرب الباردة، ظهرت في السياسة الدولية فواعل ومتغيرات جديدة، أثرت سلبا على مسار العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى العلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة خاصة، فصبغتها بأبعاد جديدة لم تكن معهودة في المراحل السابقة. وبعد عودة الجزائر إلى سابق عهدها، وتعافيها من الأزمة الأمنية، السياسية والاقتصادية، برزت أحزاب وجماعات اليمين المتطرف، كفواعل جديدة في السياسة الفرنسية، أثرت بشكل واضح على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية وتوجهاتها.

ومنذ وصول الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفلبقة" إلى الحكم في أبريل 1999م حرص على تعزيز علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي، الجهوي والدولي، لا سيما مع فرنسا التي تربطها بالجزائر علاقات خاصة. حيث قام "بوتفليقة" بزيارة تاريخية إلى باريس العاصمة في سنة 2000م، كللت بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية، سياسية، وثقافية. وفي المقابل ساهم الرفض الفرنسي المشاركة في الحرب الثانية على العراق، في أن تكتسب فرنسا ورئيسها "جاك شيراك" شعبية كبيرة في الوطن العربي، وفي الجزائر بشكل خاص، أين استقبل بحفاوة كبيرة في شوارع مدينة وهران في سنة 2003م، وتم التأكيد على تطوير العلاقات الثنائية في إطار الاحترام المتبادل

والصداقة وحسن الجوار. لكن صعود اليمين المتطرف بقيادة "جان ماري لو بين" في الساحة السياسية الفرنسية منذ رئاسيات عام 2002م، وعودة النقاش السياسي والإعلامي حول مسائل الذاكرة، الهجرة، الأمن والهوية في فرنسا، أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر وباريس وتدهورها. الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن علاقة اليمين المتطرف بتدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة؟ وكيف يتم هذا التأثير؟

أولا: إشكالية الدراسة:

ترتيبا على ما سبق، تثور الإشكالية التالية:

إذا كانت السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية للدول، وإذا كان للعوامل الثقافية والبنى الاجتماعية والسياسية تأثير في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، فإلى أي مدى تؤثر سياسات اليمين المتطرف وتوجهاتها في العلاقات الجزائرية الفرنسية بين سنوات 2002 و 2010؟.

تتضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ماهي أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية في العهود والمراحل السابقة؟.
- كيف أثرت سياسات اليمين المتطرف في السياسات العامة للحكومة الفرنسية في مطلع القرن الحادي والعشرين؟
- إلى أي مدى انعكس ذلك التأثير في العلاقات الجزائرية الفرنسة ما بين سنوات 2002 و2010؟.

ثانيا:فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، يقترح الباحث الفرضية الرئيسية التالية :

تؤثر سياسات اليمين المتطرف سلبا في العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال التأثير في السياسات العامة للحكومة الفرنسية المتعلقة بالملفات والقضايا المشتركة بين البلدين.

والتي تتفرع بدورها إلى ثلاث فرضيات فرعية:

– إن اختلال توازن القوى في الفترة التي سبقت الاحتلال، وتعارض المصالح والسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات الجزائرية والفرنسية في فترة ما بعد الاستقلال، أثر

بشكل سلبي على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية.

- تؤثر سياسات اليمين المتطرف على صنع القرار السياسي الفرنسي، من خلال التأثير في صنع السياسات العامة.
- انعكست سياسات اليمين المتطرف سلبا على العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 2002 و2010، وهي تؤثر نسبيا وبدرجات متفاوتة في أبعادها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والحضارية.

ثالثا: منهجية الدراسة :

يأتي بحث "العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف" في إطار دراسة حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي أسست لنوع جديد من العلاقات بين الأمم والحضارات، والتي ترتكز على مجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، التي أولت الاهتمام للأبعاد الثقافية والحضارية للعلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس، سوف يركز الباحث على المناهج والمقاربات التالية:

1) المنهج التاريخي:

إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية كما يقال، فإن الاستعانة **بالمنهج التاريخي** لا بديل عنه، لدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية. الأمر الذي يعد ضروريا لسبر أغوار هذه العلاقات، وفهم أسباب الاستمرار والتغير فيها، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها وآفاقها. "فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والبيئة التي تحكم ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم السياسية والاجتماعية"([1]). لذلك خصص الباحث، فصلا كاملا لدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية بداية من زمن الحكم العثماني في الجزائر سنة 1518 وصولا إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي في 1830 ثم مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني منذ 1962 وحتى نهاية القرن العشرين. معتمدا في ذلك على مجموعة من المصادر الأساسية([2]) التي لا بد لكل باحث في تاريخ الجزائر الرجوع إليها. وذلك بهدف الوقوف على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية في تلك العهود.

([1]) محمد، شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: د.د.ن، 1997، ص.56

([2]) تمثل هذه المصادر، أهم المؤلفات في تاريخ الجزائر، أنظر قائمة المراجع.

2) **المنهج المقارن:**

تقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية، وتحقق الكثير من وظائفها. وتعني المقارنة في أوسع معانيها، ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة. أما المنهج المقارن، كما يراه باحثو العلوم الاجتماعية، فهو:" تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميميات أمبريقية عامة، كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات"([1]). وفي هذا الإطار، يستعين الباحث في دراسته **بالتحليل التاريخي المقارن**، من خلال مقارنة العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة السابقة عن 2002، عن تلك المحددة في الدراسة (2002-2010). سعيا لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغيرات التابعة في موضوع الدراسة.

3) **المنهج الوصفي:**

ولا مناص من استعمال **المنهج الوصفي** في هذا النوع من البحوث، قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة. إذ أنه "يهتم بتوضيح الواقع الذي تدور فيه الأحداث والمواقف، ومحاولة وصف ذلك الواقع وفقا لحقائقه الحاضرة بموضوعية، ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف إلى التفسير والتحليل بقصد التوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع، أو التوصل إلى معلومات ومعارف جديدة تخدم المجال المعرفي الذي يجري فيه"[2]. ويستهدف الوصف في هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف، متمثلة فيما يلي:

- جمع المعلومات والبيانات الدقيقة عن الأحداث والظواهر السياسية والمحطات التاريخية البارزة في العلاقات الجزائرية الفرنسية الماضية واللاحقة.
- فحص العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء التفسير العلمي الملائم للدراسة.
- صياغة عدد من النتائج التي يمكن أن تكون منطلقا أساسيا لإثبات الفرضية الرئيسية للدراسة.

([1]) محمد، شلبي، مرجع سبق ذكره. ص.71.

([2]) بومدين، طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترابات.ط(1)، الجزائر: كنوز للإنتاج والمشر والتوزيع، 2011، ص.ص.96-97.

وينبغي في هذا الصدد، أن نؤكد حقيقة هامة، وهي أن البحوث الوصفية ذات أهمية بالغة في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم السياسية بصفة خاصة. ذلك أن الظواهر السياسية والعلاقات الدولية لها طبيعتها الخاصة والمتميزة، إذ يصعب أن نجري عليها اختبارات وتجارب توازي في دقتها تجارب علماء الطبيعة والفيزياء.

كما يستعين الباحث، **بالأساليب الإحصائية** والكمية، وبعض أدوات **تحليل الخطاب** كلما كان ذلك ضروريا، للكشف عن شدة التغير والتأثير في العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها.

أما منهجية التحليل والتفسير، فتقوم على أساس البناء المنهجي الموضح في النموذج التالي:

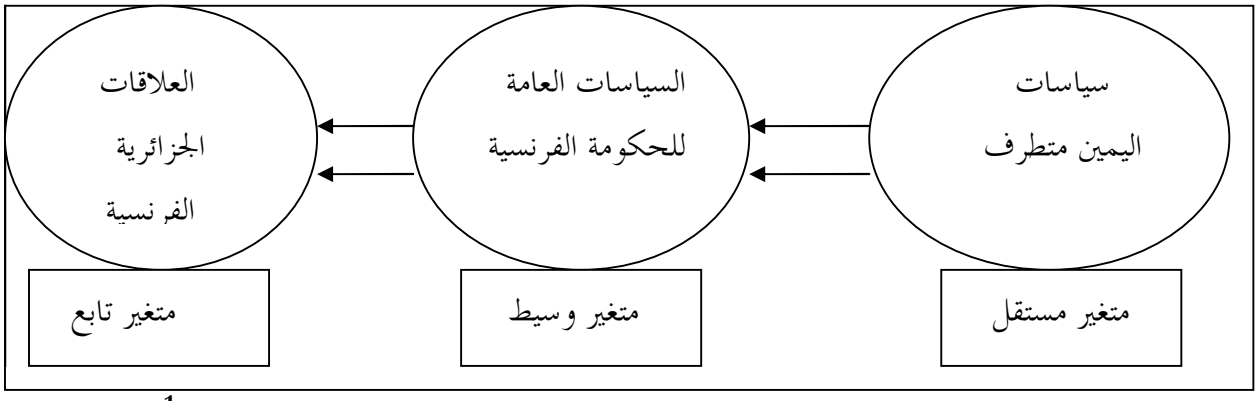

نموذج رقم(1): تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة من منظور تحليل السياسة العامة([1])

2) المقاربات النظرية:

لا يمكن لأي نظرية احتكار تفسير العلاقات الدولية، أو الإلمام بتطوراتها وجميع أبعادها، وعلية فإن دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في الوقت الراهن، ترتكز على أهم المقاربات النظرية والمتمثلة فيما يلي:

أ) المقاربة الواقعية:

ترتكز الواقعية التقليدية على فرضية الفوضى في النظام الدولي، وأن هذه الفوضى ناتجة عن غياب سلطة مركزية فوق قومية تحتكر القوة وأدوات الإكراه. وعليه فإن الأخلاق والمبادئ والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي. وفي هذه المسلمة إشارة واضحة إلى أن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، وأن مصالح الدول ليست منسجمة وإنما

([1]) فهمي، خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.ط1، عمان: دار المسيرة، 2001، ص. 39. بتصرف.

متناقضة، مما يعني أن العلاقات الدولية هي علاقات صراع. وفي هذا الإطار تعتبر القوة، المصلحة الوطنية، ميزان القوى من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الواقعي. فمفهوم القوة يعتبر المتغير الرئيسي لتفسير سلوك الدول، وينظر الواقعيون إلى ميزان القوى على أنه الوسيلة الأنجع لتحقيق السلام والاستقرار. كما يمثل مفهوم المصلحة الوطنية معيارا وأداة أساسية في تحليل أهداف السياسة الخارجية ([1]). فكل سياسة خارجية أساسها البحث عن المصلحة الوطنية، وتفسر القرارات المتخذة في هذا المجال بالغاية من تنفيذها. فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة بتعبير النموذج العقلاني لعملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية([2]).

تبقى المدرسة الواقعية هي الإطار العام الأكثر شمولية وإلماما بالواقع الدولي في فترة الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس، تعتمد دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في المراحل والعهود التاريخية السابقة، على المقاربة الواقعية في التحليل، حيث كان كل من الطرفين، يبحثان عن تحقيق مصالحهما بأقل التكاليف، في إطار علاقات التعاون. كما أن المصالح الوطنية كانت تتحدد على أساس إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية، وليس على أساس تفاعل مصالح الفواعل الاجتماعية والسياسية في الداخل. ومن جهة أخرى، ما زالت الوحدات الدولية مستمرة في إعطاء أهمية كبيرة لتوازن القوى، و ما زال القلق قائما بشأن احتمال حدوث حرب عالمية ثالثة.

ب) المقاربة البنائية:

فكرة البنائية قديمة في تاريخ الفكر السياسي، غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة. وتندرج النظرية البنائية ضمن الاتجاه التكويني في دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية . و تنطلق البنائية من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه اللبس والغموض، وليس باعتباره واقع معطى، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة،خاضع

([1]) عبدالناصر، جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص.ص.141-142.

([2]) نفس المرجع . ص.143.

للإرادة والفكر الإنساني مع إمكانية تغييره متى استدعت الضرورة لذلك([1]).وتعتقد البنائية مثلها مثل الواقعية بفوضوية النظام الدولي، والإقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين. كما تفترض أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل، وأن هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام([2]). وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية، تركز البنائية على عنصر الهوية (Identité). إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين برزت قضية الأقليات بعد تحول الصراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، وبروز قضايا الإرهاب، بعد تحول الصراع الإيديولوجي إلى صراع حضاري وثقافي. كما تركز البنائية على مفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية، وهو التفسير الذي يواكب التفسير الحضاري للنزاعات العرقية والإثنية التي برزت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي([3]).

لقد جاءت البنائية كإطار نظري لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل(Acteur) والبنية (Structure)، وهي تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين. أما البنائية كإطار مفاهيمي، فإنها تركز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير. وهو إطار اجتماعي قائم على الأفكار، حيث تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم([4]).

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن البنائية هي الاقتراب الأكثر فعالية في تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة المحددة للدراسة، على أساس أن المصالح الوطنية لفرنسا، تتشكل في إطار تفاعل مصالح البنى الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الفرنسي. وعلى أساس بروز عنصر الهوية الثقافية والحضارية كمتغير مهم في مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة. ومع ذلك يمكن اعتبار أن البنائية وحدها لا تستطيع أن تفسر كل شيء، و أي باحث متمرس، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التفسيرات والإيضاحات التي تمده بها المنظورات الأخرى. فالنظريات

([1]) عبدالناصر، جندلي، المرجع السابق . ص.310.

([2]) نفس المرجع. ص.323.

([3]) نفس المرجع . ص.ص.324- 326 .

([4]) نفس المرجع . ص.327.

الليبرالية مثلا تحدد الإمكانيات والوسائل التي يمكن للدولة استعمالها لتحقيق مصالح مشـــتركة، كما تحدد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدها على فهم سبب اختلاف الـــدول في خياراتهـــا الأساسية، إضافة إلى ذلك، فان التوجهات الليبرالية تعتقد أن الحمايـــة و الهيمنـــة الأمريكيـــة، ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وستعزز لا محالة فرص السلام الليبرالي الديمقراطي، لـــذا فان الوصفة الليبرالية تصبح أكثر أهمية طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في تـــوفير الأمن و الاستقرار للعديد من المناطق. وفي هذا السياق يمكن فهم سلوك الدول الأوروبية بعـــد نهاية الحرب العالمية الثانية ومنها فرنسا، إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ج) اقتراب صنع السياسات العامة:

إن معالجة إشكالية الدراسة والتي تبحث في مدى تأثير اليمين المتطـــرف في العلاقـــات الجزائرية الفرنسية الراهنة، يحتم على الباحث الارتكاز على اقتراب صنع السياسة العامة. علـــى افتراض أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية للدول. حيث أن السياسات العامـــة تتفاعل وتتعامل مع بيئة واسعة محيطة بها، متمثلة في العوامل الاجتماعية ، الثقافية والحضـــارية بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية، والعوامل الدولية والعالمية. كما أن للبيئـــة دور في وضع وإقامة بعض القيود على متخذي القرارات أو صانعي السياسات العامة وتحد من حريـــة اختياراتهم كما يقول جيمس أندرسون (J. ANDERSON)([1]).

وقد استرسل جابريال ألموند (G. ALMOND) وزملاؤه في تفصيل بيئة السياسة العامة أو النظام السياسي، مؤكدين على أن البيئة الداخلية والخارجية يعملان على تشكيل طبيعة القضايا والمشكلات السياسية في الدولة. هاتان البيئتان تضعان النظام السياسي أو الحكومة في مواجهـــة القضايا والمشكلات؛ مثل البطالة والتضخم، النمو الاقتصادي، الصـــراع العرقـــي وتهديـــدات الأجانب والأعداء، وأن الموارد المتاحة قد تكون كافية أو غير كافية للتعامل مع تلك القضـــايا ومواجهتها([2]). فالمجتمعات الصناعية والمتقدمة مثل فرنسا، لديها قضايا ومشـــكلات ولـــديها مستويات من الموارد تختلف اختلافا كبيرا عما يوجد في الجزائر. الأمر الذي يحتم على صـــناع السياسات العامة التكيف مع ضرورات البيئة المحيطة بها.

([1]) فهمي، خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره . ص.199.

([2]) نفس المرجع . ص.200.

من جهة ثانية فإن السياسة العامة يمكن اعتبارها محصلة للتعارض ولحالات التنافس بين مختلف الأفراد والجماعات، سواء كانوا رسميين أو غير رسميين، كما يعتبر العامل الاقتصادي مصدرا مهما من مصادر التناقض في المجتمعات الغربية الحديثة. الأمر الذي يستوجب على صناع السياسة العامة ومتخذي القرار الاستجابة لكل هذه التناقضات، لإحداث نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة والمتنافسة، والحفاظ على النظام والاستقرار.

تبعا لهذا المنظور، فإن دراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، تستوجب دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في صنع السياسات العامة المتعلقة بالملفات المشتركة بين الجزائر وفرنسا. من خلال التركيز على دور رئيس الجمهورية كفاعل رسمي ورئيسي في صنع القرارالسياسي، وعلى توجهات اليمين المتطرف وسياساته كفاعل غير رسمي في صنع السياسات العامة.

رابعا: نطاق الدراسة:

ينحصر المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2010، وذلك للاعتبارات التالية:

- لقد شهدت هذه الفترة من تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية العديد من التوترات والأزمات، نتيجة صدور العديد من القوانين والسياسات والمواقف المعادية للجزائر. والتي بدأت إرهاصاتها بداية من الاعتراف الرسمي بحرب التحرير الوطني من طرف الحكومة الفرنسية في سنة 1999. ففي يناير 2002، تم اقتراح مشروع قانون من طرف اليسار الفرنسي، يجعل من يوم 19 مارس يوما وطنيا للذاكرة الخاصة بالحروب الاستعمارية في شمال أفريقيا، غير أن هذا المشروع رفض من طرف أغلبية اليمين في الجمعية الفرنسية.
- كما برز ملف التعذيب، وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كموضوع للنقاش الصحفي والإعلامي والتجاذب السياسي بين مختلف الأطراف في البلدين، والتي أعطت شرارتها الأولى شهادة المناضلة والمجاهدة الجزائرية "لويزات إيغيل أحريز" في جريدة "العالم"(Le monde) بتاريخ 20 جوان 2000، وتوالت التصريحات والشهادات والمواقف طيلة فترة الدراسة، وهي ما زالت متواصلة حتى الآن.
- بالإضافة إلى موضوع التعذيب والجرائم، برز في هذه الفترة العديد من الملفات والقضايا،

والتي أثرت أساليب التعاطي معها، في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، من مثل قضية الإرهاب الدولي والتي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، وقانون منع الخمار في 2004، وقانون 23 فبراير 2005، المتعلق بالذاكرة الاستعمارية، ثم قوانين الهجرة بداية من 2006 والنقاشات الدائرة حول الهوية الثقافية لفرنسا، وغير ذلك من المواضيع التي تهم الجالية الجزائرية في فرنسا.

- ومن جهة ثانية، فإن تنامي تيار اليمين المتطرف بكل أطيافه، وصعود "جان ماري لوبين" زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في فرنسا، والحديث عن ماضيه العسكري في الجزائر، جعل الباحث يحدد الإطار الزمني بداية من سنة 2002.
- أما إنهاء الدراسة في حدود 2010، فيرجع إلى أن الهدوء إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية بدأ يعود ابتداءا من أكتوبر سنة 2010، من خلال إنعاش العلاقات الاقتصادية وإبعادها عن التوترات السياسية، وإنهاء حل بعض الملفات الدبلوماسية من مثل قضية الدبلوماسي الجزائري محمد زيان حسني.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار موضوع الدراسة إلى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية. تتمثل **الاعتبارات الموضوعية** في عاملين أساسيين، هما:

- باعتبار أن الجزائر دولة عربية إسلامية تنتمي إلى الفضاء الإفريقي والمتوسطي، وفرنسا دولة أوروبية تطل على البحر المتوسط ، فإن العلاقات الجزائرية الفرنسية جزء من العلاقات الأوروبية العربية، وبالتالي فهي تندرج ضمن اختصاص الدراسات الأورومتوسطية. بالغضافة إلى أن؛ العلاقات الجزائرية الفرنسية شديدة التميز، في الماضي والحاضر، فهي تمثل نموذجا لعلاقات الدول المستعمرة (بكسر الميم) بالدول المستعمرة (بفتح الميم)، ونموذجا لعلاقات الجنوب المتخلف (الجزائر) بالشمال المتقدم(فرنسا). كما أنها تمثل نموذجا مصغرا لعلاقات العالم العربي والإسلامي بالعالم الأوروبي والغربي. ومن جهة ثانية، تعتبر الجزائر وفرنسا قطبان فاعلان في التجمعات الجهوية والإقليمية المحيطة بحوض البحر المتوسط، على غرار الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، مجموعة دول غرب المتوسط (مجموعة 5+5)، اتحاد المغرب العربي.

– أما العامل الثاني فيتمثل في صعود اليمين الأوروبي المتطرف بصفة عامة، والفرنسي بصفة خاصة في السنوات الأخيرة، وتنامي تأثيره في السياسات الأوروبية تجاه العرب والمسلمين سواء كانوا مهاجرين في أوروبا أو يعيشون في بلدانهم الأصلية، يثير العديد من التساؤلات والإشكالات السياسية، الأمنية والحضارية في الفضاء الأورو- متوسطي وبين العالمين العربي الإسلامي والغربي والأوروبي. هذه التساؤلات تحتاج إلى إجابات شافية من خلال البحث والتحليل والتحري عن تأثير توجهات وسياسات اليمين الفرنسي المتطرف نموذجا في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

أما **المبررات الذاتية**، فتتمثل في العوامل التالية:

– باعتبار ميول الباحث ورغبته في سبر أغوار العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي ظلت جزئياتها خافية عن معارفه إلى حين الشروع في هذه الدراسة.

– يأمل الباحث أن يتوج بحثه هذا بنتائج مهمة تفيد الباحثين في مجال العلاقات الجزائرية الفرنسية، وسد الفراغ الموجود في المكتبة الجامعية، والإسهام بهذه الدراسة في إحياء الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني.

سادسا: أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة **علميا**، فيما يلي:

– تناولها لموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي أرقت الباحثين والسياسيين على حد سواء، لتعقيداتها وخصوصيتها التاريخية، السياسية والثقافية (كما أسلفنا سابقا). أما الجديد في هذه الدراسة، يتمثل في تناول الموضوع من زاوية مختلفة عن الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين سياسات اليمين المتطرف كمتغير مستقل وبين السياسات الحكومية لفرنسا كمتغير وسيط، وتأثير ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية كمتغير تابع في الفترة التي تلت صعود اليمين المتطرف وبروزه في الحياة السياسية الفرنسية.

– كما تمس الدراسة تحليل سياسات وتوجهات اليمين المتطرف وكيفية تعاطيه مع قضايا الأمن والتاريخ الاستعماري لفرنسا، ومواقفه من الثقافة العربية الإسلامية للمهاجرين العرب والجزائريين بصفة خاصة. كما يهتم الموضوع بتحليل مواقف اليمين المتطرف من بعض القضايا الجهوية، والدولية، وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية بأبعادها المختلفة.

أما عمليا:

- تحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات والإشكالات المطروحة أمام المتابعين والباحثين في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، و محاولة الكشف عن الأسباب والعوامل الحقيقية التي أضحت تشكل عائقا أمام تطور هذه العلاقات إيجابيا بما يخدم مصالح البلدين بصفة خاصة، وبما يعود من منافع على شعوب المنطقة الأورومغاربية والمتوسطية بصفة عامة.
- كما تحاول أيضا تغطية النقص الملاحظ في المكتبات الجزائرية والعربية فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية في الزمن الحاضر.
- يصبو الباحث من وراء هذه الدراسة، التوصل إلى نتائج ذات فائدة علمية يمكن الاستعانة بها والرجوع إليها من طرف الباحثين في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتستنير بها أجهزة الدبلوماسية الجزائرية في القيام بوظيفتها.

ومن هنا تتضح أهمية تناول الموضوع، والانكباب على تحليل جوهر العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، من خلال التطرق إلى البعد التاريخي والاجتماعي لهذه العلاقات بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية والحضارية. ومن خلال البحث الموضوعي بعيدا عن الأفكار والمؤثرات الذاتية. غير أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين الذات والموضوع. إلا أن التسلح بأدوات البحث العلمي من شأنه أن يصل بهذه الدراسة إلى نتائج علمية حقيقية بعيدة عن الآراء والأحكام المسبقة.

سادسا: أدبيات الدراسة:

إن عملية البحث والقراءة التي باشرها الباحث، كشفت له عن ضآلة المراجع ، وندرة المصادر، التي تدور حول موضوع الدراسة. البعض منها يتناول الموضوع في مراحل تاريخية سابقة، والبعض الآخر يعالجه بطابع جزئي، وأخرى تتناوله في إطار العلاقات الفرنسية العربية. وقد أرتكز هذا البحث على ثلاث دراسات هي:

كتاب الدكتور صالح موهوبي ([1]) والذي خصصه لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا بأبعادها المختلفة في الفترة ما بين 1962 و 1986 . غير أنه أدرج موضوع الهجرة ضمن

([1]) Salah, Mouhoubi, La politique de coopération Algéro-Française (Bilan et perspectives). Alger: O.P.U, 1986.

العلاقات الإنسانية، في حين أنها أصبحت في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة تهديدا غير عسكري للأمن. أما على المستوى السياسي فقد أرجع صالح موهوبي توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى اختلاف النظام السياسي في البلدين، وتعارض سياستيهما على المستويين الداخلي والخارجي. ومن جهة ثانية فإن اختلاف درجة التنمية في كل من الجزائر وفرنسا، طبع علاقات التعاون بطابع التبعية وليس التكامل، والذي يسمح بالتبادلات التي تستجيب لحاجيات البلدين الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد فإن الباحث يتفق مع تصور الكاتب، لكنه يضيف إلى ذلك اختلاف الهوية الثقافية والحضارية للمجتمعين الجزائري والفرنسي، ورؤية كلا منهما للذاكرة الوطنية. ويدرج موضوع الهجرة في باب القضايا السياسية والأمنية.

أما دراسة "حبيلة محمد لمين"([1])، فإنها تطرقت للعلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة ما بين 1999 و2009، غير أنها ركزت على متغير الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر حيث عزت توتر العلاقات الثنائية بين البلدين إلى عوامل التصادم متمثلة في الخلافات التاريخية والسياسية، الخلافات القانونية، والخلافات الاقتصادية، ناظرا إليها على أنها اختلافات في وجهات النظر. كما رجحت استمرار هذه العلاقات في المستقبل نتيجة عوامل التقارب بين الدولتين، متمثلة في العوامل الجيو استراتيجية والاجتماعية. بينما لم تتوسع هذه الدراسة في بحث الأسباب التاريخية والاجتماعية والثقافية، والتي تقف وراء هذه الخلافات. و لم تتطرق للسياسات المتطرفة لليمين كمتسبب رئيسي في تدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، وهذا ما سيتم معالجته في دراستنا.

وتعرضت دراسة الباحثة "مغالي بالنت" (M.Balent)([2])، للمرجعية الفلسفية والفكرية والأيديولوجية للجبهة الوطنية الفرنسية والتي يتزعمها "جان ماري لوبين" وعائلته. حيث ترى أن منظري هذه الجبهة، يرتكزون على فلسفة "طوماس هوبز" لتفسير العلاقات الدولية، والقائمة على فرضية الفوضى، وأن العلاقات الدولية هي علاقات قوة. ويعتقدون أنه لا وجود لسلطة فوق قومية باستطاعتها تنظيم، وإدارة وضبط هذه العلاقات. ويصفون قرارات

([1]) محمد لمين، حبيلة، " العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999- 2009 : الادراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر"، مذكرة ماجستيرغير منشورة. مقدمة لكلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-، 2010.

([2])Balent,Magali, « La vision du monde du front national : Quel devenir après le départ de J.M.Le.Pen », Note de recherche n°15,jan 2011,CEVIPOF et CNRS, Sciencespo, in: http://www.cevipof.com/fichier/p_publication/729/publication_pdf_cevipof.la.vision.du.monde.du.fn.pdf, consulté le 08/03/2011.

وأعمال الأمم المتحدة بالمؤامرات السياسية. ويحدد اليمين المتطرف أعداء الداخل والخارج، تبعا للتغيرات الدولية. ففي فترة الحرب الباردة، ترى مغالي بالنت أن الجبهة الوطنية كانت تنظر للاتحاد السوفياتي والشيوعية العدو الخارجي للأمة الفرنسية. وبسقوطه وانهياره أضحت العولمة والأقلمة من الظواهر الخطيرة المهددة لكيان الأمة والسيادة الفرنسية من الخارج. ثم تطور مفهوم العدو في نظر اليمين المتطرف والجبهة الوطنية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ليشمل خطر الإرهاب الإسلامي وربطه بتهديد الهجرة الأجنبية وخاصة العربية والإسلامية في فرنسا وأوروبا.كما يرى قادة الجبهة الوطنية، في الاستعمار الفرنسي، ظاهرة طبيعية، يندرج ضمن أهداف الحفاظ على القوة وتعزيزها، وفي إطار التمدد الحضاري لفرنسا في العالم. وترى الباحثة الفرنسية " مغالي بالنت" ومستشارة الشؤون الدولية لحزب "نيكولا ساركوزي"، أن القضية الأساسية في سياسات اليمين المتطرف يرتبط بقضية الهوية الوطنية للأمة الفرنسية، والذي سيظل في نظرها الموضوع الرئيسي لخطاب الجبهة الوطنية في المستقبل، حيث تعتبر الإسلام تحديا دينيا وديمغرافيا لأوروبا المسيحية، بصفة عامة وللهوية الفرنسية بصفة خاصة.

سابعا: هيكلة الدراسة :

لمعالجة موضوع "العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف"، يقترح الباحث مقدمة، خاتمة وثلاثة فصول، وبعض الجداول والملاحق لتدعيم البحث. أما فصول الدراسة، فيتعرض الأول منها لدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية قبل بروز اليمين المتطرف كفاعل مؤثر في الحياة السياسية الفرنسية. من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية لهذه العلاقات والتي تعود إلى زمن الجزائر القوية في العهد العثماني من سنة 1518 إلى سنة 1830م مرورا بالفترة الاستعمارية من 1830 إلى 1962م، وصولا إلى فترة ما بعد الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين الميلادي، والتركيز على مختلف جوانبها السياسية، الاقتصادية والثقافية.

وينصب اهتمام الفصل الثاني على دراسة الحياة السياسية الفرنسية منذ سنة 2002م من خلال توصيف الخريطة الحزبية والسياسية في فرنسا، وتحديد موقع اليمين المتطرف فيها وتحليل سياساته وتوجهاته وتأثيرها على السياسات الحكومية لفرنسا. دون إغفال التركيبة الاجتماعية والإيديولوجية لليمين المتطرف، وكشف الجذور التاريخية لهذا التيار.

أما الفصل الثالث فينكب على دراسة تأثير سياسات اليمين المتطرف وتوجهاتـــه في العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة الممتدة من 2002 إلى 2010، بـــالتطرق إلى مختلـــف أبعادها السياسية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، الثقافية والحضارية.

ثامنا : صعوبات الدراســـة :

تتمثل الصعوبة الرئيسية في هذه الدراسة في طبيعة موضوعها، والذي يثير العديد من التساؤلات والإشكالات النظرية والمنهجية. فقد طرأت العديد من التغيرات الدولية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، كما برزت تحولات نظرية جديدة في حقل العلاقات الدولية. الأمر الذي جعل الباحث يتساءل حول أنجع النظريات والمقاربات المنهجية في تناول الموضوع، مع مراعاة متطلبات البحث العلمي، وضرورة مواكبة هذه التحولات من جهة، وتفادي التقليد والتكرار من جهة ثانية.

وتتمثل الصعوبة الثانية، في قلة المصادر التي تتناول موضوع الدراسة بكل أبعادها وأطوارها، وندرة المراجع التي تتناول تأثير اليمين المتطرف في السياسات الفرنسية المرتبطة بالملفات الجزائرية. إذ أن جل الدراسات التي تناولت الموضوع، ركزت على فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، أو على فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين". في حين لم نجد أثرا لأي دراسة تتناول تأثير اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية القديمة أو الراهنة، في حدود علم الباحث، باستثناء بعض الإشارات الواردة هنا وهناك.كما أن ندرة البيانات والمعطيات الآنية حول متغيرات ومؤشرات الدراسة، كان عائقا كبيرا في طريق الكشف عن حقيقة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أما الصعوبة الثالثة، فتمثلت في كون أغلب المراجع المستخدمة في الدراسة، كانت باللغات الأجنبية، الأمر الذي استدعى تخصيص وقت كبير لعملية الترجمة. والتي اصطدمت في الكثير من الأحيان بصعوبة إيجاد المصطلحات والألفاظ العلمية المناسبة لتلك التي تظهر في النصوص الأصلية، حيث كانت العملية تستدعي الاستعانة بمتخصصين في الترجمة، وهو ما تعذر وجوده.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية:

ينصب هذا الفصل في رصد الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية منذ أن أصبحت الجزائر تابعة للخلافة العثمانية في 1815 م، وحتى نهاية القرن العشرين. من خلال التطرق إلى مختلف المحطات الرئيسية في هذه الفترة، وتتبعها لمحاولة معرفة العوامل والمتغيرات الرئيسية المؤثرة في تلك العلاقات.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى مسألة منهجية هامة، تحكم البحث في هذا الفصل، وهي أن التقسيم الزمني للحقب التاريخية، ليس تقسيما اعتباطيا بل هو مؤسس، لأن تاريخ الشعوب والأمم سلسلة مترابطة من التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ولكنه تقسيم أملته الاعتبارات التالية:

1- أن العلاقات الجزائرية الفرنسية هي علاقات ديناميكية، تتغير وتتأثر بتغيرات العلاقات الدولية، وتتأثر أيضا بمجمل التغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي تحدث في البلدين. وعليه، لا يمكن استيعاب هذا التطور والتغير استيعابا صحيحا ومتكاملا إلا من خلال النظر لهذه العلاقات في فترات زمنية متباينة.

2- أن العلاقات الجزائرية الفرنسية مرت بفترات ومحطات تاريخية مهمة، وعرفت في تطورها التاريخي مراحل أساسية متباينة في أبعادها. وما يعتبر عاملا رئيسيا وحاسما في تحديد كل مرحلة، هو طبيعة العوامل المؤثرة في هذه العلاقات.

3- إن منهجية التحليل المرتكزة أساسا على المنهج التارخي المقارن، تستدعي دراسة الموضوع، على الأقل، في فترتين زمنيتين مختلفتين، يكون في إحداهما متغير اليمين المتطرف غائبا، أو فاعلا رسميا، ويكون في الفترة الأخرى فاعلا غير رسميا، حتى يتمكن الباحث من الكشف عن تأثير هذا المتغير في العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، وتحديد طبيعة ودرجة هذا التأثير.

وبناء على ذلك، فإن البحث في طبيعة هذه العوامل، يستدعي من الباحث دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، محاولا الكشف عن العوامل المؤثرة في تطورها، وما هي الأبعاد التي طبعت هذه العلاقات؟، وهو الأمر الذي سيتم معالجته في هذا الفصل من خلال مبحثين رئيسيين. يصف الأول منهما ويحلل العلاقات الجزائرية الفرنسية من بداية الحكم

العثماني(1518م) إلى غاية الاستقلال الوطني(1962م).ويتوزع هذا المبحث على ثلاث مطالب تخصص لثلاث فترات زمنية متباينة، وهي:

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (1518 إلى 1830).

المطلب الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 إلى 1954).

المطلب الثالث: ثورة التحرير الوطني والاستقلال(1954 إلى 1962).

ويعرض المبحث الثاني، العلاقات الجزائرية الفرنسية من الاستقلال (1962) وإلى غاية العقد الأخير من القرن العشرين. ويركز على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في تطور هذه العلاقات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: استقلال الجزائر وانعكاساته على علاقات البلدين

المطلب الثاني: التوجهات الجزائرية وأثرها في علاقات التعاون

المطلب الثالث: الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر بعد الاستقلال

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية من الحكم العثماني إلى الاستقلال :

يرصد هذا المبحث أهم المحطات التاريخية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بدءا بعلاقة الجزائر مع فرنسا في ظل الخلافة العثمانية من 1518م إلى تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830م، مرورا بفترة الاستعمار الفرنسي للجزائر من 1830م إلى 1954م، وانتهاء بالثورة التحريرية واستقلال الجزائر في 1962م وما نتج عن ذلك من علاقات وتداعيات.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (1518م–1830م) :

لا يمكن فهم الأسباب الحقيقية لاحتلال الجزائر، إلا من خلال البحث في العلاقات التي كانت قائمة بين الجزائر وفرنسا طيلة فترة الحكم العثماني في الجزائري، ومن خلال تقييم الدور الذي لعبته الجزائر في تلك الحقبة من تاريخها في استقرار الجانب الغربي من المتوسط كقوة بحرية وتجارية مهمة، وهو ما سنتعرض له من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : مكانة الجزائر الدولية وهيبتها العالمية:

برزت في مطلع العصر الحديث، على ضفاف البحر المتوسط عدة قوى دولية تركزت بشكل خاص في جنوب غرب أوروبا، وشمال غرب إفريقيا، وشرق البحر المتوسط. واتسمت الأوضاع الجيوسياسية في هذه الفترة من التاريخ بالصراع بين ملوك وأباطرة أوروبا لا سيما بين فرنسا وإسبانيا من جهة وبين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا المسيحية من جهة ثانية، أين تمكن العثمانيون من فرض سيطرتهم على القسطنطينية والتوسع في أوروبا الشرقية وارتياد غرب البحر الأبيض المتوسط بهدف الدفاع عن موانئ المغرب العربي الساحلية وحماية السكان من الغارات الصليبية، وتقديم العون لمسلمي الأندلس المطاردين من طرف الإسبان([1]).

وتمكنت الدول المتعاقبة على إقليم شمال إفريقيا، من الفاطميين إلى الموحدين مرورا بالمرابطين، من مقاومة الغزوات الصليبية الأوروبية وتأسيس دول قوية وراقية. غير أن ضعف الدولة الموحدية وسقوطها أدى إلى انقسام إقليم المغرب العربي وتشتته بين ثلاث دويلات هي: الدولة الحفصية في المغرب الأدنى (تونس) ودولة بني عبد الواد الزيانية في المغرب الأوسط(الجزائر) والدولة المرينية في المغرب الأقصى. ودخلت هذه الكيانات في ما بينها في صراع حاد ومرير، مما

([1]) يحي، بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830) . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص.ص.9-12.

نتج عنه تفوق الإسبان والبرتغال في الصراع ضدها وممارسة الاعتداءات المتكررة على المدن والسواحل المغاربية.

فاختل التوازن في القرنين 14م و15م لصالح القوى الأوروبية جنوب غرب أوروبا، فاشتدت الغارات والحروب واتسمت بالتوحش والشراسة وتخريب العمران والممتلكات وسلب الأموال وقتل البشر واسترقاقهم، وكثرت أعمال القرصنة البحرية بمباركة الحكومات الأوروبية واعتبرتها مصدرا للكسب ووسيلة لتحطيم قوة المسلمين وإذلالهم، تمهيدا لاستعمار بلدانهم([1]).

أما على الجهة الشرقية من البحر المتوسط، فقد تمكن الأتراك من الإطاحة بالدولة البيزنطية عام 1453م، والسيطرة على بلاد الشام واستلام الخلافة الإسلامية من الفاطميين بمصر عام 1517م. وتوغل الأتراك العثمانيون في شرق أوروبا عبر نهر الدانوب حتى وصلوا إلى فيينا، وارتادوا البحر المتوسط حتى وصلوا شواطئ إسبانيا. فشعر شارلكان ملك إسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بالخطر، واعتبر صراعه مع الجزائر بمثابة فتح جبهة ثانية ضد الأتراك العثمانيين خاصة بعد إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية.

لقد أدرك الجزائريون خطر المد المسيحي الأوروبي على بلدان المغرب العربي، فلم يترددوا في طلب العون والاستنجاد بالأخوة الأتراك عروج، خير الدين،محمد إلياس وإسحاق لإنقاذهم من البطش الصليبي([2])، وتخليص المدن الجزائرية من الإسبان. وكانوا قد غادروا بلادهم للقرصنة في المنطقة الغربية من البحر المتوسط، فأطبقت شهرتهم الآفاق في مقارعة القراصنة الأوروبيين وإنقاذ الآلاف من الأندلسيين الهاربين من الإسبان. وفي سنة 1516 قدم خير الدين وعروج وإسحاق إلى الجزائر العاصمة بطلب من سكانها، لقيادة المقاومة ضد الإسبان أين تمكن الجزائريون من إخراجهم من العاصمة وتأسيس دولة الجزائريين (l'Etat des Algeriens) تحت قيادة الإخوة الثلاثة. وبعد استشهاد عروج، وأخوه إسحاق، أصبح خير الدين الحاكم الوحيد للجزائر، فقضى على رؤوس الفتن ووطد أركان الدولة الجزائرية الناشئة التي غيرت مجرى التاريخ الأفريقي. وتيقن هذا الأخير أنه لن يستطيع مقاومة الغارات الصليبية

([1]) يحي، بوعزيز، المرجع السابق . ص.11.

([2]) مولود ، قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ج.1، ط.2، الجزائر: دار الأمة، 2007، ص.61.

على البلاد بمفرده، فالتجأ للدولة العثمانية وأعلن أن الجزائر مقاطعة للسلطان العثماني في سنة 1518م.

تكالبت الدول الأوروبية ضد الجزائر أساسا، وباقي بلدان المغرب العربي بالتبعية في الفترة الممتدة بين القرنين 15 و19م، وقادت حملات عسكرية عديدة، خاصة في عهد شارلكان الإسباني ولويس الرابع عشر الفرنسي. ومن أمثلة هذه الحملات على سبيل المثال لا الحصر: الحملة الصليبية الضخمة ضد الجزائر العاصمة عام 1601م والتي اشتركت فيها قوات: البابا جنوة، نابولي، الطوسكان، صقلية، سردينيا، بارما، مودينا، لابروطان، وجزر البليار، وقادها جان أندري دوريا([1]). لكن الجزائر واجهت هذه الغارات بنفس الأسلوب والأدوات، فأنشأت أسطولا بحريا من نواة مراكب عروج وخير الدين بربروس، وتوحدت الأقاليم المغاربية تحت علم الدولة العثمانية من تلمسان غربا إلى طرابلس الغرب شرقا. وشرعت في التصدي للعدوان الخارجي وتقوية دفاع الموانئ، والعمل على تصفية الوجود الإسباني في المدن التي يحتلونها وملاحقة القراصنة في عقر دارهم. لقد أدركت الجزائر الأبعاد الحقيقية للحملات الأوروبية ضدها، فصمم الشعب الجزائري وقيادته على تصفية الوجود الاسباني الاستعماري في الجزائر بمختلف الوسائل، فأرغمت معظم الدول الأوربية على الاعتراف للجزائر بقوتها وسيطرتها على الممرات البحرية، وعلى توقيع معاهدات السلم والصداقة وخاصة في القرنين 17 و18م([2]).

لقد كانت الجزائر ومنذ التحاقها بالخلافة العثمانية في سنة 1518، قوة عظمى يحسب لها ألف حساب من طرف الدول والمماليك الأوروبية، وكثيرا ما استنجد ملك فرنسا آنذاك "فرانسوا الأول" بالأساطيل العثمانية والجزائرية، ضد اعتداءات قوات "شارلكان" الملك الإسباني على الشواطئ الفرنسية([3]). فراجت تجارتها وتوسعت علاقاتها مع الخارج، وأصبحت كلمتها مسموعة وأكثر تأثيرا في أوقات السلم والحرب، واكتسبت صفة الزعامة على نيابات المغرب الأخرى، واعترفت دول أوروبا لها بذلك، وأخذت تدفع لها الضرائب والهدايا أكثر مما تدفعه لتونس وطرابلس([4]). ويعزي حمدان خوجة قوة الجزائر في الداخل إلى استتباب الأمن

([1]) يحي، بوعزيز، مرجع سبق ذكره . ص.17.

([2]) نفس المرجع . ص. 21.

([3]) نفس المرجع . ص.ص.14-15.

([4]) نفس المرجع . ص.22.

والاستقرار، وذلك ما أكسب البايات عظمة وشهرة، فغزوا تونس مرات عديدة، مع أن تونس أقدم من الجزائر ومن الصعب الإستيلاء عليها. لكن عدالة ووفاء حكام الجزائر، جعل التونسيون يرحبون ويخضعون لحكم الجزائر، حيث أصبحت تونس تابعة للجزائر منذ سنة 1754([1]).

ظلت الجزائر مدة ثلاثة قرون متتالية سيدة البحر الأبيض المتوسط، وكانت أولى الأمم التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م، وعقدت معها معاهدة سلم وصداقة يوم 5 سبتمبر 1795م بمبادرة من الأخيرة. كما كانت أول أمة اعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى وزودت حكومتها بمبلغ خمسة ملايين فرنكا ذهبيا بدون فائدة، وأنقذها من المجاعة أيام حروب الثورة. وأثناء حروب نابليون بقرض آخر لشراء القمح، وحمتها من الغزو الخارجي، ودعمتها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا([2]).

كما اعتادت الدول الأوروبية على دفع التزاماتها والوفاء بها(*) في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة الجزائر، أما عندما تتحسن أحوالها الاقتصادية والعسكرية، فإنها تنكث العهود وتعمد لتنظيم الحملات العسكرية والغارات الغادرة.

إن الجزائر، التي لم يستطع الساسة الفرنسيون الإعتراف بوجودها قبل 1830(**)، تمتد جذورها في التاريخ، حيث بدأ إطارها الجغرافي يتحدد منذ عهد الدولة النوميدية التي أسسها

([1]) بن عثمان حمدان، خوجة، المرآة. تعريب: محمد العربي الزبيري، الجزائر: منشورات ANEP، 2005، ص.ص.124-125.

([2]) قاسم نايت بلقاسم، مولود، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ج.1، مرجع سبق ذكره، ص.ص.29-30.

(*) وقد أورد "هنري قارو" ما تدفعه الدول الأوروبية للجزائر وصنف الدول على الشكل التالي:

- الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال، نابولي، السويد، النرويج، و الدانمارك تدفع ضريبة كل عامين.
- الدانمارك، النرويج، والسويد تدفع ضرائب أخرى على شكل أسلحة، وحبال، صواري ورماح وذخيرة البارود، رصاص ، وحديد تقدر قيمتها بمبلغ 25 ألف فرنك لكل دولة.
- إسبانيا، فرنسا، إنجلترا، هانوفر، سردينيا، الطوكسان، راقوس، والبندقية تدفع هدايا دورية للدايات، والباشوات،
- وأعضاء الديوان، عند إبرام المعاهدات، أو عند تعيين قناصلها في الجزائر.
- هامبورغ، وبريم، تدفعان أدوات الحرب والتموينات البحرية.
- النمسا وروسيا لا تدفعان الضرائب، ولكن تدفعان أموالا طائلة لفداء أسراهما في الجزائر.

لمزيد من التفصيل أنظر:

- يحي، بوعزيز، مرجع سبق ذكره . ص.ص.22-23.

(**) حيث قال عنها إدغارفور رئيس الحكومة الفرنسية سنة 1955:" إنها لم تكن أبدا أمة ولا دولة في التاريخ". وقال عنها الجنرال دوغول: "لم تكن هناك أبدا، في أي ظرف من التاريخ، وبأي شكل كان، دولة جزائرية". أنظر: نفس المرجع، ص.30، وص.34.

ماسينيسا، وأخذ الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار خلال أكثر من عشرين قرنا من الـــزمن. غير أن الوجود الدولي البارز والدور العالمي المشرق، كان للجزائر بـــدون منـــازع في العهـــد العثماني. و لم يكن هذا الدور خافيا عن كثير من المؤرخين الأوروبيين، من أمثال "شارل أندري جوليان" الذي وصف بروز الجزائر بادرة غيرت مجرى التاريخ الأفريقي([1]).

يرجع مصدر قوة الجزائر في هذه الفترة من التاريخ الحـــديث، إلى وعيهـــا وإدراكهـــا بالأخطار الأوروبية المحدقة بها، واهتمامها بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، وفعالية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في معظـــم الحـــوض الغـــربي للمتوســـط. واهتمامها ببناء قوة عسكرية بحرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصوم، متمثلة في الأسطول البحري الهام الذي مكنها من القيام بدور موجه في الأحداث العالمية للبحر المتوسط.

الفرع الثاني : العلاقات السياسية والتجارية :

تعود جذور العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى علاقات مرسيليا بالســـواحل المغاربيـــة في القرن الثالث عشر الميلادي، والتي كانت مقتصرة على المبادلات التجارية بينهما. وقـــد عقـــد حكام مرسيليا معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية "خالد بن زكريا" في بداية القـــرن الرابـــع عشر([2]). إلا أنها تطورت وتنوعت مع بدايات القرن السادس عشر، كما سنرى مـــن خـــلال الفروع التالية:

1) العلاقات السياسية والدبلوماسية :

يعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية إلى المعاهدة الثلاثية التي عقـــدت في باريس بين "خير الدين بربروس" و"فرنسوا الأول" ملك فرنسا، ومبعوث الســـلطان العثمـــاني آنذاك "سليمان القانوني"، بدعوة من ملك فرنسا. حيث توجه على إثرها السفير الفرنسي الأول إلى الجزائر ثم إلى اسطمبول. وعين أول قنصل فرنسي في الجزائر سنة 1538 وكان في البـــدء ممثلا لجميع الأوروبيين([3]).

وتندرج هذه المعاهدة في إطار علاقات فرنسا بالدولة العثمانية، حيث أن فرانسوا الأول ملـــك فرنسا كان دائم الصراع مع شارلكان ملك إسبانيا، الذي كان يحيط بمعظم جهات فرنسا، مما

([1]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، مرجع سبق ذكره. ج(1)، ص.50.

([2]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ج.2، الجزائر: دار الأمة، 2007، ص.8.

([3]) نفس المرجع . ص.9.

دفع به لتوطيد علاقاته بالدولة العثمانية، وتمكن من إبرام معاهدة الامتيازات([1]) المشهورة عام 1535م، والتي تقضي بتولي فرنسا حماية الأراضي المقدسة في فلسطين، وتمكين السفن الفرنسية من حرية الملاحة، وممارسة الحريات الدينية والمدنية، وتمكين الدولة الفرنسية من إنشاء مراكز قنصلية في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية، إلى غير ذلك من الامتيازات .

تعزي بعض المراجع التاريخية العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى علاقات الصداقة بين فرنسا والدولة العثمانية والتي بدأت منذ السنوات الأولى لخلافة سليمان القانوني، وعليه كانت هذه العلاقة تفرض على الجزائر نفس الشيء بما أنها ولاية تابعة للخلافة العثمانية، رغم استقلالية القرار الجزائري في أوقات السلم والحرب. ولكن خداع الفرنسيين(*) عكر صفو العلاقات الجزائرية الفرنسية، وأدى بالطرفين إلى العديد من الصدامات والأحداث الدامية. فعمل الجزائريون على ملاحقة السفن الفرنسية في البحار، وبالمثل أمر الملك الفرنسي لويس الثالث القيام بنفس العمل وملاحقة المراكب الجزائرية. كما حاولت أنجلترا وهولندا أن تسلك نفس السياسة الفرنسية، لكنها فشلت في القيام بذلك الدور.

وعندما وصلت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى حد التدهور، نحت فرنسا إلى الحوار سبيلا إلى حل النزاع مع الجزائر، معتمدة في ذلك على وساطة السلطان العثماني في القسطنطينية. وهو ما تم تحقيقه والإتفاق عليه يوم 19 سبتمبر 1628م، فساد السلام وازدهرت التجارة بين البلدين. غير أن استمرار الفرنسين في الخيانة والخداع حرصا منهم على مصالحهم الشخصية كان عاملا أساسيا في تأزم العلاقات وتدهورها خلال أغلب فترات هذه الحقبة من الزمن([2]). و كانت فرنسا تبادر دوما بعقد الاتفاقيات والعهود قصد وضع حد للنزاعات والأزمات المتكررة بينها وبين الجزائر، نتيجة أعمالها العدوانية ودسائس قناصلها([3]).

ومع تفجر الثورة الفرنسية في 14 جويلية 1789، بدأ فصل جديد في العلاقات الجزائرية الفرنسية. أين كانت جمهورية الجزائر أول الدول التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى بتاريخ 20 ماي 1793، في الوقت الذي تكتلت الدول الأوروبية الملكية ضد تغيير النظام

([1]) يحي، بوعزيز، مرجع سبق ذكره. ص.42.

(*) بعد رفض الدولة الفرنسية إرجاع المدفعين البرونزيين المسروقين من طرف سيمون دانسا أحد البحارة الفرنسيين المرتدين عن الإسلام، والذي سلمه إلى حاكم مدينة مرسيليا، وأمير تجار الشرق.

([2]) أنظر: يحي، بوعزيز المرجع السابق . ص.ص.70-75.

([3]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، مرجع سبق ذكره . ج2، ص.ص.58-59.

في فرنسا. و لم ينته هذا التكتل والعداء إلا بسقوط نابليون للمرة الثانية والنهائية سنة 1815 وعودة الملكية من جديد([1]). وتبع هذا الاعتراف مباشرة تجديد صلاحية جميع المعاهدات الجزائرية الفرنسية المنعقدة قبل الثورة، واعتبارها سارية المفعول لفائدة الجمهورية الفرنسية الناشئة بناء على طلبها الكتابي الذي قدمه السفير الفرنسي في الجزائر. وفي تلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الفرنسي، وفي ظل الحصار الأوروبي لم تجد فرنسا إلا الجزائر بجانبها. فقد وقفت الحكومة الجزائرية موقف المروءة والصداقة وحسن الجوار والحفاظ على العهود([2]) لمساعدة الشعب الفرنسي اقتصاديا وغذائيا وعسكريا، بخرقها للحصار الأوروبي الشامل الذي ضربته أوروبا حولها. وظلت علاقة التضامن والإسعاف الجزائري للشعب الفرنسي إلى أن مات الداي حسين يوم 14 ماي 1798، وتولى مصطفي باشا الحكم خلفا له. فتدهورت العلاقات الثنائية بعد أن تولى نابليون رئاسة الجمهورية وقيامه بغزو مصر.

إن أعظم شاهد على كثافة العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، هو عدد الاتفاقيات التي وقعها الطرفان ما بين 1619م و1830م، حيث بلغت 58 اتفاقا ومعاهدة. والتي كان مضمون أغلبها تجاريا وبحريا بهدف الحفاظ على مصالح فرنسا التجارية والاقتصادية في الجزائر، ومن أجل حماية سفنها التجارية من أعمال القرصنة البحرية. وتولى رعاية مصالح فرنسا في الجزائر 60 قنصلا ونائب قنصل، وتردد على الجزائر 96 محافظا ومبعوثا، وأول القناصل الفرنسيين بارتول (Bartholle)، وآخرهم دوفال(Duval)([3]).

2) العلاقات التجارية والمساعدات الجزائرية لفرنسا:

بالتوازي مع تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، أخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر تتخذ طابعا قارا وثابتا، وتوطدت العلاقات التجارية والمالية في أوقات الشدة التي كانت تمر بها الدولة الفرنسية، خاصة في سنوات الثورة الفرنسية وأيام حروبها مع الدول الأوروبية. ومازاد في توطيد هذه العلاقات هو العدواة المشتركة للإسبان، فقد تم تحالف بين فرنسا وخير الدين بارباروس في حصار قلعة نيس سنة 1543 التابعة للإمبراطور شارل الخامس. واستغل الفرنسيون هذه الصداقة أيما استغلال، كماحصلوا على إذن من السلطان العثماني بالسماح لهم

([1]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق . ص.120.

([2]) نفس المرجع. ص.127.

([3]) يحي، بوعزيز، مرجع سبق ذكره . ص .25.

باصطياد المرجان في السواحل الشرقية للبلاد بشرط أن يدفعوا الضريبة ولا ينشؤا قلاعا محصنة ومسلحة، فأسسوا مراكز لصيد المرجان في سواحل الجزائر الشرقية بين القالة وعنابة والقل مقابل 1500 أيكو ذهبية تدفع للجزائر. وكانت هذه المراكز تدار من قبل شركة ليننش المرجانية، أين حققت الشركة أرباحا طائلة وأضحت من أغنى وأهم الشركات التجارية بمرسيليا([1]).

لقد كانت فرنسا حريصة على توطيد العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الجزائر في أوقات الشدة، التي كانت تعاني فيها فرنسا المجاعة والحروب الداخلية والخارجية مع أعداءها الأوروبيين. فكانت الجزائر منذ انبعاثها في بداية القرن 16م سندا وحليفا قويا لفرنسا في حروبها ضد شارلكان ملك فرنسا.فتعددت المساعدات الجزائرية لفرنسا وتنوعت قبل الثورة الفرنسية وبعدها، وفي هذا الصدد يصنف مولود قاسم هذه المساعدات إلى خمسة أنواع([2]): المساعدات العسكرية والبحرية، الدبلوماسية، الاقتصادية، المالية، والاستراتيجية للثورة. ففي كثير من المواقف كانت البحرية الجزائرية تقف في وجه التهديد الأوروبي المتواصل ضد ملوك فرنسا. كما كانت الجزائر تمارس ضغوطها الدبلوماسية والتجارية والبحرية على أعداء فرنسا، في وقت كان فيه المجتمع الفرنسي مهددا من شارلكان وهنري الثامن بالخطر، وقد شهد شاهد من أهلها حيث يقول المؤرخ الفرنسي قارو(Garrot): " وبفضل تلك العلاقات مع الجزائر أنقذ فرانسوا الأول عرشه، وحفظ شعبه من الخراب"([3]). وتواصلت تلك العلاقة بين البلدين مما حفظ فرنسا من الغزو والتمزق. ففي الفترة التي كانت فرنسا تعاني من الحصار الاقتصادي المضروب عليها وتجدد الاحتجاجات والثورات الداخلية في السنوات التي تلت الثورة الفرنسية، ومعاناتها من القحط والمجاعة، قدمت الحكومة الجزائرية في سنة 1793 لفرنسا، قرضا ماليا لشراء القمح الجزائري من الأهالي في الموانئ الجزائرية، وقدمت مساعدات عسكرية للجيش الفرنسي من الحبوب، الجلود، والخيول الجيدة، وكثير من المواد الغذائية الأخرى([4]). وصدق مفدي زكرياء، شاعر الثورة الجزئرية، حين قال:

([1]) يحي، بوعزيز، المرجع السابق . ص.60.

([2]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، الجزء 2، مرجع سبق ذكره. ص.12.

([3]) نفس المرجع. ص.17.

([4]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق . ص.ص.119-122.

وجاعت فرنسا فكنا كراما وكنا الألى يطعمون الطعاما

كما قدمت قرضا نقديا مبلغه 5 ملايين من الفرنكات الذهبية بدون فائدة([1])، والذي يعادل آلاف الملايير بعملة الوقت الراهن. ولتسهيل مهمة نقل المواد الغذائية المشتراة من الجزائر والمراسلات والمواصلات، اتخذ مجلس الثورة للجمهورية الفرنسية الأولى قرارا يقضي بإقامة خط بحري منتظم بين فرنسا والجزائر ابتداء من 28 أوت 1794([2]).

ورغم توتر العلاقات الثنائية بعد تولي نابليون السلطة في فرنسا وإعلان نفسه امبراطورا، إلا أن فرنسا حرصت دائما على تجديد اتفاقيات السلم وإبرام المعاهدات التجارية والاقتصادية، دون الكف عن المؤامرات ونوايا العدوان، ذلك الذي حدث فعلا في سنة 1827 بإعلان الحصار الشامل على الجزائر مدة ثلاث سنوات. ويعزي بعض المؤرخين طول مدة الحصار إلى المعارضة الشديدة في البرلمان الفرنسي للحملة الفرنسية على الجزائر([3]). لينتهي باحتلالها في 5 جويلية 1830، وتوقيع اتفاقية التسليم وليس الاستسلام.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من هذا العرض، أن الجزائر كانت دولة قوية قبل احتلالها في 1830، تخشاها وتهابها الدول الأوروبية والغربية، استطاعت أن تسود البحر الأبيض المتوسط طيلة ثلاثة قرون من الزمن. عكس ما تروج له المدرسة الاستعمارية، أنه لم تكن هناك أمة ولا دولة إسمها الجزائر قبل 1962. فقد شهدت هذه الفترة من تاريخ الجزائر أحداثا بارزة وتكالبا أوروبيا على هذه الأمة. كما شهدت كثافة في العلاقات الدبلوماسية والتجارية والبحرية مع فرنسا. واستطاعت فرنسا أن تحافظ على أمنها القومي بمساعدة الجزائر وتضامنها اللا محدود في زمن الأزمات والشدائد. حيث كانت الجزائر حليفا قويا لفرنسا في أوقات الحرب، وجارا متضامنا في أوقات الشدائد. غير أن كثافة هذه العلاقات والتضامن اللا محدود من طرف الحكومة الجزائرية، لم يشفع لها عند الحكومة الفرنسية التي حاكت المؤامرات والدسائس وانتهت باحتلال الجزائر واستعمارها في 1830.

([1]) مولود، قاسم نايت بلقاسم، مرجع سبق ذكره . ص.135.

([2]) نفس المرجع. ص.148.

([3]) سعد الله، أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال).ط2، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص.29.

المطلب الثاني: الاستعمار الفرنسي للجزائر من الاحتلال إلى الثورة(1830-1954):

يتعرض هذا المطلب إلى أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر كما رآها المؤرخون الجزائريون، ونتائج هذا الاحتلال على الشعب الجزائري وتداعياته.

الفرع الأول : أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر:

كان الاحتلال الفرنسي حلقة من حلقات الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا المسيحية على العالم العربي والإسلامي، بسبب الخلافات العقائدية العميقة، والخلاف على ملكية الأراضي المقدسة في فلسطين، وما تشعب عنهما من صراع بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

فتعددت الأسباب والدوافع لاحتلال الجزائر، وتوزعت بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، وبين دوافع سياسية وأخرى اقتصادية. وللإحاطة بهذه الأسباب نوجزها فيما يلي:

1)-ضعف الدولة الجزائرية في أواخر عهد الدايات:

يعزي حمدان خوجة ضعف الحكومة الجزائرية في بدايات القرن التاسع عشر وانحطاطها، إلى الفساد السياسي الذي انتشر في دواليب الحكم، خاصة بين صفوف الأجناد المسلحين القادمين من أزمير، ومن اليهود واليونان، فأصبحت المناصب تباع وتشترى، وازداد نفوذ الأتراك واليهود، ولم يعد للديوان أي قوة أو سلطان وتركزت السلطة في أيدي البشوات. فكثرت الانقلابات العسكرية، والثورات والاحتجاجات الشعبية والقبلية. فقد حكم الجزائر ثلاث دايات في فترة لا تتجاوز 9 سنوات في الفترة مابين 1806 و 1815. وارتكبت المليشيات المسلحة العديد من المخالفات ضد البدو والقبائل العربية والبربرية([1]).

ويضيف حمدان خوجة أن نصائح اليهود الغادرة والمتآمرة، ساعدت على تزايد الطغيان وظلم العرب والبربر، فقد ارتبطت مصالح اليهود بمصالح الحكام الأتراك، واحتكر اليهود التجارة مع أوروبا، استطاع من خلالها هؤلاء اليهود من جمع أموال طائلة تقدر بالملايين([2]). مما أدى إلا تحفظ الجزائريين إزاء تزايد نفوذ الأتراك واليهود على حساب شيوخ القبائل. فساءت أحوال الدولة وعمت الفوضى وعدم الاستقرار الذي كان في السابق من مقومات الانسجام الوطني وعنصرا من عناصر قوة الجزائر الداخلية.

([1]) حمدان خوجة ، بن عثمان، مرجع سبق ذكره. ص.ص.92- 113.

([2]) نفس المرجع . ص.ص.120-122.

أما على المستوى الخارجي، فإن سيطرة البحرية الجزائرية على الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، واشتراكها في العديد من الغارات والمعارك، لمدة ثلاثة قرون من الزمن، كان كافيا لإنهاكها واستنزاف قدراتها في حماية السواحل والسفن التجارية، سواء كانت جزائرية أو غيرها من سفن الدول الحليفة والصديقة، ومنها على الخصوص سفن التجارة والمواصلات الفرنسية التي كانت تربطها بها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات،كما ورد في المبحث الثاني. إن التقهقر الذي عرفه الأسطول الجزائري خلال القرن الثامن عشر، نتيجة التراجع الفاضح في عدد السفن وتخليها عن قاذفات الأحجار التي لم تعد لها أية فائدة أمام تطور البحرية الأوروبية، وتناقص عدد المدافع إذا ما قورن بما كانت تحمله السفن الأوروبية والتي تطورت بفعل الثورة الصناعية الشيء الذي لم يحدث في المجتمع الجزائري، عجل بانهيار البحرية الجزائرية.

كما أن الهجوم الإنجليزي الهولندي على مدينة الجزائر سنة 1816، خرب تقريبا كل السفن التي كانت راسية في الميناء الرئيسي لهذا الأسطول، و لم يسلم من هذا التخريب سوى قطعتان بحريتان كانتا في وهران([1]). وقد زاد انهزام الأسطولين العثماني والجزائري في معركة نافارين من تدهور وضعف البحرية الجزائرية، والتي كان من بين نتائجها الحصار البحري الفرنسي على الجزائر ابتداء من 16 جويلية 1827، ثم احتلالها في 5 جويلية 1830.

2)- سياسة التوسع الفرنسي:

يتمثل الإطار السياسي للاحتلال الفرنسي للجزائر في اختلال موازين القوة بين الدول والمماليك الأوروبية والعالم الإسلامي لصالح الأولى بصفة عامة، وبين الجزائر وفرنسا لصالح الثانية بصفة خاصة. وسعيها لاقتسام التركة العثمانية (الرجل المريض كما كانت تسمى)، وتطلع فرنسا إلى التعويض عما فقدته من مستعمرات ومراكز تجارية في أمريكا والهند وغرب أفريقيا في تنافسها مع اسبانيا وبريطانيا.

تعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر إلى عهد نابليون، حيث كان نابليون يحلم بجعل البحر الابيض المتوسط بحيرة فرنسية. لذلك كان يخطط لحملة كبيرة على الجزائر،وعلى دول شمال أفريقيا قاطبة، وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية هناك. وبعد عودة

([1]) رابح،لونيسي، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989). الجزء1، الجزائر: دار المعرفة، 2010،ص.ص.53.-54.

السلام بين الجزائر وفرنسا في سنة 1801، قام بإرسال الجواسيس إلى الجزائر([1]) لجمع المعلومات العسكرية والجغرافية والسكانية. فأوصى قنصل فرنسي سابق بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة في ثمانية أيام. واقترح فرنسي آخر بنزول الحملة قرب تنس والهجوم على مدينة الجزائر برا. لكن نابليون تخلى عن مشروع احتلال الجزائر مؤقتا، لانشغاله بمناطق أخرى من العالم. غير أن تهديدات نابليون المتكررة للجزائر، ومطالبته إياها بدفع تعويضات عن الخسائر الفرنسية الناتجة عن المصادمات البحرية بين الطرفين. بالإضافة إلى التقارب الحاصل بين بريطانيا والجزائر من جهة، وبين فرنسا وروسيا من جهة ثانية، أدى بالحكومة الجزائرية إلى سحب الامتيازات الفرنسية وإعطائها إلى بريطانيا سنة1807 ([2]). فقد أقلقت فكرة إمكان قيام تحالف جزائري بريطاني بال الحكومة الفرنسية، وكانت فكرة الإفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي تراود نابليون في صراعه البحري والتجاري مع بريطانيا. أدى هذا التنافس المحموم بين الدولتين الأوروبيتين إلى إعادة التفكير في مشروع الغزو الفرنسي للجزائر، فأمر نابليون وزيره للبحرية بالتفكير جيدا في هذا الأمر. أين وقع الاختيار على ضابط فرنسي محنك اسمه بوتان (Y.Boutin) للقيام بمهمة التجسس وإعداد خطة لغزو الجزائر، والتي اقترح من خلالها أن يكون الإنزال في سيدي فرج وأن يتم ذلك بين شهري ماي وجوان. ولكن انشغال نابليون بالحرب وضعف أسطوله جعل من المشروع يبقى على الرف مؤقتا.

وبعودة العلاقات الأوروبية إلى التوافق بعد مؤتمر فيينا في 1815، عادت الضغوط الفرنسية من جديد، المطالبة بإلغاء الرق وإبطال دفع الضرائب السنوية على الدول الأوروبية لصالح الدولة الجزائرية. ومن جهتها عادت الحكومة الجزائرية بمطالبة الحكومة الفرنسية بدفع الديون المترتبة عليها منذ عهد الثورة الفرنسية لصالح رعاياها اليهود وما ترتب عن تلك المطالبات من سوء فهم وتفاهم تسبب فيها اليهود من جهة، والقنصل الفرنسي في الجزائر "بيير دوفال" من جهة ثانية([3]).

([1]) سعد الله، أبوالقاسم، تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال. الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ص.19.

([2]) نفس المرجع. ص.20.

([3]) نفس المرجع . ص.23.

3)مشاكل عدم الاستقرار في الداخل الفرنسي:

كما أن مشاكل فرنسا الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والمعارضة الشديدة لحكم الملك شارل العاشر من طرف التيار الليبرالي، وشعور هذا الأخير ووعيه التام بتقهقر شعبيته داخل فرنسا، أدى بالملك إلى إلهاء الرأي العام الفرنسي وتوجيهيه إلى قضية خارجية، بسعيه الحثيث لاختلاق المشاكل مع الجزائر، فأوعز إلى قنصل فرنسا بالجزائر إلى العمل من أجل إفساد وتخريب العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الجزائر، لاتخاذها ذريعة لغزو الجزائر ومساعدته على تحقيق نصر وطني يستطيع به إسكات خصومه([1]).

أما الإطار الاقتصادي لهذا الغزو، فيتمثل في النمو الاقتصادي والديموغرافي(*) المضطرد الذي تحقق في فرنسا إثر قيام ثورتها الصناعية في 1825، نتج عنها تعاظم قوتها، وزيادة طلبها على المواد الأولية والأسواق التجارية. إن تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية، أدى إلى تشجيعها على غزو واحتلال الجزائر، وإخضاع شعبها، واستغلال خيراتها ومواردها. وفي هذا المعنى يقول "جول فيري": " السياسة الاستعمارية بنت السياسة الصناعية"([2]).وقد أورد وزير الحرب الفرنسي الجنرال "كليرمون تونير"(C.Tonnerre) في تقريره إلى ملك فرنسا "شارل العاشر" في سبتمبر 1827 : "...توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية الطويلة التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا، وتحوي أراضي الجزائر مناجم غنية بالحديد والرصاص، وتزخر بكميات هائلة من الملح والبارود. كما توجد في سواحلها ملاحات غنية. وإلى جانب هذه الثروات، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي، تفوق قيمتها 150 مليون فرنك..."([3]). وقد اختلف الكتاب والمؤرخون في تقدير خزائن الذهب والفضة في

([1]) رابح، لونيسي، وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص. 59.وانظر أيضا:

Naylor , Phillp Chiviges, « Conflict and cooperation : Freench-Algerian Relations, 1962-1978", Thesis of Doctorate . Marquette University, faculty of the graduate school of philosophy, USA, Nov 1980, p.4.

(*) بلغ عدد سكان فرنسا 33 مليونا عام 1830، بفضل تحسن ظروف الصحة والحياة، أدى بالحكومة البحث عن مجال لإسكان بعضهم.

([2]) مرفت، أسعد عطا الله ، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869- 1904). الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2005، من المقدمة.

([3]) رابح، لونيسي، وآخرون، نفس المرجع. ص.59.

الجزائر، فقد ذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة مبلغ 100 مليون فرنك ذهبي([1])، في حين قدرها الفرنسيون بعد الاحتلال بحوالي 48,7 مليون([2]).

أما الإطار الحضاري لاحتلال الجزائر، فيتمثل في اعتبار غزو الجزائر حربا صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي ليثأر لأعداء الدين والمسيحية، كما جاء في تقرير الكونت كليرمون تونير في تقريره السابق:"لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين"([3]). أما السبب الذي تذرعت به فرنسا لاحتلال الجزائر، فيتمثل في حادثة المروحة الشهيرة([*])، حيث اعتبرتها فرنسا إهانة للشرف الفرنسي لا يمكن السكوت عنها، فطالبت الداي حسين باعتذار فيه شروط مذلة ومهينة للجزائر([**]).

بالإضافة إلى تلك الأسباب والدوافع، فإن الحقيقة تكمن في رغبة فرنسا التخلص من الديون المترتبة عن مساعدات الجزائر لفرنسا في أيام الشدة والحروب، أدى بالحكومة الفرنسية إلى التهرب والتماطل في تسديدها. وفي هذا الصدد يذكر "حمدان خوجة" أن الأسباب الحقيقة التي دفعت فرنسا لغزو الجزائر، هو عجزها عن دفع الديون المترتبة عنها، والتي يرجع تاريخها إلى أيام وسنوات الثورة الفرنسية. وبغض النظر عن قضية الديون أو حادثة المروحة، فإن احتلال الجزائر يندرج في إطار التنافس الاستعماري الأوروبي بصفة عامة، والتنافس البحري الفرنسي البريطاني بصفة خاصة. كما كان نتيجة ضعف الحكومة الجزائرية في ظل حكم الدايات، ونتيجة ضعف الدبلوماسية الجزائرية إزاء الحكومة الفرنسية وتولية اليهود وظيفة التفاوض التجاري بين البلدين([4]).وتهميش الديوان في صياغة السياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية.

([1]) حمدان خوجة، بن عثمان، مرجع سبق ذكره. ص.195.

([2]) نفس المرجع. ص.60.

([*]) حيث قام الداي حسين بضرب القنصل الفرنسي دوفال ردا على وقاحته واستفزازه للداي أمام مجلسه وفي قصره.

([**]) تمثلت هذه الشروط في: تقديم اعتذار رسمي من الداي حسين عما حصل للقنصل الفرنسي دوفال، رفع العلم الفرنسي على قصر الداي وأبراج وحصون مدينة الجزائر، وإطلاق 100 طلقة مدفعية لتحيته.

([3]) سعدالله، أبو القاسم، مرجع سبق ذكره. ص.26.

([4]) حمدان خوجة، بن عثمان، المرجع السابق . ص.145.

الفرع الثاني : تداعيات الاحتلال الفرنسي للجزائر

إن تظافر الأسباب والدوافع السالفة الذكر، أدى إلى غزو الجزائر من طرف المستعمر الفرنسي وسقوطها أمام القوة والتخطيط والمؤامرات الفرنسية. وبعد معارك غير متكافئة بين الطرفين، انهزم الجيش الجزائري، الذي كان يفتقر إلى التنظيم والتسليح وحسن التدبير والقيادة، أمام الجيوش الفرنسية.

1)- سقوط حكومة الأتراك في الجزائر:

كان من نتائج هذا العدوان سقوط مدينة الجزائر في يد الجيش الفرنسي وتوقيع معاهدة الاستسلام والتسليم بين "المارشال دوبرمون" (De Bourmont) و"الداي حسين" بتاريخ 5 جويلية 1830. ومن بين ما نصت عليه معاهدة الاستسلام، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي([1]):

- حرية ممارسة الدين الإسلامي
- عدم الاعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات، ولا على دينهم، وأملاكهم، وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم.

وكانت النتائج المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر كما يلي:

- سقوط حكومة الداي في الجزائر
- دخول الجيوش الفرنسية إلى مدينة الجزائر والاستيلاء على مقدرات البلاد وعلى أموال بيت المال، وتهريب الكثير من الأموال والكنوز خارج الجزائر.
- عدم تسديد الديون التي كانت في ذمة الحكومة الفرنسية.
- تخريب وتدمير الممتلكات والمباني بحثا عن الكنوز ونكاية في الجزائريين، والضغط عليهم ودفعهم للتنازل عن ممتلكاتهم بشروط وبأسعار بخسة لصالح الأوروبيين.
- تحويل المساجد إلى مستشفيات ومساكن لجيوش الحملة، وتحويل بعضها إلى محلات. والتضييق على رجال الدين والاستيلاء على الأملاك الوقفية وتغيير وجهة أموالها لتصب في خزينة الدولة الفرنسية.

([1]) لمزيد من التفصيل أنظر: حمدان خوجة، بن عثمان، المرجع السابق . ص.ص.171-172.

يقول أحد المؤرخين الفرنسيين"ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر"([1]). وقد زاد الأمر سوءا تزامن حملة الاحتلال مع تغير النظام السياسي في فرنسا، وإنشاء الجمهورية الثانية. وفيما كانت فرنسا تنادي بنشر الحضارة وتمدين الشعب الجزائري وتحريره من نير العبودية والاستبداد والجهل والتخلف، أمر الجنرال "كلوزيل"، المحاط بالعديد من اليهود المتآمرين، بتهديم محلات بيع الكتب، والتي تمثل أدوات الحضارة، وهدم محلات الصناعة التقليدية والتي أسهمت بشكل كبير في القضاء على البطالة، وازدهار التجارة الخارجية للجزائر([2]).

ورغم أن تلك الإجراءات والتصرفات كانت مخالفة لبنود معاهدة الاستسلام، إلا أن الموظفين الفرنسيين رأوا فيها وسيلة لكسب ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن، على حساب حقوق الجزائريين، وعلى حساب شرف الأمة ومبادئ الثورة الفرنسية. ومن جهة ثانية لترغيب الحكومة الفرنسية بالاحتفاظ بالإيالة الجزائرية، عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر غير مبالين بشرعية أو عدم شرعية تلك الحقوق([3]).

إن تقنين الاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1834، فتح أبواب الجزائر على مصراعيها للاستيطان الأوروبي واغتصاب أراضي وممتلكات الشعب الجزائري. هؤلاء المستوطنون جاؤوا إلى الجزائر لتأسيس حياة جديدة بعدما تعرضوا له من جراء الأزمات الاقتصادية والعنف السياسي في أوروبا خلال القرنين 19 م و20م. واعتبرهم فرنسا بمثابة حراس المهمة الحضارية والمدنية في الجزائر، فأعطتهم حق الجنسية الفرنسية([4]).

ورغم سقوط حكومة الأتراك في الجزائر، وتقنين احتلال الجزائر، إلا أن الشعب الجزائري لم يستسلم لهذا الواقع ونهض لمقاومته في حدود إمكانياته، وهو ما سيعرض له العنصر التالي.

2)- المقاومات الشعبية للاحتلال :

بعد احتلال مدينة الجزائر، اعتقد الفرنسيون أنهم سيستقبلون كمحررين، وأن احتلال بقية الوطن الجزائري سيتم بدون مقاومة ، وهذا ما صرح به الجنرال "دو بورمون" بعد

([1]) رابح، لونيسي، وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص.56.

([2]) نفس المرجع .ص.245.

([3]) نفس المرجع . ص.244.

([4]) Naylor,P. Chiviges,Op.cit.p.p.7-8.

دخوله مدينة الجزائرقائلا:"إن كل أنحاء المملكة الجزائرية ستخضع لنا خلال خمسة عشر يوما دون أية طلقة نارية"([1]). لكن المستعمر الفرنسي لم يستطع احتلال كامل الشمال الجزائري إلا بعد أربعين سنة، اصطدم خلالها بمقاومة الشعب الجزائري، وارتكب خلالها أبشع الجرائم. وقد شملت هذه المقاومات جميع أنحاء القطر الجزائري، وامتدت طيلة فترة الاحتلال من 1830 إلى 1919.

تميزت هذه الفترة بتعدد وتشتت المقاومات الشعبية وتمددها في جميع أنحاء القطر الجزائري. وقد ظهرت المقاومة الجزائرية كرد فعل طبيعي على الغزو الفرنسي لبلاد الجزائر، واتخذت في البداية شكلا شعبيا مسلحا يقوده في اغلب الأحيان شيوخ القبائل وتحتضنه الطرق الصوفية والزوايا.

لقد رسخت المقاومة الشعبية([2]) ثقافة المقاومة في نفوس الجزائريين، وشكلت رصيدا نضاليا معتبرا، إلاّ أنها لم تكن موحّدة، فاعتمدت البعد الروحي والعامل الديني كأحد أقوى مقوماتها في معركتها ضد المستعمر الفرنسي. وتركزت المقاومة الجزائرية في البداية في الأرياف، محاولة وقف عمليات الاحتلال، وضمان بقاء الدولة. لكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل نظرا لعدم توازن القوى، وتشتت الثورات جغرافيا أمام الجيوش الفرنسية المنظمة التي ظلت تتزايد

([1]) رابح، لونيسي، وآخرون، مرجع سبق ذكره . ص.64.

(*) ومن أهم الثورات الشعبية المسلحة خلال هذه الفترة :

- مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري والتي امتدت من 1832 إلى 1847 وشملت الشمال الجزائري.
- مقاومة أحمد باي من 1837 إلى 1848 وشملت منطقة قسنطينة.
- ثورة محمد بن عبد الله الملقب بومعزة، من 1845 إلى 1847 بالشلف والحضنة والتيطري.
- مقاومة الزعاطشة من 1848 إلى 1849 بالزعاطشة (بسكرة) والأوراس.
- مقاومة الأغواط وتقرت من 1852 إلى 1854 تحت قيادة الشريف محمد بن عبد الله بن سليمان.
- ثورة القبائل من 1851 إلى 1857 بقيادة لالة فاطمة نسومر والشريف بوبغلة الذي انطلق من منطقة العذاورة.
- ثورة أولاد سيدي الشيخ من 1864 إلى 1880 بواحة البيض وجبل عمور ومنطقة التيطري، سور الغزلان والعذاورة وتيارت بقيادة سليمان بن حمزة، أحمد بن حمزة.
- مقاومة الشيخ المقراني من 1871 إلى 1872 بكل من برج بوعريريج، مجانة، سطيف، تيزي وزو، ذراع الميزان، باتنة، سور الغزلان، العذاورة ،الحضنة.
- مقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1883 ،وشملت عين الصفراء، تيارت، سعيدة، عين صالح.
- مقاومة التوارق من 1916 إلى 1919 بتاغيت، الهقار، جانت، ميزاب، ورقلة، بقيادة الشيخ أمود.

وتتضاعف لديها الإمدادات. وبالرغم من فشل الثورات الشعبية في إخراج المحتل من الجزائر، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على دوام المجتمع الجزائري، وتحفظه من حرب الإبادة التي شنها الغزاة.

3)-**مرحلة المقاومة السياسية** (1919 - 1954):

تطورت المقاومة الجزائرية مع نهاية الحرب العالمية الأولى إلى شكل آخر من المقاومة، منطلقة من المدن. وتمثلت في المقاومة السياسية والثقافية والتي تميزت بالتنظيم، من خلال تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والثقافية، واعتمادها على الأدوات السلمية والتربوية في مقاومة المستعمر الفرنسي.

وبمرور قرن على الاحتلال، اعتبر الفرنسيون سنة 1930، بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر. محتفلين ورافعين شعارات معادية للعرب والإسلام ، معلنين أنهم أعادوا الجزائر إلى الحضارة الرومانية . وخنقوا حركة الأمير خالد في مهدها، وقاموا بحل نجم شمال أفريقيا، واضطهدوا كل ماهو جزائري. وظل المعمرون يتمتعون بالسلطة الحقيقية في الجزائر، يؤثرون بعددهم ونفوذهم ودعايتهم وأموالهم في كواليس البرلمان الفرنسي وأجهزة الإعلام وفي مجلس الوزراء في فرنسا نفسها([1])، والتي تجاهلت مطالب الرأي العام الجزائري. فقد لعب المستوطنون دورا بارزا في تعطيل ومعارضة جميع المشاريع([*]) والسياسات الفرنسية الهادفة إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبعض الجزائريين. وبالمقابل فإنهم كانوا يرحبون دائما بالقوانين والإجراءات القاضية باضطهاد وملاحقة الجزائريين([2]).

لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان من أكبر الأحداث الدولية التي هزت العالم في هذه الفترة من الزمن، لما ترتب عنها من تغيرات جذرية على النظام الاستعماري. وفي هذه الفترة تميزت الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بالسوء الذي أثر سلبا على الجزائريين. وفي ظل هذه الظروف انطلق الكثير من الجزائريين متفائلين بالحرب، معتقدين أن الصراع بين الأقوياء يتيح فرصة للضعفاء. وفي هذه الفترة بالذات لم تكن الحركة الوطنية تملك الوسائل

([1]) سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية. ج.3 ، ط.4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص.16

([*]) كان مشروع فيوليت أشهر تلك المشاريع، والتي تقدم بها الحاكم العام السابق للجزائر في العشرينات موريس فيوليت سنة 1931 في مجلس الشيوخ الفرنسي. والذي قوبل بالرفض من طرف المعمرين الأوروبيين في الجزائرلأنه يهدد مصالحهم وسيطرتهم في الجزائر.، والذي كان في الواقع مشروعا لإدماج الجزائر في فرنسا تدريجيا.

([2]) سعد الله، أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية: 1900- 1939. ج.2،ط.4،بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص.21

السياسية([1])، والدبلوماسية لاستغلال الحرب والضغط على فرنسا وحلفائها لإملاء شـــروطها مقابل اشتراك الجزائريين فيها.

وبالرغم من اختلاف مواقف التنظيمات السياسية الجزائرية من الحـــرب العالميـــة الثانية، إلا أن السلطات الاستعمارية جندت آلاف الجزائريين إجباريا للمشاركة في هذه الحرب. وقد انعكست مشاركة الجزائريين في هذه الحرب على مسار الحركة الوطنية داخـــل الجزائـــر وخارجها. حيث سمحت للمناضلين السياسيين من الإطلاع على الأوضاع والتغيرات الدوليـــة الحاصلة في أوروبا، وسمحت لهم بالاتصال بممثلي حلف شمال الأطلسي والتعريـــف بالقضـــية الجزائرية ومطالب الشعب الجزائري([2]).

وبعد توقف الحرب، نهض الشعب الجزائري محتفلا بانتصار الحلفاء، بمناسبة اليـــوم العالمي للشغل في 1 ماي 1945. وقد وجدت قيادة حركة أحباب البيان والحريـــة ومناضـــلي حزب الشعب الجزائري، هذا الانتصار مناسبة للتأكيد على مبدأ تقرير المصير، وتذكير الحلفاء بوعودهم. فلجأ هؤلاء إلى تنظيم مظاهرات شعبية يوم 8 ماي 1945 عبر كامل التراب الوطني حاملين العلم الوطني الجزائري، رافعين الشعارات التي تندد بالاستعمار وتنادي بالاستقلال([3]). لكن الرد الفرنسي كان بشعا وعنيفا. فارتكبت القوات الفرنسية أبشع المذابح و أفضع المجازر في حق الشعب الجزائري المسالم([*]).

([1]) عبدالحفيظ، بوعبدالله، فرحات عباس بين الإندماج والوطنية(1919-1962). رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة باتنة، كلية التاريخ، الجزائر، 2006، ص.99.

([2]) سعد الله، أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية: 1900- 1939.المرجع السابق.ص.ص.213-215.

([3]) احمد، محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر. ترجمة: الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د.ت.ن، ص.237.

([*]) وقد امتدت هذه المظاهرات إلى جميع المدن والقرى الجزائرية، وكانت نتائجها:

- مقتل 45 ألف شهيد جزائري.
- تدمير أكثر من 40 تجمع سكني يأوي ما بين 50 و1000 ساكن جزائري.
- اعتقال مئات الآلاف من الجزائريين عبر كامل التراب الوطني.
- إصدار 99 حكما بالإعدام، و64 حكما بالأشغال الشاقة والمؤبدة ، و329 حكما بالأشغال الشاقة لمدة متفاوتة.
- إعدام عشرات الأهالي دون محاكمة([3]).
- إلقاء القبض على زعماء حركة أحباب البيان والحرية والإعلان عن حلها.
- مقتل 88 مستوطنا أوربيا، و10 جرحى.

لمزيد من التفصيل، أنظر:

- أحمد، محساس، نفس المرجع. ص.240.

لقد مثلت هذه الأحداث منعرجا خطيرا في تاريخ الجزائر وفي مسيرة الحركة الوطنيـــة، حيـــث تمكنت هذه الأخيرة من استيعاب المأساة، وإدراك نظرية الاستقلال من خلال العمل المســـلح. وكانت فرنسا من خلال الأعمال الوحشية والمجازر التي نفذتها في 8 ماي، تهدف إلى قتل الروح الوطنية لدى الجماهير الشعبية، والقضاء على رؤوس الحركة الوطنية وقادتها([1]). ولكـــن هـــذه الأخيرة استوعبت الدرس جيدا ، وانطلقت بعد ذلك في عملها ونضالها في صمت وعلى أسس جديدة، تحت شعار" الحرية تؤخذ ولا تعطى"، مدركة ضرورة الانتقال من النضال السياســـي العقيم إلى العمل المسلح.

ومن النتائج الأولية لهذه الأحداث، أن قامت الحكومة الفرنسية بإصدار قـــانون 17 أوت 1945، القاضي بإعطاء الحق للجزائريين في التمثيل النيابي في البرلمان الفرنســـي، دون أن يقدم حلا للمشكلة الجزائرية([2]). فدعت الأحزاب السياسية الجزائرية إلى مقاطعة الانتخابـــات التي جرت في شهري جويلية وأوت 1945. وفي 16 مارس 1946 صادقت الجمعية الوطنيـــة الفرنسية على قانون العفو الشامل لصالح المعتقلين السياسيين، وعادت الأحزاب الجزائريـــة إلى نشاطها من جديد([3]).

المطلب الثالث: ثورة التحرير الوطني(1954-1962) :

لقد كان تفجير الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، استمرارا لنهج المقاومـــات الشعبية المسلحة، وتتويجا للعمل السياسي والثقافي الذي شهدته أطياف الحركة الوطنية المختلفة، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي توحدت أخيرا حول هدف واحد هو استقلال الجزائـــر، تاركة اختلافاتها السياسية والأيديولوجية جانبا، إلى فترة ما بعد الاستقلال. وتمثلت التوجهات الأولى للثورة، فيما يلي:

الفرع الأول : التوجهات الأساسية للثورة :

تتمثل المراجع الأساسية لجبهة التحرير الوطني، ولتوجهات الثـــورة التحريريـــة في النصوص الاساسية للثورة، وهي نداء أول نوفمبر 1954، مـــؤتمر الصـــومام في أوت 1956، وبرنامج طرابلس في جوان 1962. غير أن ما يمكن ملاحظته على المصدرين الأولين، يفتقـــران

([1]) محمد الطيب، العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، د.ت.ن، ص.253.

([2]) شارل، روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط.1، بيروت: منشورات عويدات، 1982، ص.151.

([3]) عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.ط.2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2005، ص.310.

إلى مرجعية أيديولوجية واضحة، وترجع أسباب هذا الضعف إلى أن جبهة التحرير الوطني، انفصلت في بداية تشكيلها وعملها عن أساليب ومناهج ومفاهيم الأحزاب القديمة، بهدف تجميع وتوحيد جهود الجزائريين حول هدف واحد، هو الكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن من الاستعمار. إلا أنها حاولت استدراك دلك في برنامج طرابلس([1]). فعندما فجرت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة، فإنما حددت تحركاتها في إطار ثلاث توجهات أساسية:

سياسيا؛ هدفت جبهة التحرير الوطني إلى استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح، لإجبار فرنسا الاستعمارية على القبول بالتفاوض([2]). وفي إطار هذا التوجه دعت جبهة التحرير كافة التنظيمات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني بصفة فردية. وأعلنت جبهة التحرير نفسها الممثل الوحيد للشعب الجزائري الثائر، وأن أي تفاوض مع العدو لا يكون إلا مع قيادتها([3]).

اقتصاديا واجتماعيا؛ كانت جبهة التحرير، ترمي من وراء الثورة إلى استرجاع الأراضي المغتصبة من طرف المعمرين الأوروبيين. وتغيير هيكل الاقتصاد الوطني، بما يتماشى واحتياجات الشعب الجزائري وإمكانيات البلاد. هذا الاقتصاد الذي جعل منه الاستعمار الاستيطاني طيلة فترة الاحتلال دعامة للاقتصاد الفرنسي في المتروبول. وجعلته في حالة تبعية تامة، تمنع الجزائري الشعور بذاته وكرامته كإنسان. كما ترمي إلى تحرير الشعب الجزائري من الاستعباد والاستغلال. واستعادة الهوية الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية والإسلامية ومكوناتها اللغوية.

ثقافيا وحضاريا؛ قصدت الثورة الجزائرية تحرير الشخصية الوطنية واستعادة الهوية الجزائرية المتشبعة بالثقافة العربية والإسلامية([4]). فقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الدين الإسلامي كعامل أساسي في تزويد المجاهدين بالطاقة والروح الضرورية لمواجهة أعتى قوة استعمارية في ذلك الوقت ، نابع من إدراك قيادة الجبهة لأهمية الدين الإسلامي في قلوب وشعور الشعب الجزائري المسلم، ونابع من حقيقة أن الاستعمار، عمل على إفراغ هذا الدين من محتواه

([1]) لمزيد من التفصيل، إرجع إلى :

النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54. الجزائر: منشورات ANEP، 2008، ص. ص.76-83.

([2]) نفس المرجع . ص. ص.12-13.

([3]) محمد العربي، الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962). ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص.9

([4]) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، المرجع السابق . ص.11.

الثوري([1])، من خلال الاعتداء على المؤسسات الدينية، وتشويه تعاليمه وإغراقه في متاهات الشعوذة والدروشة. فقد عمدت السلطات الاستعمارية في الجزائر، إلى تجهيل الجماهير، وتزييف التراث الوطني وطمس معالم الثقافة الجزائرية ومصادرها. وقد بادرت إلى صياغة سياسة ثقافية جديدة لا علاقة لها بواقع الشعب الجزائري، من خلال بناء المدارس الفرنسية، وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للبلاد وتهميش اللغة العربية وثقافتها.

وإدراكا منها، قامت جبهة التحرير الوطني، بتنظيم دروس محو الأمية في الأرياف وفي أوساط المجاهدين، وحملات لتغيير الذهنيات ورفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى الفلاحين والعمال. ودعم الأخلاق الثورية المرتكزة على القيم العربية والإسلامية([2]). أما نظريا، فقد أكد برنامج طرابلس على أن اللغة العربية هي المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية للشعب الجزائري وكرامته، واعتبارها لغة علم وحضارة، وإدخالها في الحياة الفكرية والتربية، وهكذا تكون اللغة العربية أداة مهمة لاسترجاع الهوية الوطنية، ومحاربة الهيمنة الثقافية لفرنسا، والتأثير الغربي على جزء كبير من الجزائريين([3]).

الفرع الثاني : موقف السلطات الفرنسية من الثورة الجزائرية

لقد كانت الثورة بمثابة المرحلة الأخيرة والحاسمة في العمل السياسي، والتي جاءت كنتيجة حتمية للنضال السياسي والمقاومات الشعبية التي امتدت طيلة فترات الاحتلال الفرنسي كما جاءت في سياق التحولات العالمية والإقليمية التي برزت وتطورت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية. فماذا كان موقف السلطات الاستعمارية منها؟ وما هي أهم الأحداث البارزة التي ساهمت في انهاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر؟.

ألقت البيانات الرسمية للسلطات الاستعمارية، عبر قنواتها الصحفية والإعلامية،بعد اندلاع الثورة، باللائمة على جامعة الدول العربية من جهة، وعلى الشيوعية من جهة ثانية. وذلك قصد إيجاد العوامل التي تنفر الجماهير الجزائرية من الحركة الثورية الجديدة، وتمنعها من الالتحاق بصفوفها. فجامعة الدول العربية، لم تكن في ذلك الوقت تخفي دفاعها عن حقوق شعوب المغرب العربي. فأنشأت في القاهرة، مكتب المغرب العربي ممثلا للحركات الوطنية العاملة

([1]) محمد العربي، الزبيري، المرجع السابق . ص.10.

([2]) نفس المرجع . ص.11.

([3]) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 . مرجع سبق ذكره . ص.80.

في كل من تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى. كما كانت إذاعة صوت العرب هي أول محطة إذاعية تعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، داعية إلى الالتحاق بالثورة الجزائرية. كما أن مصر كانت سنة 1954، لا تزال تعيش حماس الثورة، وهي التي رفعت شعار القومية العربية والدفاع عنها في كل مناطق الوطن العربي([1]).

بعيدا عن تلك التبريرات، فإن المخابرات الفرنسية، كانت تعلم جيدا حقيقة تلك الأحداث، ومن هم وراء تفجيرها. فقد تعرضت حركة الانتصار والحريات الديموقراطية للقمع باعتبارها المسؤول الرئيسي عما وقع([2]). فقد صدر مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر يقضي بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها، ومنع نشاطها في كافة أنحاء الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك ما يسمى عمالات الجزائر. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، لإلقاء القبض على أكثر من 2000 مناضل ومسؤولي في الحركة، والزج بهم في السجون والتحقيق معهم من أجل التوصل إلى قيادة الثورة العاملة في كل منطقة. كما قامت الطائرات و الدبابات الفرنسية بقنبلة جبال الأوراس، وأحرقت الأخضر واليابس في جزء كبير منها. لتعلن بعد أسبوع من ذلك في الجرائد الاستعمارية عن قضائها نهائيا على تلك المنظمة الإرهابية في الشرق الجزائري.

ولاسترجاع الثقة المفقودة في السلطات الاستعمارية، ركزت هذه الأخيرة على تشويه المجاهدين، ووصفهم بالمجرمين، والإرهابيين والخارجين عن القانون، بهدف التقليل من قيمة جبهة التحرير الوطني. كما ركزت على اتهام أطراف خارجية من تونس ومصر وليبيا، بدعم جبهة التحرير، وأنه بدون ذلك الدعم لا يمكن لهؤلاء الوقوف في وجه قوات الأمن الفرنسية([3]).

ومع مرور الأيام، والشهور والسنوات، أدركت السلطات الاستعمارية، أنه لا فائدة من مواصلة الكذب والخداع والمناورة، فقررت في البداية في سنة 1955، نفض الغبار عن قانون الجزائر الخاص الذي صدر سنة 1947، وبقي في الرفوف، وإعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب.

([1]) محمد العربي، الزبيري، مرجع سبق ذكره . ص.16.

([2]) نفس المرجع . ص. 17.

([3]) نفس المرجع . ص.ص.17-19.

ورغم محاولات السلطات الاستعمارية السيطرة على الأوضاع في الجزائر وتوجيه سياستها، فإنها كانت تصطدم دائما بمعارضة المستوطنين الأوروبيين، مما أدى إلى إغراق حكومة "ماندیس فرانس" في أزمات سياسية، ثم إسقاطها بتاريخ 05 فبراير1955([1]).

من أخطر الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية، إعلان حالة الطوارئ، حتى تتمكن من ممارسة الظلم والاضطهاد والجرائم في الجزائر. فظهرت المحتشدات في المناطق النائية، وكثرت الاعتقالات، والقتل دون محاكمات. وترجمت المجهودات الحربية في النهاية، برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى 100 ألف عسكري. وتعزيز قوات الأمن متمثلة في الشرطة ورجال الدرك. وتم تزويد سلاح الجو بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة، كما تم تعزيز القوات البحرية وسلاح المدفعية([2]).كما عمل القادة الفرنسيون، العسكريون منهم والسياسيون في الجزائر، على حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب وعدد الجنود، وسن القوانين الكفيلة بخنق الثورة. غير أن تلك التعزيزات، لم تحقق لفرنسا ما كانت تصبو إليه في إخماد الثورة.

وبالتوازي مع الكفاح المسلح، عملت جبهة التحرير على انتهاج سبيل الدبلوماسية، للتعريف بالقضية الجزائرية وعرضها في المحافل الدولية. فكان حضور ممثلي جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ، بمثابة أول انتصار دبلوماسي وسياسي كبير، تحرزه جبهة التحرير الوطني ضد فرنسا على المستوى الدولي. اين تمكن الوفد الجزائري المشارك ضمن وفد المغرب العربي، من التحرك بكل حرية، وإقناع المؤتمرين بعدالة القضية الجزائرية. حيث أكد المؤتمر في بيانه الأخير على تأييد الشعوب المغاربية في الجزائر وتونس والمغرب، في تقرير مصيرها وعملها من أجل الاستقلال.

إن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في هذا المؤتمر، أدى بالمنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، على فتح أبوابها أمام جبهة التحرير الوطني. واستطاعت تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة في دورة سبتمبر 1955. وقد صرح سوستيل في الجزائر:" أن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحريرالوطني"([3]).

([1]) محمد العربي، الزبيري، المرجع السابق. ص.20.

([2]) نفس المرجع . ص.ص.24-28.

([3]) نفس المرجع . ص.40.

أما في عهد شارل ديغول فقد اعتمدت الحكومة الفرنسية على مختلف الأساليب العسكرية والسياسية والاقتصادية، للقضاء على الثورة. والتي من أجلها حدث الانقلاب الذي أوصل ديغول إلى الحكم في ماي 1958، وتأسيس الجمهورية الخامسة التي منح دستورها صلاحيات واسعة للجنرال ديغول، تمكنه من تحقيق أطماع المستوطنين في إخماد الثورة وتجسيد فكرة الجزائر فرنسية.

على المستوى العسكري، قامت السلطات بتدعيم عدد القوات المسلحة، وصلت سنة 1959 إلى مليون عسكري، وتكثيف العمليات العسكرية ضد قوات جيش التحرير الوطني. كما قامت بإنشاء مدارس التعذيب، وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة وأخرى عسكرية، لعزل الشعب عن جيش التحرير الوطني، وقطع سبل تمويله وتموينه. وتم تعزيز المراقبة على الحدود الغربية والشرقية، بإنشائها خطي شال وموريس، لقطع الصلة بالخارج وإعاقة دخول الأسلحة لجيش التحرير.

وفي الوقت التي كانت فيه الجيش الفرنسي يعمل على إخماد الثورة بالعنف والتعذيب والقتل، لجأت الحكومة الفرنسية إلى سياسة الإغراء والدعاية الكاذبة قصد الحط من شأن الثورة التحريرية وتغليط الرأي العام المحلي، الفرنسي والدولي وإلهاء الشعب الجزائري وإبعاده عن الثورة. ومن أهم ما عرضه ديغول على الجزائريين سياسة تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959. وقد أدركت جبهة التحرير الوطني منذ البداية خفايا هذه الدعوة، حيث رأت فيها التفافا على مطالب الشعب الجزائري الثائر. فديغول لم يعترف بجبهة التحرير كمفاوض وحيد، ولكنه رأى في وجود قوة ثالثة يمكن التفاوض معها سبيلا للالتفاف على مطالب الثورة، وتقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب وبالتالي إمكانية حصول فرنسا على الصحراء الغنية بنفطها وثرواتها.

زيادة على تلك الأساليب، أعلن من قسنطينة في 13 أكتوبر 1958 عن مجموعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجزائريين. لكن محاولات القضاء على الثورة باءت بالفشل. فقد تجاهل المطالب الحقيقية للشعب الجزائري، و اعتبر أن الأسباب التي دفعت الشعب الجزائري إلى الثورة هي أسباب اجتماعية واقتصادية. ورغم حاجة الجزائريين إلى تلك الإصلاحات، إلا أن الجماهير الثائرة ألتفت حول الثورة وقادتها، مصممة على هدفها المسطر في أول نوفمبر ومؤتمر الصومام.

فقد شكل ضغط الثورة على فرنسا في الداخل والخارج، والتفاف الشعب الجزائري حول قيادة جبهة التحرير الوطني، والمواقف الدولية الداعمة لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، عاملا بالغ الأهمية في تسليم فرنسا في النهاية بضرورة التفاوض مع جبهة التحرير قصد تقرير مصير الشعب الجزائري ونيل استقلاله. وهو ما حدث بالفعل عقب انتهاء المفاوضات الجزائرية الفرنسية والإعلان عن اتفاق إطلاق النار في 19 مارس 1962.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال:

لقد أحدث استقلال الجزائر، انقلابا في العلاقات الجزائرية الفرنسية سواء على المستويات الاجتماعية أو المستويات الاقتصادية والثقافية. فعلى المستوى الاجتماعي، عاش في الجزائر طيلة فترة الاحتلال، أقلية من المستوطنين الأوروبيين، وتحكموا خلال هذه الفترة في كل مقدرات الجزائر السياسية، الاقتصادية والثقافية. بالإضافة إلى أغلبية جزائرية عاشت طيلة هذه الفترة، محرومة من كل حقوقها، وتعرضت لصنوف الاستغلال والإبادة وانتهت بحرب وحشية راح ضحيتها أكثر من مليون شهيد. وعلى هذا الأساس سيتعرض المبحث الثاني إلى دراسة انعكاسات استقلال الجزائر، واتفاقيات إيفيان على وجه التحديد، على العلاقات الجزائرية الفرنسية في أبعادها السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، ومتابعة تطوراتها إلى فترة نهاية الحرب الباردة، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: استقلال الجزائر وانعكاساته على العلاقات بين البلدين :

كان هدف جبهة التحرير الوطني من توقيع اتفاقيات إيفيان تحقيق الاستقلال السياسي واسترجاع السيادة الوطنية في أقرب وقت ممكن، وتخليص الشعب الجزائري من الظلم والاستعباد. بينما كان هدف الحكومة الفرنسية الإبقاء على الامتيازات المتحصل عليها طيلة فترة الاستعمار. لذلك ربط المفاوض الفرنسي استقلال الجزائر بشرط التعاون مع فرنسا. وقد انعكست هذه الاتفاقيات سلبا وإيجاباعلى علاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال ولا زالت آثارها باقية إلى اليوم. فهل كانت هذه الاتفاقيات مساهمة كبرى في تصفية الاستعمار؟ أم كانت أرضية لاستعمار جديد؟ ومن هنا يمكن أن نتساءل عن كيفية تأثير هذه

الاتفاقيات على علاقات البلدين؟ وما هي أهم الامتيازات الفرنسية في الجزائر والتي بقيت عقبة في طريق استكمال الاستقلال الوطني؟

الفرع الأول : اتفاقيات إيفيان كمرجعية أساسية في علاقات التعاون الثنائية

لمعرفة تأثير اتفاقيات إيفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، لا بد من تحليل بنود هذه الاتفاقيات، والإحاطة بجميع المعطيات والحيثيات وظروف توقيع هذه الاتفاقيات، الأمر الذي لا تتسع إليه الدراسة، إلا أن قراءة بسيطة في نصوص هذه الاتفاقيات، كفيلة بالوقوف على بعض المؤشرات، والتي من شأنها المساعدة في الكشف عن أثر هذه الاتفاقيات في علاقات التعاون بين البلدين.

1)- قراءة في مضمون اتفاقيات إيفيان :

تضمنت اتفاقيات إيفيان ثلاث محاور رئيسية، الأول خاص باتفاقية وقف إطلاق النار، وتضمن إحدى عشر مادة تنص على كيفية تنفيذ هذا الاتفاق([1]). والثاني خاص بإعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر، والثالث خاص بإعلان الضمانات. أما التصريحات الحكومية في المحور الثاني فقد تضمنت خمسة فصول رئيسية تنص على النقاط الأساسية التالية:

- تنظيم السلطات العامة خلال فترة انتقالية، والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير، وإجراءات نقل السلطات، حيث نص هذا الفصل في الفقرة الأولى منه على ما يلي:"إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا، وفي هذه الحالة، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات"([2]).

- ربط استقلال الجزائر، بعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، فقد جاء الفصل الثاني من هذا الإعلان تحت عنوان الاستقلال والتعاون. حيث اعتبر الطرفان أن هذا التعاون فيه استجابة لمصالح البلدين والشعبين، ورأت فيه الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الحل الذي يناسب الواقع الجزائري. وتعهد الطرف الجزائري بضمان مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد، وفي مقابل

([1]) بن يوسف، بن خدة، إتفاقيات إيفيان. تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص.ص.85-86 .

([2]) نفس المرجع . ص.88.

ذلك تساهم فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، من خلال تقديم مساعدتها الفنية والثقافية والمالية([1]).

كانت مسألة الأقلية الأوروبية في الجزائر من الملفات الصعبة التي واجهت الوفد الجزائري خلال المفاوضات، حيث تشبث الطرف الفرنسي بأن تتمتع الجالية الأوروبية في المدن الرئيسية للجزائر (وهران، عنابة، الجزائر العاصمة، بلعباس)،بقوانين خاصة، تحفظ حقوقهم وممتلكاتهم.

فقد تضمن فصل الضمانات شروط وإجراءات ضمان حقوق الأفراد، حيث يحتفظ المستوطنون الفرنسيون والأوروبيون بحقوقهم المدنية مدة ثلاث سنوات، قبل الاختيار بين الجنسية الجزائرية والفرنسية. فإذا اختار هؤلاء الجنسية الجزائرية، فيصبحون مواطنون جزائريون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات، مع احترام خصوصيتهم الثقافية واللغوية، بالإضافة إلى صيانة حقوقهم في الملكية. أما إذا اختاروا الجنسية الفرنسية فسوف يعاملون كأجانب طبقا للقوانين الجزائرية([2]).

- جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 3 سنوات، مع احتفاظها بقاعدة المرسى الكبير بوهران لمدة 15 سنة، ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك، وبشار، وقاعدة رقان لمدة 5 سنوات.

- الالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية سواء بالصلح أو عن طريق التحكيم.

لقد اختلفت الآراء والتحليلات حول هذه الاتفاقيات، فمنهم من يرى أنها تكريس لمفهوم الاستعمار الجديد([3])، حيث ربطت مبدأ الاستقلال الوطني للجزائر، بمبدأ التعاون مع فرنسا.هذا التعاون الذي كان يعني لفرنسا، الاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية والثقافية، والامتيازات الفرنسية في قطاعات النفط والتعدين. ولذلك حرص المفاوض الفرنسي على الإبقاء على هذه العلاقة من خلال تضمين هذه الاتفاقيات شروط التعاون الجزائري الفرنسي في المجالات الاقتصادية، العسكرية والثقافية. هذه الشروط جعلت قيودا كثيرة على استقلال الجزائر، لا تتناسب والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي. لكن المؤيدين

([1]) بن يوسف، بن خدة، المرجع السابق . ص.ص.92-93.

([2]) نفس المرجع . ص.ص.90-92.

([3]) Salah,Mouhoubi,Op.Cit .p.47.

لهذه الاتفاقيات من الجزائريين، أكدوا على أن اتفاقيات إيفيان كانت انتصارا حقيقيا للشعب الجزائري على الاستعمار، واسترجاع سيادته في إطار الوحدة الترابية. واعتبروا القيود التي تضمنتها هذه الاتفاقيات، قابلة للمراجعة في ظل الاستقلال([1])، وهو ما حدث بالفعل عندما استرجعت الجزائر استقلالها، حيث قامت بالعديد من الإجراءات والقرارات، تمثلت في تأميم الأراضي والممتلكات الفلاحية ، والبنك الجزائري في 1963، وقطاع المناجم في 1966 واخلت قاعدة المرسى الكبير في 1968، وأممت قطاع المحروقات في 1971، وغيرها من القرارات. إلا أن مسيرة التحرير لا زالت طويلة وشاقة، لا سيما التحرير الثقافي والحضاري.

2)- تأثير اتفاقيات إيفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

من النتائج السياسية لاتفاقيات إيفيان، أنها تمكنت من إنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ووضع حد للحرب الدائرة بين فرنسا والشعب الجزائري منذ أكثر من 7 سنوات والسماح له بتقرير مصيره تطبيقا لمبادئ الأمم المتحدة. لكن إصرار الطرف الفرنسي على ربط الاستقلال بالتعاون مع فرنسا، جعل من الاستقلال الوطني ناقصا. حيث سمحت هذه الاتفاقيات لفرنسا أن تحافظ على مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية في الجزائر بعد الاستقلال. وقد تمثلت هذه المصالح في الإبقاء على امتيازات الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر، واستغلال البترول الجزائري وفق قانون البترول الذي صدر في فترة الاستعمار. وفي نفس الوقت سمحت هذه الاتفاقيات بوضع الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي، ما يعطي لفرنسا بطريقة غير مباشرة الوسيلة لمراقبة وإدارة الاحتياطات النقدية في الجزائر بواسطة الخزينة الفرنسية. كما ربطت هذه الاتفاقيات المساعدات الفرنسية، بالاحترام الكامل للتعهدات الواردة في اتفاقيات إيفيان من طرف الجزائر. وكان من نتائج هذا الربط بين الاستقلال والتعاون، إلحاق الاقتصاد الجزائري المتخلف بالاقتصاد الفرنسي المتقدم.

أما في الجانب العسكري، فقد أرغم الطرف الجزائري المفاوض على القبول ببقاء القواعد العسكرية الفرنسية في المرسى الكبير، ومواصلة إجراء تجاربها النووية والفضائية السرية في الصحراء الجزائرية. في مقابل التعجيل بإجراءات تقرير المصير ووقف إطلاق النار. إن إصرار الطرف الفرنسي على بقاء الامتيازات العسكرية، يندرج في إطار السياسة الخارجية الشاملة

([1]) بن يوسف، بن خدة، مرجع سبق ذكره . ص.ص.39-42.

لفرنسا باعتبارها قوة عظمى، ولحماية مصالحها الحيوية في البحر المتوسط إزاء منافسيها من القوى الغربية الأخرى والحد من احتمال وقوع هذه القواعد في أحضان قوة دولية معادية كالاتحاد السوفيتي.

أما في المجال الثقافي، فقد كان الهدف الرئيسي، الإبقاء على اللغة الفرنسية في الجزائر، باعتبارها عنصرا رئيسيا لإشعاعها الثقافي. وجعل الجزائر بلدا فرنكفونيا، ومن ثم مجتمعا متغربا، متنكرا لقيمه الحضارية العربية والإسلامية([1]).

ورغم تباين المواقف والرؤى اتجاه اتفاقيات إيفيان، بين مؤيد لها ومعارض أو متحفظ، إلا أن مسيرة التعاون الجزائري الفرنسي منذ الاستقلال، أثبت عدم فعالية هذه الاتفاقيات. لذلك حرصت السلطات الجزائرية على تعديلها أو تصحيحها وتجاوزها من خلال توقيع اتفاقيات تعاون جديدة، على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح، بعيدا عن سياسة الهيمنة التي تحملها اتفاقيات إيفيان بين طياتها. وهي نظرة لم تقتصر على الجزائريين فقط، وإنما هي نظرة يشترك فيها الكثير من الملاحظين والفاعلين في السياسة الفرنسية(*)([2]).

لقد برهن التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجزائري، مع مرور السنوات، عدم تناسب هذه الاتفاقيات مع طموحات الطبقة السياسية الحاكمة في الجزائر. والتي كانت تطمح إلى إحداث تنمية حقيقية في الجزائر، بمساعدة فرنسا ولكن دون الوقوع في شراك أي قواعد جديدة للهيمنة. كما أن تزحزح موازين القوى في العالم، وبروز كتلة العالم الثالثساعد الجزائر على تنفيذ سياستها، وجعل فرنسا تقبل بمراجعة بعض بنود هذه الاتفاقيات خاصة تلك المتعلقة بالامتيازات الاقتصادية. كما أن تغير العلاقات الدولية في أبعادها العسكرية والاستراتيجية، دفع بها إلى التخلي عن قواعدها العسكرية في الجزائر قبل انقضاء آجالها([3]). ويعترف الرئيس الفرنسي السابق "فاليري جيسكار ديستان" في إحدى ندواته الصحفية، أن اتفاقيات إيفيان لم تكن أبدا الإطار الأمثل لعلاقات التعاون الفرنسي الجزائري، وعليه يجب

([1]) Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.47.

(*)حيث يقول "أ. بورجي"(A.Bourgi):

"On peut affirmer, sans craindre de trahir la réalité, que la coopération franco-africaine dans sa conception initiale, n'était au fond, pour parler comme Clausewitz que la poursuite de la colonisation par d'autres moyens"

أرجع إلى:

([2]) Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.54.

([3]) Haya, Djelloul, Evian 62, le dernier combat. Alger: Casbah, 2008,p.231.

تجاوزها وتأسيس أخرى([1]). كما لم يتوقف الجزائريون عن انتقادها، حيث يمكن أن نقرأ في برنامج طرابلس الذي صادق عليه مجلس الثورة لجبهة التحرير الوطني في طرابلس في جوان 1962، أن:" التعاون المنصوص عليه في اتفاقيات إيفيان، يعني الإبقاء على روابط التبعية في المجالات الاقتصادية والثقافية. وأن مفهوم التعاون يعني التعبير النموذجي لسياسة الاستعمار الجديد لفرنسا.."([2]).

على أساس هذا الفهم، وعلى أساس واقع العلاقات الدولية الجديدة والمتغيرة، تبنى الطرفان فلسفة جديدة في التعامل، ترتكز على مراجعة هذه الاتفاقيات والعمل على أساس الواقع السياسي المعاش، من خلال عقد العديد من الاتفاقيات الخاصة وفي مجالات متعددة، بهدف تكملة اتفاقيات إيفيان، أو إنهائها وتجاوزها، لأنها أصبحت غير ذات فاعلية. و لم ينتظر الطرفان الكثير من الوقت، ليعقدا اتفاقا جديدا سنة 1965، في مجال المحروقات، لتعديل بعض بنود اتفاقيات إيفيان في مجال النفط. كما وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات في مجالات عديدة كالهجرة في 1968، و في مجال التجارة والمالية والنقد.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن اتفاقيات إيفيان استطاعت على المستوى السياسي أن تضع حدا لحرب دامت قرابة الثماني سنوات، بين جيش الاستعمار الفرنسي وحلفاؤه وأعوانه، وبين الشعب الجزائري وقيادته المتمثلة في جبهة وجيش التحرير الوطني. والتي استطاع من خلالها تقرير مصيره وفق مبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، واسترجاع سيادته واستقلاله السياسي. ورغم قبول الطرف الجزائري على مضض، بربط استقلال الجزائر السياسي باتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تفلح في الإبقاء على الامتيازات الفرنسية لا سيما في قطاع النفط والتعدين. كما لم تستطع هذه الاتفاقيات بناء علاقات تعاون حقيقة ومتكافئة بين الجزائر وفرنسا، نتيجة الاختلافات الكثيرة، والتوجهات السياسية والاقتصادية المتعارضة أحيانا على المستويين الداخلي والخارجي. ولذلك خضعت هذه الاتفاقيات إلى المراجعة، والتصحيح، وتم تجاوزها في أحيان كثيرة، بالتوقيع على اتفاقيات جديدة، لا سيما في المجالات الاقتصادية والمالية، وفي المجالات الاجتماعية والإنسانية. إلا أن مبدأ التعاون ظل قائما ومستمرا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، مرتكزا على الواقعية السياسية،

([1]) Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.57.
([2]) Idem.

وتبادل المنافع والمصالح، وخاضعا للتغيرات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي لكل بلد.

الفرع الثاني: تداعيات الاستقلال على المستوطنين الأوروبيين في الجزائر

لعب المستوطنون الأوروبيون دورا كبيرا في توجيه السياسة الاستعمارية في الجزائر وتمتعوا بكل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. فماذا كانت تعني سياسة الاستيطان بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ وماهو موقف المستوطنين من استقلال الجزائر؟.

1)-سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

خطط الاستعمار الفرنسي منذ 1830، بأن تكون الجزائر مستعمرة للإسكان وكان الهدف المستعجل لسياسة الاستيطان، إحداث متنفس سكاني للمجتمع الفرنسي، والهدف البعيد هو إلحاق الجزائر بالإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، كامتداد لفرنسا جنوب البحر المتوسط. ومن أجل ذلك بذلت فرنسا جهودا كبيرة لتشجيع الأوروبيين بصورة عامة، والفرنسيين بصفة خاصة على أن يستوطنوا الجزائر بأكبر عدد ممكن. وللوصول إلى هذه الغاية عملت السلطات الاستعمارية على أن تطبع هذه العملية بطابع الرسالة الحضارية، مما حملها على تشجيع الهجرة إلى الجزائر، وحث الفرنسيين عليها بمنح المهاجرين امتيازات اقتصادية وسياسية كثيرة حتى أصبح المستوطنون في الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، يتحكمون في قدر الجزائر، وأصبح تحكمهم ونفوذهم واضح في صياغة السياسة الفرنسية إزاء الجزائر المحتلة.

ولأن الاستيطان لم يكن عملية إسكان وتوطين في الفراغ، فقد كان على المستوطنين ومن ورائهم القادة العسكريون، إفراغ الجزائر من سكانها حتى تسهل عملية المصادرة. لذلك فإن كل الوسائل كانت متاحة، بما فيها العنف والشدة والإبادة الجماعية وكان للجيش مطلق الحرية في إدارة الجزائر المحتلة باعتبارها ميدان حرب([1]). لقد شنت جيوش الاحتلال الفرنسي سياسة الأرض المحروقة والتقتيل الجماعي وتجويع من بقي على قيد الحياة من الأطفال والنساء حتى يسهل إخضاعهم، والتمهيد لاستيطان الأوروبيين، والذين كان أغلبهم من الصعاليك والمساجين والفقراء والمعارضين، والذين وصفهم "أليكسي دو توكفيل"(Alexis

([1]) دحمان، تواتي، منظمة الجيش السري؛ ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائ(1961-1962). الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص.ص.412-414.ص.21.

De Tooqueville) بفائض السكان الذي ينبغي أن ينشأ مجاله الحيوي وراء البحر، واعتبر أن الجزائر هي الحل الأمثل لآفة الفقر([1]).

إن إدراك السلطات الاستعمارية لأهمية الاستيطان ، لدعم الاحتلال ورأس المال الفرنسي في الجزائر، جعل الجنرال "كلوزيل" يدعو الأوروبيين إلى الهجرة والاستيطان. فقد صرح بمناسبة وصوله إلى الجزائر يوم 09 أوت 1835، قائلا: " يجب أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط"([2]). كما صرح الماريشال "سولت"(Soult) في تعليماته الصادرة سنة 1841 قائلا:" إن الاستيطان الفرنسي في الجزائر في حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء في هذا البلد. وهذا الاستيطان كفيل بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من الدفاع عن الجزائر دون أن نستخدم أكثر مما يلزم قوى البلد وأمواله". وفي العام ذاته، أعلن الجنرال "بوجو"، أنه: "حيثما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة، يجب أن توزع على المستعمرين المستوطنين هذه الأراضي الخصبة وأن تصبح أملاكهم الشخصية"([3]).

تنفيذا لتوجيهات السلطات العسكرية والسياسية للاستعمار، نفذت في السنوات الأولى للاحتلال سياسة الاستيطان الحر والفوضوي، من عام 1830 إلى 1841. فانقض على الجزائر رهط من البشر الجشعين، والذين كسبوا أموالا طائلة عن طريق الاستيلاء على المباني والأراضي والمتاجرة بها. وجعلت السلطات العسكرية من متيجة مستقرا للأفواج الأولى من المهاجرين الأوائل القادمين من فرنسا، إسبانيا وجزر البليار، مالطا، إيطاليا، سويسرا والذين كان أغلبهم من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق([4]). غير أن سياسة الهجرة الحرة لم تنجح و لم تبلغ أهدافها، فلجأت السلطات الاستعمارية تحت قيادة "بوجو" إلى ترسيم وتأطير هذه الهجرة، حيث أخذت الحكومة الفرنسية على عاتقها نقل المهاجرين وتعبيد الطرق وإنشاء المساكن ومد المستوطنين بالحبوب والمواشي في انتظار أن يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم

([1]) محمد، العربي ولد خليفة، المنطقة العربية الإسلامية، مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر.ط2، الجزائر: دار الأمل، 2007، ص.216.

([2]) حسينة، حاميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962).ط1، الجزائر: منشورات الحبر، 2007، ص.21.

([3]) نفس المرجع. ص. 22.

([4]) يحي، بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.8.

بأنفسهم([1]). واصدرت الحكومة الفرنسية في 12 أبريل 1841 أمرا يقضي بتنظيم و تأطير الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر. فاشتدت الهجرة إلى الجزائر وتزايدت. ففي سنة 1843 وصل إلى الموانئ الجزائرية 14137 مهاجر منهم أكثر من 12006 من الفرنسيين والباقي من الألمان والإيرلنديين والسويسريين. كما تزايدت عملية بناء المراكز والقرى الاستيطانية، حيث بلغ عددها سنة 1844، 28 مستوطنة في متيجة والساحل فقط. كما منح "بوجو" في سنة 1843 معسكر سطاوالي القديم و 1020 هكتارا من الأراضي المحيطة به إلى الجمعية المدنية للرهبان([2]). وتوسعت دائرة الاستيطان نحو الغرب والشرق، وبلغ عدد المستوطنين حوالي 100 ألف نسمة في سنة 1845. وكان الجنرال بوجو هو الذي فتح باب الاستيطان الرسمي في 1841، وهو التاريخ الذي أعلن فيه الحرب الشاملة وسياسة الأرض المحروقة. ولذلك يعتبر معظم المستوطنين أن "بوجو" هو الأب التاريخي لأسطورة الجزائر فرنسية([3]).

واتخذ الاستيطان في الجمهورية الثانية، وسيلة للتخلص من العمال العاطلين والثائرين في فرنسا عام 1848 حيث تم تهجير 20 ألف شخص منهم 15 ألف من باريس وحدها([4]). وإثر الانقلاب الذي حدث في 1851، وجاء بلويس نابليون امبراطورا للجمهورية الثانية، أرسل هذا الأخير أكثر من 6000 جمهوري معارض إلى الجزائر، وضعوا في قلاع وسجون الدويرة عنابة وباتنة، ومع مرور الوقت أطلق سراحهم واستوطنوا هذه المدن([5]). فازداد حجم الاستيطان وكثافته،حيث بلغ عدد المستوطنات 136 مستوطنة منها 58 في منطقة المتيجة والساحل، و30 في مقاطعة قسنطينة، و48 في مقاطعة وهران.

ونتيجة لإخفاق الاستيطان الريفي والفلاحي، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق فكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير منذ 1851. أين صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون يخول للإدارة الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة، ولكن في الحقيقة كانت لمصلحة الاستيطان والمستوطنين. وأصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يعفي بعض المواد الزراعية الصادرة من الجزائر من الرسوم الجمركية، والتي تحتاجها السوق

([1]) حسينة، حماميد، المرجع السابق. ص.23.

([2]) نفس المرجع . نفس الصفحة.

([3]) دحمان، تواتي، مرجع سبق ذكره.ص.23.

([4]) حسينة، حماميد، المرجع السابق. ص.ص.23-24.

([5]) دحمان، تواتي، المرجع السابق . ص.25.

الفرنسية([1]). كان من نتائج هذا المرسوم ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، حيث جعل المستوطنين ينتجون ما تحتاجه السوق الفرنسية، بدلا من حاجيات السوق الجزائرية، والتي تمثلت في الخمور والحبوب أساسا.

بعد انهيار الإمبراطورية الثانية،وسقوط نابليون الثالث في صيف 1870، رحب المستوطنون بهذا السقوط. لأن ذلك السقوط خلصهم من السلطة العسكرية ونفوذها في حكم الجزائر، والتي كانت أكبر عقبة أمام أهدافهم السياسية. وكان إعلان الجمهورية الثالثة انتصارا للمستوطنين لأنها خلصتهم من مشروع المملكة العربية الذي كان نابليون الثالث عازم على تنفيذه في الجزائر. فأصبح للمستوطنين حق انتخاب نوابهم في البرلمان الفرنسي، وإدارة شؤونهم العامة دون تدخل السلطات العسكرية.

وفي يوم 24 أكتوبر 1870، صدر قرار تجنيس اليهود جماعيا، وكان عددهم آنذاك 38 ألف نسمة. حيث شعر السكان الأهالي بالأخطار المحدقة بهم، وأحسوا بما ينتظرهم من المعاناة والإذلال من طرف المستوطنين واليهود المتجنسين الماكرين. ولم يجدوا مخرجا لأزماتهم هذه سوى الارتماء في أحضان الثورات التي نشبت في بحر عام 1871 بزعامة المقراني والشيخ الحداد. فاستغلت الإدارة الاستعمارية هذه الثورات لتصادر أراضي القبائل الثائرة بالجملة وتفرض عليهم غرامات مالية، ومحاكمات جائرة، ونفي خارج البلاد، وإعدام الكثيرين منهم. فقد صادرت 600 ألف هكتار وزعتها على مهاجري الألزاس واللورين(*) وغرمتهم بحوالي 100 مليون فرنك، بقوا أكثر من 20 عاما يدفعون أقساطها، حتى دمروا تماما، وتحولوا إلى مجتمع فقير معدم ومتشرد([2]).

ابتداء من عام 1871، تم التوسع في تطبيق سياسة الإدماج لصالح المستوطنين الأوروبيين، حيث أصبحت شؤون الجزائر كلها من اختصاص الحكومة الفرنسية بباريس وارتفعت بذلك سلطة النواب من المستوطنين والذين أصبحوا أسياد الجزائر الجدد([3]). فنشطت تبعا لذلك حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا، واتجهت الإدارة الاستعمارية إلى

([1]) حسينة، حماميد، مرجع سبق ذكره . ص. 24

([2]) يحي، بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954) . مرجع سبق ذكره. ص. 28.

(*) بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب 1870، وضم ألمانيا لمنطقتي الألزاس واللورين، نزح سكانها باتجاه الجزائر، أين أسسوا مستوطنات جديدة في الجزائر.

([3]) نفس المرجع . ص.30.

غزو الأرياف وتوطين العنصر الأوروبي بها، وتقديم الأراضي له مجانا. وبفضل قانون عام 1887 المكمل لقانون وارنيي(Warnier)، المتعلق بملكية الأراضي، تم الاستيلاء على الأراضي المشاعة عن طريق المزاد العلني، حيث تمكنت مصالح الاستيطان الأوروبي أن تحصل على حوالي مليون هكتار خلال ثلاثين عاما، وتم تمليك 450829 هكتار للمستوطنين ما بين 1880 و1908. فارتفع عدد المستوطنين في الأرياف الجزائرية من 119 ألف شخص عام 1871 إلى 200 ألف عام 1900. وقد أصبحت الأقلية الأوروبية في الجزائر عام 1917 تملك 2123288 هكتارا من الأراضي الزراعية، و194159 من أراضي الغابات، وارتفعت هذه المساحة عام 1934 إلى 2462537 هكتارا منها 1468677 هكتارا أمدتهم بها مصالح الاستيطان الرسمية، والباقي حصلوا عليه بالشراء الرخيص([1]).

وكما توسع الاستيطان الأوروبي في الأرياف، توسع كذلك في المدن والحواضر وكان أكثر ازدهارا ونشاطا، وتطورا، وتوسعا. اجتذب عناصر أوروبية مختلفة، اهتمت بممارسة التجارة والصناعة والخدمات الاجتماعية والوظيفة العامة. ولم تؤدي سياسة الاستيطان إلى تغليب العنصر الفرنسي على العناصر الأوروبية الأخرى رغم التشجيع والدعم المتزايد. ونتيجة لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا في 26 جوان 1889، يفرض الجنسية الفرنسية بصفة آلية على كل الذين ولدوا من الأجانب المقيمين في الجزائر، ما لم يرفضوها. ومنذ ذلك الوقت أخذ العنصر الفرنسي يتفوق على غيره من الجنسيات الأوروبية الأخرى. وبالمقابل طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الجزر والإرهاب، وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقوانين الأهالي (Les codes de l'indiginat)، والتي تمثل مجموعة من النصوص الاستثنائية والعقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حيث حددت هذه القوانين 27 مخالفة خاصة بالأهالي، ثم زيدت إلى 33، ثم خفضت إلى 21 مخالفة عام 1888 لترسو عند 23 مخالفة سنة 1904. تم إلغاؤها بعد ذلك نظريا في 1930، ولكن العمل بها ظل ساريا، حتى قيام ثورة أول نوفمبر1954([2]).

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية والاقتصادية، وأحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي، وجعلوا من الجزائر امتدادا لفرنسا، وفي خدمة المستوطنين

([1]) يحي، بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954) . المرجع السابق . ص.33.

([2]) رابح، لونيسي وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص. 85.

ورفاهيتهم على حساب السكان الجزائريين الأصليين. فكان لسياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، آثار وخيمة على الجزائر وعلى المجتمع الجزائري في جميع الميادين. فقد تم تحطيم العائلات والقبائل الجزائرية الكبرى، التي كانت تقود المجتمع الجزائري روحيا، اجتماعيا واقتصاديا. وتم تحطيم الاقتصاد الجزائري وإضعافه من خلال تحطيم التجار، الحرفيين، القضاة والمثقفين الجزائريين، وتم تحطيم الفلاحة الجزائرية، من خلال انتزاع الأراضي من أصحابها ومصادرها، وإرغام البقية على البيع نتيجة الضرائب المرهقة، والقوانين المجحفة مثل قانون الأهالي.

2) موقف المستوطنين الفرنسيين من الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر مباشرة، اختفت أسطورة الجزائر الفرنسية فجأة من الخريطة السياسية لفرنسا، واختفت معها جموع المستوطنين الأوروبيين من الأرض الجزائرية عائدين مذهولين من هول الحقيقة، والتي تمثلت في استقلال الجزائر بعد 132 سنة عاشها الشعب الجزائري تحت السيطرة الاستعمارية والذل والاستغلال. فقد وجد المستوطنون أو الأقدام السوداء أنفسهم تحت التهديد والقلق، رغم التشجيع الذي لقيه هؤلاء من السلطات الاستعمارية، أثناء حرب التحرير الوطنية. لكن التناقضات بدأت تظهر تدريجيا، والصدام مع الحكومة ، بعد شعورهم بأن فرنسا بدأت تتملص من المستعمرة الجزائرية وتتخلى عنها تدريجا، منذ وصول الجنرال ديغول إلى الحكم([1]). فكيف تطورت الأحداث عقب الإعلان عن تقرير المصير في الجزائر؟

بعد يومين من دعوة الجنرال ديغول جبهة التحرير للتفاوض، قام متطرفون من المستوطنين الفرنسيين بتأسيس ما بات يعرف "بجبهة الجزائر الفرنسية"(F.A.F)، والتي أنشأت في العاصمة الإسبانية، منظمة الجيش السري الإرهابية في 1961. والتي شملت أعدادا كبيرة من المستوطنين الأوروبيين، وعدد كبير من الجزائريين المتعاونين، والعسكريين الفارين من الجيش الفرنسي([2]). تلك الجبهة التي شعرت بفقدانها السيطرة على مجريات الأمور، وعلى السياسة

([1]) Marie, Muyl, " Les français D'algérie: sociohistoire d'une édenté", Thèse de doctorat en science politique. Présenté à l'université Paris1- Pantheon- Sorbonne, département de science politique, 2007, p.10.

([2]) قناة الجزيرة الفضائية، "حرب تحرير واستقلال الجزائر" ج(3)، برنامج أرشيفهم وتاريخنا. بتاريخ 2010/06/17، الساعة: 13:08. بتوقيت غرينتش. من الموقع الإلكتروني:/http://www.aljazeera.net، تاريخ الدخول 2011/10/28 .

المتعلقة بالجزائر، واعتبرت قبول الجنرال "دوغول" فكرة الاستقلال خيانة لهم، وهم الذين أسقطوا الجمهورية الرابعة، وأوصلوه إلى الحكم. فكان السبيل الوحيد لوقف ذلك التطور،من منظور هؤلاء، هو اللجوء إلى الحرب من جديد والإرهاب. وقد حظيت جبهة الجزائر فرنسية بشعبية كبيرة لدى المستوطنين، لأنها كانت تبدو لهم الحل الوحيد، للإبقاء على الجزائر فرنسية. واعتبرت جبهة التحرير الوطني منظمة إرهابية، لا يمكن التفاوض معها أو الوثوق بها كما فعل ديغول. لكن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وصمود الشعب الجزائري في الداخل،وتأييده لجبهة التحرير الوطني أمام همجية الجيش الفرنسي، أرغم الجنرال ديغول على عرض تقرير المصير على الجزائريين في 16 سبتمبر 1959، والقبول بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني في جوان 1960.

وأمام المعارضة السياسية الشديدة لسياسة تقرير المصير، لجأ الجنرال ديغول في سياسته إلى الشعب الفرنسي من خلال الاستفتاءات المتكررة. ففي يوم 08 جانفي 1961،قامت السلطات الفرنسية بتنظيم استفتاء شعبي في فرنسا والجزائر على سياسة تقرير المصير، حيث طلب من المصوتين عما إذا كانوا يوافقون على اقتراح تقرير المصير في الجزائر. فكانت نسبة التصويت بنعم حوالي 75 بالمائة في فرنسا، وحوالي 55 بالمائة في الجزائر. وبحصوله على ذلك التأييد الواسع، تحول إلى جبهة التحرير الوطني يدعوها إلى استكمال محادثات مولان التي توقفت يوم 29 جوان 1960([1]). نتيجة لذلك حدث انقسام كبير في صفوف الجيش الفرنسي في الجزائري، وفي الرأي العام الفرنسي في ظل المعارضة الشديدة من أنصار الجزائر فرنسية. وبدأت المعارضة تتآمر على الجنرال ديغول وعلى الثورة الجزائرية. فمن جهتها سعت جبهة الجزائر فرنسية إلى ضم معظم المنظمات الإرهابية والمتطرفة، والتي قدر عددها بنحو 50 منظمة. ومن جهة أخرى بدأ قادة الجيش المنشقين والمتعاطفين مع أنصار الجزائر فرنسية، وخاصة الأوروبيون منهم في التخطيط والتنسيق وتحريض الجيش على دعم ومساندة مطالب المستوطنين بالإبقاء على الجزائر تابعة لفرنسا. ودخل الجنرال "سالان" في مواجهة مع الجنرال "ديغول" معتبرا نفسه زعيما لمنظمة الأوروبيين التي تعمل من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

([1]) حسينة، حماميد، مرجع سبق ذكره . ص. 196.

تنفيذا لمخططها عملت جبهة الجزائر فرنسية، على تجنيد المستوطنين الأوروبيين ورأت في ذلك ضرورة أساسية لإنجاح ثورتهم المضادة لثورة التحرير الوطني، وأن العنف وحده كفيل بمنع الجنرال ديغول من تنفيذه مشروع تقرير المصير، والاحتفاظ بالجزائر فرنسية. تأسست لأجل ذلك منظمة الجيش السري، وشرعت في نشاطها التخريبي مع نهاية شهر فبراير 1960([1]).

كان المستوطنون الأوروبيون أداة طيعة في أيدي منظمة الجيش السري، فقد كان حوالي 95 بالمائة منهم من المتعاطفين معها، وأغلبية المنخرطين فيها من المدنيين المستوطنين جاؤوا من مختلف الشرائح الاجتماعية. الأمر الذي أكده زعيم المنظمة الجنرال "سالان" في 9 أكتوبر، حيث قال أنه يستحوذ على ما لا يقل عن 100 ألف منخرط مسلح ومؤطر، وأغلبهم من الأوروبيين المستوطنين([2]).

خشية من حدوث حرب أهلية في فرنسا وانهيار الجمهورية الخامسة، فقد دفع الجنرال ديغول مفاوضيه، إلى التعجيل بحل القضية الجزائرية، فاتفق الطرفان في النهاية على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، والاستفتاء على تقرير المصير واستقلال الجزائر. حينها انتقل الخوف إلى المستوطنين الأوروبيين، وأنصار الجزائر فرنسية، بعد أن كان مقتصرا على الجزائريين. انتقل الخوف إلى المستوطنين لأن دماء كثيرة تدفقت وجرائم قتل كثيرة ارتكبت بفعل الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون من أنصار جبهة الجزائر فرنسية ومنظمة الجيش السري الإرهابية. فقد حصلت الكثير من الأعمال والجرائم الانتقامية في المدن الكبرى والتي كانت عامرة بالمستوطنين، مثل وهران والجزائر. وهو ما دفع بالآلاف منهم إلى مغادرة الجزائر في الفترة الانتقالية التي سبقت الإعلان عن الاستقلال في 5 جويلية. شهدت هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر، مواجهة عنيفة بين منظمة الجيش السري الإرهابية وبين الجيش والمخابرات الفرنسية في الجزائر، والتي راح ضحيتها آلاف الجزائريين المدنيين، الذين سقطوا في الشوارع تحت رصاص المليشيات المسلحة من أنصار جبهة الجزائر فرنسية([3])، فقد استهدفت منظمة الجيش السري الإرهابية، آلاف المدنيين الجزائريين، ونفذت سلسلة من التفجيرات، وأضرمت النيران في العديد

([1]) حسينة، حماميد، المرجع السابق. نفس الصفحة.

([2]) نفس المرجع. ص.ص.212-213.

([3]) قناة الجزيرة الفضائية، مرجع سبق ذكره .

من المؤسسات والبنى التحتية، تنكيلا بالجزائريين وانتقاما منهم، قبل مغادرتهم النهائيـــة لأرض الجزائر. والحقيقة أن جرائم منظمة الجيش السري لم تبدأ مع قيام هذه المنظمة، وإنما تعـــود إلى بدايات الثورة الجزائرية، حيث يبرز على قائمة هؤلاء المجرمين العقيـــد "أرغـــود"، والجنـــرال "جوهو" المسؤول المباشر عن مذبحة ساقية سيدي يوسف في الحدود الجزائرية التونسية، والذي يتحمل مسؤولية اغتيال الآلاف من الجزائريين في وهران وضواحيها، بين صيف 1961 ومارس 1962. وهو اليوم يشغل منصب الرئيس الشرفي لإحدى منظمات الأقدام السوداء في فرنســـا والتي تحلم بالعودة إلى الجزائر([1]).

عجلت سياسة الأرض المحروقة التي مارستها منظمة الجيش السري، بعد اتفاقيـــات إيفيان بالرحيل المكثف للمستوطنين الأوروبيين في شهر جوان قبل الإعلان عـــن الاســـتقلال. وبقي في الجزائر حوالي 500 ألف مستوطن للاستفتاء على تقرير المصـــير. وبعـــد تصـــويت الجزائريين على استقلال الجزائر بالأغلبية الساحقة في 3 جويلية، أيقـــن هـــؤلاء المســـتوطنون باستقلال الجزائر وانعتاقها من العبودية والاستعمار، وموت أسطورة الجزائر فرنسية. وفي اليوم التالي قرر أغلبية المستوطنين الأوروبيين الرحيل، حيث لم يكن هؤلاء يتصورون أنهم سيخضعون في يوم من الأيام إلى حكم وإدارة الجزائريين، بعدما كانوا أسيادا في هذه الأرض لأزيد من قرن من الزمن. لقد كانت عنصريتهم واحتقارهم للعنصر العربي والمسلم، وأعمالهم وجرائمهم سببا في رحيلهم، وبذلك تخلصت الجزائر من عبء ثقيل فرض عليها في اتفاقيات إيفيـــان. هـــؤلاء المستوطنين، كان يجب أن يكونوا جزائريين بموجب اتفاقيات إيفيان. إلا أن عنصريتهم وضعف إدراك قادتهم المتطرفين للحظة التغيير الحاسمة في الجزائر بصفة خاصة، والتغيرات العالمية بصـــفة عامة نحو تحرير الشعوب من ربقة الاستعمار والهيمنة، قذف بهم في أتون العنـــف والمعارضـــة لحركة التاريخ. وأدت أعمالهم المتهورة إلى خرق اتفاقيات إيفيان، مما ضيع فرصة حقيقية لبقاء هؤلاء في الجزائر، واعتبارهم كمواطنين جزائريين سواسية في الحقوق والواجبات. لقد عمـــل المفاوض الفرنسي كل ما في وسعه، لكي يبقي على هؤلاء المستوطنين في الجزائـــر، يتمتعـــون بأملاكهم وامتيازاتهم، التي حصلوا عليها بالعنف والمصادرة، لكنهم ضيعوا فرصة البقاء والتمتع في الجزائر.فقد تضمنت اتفاقيات إيفيان بابا كاملا حول الضمانات التي تكفلها هذه الاتفاقيات

([1]) دحمان، تواتي، مرجع سبق ذكره. ص.ص.412-414.

للأقلية الأوروبية في الجزائر، والمرتبطة بحقوق هؤلاء المستوطنين المدنية والسياسية، الاقتصادية والثقافية. إلا أن عنصرية المستوطنين الأوروبيين، وحقدهم على الجزائريين، وقفت عائقا أمام الرؤية الصحيحة والدقيقة، للواقع السياسي الجديد الذي سطرته ملحمة الشعب الجزائري طيلة فترة الاستعمار.

لقد أظهرت الأحداث الآنفة الذكر، أن الثورة الجزائرية انعكست سلبا على العلاقة بين باريس والجزائر. فالجنرال ديغول كان يرى أن المستوطنين هم حجر عثرة أمام تطبيق مشروع تقرير المصير، والمستوطنون ينظرون إليه على أنه الحاجز الرئيس أمام الحفاظ على الجزائر فرنسية.

فقد تحول الصراع والحرب بين الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي، إلى صراع داخلي بين فرنسيي الجزائر وفرنسيي المتروبول. وكان هذا الصراع مؤشرا على أفول الهيمنة الاستعمارية في الجزائر، وراسبا من رواسب التاريخ الاستعماري التي تؤثر في الحياة السياسية الفرنسية من جهة وفي العلاقات الجزائرية الفرنسية من جهة أخرى. ومن هنا بدأ الصراع السياسي بين اليمين الديغولي واليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية بعد استقلال الجزائر.

المطلب الثاني: التوجهات الجزائرية وأثرها في علاقات التعاون مع فرنسا:

يبحث هذا المطلب في تحليل التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة على المستويين الداخلي والخارجي، والوقوف على تأثيرات هذه التوجهات في علاقات التعاون مع فرنسا من خلال العناصر التالية :

الفرع الأول : التوجهات السياسية والإيديولوجية :

تتمثل التوجهات السياسية والايديولوجية للجزائر بعد الاستقلال في بناء الدولة الجزائرية ضمن إطار الاشتراكية، مرتكزة في ذلك على مبادئ الاستقلال الوطني و التضامن مع شعوب العالم الثالث ودعم حركات التحرر الوطني.

1) بناء الدولة الجزائرية ضمن إطار الاشتراكية :

لقد كان الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، إعادة بناء الدولة الجزائرية التي حطم أسسها الاستعمار الاستيطاني طيلة 132 سنة. دولة قوية بمؤسساتها وبرجالها، دولة قادرة على الدفاع عن حقوق أفرادها، كما صرح بذلك الرئيس الراحل "هواري بومدين" في العديد من المناسبات بقوله:"دولة لا تزول بزوال الرجال". إن بناء الدولة

الجزائرية، كان يعني استمرار المنهج الثوري، من خلال محو آثار الاستعمار والاستيطان، بتهديم كل الهياكل والبنى والنظم التي وضعها الاستعمار، الأمر الذي كان يصطدم بالمصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر([1]).

أما على المستوى الإيديولوجي، فإن بناء الدولة الجزائرية، كان يقتضي اتباع النظام الاشتراكي والذي حدده ميثاق طرابلس في 1962، وجدد التمسك به في الميثاق الوطني عام 1976. والذي حدد علاقة الدولة بالمواطن، ودور الحزب في التنمية الوطنية. فالدولة الجزائرية كما عرفها الميثاق الوطني لسنة 1976:" هي التعبير عن الإرادة الشعبية والضامن للاستقلال الوطني وحرية المواطنين"، ويرتكز محتواها الاجتماعي والاقتصادي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. فالهدف الأساسي إذن هو التغيير الجذري للمجتمع الجزائري على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما حدد ديمقراطية الدولة في أهدافها وفي آليات ممارستها، حيث عرف الديمقراطية الاشتراكية بالمشاركة النشيطة للمجتمع العمالي في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري. وأن مراقبة وإدارة الدولة للتنمية الوطنية شرط أساسي لاستمرار الثورة. كما عرف حرية المواطن الجزائري، على أنها تعني تحريره من الاستغلال، الفقر، البطالة، المرض، الجهل، والقلق على مصير أبنائه([2]).

أما الهدف الثاني على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فكان يهدف إلى بناء مجتمع جزائري جديد من خلال ترميم الشخصية الوطنية الجزائرية بمكوناتها الثقافية الأساسية. وهذا يعني تصفية تركة الاستعمار الفرنسي في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية([3]). ومن جهة ثانية، كان يعني تبني إطار نظري للتنمية يأخذ بعين الاعتبار استكمال الاستقلال السياسي بواسطة الاستقلال الاقتصادي، من خلال إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. والذي يقتضي بالضرورة تدخل الدولة ومراقبتها وإدارتها للتنمية الوطنية. هذه التوجهات كانت تعني تأميم الشركات الأجنبية، واسترجاع الثروات الوطنية، والذي أدى بالنتيجة إلى الاصطدام بالمصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر، باعتبارها كانت مسيطرة ومهيمنة على كل شيئ في فترة الاستعمار. وبالتالي فإن توجهات السياسة الجزائرية في الداخل والمتعارضة مع سياسة

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.69.
([2]) Idem .
([3]) Op.cit.p.71.

التعاون الفرنسية، أثرت سلبا على المصالح الفرنسية، أين عرفت فترة ما بعد الاستقلال توترات هامة في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

2) مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

في الجزائر، كانت ولا تزال السياسة الخارجية هي مرآة السياسة الداخلية. فالميثاق الوطني يركز كثيرا على هذه العلاقة حيث يعرف السياسة الخارجية الجزائرية على أساس بناء المجتمع الاشتراكي، والذي يرتكز على مكافحة الاستعمار، والاستعمار الجديد، والأمبريالية، والدعم غير المشروط لكل الشعوب المكافحة ضد الاستعمار من أجل تقرير مصيرها، ومن أجل نظام اقتصادي عالمي جديد، وحق المشاركة لجميع الدول في حل المشاكل الكبرى في العالم([1]).

تستند السياسة الخارجية الجزائرية إلى مبادئ وقواعد جبهة التحرير الوطني في الكفاح ضد المستعمر الفرنسي، وهي لا تتعارض مع بنود اتفاقيات إيفيان المؤدية لاستقلال الجزائر، والتي نصت في الفصل الثاني من التصريح العام على ما يلي:" ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج. وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشؤون الخارجية، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيئاتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها. للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي"([2]).

تركزت الإيديولوجية الرسمية في مجال السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال على مفهومين رئيسيين هما: عدم الانحياز، والاستقلال الوطني. حيث برز من خلالهما دور الجزائر ومكانتها في السياسة الدولية. فالجزائر هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي أعطت معنى حقيقيا لاستقلالها السياسي، حيث كان على العالم أن ينتظر حتى سنة 1983 ليرى زيارة أول رئيس جزائري لفرنسا. وكان تمسك الجزائر باستقلالها واعتزازها به، من بين العوامل التي ساهمت في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين([3]). هذا المبدأ الذي كان حاضرا في أدبيات الحركة الوطنية أثناء كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، والذي تعزز حضوره في بيان أول نوفمبر وكان على رأس مطالب جبهة التحرير الوطني وأهدافها. فبرغم الصعوبات والأوضاع

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.74.

([2]) سعد، دحلب، المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر.الجزائر: منشورات دحلب، 2007، ص.295.

([3]) Salah, Mouhoubi,Op.cit.p.78.

الدولية المعقدة، حافظت جبهة التحرير الوطني على استقلال قراراتها في الداخل والخارج. ومن السهولة بمكان، تفسير تمسك الجزائر المستقلة بهذا المبدأ بعد الاستقلال، فقد عرفه الرئيس الجزائري هواري بومدين وحدده في إحدى خطاباته أمام السفراء الأجانب في 20 أكتوبر 1969 بقوله:"إن الاستقلال الوطني كما نتصوره هو أيضا منع أي قوة أجنبية، مهما كانت ومهما كان موقفها، من التدخل في قراراتنا وفي سياساتنا. بالنسبة لبلدنا، فإن الاستقلال الوطني يعني رفض كل تدخل في شؤوننا، وكل محاولة للتأثير في سياستنا وقراراتنا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي"([1]).

تطبيقا لهذا المبدأ، فإن الجزائر كانت ولا تزال، ضد بناء أو وضع أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها. فبعد الاستقلال مباشرة دافعت الجزائر عن هذه السياسة، ودفعت فرنسا إلى الإسراع بترحيل قواتها العسكرية من الجزائر وهو ما حدث بالفعل في 1968 قبل انقضاء آجالها المحددة في اتفاقيات إيفيان. و لم تتوقف عن مطالبة إخلاء البحر المتوسط من البوارج البحرية الأجنبية، باعتبارها قوات معادية، فهي تمثل تهديدا لاستقلال الدول المحاذية لها، كما تمثل منطقة تصادم بين الشرق والغرب، وبالتالي فهي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة. أما بالنسبة لفرنسا، فبرغم ارتكاز سياستها الخارجية على نفس المبدأ، إلا أن مفهومها للاستقلال الوطني يختلف عن المفهوم الجزائري، فهو يعني الاستقلال عن السياسة الأمريكية والسوفياتية بالدرجة الأولى، لكنه لا يعني الابتعاد عن السياسة الشاملة لدول حلف شمال الأطلسي إزاء الكتلة الاشتراكية، من جهة، وإزاء دول العالم الثالث من جهة ثانية.

كان انتماء الجزائر ونشاطها في كتلة عدم الانحياز، يعني للجزائر تعزيزا لاستقلالها الوطني إزاء الكتلتين الرأسمالية الغربية، والشيوعية الشرقية المتنافستان من أجل الهيمنة العالمية. فمن خلال منظمة عدم الانحياز، كانت الجزائر تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين: إعطاء محتوى حقيقي وملموس لمبدأ الاستقلال الوطني، ثم دعم وتعزيز التضامن الدولي بين أعضاء كتلة عدم الانحياز قصد حل مشاكل العالم الثالث وعالم الجنوب. وفي هذا الإطار فقد لعبت الجزائر دورا بارزا في الدفاع عن مصالح العالم الثالث، أين وجدت الجزائر نفسها في وضع متعارض مع فرنسا التي تنتمي إلى الكتلة الرأسمالية، رغم التوافق النسبي على بعض القضايا الدولية. ولكن

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.82.

رغم ذلك التعارض، أستطاع البلدان أن يؤسسا لعلاقات ثنائية خاصة في جميع المجالات، حيث اعتبرت العلاقات الجزائرية الفرنسية نموذجا لعلاقات الشمال المتقدم، مع الجنوب المتخلف.

خلاصة القول، أن مبادئ عدم الانحياز والاستقلال الوطني، بالإضافة إلى دعم حركات التحرر الوطني ومناهضة العنصرية والاستعمار، مثلت الدعائم الرئيسية في السياسة الخارجية للجزائر، وحددت نشاطها على الساحة الدولية، وأعطت للدبلوماسية الجزائرية طابعها الأصلي. هذه المبادئ والتوجهات أدت بصانع القرار في السياسة الجزائرية على جميع المستويات، إلى إعادة النظر في قواعد وشروط اتفاقيات إيفيان بما يخدم مصالح المجتمع الجزائري، مما أدى إلى التصادم مباشرة مع المصالح والامتيازات الفرنسية في الجزائر.

الفرع الثاني : السياسات الاقتصادية والمالية للجزائر:

ارتكزت السياسات الاقتصادية والمالية للجزائر بعد الاستقلال، على سياسة استرجاع الثروات الوطنية، وسياسة الاستقلال النقدي والمالي.

1) سياسة استرجاع الثروات الوطنية:

تستند هذه السياسة إلى مبادئ وقواعد اتفاقيات إيفيان المؤدية لاستقلال الجزائر، والتي نصت على ممارسة الدولة الجزائرية لسيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج. كما تندرج هذه السياسة في إطار تطبيق برنامج طرابلس لجبهة التحرير الوطني، والذي يهدف إلى وضع حد للاحتكار الأجنبي والفرنسي للثروات الوطنية وللاقتصاد الوطني من أجل إعادة تصحيح العلاقات الاقتصادية مع الخارج، ومن ثم مع فرنسا. أما الهدف الاقتصادي فيتمثل في تنفيذ سياسة التصنيع من أجل الاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي سياسة تفترض التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، إدارة وتخطيطا ومراقبة، وبمشاركة العمال([1]).

تطبيقا لمبدأ السيادة الكاملة، ولمبدأ الاستقلال الوطني، شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ توصيات برنامج طرابلس، والتي كانت منها سياسة استرجاع الثروات الطبيعية وتأميم الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. هذه السياسة مست كل القطاعات، والتي كانت أغلبيتها في يد المصالح الفرنسية. و اعتبرت هذه السياسة تهديدا لمصالح فرنسا وامتيازاتها في الجزائر. فقد استرجع الجزائريون أراضيهم الفلاحية المغتصبة، مباشرة بعد مغادرة المستوطنين للجزائر،

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.p.100-101.

وأصبغت عليها الحكومة الجزائرية شرعية قانونية من خلال مرسوم رئاسي في مارس 1963([1]). ثم أممت الحكومة الجزائرية قطاعي البنوك والمناجم في 1966، والذي تزامن مع المخطط الثلاثي للتنمية 67-1969، وإحداث العملة الوطنية المرتبطة بالذهب وليس بالفرنك. أما تأميم القطاع الصناعي فقد جاء على ثلاث مراحل في 1963، 1968، و1974. ثم توالت التأميمات لكل القطاعات الأخرى إلى أن وصلت في 1971 إلى تأميم الشركات البترولية الفرنسية.

و لم تنتظر الحكومة الفرنسية، و لم تتأخر في الرد على سياسة التأميم الجزائرية، باتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات التي مست عمق علاقات التعاون بينها وبين الجزائر، كان من بينها مثلا؛ توقيف شراء الخمور الجزائرية في 1968، وتوقيف الهجرة الجزائرية في 1974.

إن سياسة التأميم لم تكن قرارا تعسفيا، أو قرارا تمييزيا، ولكنه كان قرارا نابعا من مبدأ السيادة الوطنية، ومتعلقا بضرورات التنمية الوطنية، كما كان متطابقا مع قواعد القانون الدولي حيث تضمنته منظمة الأمم المتحدة في أدبياتها منذ ذلك التاريخ([2]). كما أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد تحقيق الاستقلال السياسي، كان ولا يزال، الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الجزائرية. حيث أن الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال كان اقتصادا فرنسيا في الجزائر، يخدم مصالح المستوطنين، ويساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي ورفاهيته وازدهاره([3]). هذه الوضعية جعلت النفوذ السياسي الفرنسي يتدعم عن طريق الحضور الاقتصادي الكثيف في الجزائر. واعتبر هذا الحضور في نظر القيادة السياسية الجزائرية عائقا في طريق بناء اقتصاد وطني قوي. ولذلك اعتبرت سياسة التصنيع والإصلاح الزراعي في الجزائر، السلاح الرئيس والحاسم للحفاظ على السيادة الوطنية واحترامها في الخارج، وتعزيزا للاستقلال الوطني، بتحرير الاقتصاد من التبعية والهيمنة الفرنسية([4]). في المقابل، فإن حرص الحكومة الفرنسية وإصرارها على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي من خلال الحفاظ على مصالح الشركات والامتيازات الفرنسية في الجزائر، كان في أغلب الأحيان مصدرا للخلافات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين.

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.103

([2]) Op.cit.p.116.

([3]) Khalfa, Maameri, Orientations politiques de l'Algérie (analyse des discours du président Boumediene (1965-1970). Alger: SNED, 1973, p.149.

([4]) Salah, Mouhoubi,Op.cit. p.121.

إن سياسات التأميم، كانت في نظر الجزائر سلوكا طبيعيا ومنطقيا، بشهادة الكثير من الخبراء، حيث يقول في هذا السياق"جان توسكوز"(Jean Touscoz):" على كل دولة في طريق النمو، تمتين أدوات تدخلها في المجال الاقتصادي وضبطه وفق حاجياتها وإمكانياتها"([1]). غير أن موقف الطرف الفرنسي كان عكس ذلك، حيث اعتبر السياسة الجزائرية المتعلقة باسترجاع ثرواتها الوطنية، سياسة عدائية.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن الواقع السياسي والاقتصادي الذي نتج عن استقلال الجزائر، كان أحد الركائز الأساسية لفلسفة التعاون الجديدة بعد تجاوز الإطار السياسي والقانوني لاتفاقيات إيفيان. وكان اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية، واختلاف الأهداف والأدوات بالنسبة للبلدين، أحد عناصر هذا الواقع الجديد. فالسياسة الجزائرية في مجال المحروقات، لم تكن لها نفس أهداف تلك المتعلقة بالسياسة الفرنسية للطاقة. بالنسبة لفرنسا كان هدفها تأمين حاجياتها من الطاقة من خلال السيطرة على منابع النفط الجزائرية. أما بالنسبة للجزائر، فان سياستها في هذا المجال، كانت تهدف إلى الحصول على كل الإمكانيات المالية والمادية من أجل تحديث وتنمية اقتصادها وتنفيذ سياستها الخاصة بالتصنيع باعتبارها الأداة الرئيسية للتنمية، وذلك من خلال استرجاع السيادة على ثرواتها الطبيعية والمراقبة التامة لأنشطة الشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تأميم قطاع المحروقات في سنة 1971.

2) سياسة الاستقلال المالي والنقدي:

يعد هذا الفصل من التعاون الجزائري الفرنسي، الأقل مشاكلا والأكثر استقلالا. فالجزائر ورغم حاجتها الماسة للأموال لتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تكن حريصة على الاقتراض الأجنبي، ولكنها كانت حريصة على استقلالها المالي والنقدي بالاعتماد على مواردها الخاصة، بعد تمكنها من السيطرة على ثرواتها النفطية والمنجمية. ينبع هذا السلوك من الفلسفة السياسية للطبقة السياسية المرتكزة أساسا على التحرر من كل أشكال وقيود الميراث الاستعماري. لكن هذا الاستقلال لا يعني أنه لم تكن هناك علاقات مالية بين الجزائر وفرنسا وإنما يعني أن هذه العلاقات لم تطرح أبدا أي مشاكل بين الطرفين. وعلى العموم يمكن تقسيم هذه العلاقات إلى ثلاث مراحل:

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.62.

مرحلة 62-1965: وجدت فيها الجزائر نفسها في مواجهة العديد من المشـــاكل الاقتصـــادية والاجتماعية، في غياب الموارد المالية اللازمة لحلها. فكان على فرنسا أن تساعد الجزائر ماليـــا على حل مشاكلها تطبيقا لما جاء في بنود اتفاقيات إيفيان، حيث نصت هذه الأخيرة على مـــا يلي:"يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي على أساس من التعاقد مطابقا للمبادئ التالية:- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

- تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر"([1]).

مرحلة 65- 1970: ولدت هذه المرحلة من توقيع الاتفاق النفطي بين الجزائر وفرنســـا في 1965، والذي أسس لنوع جديد من العلاقات المالية والتي امتدت إلى ســـنة 1970. حيـــث التزمت فرنسا بمد الجزائر بقروض مالية مهمة بشرط استيراد الجزائـــر للمنتوجـــات والســـلع الفرنسية. والجدول التالي يبين حجم المساعدات المالية الفرنسية للجزائر من 1961 إلى 1970.

الجدول(1): حجم القروض والمساعدات المالية الفرنسية للجزائر ما بين 1961 و1970 بالمليون فرنك([2]).

السنوات	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
القروض	651	713	176	131	24	6	11	36	147	108
المساعدات	1386	1326	657	598	415	262	230	227	139	140

من خلال هذا الجدول، يتضح جليا أنه، بينما كانت المساعدات الماليـــة في انخفـــاض مستمر منذ سنة 1961، كانت القروض المالية في ارتفاع منذ سنة 1966. وهذا مـــا يعـــني ويؤكد ارتباط المساعدات المالية الفرنسية بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للجزائر من جهـــة، وارتباط هذه المساعدات بمقدار يتناسب والمصالح الاقتصادية والتجارية لفرنسا في الجزائر. الأمر

([1]) سعد، دحلب، مرجع سبق ذكره. ص.312.

([2]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.186.

الذي كان يعني للجزائريين تعزيز التبعية الاقتصادية والتجارية والمالية لفرنسا. وهو ما عملت على التخفيف منه على الأقل في المجال المالي والنقدي.

مرحلة ما بعد 1970: بعد هذه السنة وجدت الجزائر نفسها على مقربة من الاستقلال المالي تبعا للتطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وتحول العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا إلى حالة من الحياد إزاء علاقات التعاون في المجالات الأخرى. وقد تمكنت الجزائر من تسديد ديونها منذ 1965، والتي بلغت آنذاك 550 مليون فرنك، مع استمرار البنوك الفرنسية في إقراض الجزائر قروضا للاستيراد وأخرى للتجهيز، ولتمويل المشاريع المنجزة من طرف الشركات الفرنسية.

ارتبط تطور العلاقات المالية بين البلدين بسياسة تأميم الأراضي الفلاحية والتي مست مصالح المستوطنين الفرنسيين. حيث ربطت السلطات الفرنسية المساعدات والقروض المالية، بشرط دفع الطرف الجزائري التعويضات عن خسائر المستوطنين من جراء سياسة التأميم. ورغم أن هذه الأراضي هي في الأصل أرض للجزائريين، استولى عليها المستعمر الفرنسي وسلمها للمستوطنين، إلا أن هذا لم يمنع السلطات الجزائرية من الاستجابة للمطالب الفرنسية وتعويض المتضررين، حيث أفرجت الحكومة الجزائرية في 1974، عن مبلغ 130 مليون فرنك لهذا الغرض([1]).

إن سياسة الاستقلال الوطني التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال، قد تعززت بإنشاء البنك المركزي الجزائري، واستحداث الدينار الجزائري كعملة وطنية. حيث كان القصد من هذا رفض التبعية المالية والنقدية للمؤسسات المالية والنقدية الفرنسية، ورفض الارتباط بمنطقة الفرنك التي نصت عليها اتفاقيات إيفيان، وانتهى هذا الرفض بتأميم المنظومة البنكية والمالية في الجزائر سنة 1966. ولم يكن إنشاء اتحاد البنوك المتوسطية(UMB)، إلا تعبيرا سياسيا عن رغبة فرنسا في توسيع سياسة التعاون بالمفهوم الفرنسي إلى قطاع المال والبنوك،وإعادة توطين المؤسسات المالية والبنكية الفرنسية في الجزائر. وقد رأى هذا المولود النور في سنة 1975، أين تقاسم الطرفان الجزائري والفرنسي أسهم هذه المؤسسة البنكية الجديدة بالتساوي. إلا أن غياب الرؤية بعيدة المدى من الجانب الجزائري، والأهداف الخفية من الجانب الفرنسي أدت إلى فشل المشروع ليتخذ الطرفان قرارا بإنهائه في سنة 1984([2]).

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.190.

([2]) Op.cit.p.p.196-197.

نتيجة لما تقدم، فإن سياسة استرجاع الثروات الوطنية، تنبع من فلسفة الاستقلال الوطني، ومبادئ ثورة التحرير. والتي كانت تهدف إلى استرجاع السيادة الكاملة على الأرض والثروات، وتحرير القرار الاقتصادي بعد تحرير القرار السياسي للجزائر. غير أن تمسك السلطات الفرنسية بالمصالح والامتيازات التي اكتسبتها خلال فترة الاستعمار، جعل هذه السياسات تصطدم بمواقف الرفض الفرنسي لها، ووصفها بالعدائية. الأمر الذي أثر سلبا على علاقات التعاون في كثير من الأحيان. والجدير بالملاحظة، أن قرارات التأميم الجزائرية لم تكن قرارات تعسفية أو تمييزية، ولكنها كانت قرارات طبيعية، نابعة من مبادئ الثورة، ومبدأ السيادة الوطنية. وتستجيب لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. ولم تكن منافية لروح اتفاقيات إيفيان، ولا مع مبادئ القانون الدولي. إلا أن إرادة الهيمنة، والنفوذ جعلت السلطات الفرنسية في غالب الأحيان تفضل المصالح الفرنسية على المصالح الجزائرية.

أما السياسة المالية والنقدية للجزائر، فقد اتسمت بالاستقلال عن السياسة المالية والنقدية لفرنسا، الأمر الذي عزز من استقلال القرار السياسي والاقتصادي للقيادة الجزائرية. وبالمقابل فإن الحكومة الفرنسية ربطت المساعدات والقروض المالية ، بضمان المصالح الاقتصادية والتجارية لفرنسا في الجزائر، وتعويض المستوطنين الأوروبيين المتضررين من جراء سياسات التأميم.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر بعد الاستقلال:

نظرا لأهمية الجزائر ومكانتها، فقد ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية على فلسفة التعاون الاقتصادي والثقافي مع الجزائر، المبنية أساسا على فلسفة القوة والهيمنة والنفوذ في مواجهة التنافس الدولي في فترة الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي وأفريقيا.

فما هي أهم مميزات وخصائص هذه الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والثقافية بعد الاستقلال إلى غاية نهاية القرن العشرين؟ وما هي أهم المتغيرات والمحددات التي أثرت في علاقات البلدين؟.

الفرع الأول : السياسة الجزائرية لفرنسا:

ترتكز السياسة الجزائرية لفرنسا على فلسفة السياسة الخارجية لفرنسا المبنية على توجهاتها وأهدافها الخارجية بصفة عامة، وعلى تقييمها لمكانة ودور الجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

1) فلسفة السياسة الخارجية لفرنسا:

إن الفلسفة السياسية للجمهورية الخامسة تنبع من المقاربة البيئية للسياسة الخارجية، وفلسفة القوة.حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه: " أن السياسة الخارجية هي محصلة القوى البيئية، التاريخية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية". وبتوسيع هذه المقاربة إلى فلسفة القوة، فإن صانع القرار في السياسة الخارجية لفرنسا، يسعى دائما إلى التأكيد على قوة فرنسا وهيبتها الدولية([1]).

فقد تركزت السياسة الخارجية للجنرال "شارل ديغول" على مبدأي العظمة والاستقلال، حيث يقول: "فرنسا لا يمكن أن تكون بدون عظمة"، وهو يعتبر أن فرنسا تملك من الهمة ما يؤهلها للعب دور عالمي([2]). وفي الواقع كان ديغول تجسيدا رمزيا لفكرة العظمة، وبدا جليا حضوره القوي في الأحداث التاريخية الأوروبية والعالمية.

إن سياسة العظمة لدى شارل ديغول، كانت أكثر من القوة المادية، ولكنها كانت معنوية وروحية، حيث يقول في هذا السياق:" لقد كان لدينا دائما مهمة إنسانية، ولا تزال كذلك، وأنه من الضروري أن تتوافق سياستنا مع قيمنا الروحية"([3]). لقد سار رؤساء الجمهورية الخامسة، على نفس النهج الذي سطره ديغول، من بومبيدو إلى جاك شيراك. فقد صور الفرنسيون أنفسهم، كشعب مثالي بالنسبة لبقية شعوب العالم، كأمة حاملة لقيم الحضارة الإنسانية، هذه الروح، النابعة من عقدة التفوق الغربي، سمحت لفرنسا بالهيمنة المعنوية والثقافية على البلدان الأقل جدارة وقوة.

أما مفهوم الاستقلال، فيعني في السياسة الخارجية لديغول، التحرر من أي تدخل خارجي في تقرير السياسة الخارجية لفرنسا، وكان يقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى([4]).

2) مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية:

حظيت الجزائر بمكانة معتبرة في السياسة الدولية قبل الاحتلال، وباهتمام دولي منقطع النظير، أدى إلى احتلالها في الأخير من طرف الاستعمار الفرنسي،كما فصلنا ذلك في المبحث

([1]) Salah,Mouhoubi, Op.cit.p.123.
([2]) Naylor,P. Chiviges, Op.cit.p. 149.
([3]) Op.cit.p. 150.
([4]) Idem.

الأول. وازداد الاهتمام بالجزائر بعد وصول "الجنرال ديغول" إلى الحكم، وتأسيسه للجمهورية الخامسة. هادفا بذلك إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الفرنسي المتهالك، وتجديد المؤسسات السياسية لبلاده.

أما على المستوى الخارجي، فكان ديغول يطمح إلى تخليص بلاده من ثقل الإرث الاستعماري في الجزائر، وإعادة فرنسا للعب دورها في الساحة الدولية والإقليمية، واسترجاع مكانتها في المنطقة العربية، وفي بلدان العالم الثالث. والتي خسرتها بسبب حروب الاستعمار التي خاضتها في الهند الصينية وفي الجزائر وشمال أفريقيا، وبفعل مساندتها لإسرائيل في حروبها ضد العرب. ولتحقيق هذه الأهداف كان عليها، أن تقبل بمطالب الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله، مقابل ربط الجزائر بسياسات التعاون الاقتصادي والثقافي. والتي تصبو فرنسا من ورائها إلى ربط الجزائر بفرنسا بقيود التبعية الاقتصادية والثقافية، واستثمار نجاحات الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، وتوظيفها لصالح الدبلوماسية الفرنسية إزاء بلدان العالم الثالث([1]). لذلك، كانت سياسة التعاون مع الجزائر، وتقديمها على أنها علاقات نموذجية، يمكن أن يحتذى بها في العلاقات الدولية بين الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف، كان أمرا ضروريا لفرنسا لإنجاح سياستها ودبلوماسيتها على مستوى كتلة دول العالم الثالث، وعلى المستوى الأفريقي والعربي.

إن إدراك فرنسا لمكانة الجزائر الجيوسياسية، وإشعاع ثورتها التحريرية لدى الشعوب العربية والأفريقية، وجميع شعوب العالم الثالث، أدى بفرنسا إلى الحرص على التعاون مع الجزائر. وزادت خشيتها من التوجهات الجزائرية، بعد أبريل 1964، حيث نشر حزب جبهة التحرير ميثاقه الوطني، والذي ينص على ما يلي: " إن حجر الزاوية في سياستنا الخارجية هو العمل على جعل الثورة الجزائرية مصدرا للإشعاع الثوري وانتشاره في كل بلاد المغرب والوطن العربي

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.122.

وأفريقيا"([1]).

وبالفعل، فإن مكانة الجزائر ما لبثت تتحقق وتتأكد بمرور السنوات، وإن كانت هذه المكانة لا تحتاج إلى برهان، إلا أن طبيعة الدراسة وضرورة التحليل، تحتاج إلى ذكر بعض الأمثلة للتدليل على ذلك. لقد لعبت الجزائر دورا بارزا على رأس قائمة بلدان العالم الثالث، وفي حركة عدم الانحياز، من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في إطار الحوار بين الشمال والجنوب، وترأست الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1974، واكتسبت تقدير الشعوب المستضعفة بفضل مواقفها الداعمة لحركات التحرر ضد الاستعمار وممارسات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وفي فلسطين المحتلة.

سمح الدور الذي لعبته الجزائر، بتعزيز مكانتها الدبلوماسية في المحافل الدولية، وسمح لفرنسا أن تستعيد مكانتها كفاعل أساسي في لعبة السياسة الدولية، واستعادة نفوذها في العالم العربي والأفريقي. وأصبح صوتها مسموعا في دول العالم الثالث(*).

إن مكانة الجزائر الجيوسياسية، ودورها الدبلوماسي في المحافل الدولية، وكذا الأولويات السياسية والاقتصادية والثقافية لفرنسا في الجزائر، أجبرت فرنسا أن تتحمل تآكل اتفاقيات إيفيان والقبول بمراجعتها وتكييفها مع الواقع، بما يخدم مصالح البلدين.

وفي الواقع، فإن تخلص فرنسا من المأزق الاستعماري الخانق لدبلوماسيتها، سمح لها بتعزيز استقلالها وعظمتها في الخارج. حيث أن ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية، وشعبيتها في المحافل الدولية، ومناهضتها للسياسات الأمبريالية للقوى العظمى، سمح لفرنسا أن تستفيد من تلك السياسة، باعتبار أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية متوافقة مع سياسة عدم الانحياز.

([1]) Naylor,P. Chiviges, Op.cit.p. 162.

(*)كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أمام ضيفه الرئيس الجزائري "الشادلي بن جديد"، والذي كان في زيارة رسمية إلى فرنسا، حيث يقول:

"C'est ce qui fait sans doute que la France est aujourd'hui entendue comme jamais dans ce que l'on appelle le tiers monde".

إرجع إلى:

- Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.123.

فقد كانت فرنسا في عهد الجنرال ديغول وحتى نهاية عهد الرئيس جاك شيراك، لا تحبذ هيمنة ونفوذ قطبي الحرب الباردة، وإنما كانت تؤمن بعالم متعدد الأقطاب.

إن التعاون الجزائري الفرنسي، كان يعني لفرنسا إشعاع القيم الفرنسية في العالم الثالث، وبالتالي تعاظم مكانة فرنسا العالمية، وتعزيز استقلالها عن القوى العظمى. فقد اعتبر "جان بروجلي"(Jean Brogli) كاتب الدولة السابق للشؤون الجزائرية في لحكومة الفرنسية أن : "الجزائر هي الباب الضيق لتوسيع النفوذ الفرنسي في العالم الثالث"([1]).

أما بالنسبة للجزائر، فكان القبول بالتعاون مع المستعمر القديم، شر لا بد منه، لنيل الاستقلال الوطني، على الرغم من آثاره السلبية باعتباره نوع من الاستعمار الجديد. ورغم ذلك فإن كلا من الجزائر وفرنسا، وجدت في هذا التعاون سبيلا لمناهضة نظام القوى العظمى الذي يحد من حرية التحرك والعمل في الساحة الدولية.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن إدراك الجنرال ديغول للتغيرات الدولية الجديدة، والتي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، وإدراكه لتآكل القوة المادية لفرنسا بفعل الحروب العالمية والحروب الاستعمارية، وتقهقر مكانتها العالمية، جعله يؤسس لسياسة جديدة للعظمة، أو كما تسمى اليوم "القوة الناعمة"، والتي ترتكز على الهيمنة الاقتصادية والثقافية، وتقوم على أساس سياسة التعاون اللا متكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وبذلك وجد ديغول في استقلال الجزائر، والتعاون معها، سبيلا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والثقافية، وتحرير فرنسا من الأعباء الاقتصادية والسياسية، وإنقاذ الجمهورية الخامسة من الانهيار.

الفرع الثاني : مجالات التعاون في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

تستند علاقات التعاون الفرنسي الجزائري بعد الاستقلال، إلى عوامل تاريخية، تتمثل في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا في الجزائر طيلة فترة الاستعمار، وإلى عوامل القرب الجغرافي، وإلى غنى الجزائر بثرواتها الطبيعية في مجال الطاقة والمناجم. وسمحت اتفاقيات التعاون بتكريس شكل جديد من الاستعمار، والمتمثل في التبعية الاقتصادية والثقافية لفرنسا. فقد واجهت الجزائر بعد استقلالها مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة، وشكلت سياسة التعاون العنصر الدائم والحاضر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالرغم من تعرضها للعديد من الهزات والأزمات

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p. 153.

السياسية والاقتصادية. فماهي مظاهر التعاون الاقتصادي والثقافي بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال؟.

1) التعاون الاقتصادي والتجاري:

إدراكا منه لمكانة ودور الجزائر في تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي والأفريقي، ولدى دول العالم الثالث، حرص الجنرال ديغول على استمرار علاقات التعاون مع الجزائر المستقلة، رغم التوترات والأزمات التي شابت هذه العلاقات. فقد طبع العلاقات الجزائرية الفرنسية بالواقعية. واتسمت المبادلات الاقتصادية والتجارية بالهيمنة الفرنسية المطلقة على أهم القطاعات الاقتصادية والتجارية في الجزائر. حيث أولت فرنسا عناية فائقة لمصالحها الاقتصادية، وظلت تستورد من النفط الجزائري ثلثي استهلاكها الوطني وظلت الشركات الفرنسية تسيطر على استغلاله وتسويقه.(أنظر الجدول2).

الجدول(2): حجم الصادرات الجزائرية من البترول إلى فرنسا من 1962 إلى 1965([1])

	مجموع الواردات الفرنسية من البترول	نسبة البترول المستورد من الجزائر إلى المجموع	مجموع الإنتاج الجزائري من البترول	نسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا
1962	37.16 م.طن	% 34.1	20.50 م.طن	% 61.9
1963	43.26	35.1	23.65	64.3
1964	49.19	34.7	26.23	65.2
1965	58.55	29.7	26.02	66.8

و لم تأبه الحكومة الفرنسية بالمطالب الجزائرية([2])، ففي سنة 1963 عندما طلبت الجزائر التفاوض بخصوص سياسة التعاون في مجال المحروقات، لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه المطالب واتهمت الجزائر بعرقلة التعاون الثنائي، إلا أنها رضخت في الأخير ووقعت اتفاقا بهذا الخصوص في سنة 1965. والذي اعتبر حينها مثالا ونموذجا للتعاون بين بلد منتج للمحروقات، وبلد مستهلك، وباعتباره الحجر الأساس الذي ستبنى عليه علاقات التعاون الثنائية

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p. 210.

([2]) الحسان، بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص.106.

في المستقبل([1]). ورغم ما قيل عن هذا الاتفاق إلا أنه جاء استجابة للمصالح الفرنسية بالدرجة الأولى. فقد نص على تأمين وضمان التزود المنتظم لفرنسا بالطاقة المستوردة من الجزائر وبالعملة الفرنسية، وتعزيز الأمن الطاقوي لفرنسا أمام المنافسة الدولية والطلب المتزايد على هذه المادة. وفي الأخير، هو استجابة لأهداف النمو الاقتصادي، وتعزيز لتبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا، خاصة وأن أغلب الإنتاج الجزائري من المحروقات كان يسوق إلى فرنسا. وأصبحت بذلك الجزائر سوقا كبيرة ومنفذا للمنتجات الصناعية الفرنسية، ومعبرا للأسواق الأفريقية. واستطاعت فرنسا من خلال اعتمادها على البترول الجزائري تحرير اقتصادها من البترول الانجلوسكسوني، وتعزيز استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تلعب دور القيادة في حلف شمال الأطلسي.

ورغم تمكن الجنرال ديغول من تنفيذ سياسته العربية، أين تمكن من إنعاش وتطوير العلاقات الفرنسية العربية بعد الاعتراف بالقضية الفلسطينية، إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ سياسته المتوسطية بعد رحيله عن السلطة في 1969، ليترك المجال لخليفته "جورج بومبيدو".

ففي هذه المرحلة من تاريخ فرنسا، عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد 1969، انزلاقا من مثالية التعاون إلى تطبيع التعاون. ورغم رغبة بومبيدو في الحفاظ على الإرث الديغولي، إلا أنه لم يستطع ذلك في ظل تغير المشهد السياسي داخل فرنسا بظهور قوى سياسية جديدة معارضة للاتجاه الديغولي. فكان على بومبيدو أن يحكم فرنسا بالتحالف مع أحزاب الوسط بقيادة فاليري جيسكار ديستان والذي عينه على رأس وزارة الاقتصاد والمالية. بالإضافة للعوامل الخارجية كان لهذه التغيرات الأثر الكبير على سياسة التعاون بين فرنسا والجزائر.

كان لرحيل الجنرال ديغول عن السلطة، واسترجاع الجزائر لثرواتها الطبيعية وتأميم المحروقات في 1971، الأثر الكبير على تبدل السياسة الفرنسية إزاء الجزائر. فقد عملت السلطات الفرنسية الجديدة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الجزائر، وعمدت إلى تنويع شركائها التجاريين في مجال الطاقة، وتشجيع شركاتها على الاستثمار في بلدان أخرى كالغابون و الكاميرون، فشهدت صادرات الجزائر من المحروقات تجاه فرنسا انخفاضا ملموسا(أنظر الجدول3).

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.132.

الجدول(3): نسبة صادرات الجزائر من البترول في الفترة 1968 وإلى 1979([1]).

	مجموع الواردات الفرنسية من البترول	نسبة البترول المستورد من الجزائر إلى المجموع	مجموع الإنتاج الجزائري من البترول	نسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا
1968	77.18 م.طن	% 31.6	42.90 م.طن	% 56.3
1969	86.31	31.2	45	59.8
1970	100.16	25.9	47.20	55
1971	102.01	6.8	36.40	19
1972	112.38	9	43.34	20.5
1973	127.11	8.2	49.63	21.4
1974	125.06	6.9	48.66	17.7
1975	103.29	4.8	45.07	11.1
1976	118.70	4	49.12	9.7
1977	113.88	4.3	53.50	9.1
1978	115.96	3.3	57.20	6.7
1979	126.26	3.9	60.50	8.4

من خلال قراءة أرقام هذا الجدول، يتبين للباحث أنه رغم زيادة الطلب الفرنسي على المحروقات وارتفاع وارداتها من هذه المادة طيلة الفترة الموضحة في الجدول، ورغم ارتفاع الإنتاج الجزائري من البترول وارتباط البلدين باتفاق 1965، إلا أن قرار تأميم الشركات الأجنبية، وسياسة الحكومة الفرنسية القاضية بتنويع مموليها بالطاقة، أثر سلبا على علاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، حيث انهارت الصادرات الجزائرية من المحروقات باتجاه فرنسا، ووصلت إلى أدنى مستوياتها في فترة حكم بومبيدو وجيسكار ديستان. ولم تعد السلطات الفرنسية تحرص على التعاون المثالي بين البلدين كما كان في عهد الجنرال ديغول، ولم تعد الشركات الفرنسية تخضع لرغبة هذه السلطات. من جهة ثانية، فإن حرص الطرف الفرنسي على تغليب المصالح الاقتصادية الذاتية، أدى إلى انتقال علاقات التعاون من المثالية والنموذجية إلى علاقات عادية.

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.210.

أما في المرحلة الثالثة، والتي حكم فيها جيسكار ديستان، فقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تدهورا كبيرا، حيث ابتعد هذا الأخير في سياسته عن المفاهيم الديغولية، وبالتالي عن سياسة التعاون المثالية التي انتهجها ديغول إزاء الجزائر. و لم تعد علاقات التعاون مع الجزائر كسابق عهدها، بعد إدراكه لاستقلال الجزائر بعد الزيارة التي قام بها للجزائر في 1975، حيث بقيت معظم الملفات عالقة بدون حل، كما أعطى نزاع الصحراء الغربية الفرصة لفرنسا للتدخل في الشؤون الجزائرية بدعمها الكامل لأطروحات المغرب.

و لم تعرف العلاقات الجزائرية الفرنسية عودة الدفء إلا بعد عودة اليسار الاشتراكي للحكم بقيادة "فرانسوا ميتران"، واعتلاء "الشادلي بن جديد" السلطة في الجزائر. وتزامنت تلك الأحداث بتغير القيادة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بمجيء الرئيس الديمقراطي "جيمي كارتر"، والذي تبنى سياسة أكثر توازنا عكس سابقه "رونالد ريغن"، إزاء قضية الصحراء الغربية. وتعززت هذه السياسة بالدور الدبلوماسي الذي لعبته الجزائر في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران. أين وجدت فرنسا نفسها معزولة بخصوص قضية الصحراء الغربية. هذه العوامل أثرت في عودة الدفء إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية واستئناف المحادثات حول مجمل الملفات العالقة بين البلدين. وتم الاتفاق على استيراد الغاز الجزائري وشراء 9 مليار متر مكعب بسعر وصفته أحزاب اليمين بالمرتفع جدا. كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات في العديد من القطاعات التي كانت تواجه فيها الجزائر مشاكل كبرى، مثل السكن، النقل والفلاحة([1]). وتم في الجزائر تبني أسلوب الشركات المختلطة وتشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في بعض القطاعات العامة من خلال الحصول على بعض الامتيازات كالطاقة وتخفيض الضرائب. كما راهنت الجزائر على سياسة نقل التكنولوجيا للخروج من التخلف، غير أنها فشلت في تحقيق مرادها، واندمجت بعمق في السوق الرأسمالية المعولمة دون أن يؤدي ذلك إلى تحكم الإطار الجزائري في التكنولوجية المتقدمة([2]).

اتسم الخطاب السياسي لليسار الحاكم في فرنسا منذ 1981، بالدعوة إلى مساعدة دول الجنوب والمساهمة في تنميتها، إلا أن هذه الاستراتيجية حكمتها سياسة التعاون التقليدية القاضية بتوظيف هذه الدول، وعلى رأسها الجزائر، قصد جعلها نموذجا يحتذى به في هذا المجال.

([1]) الحسان، بوقنطار، مرجع سبق ذكره. ص.107.

([2]) نفس المرجع . ص.110.

لقد كان انشغال فرنسا الأساسي يكمن في الحصول على المواد الأولية التي تزخر بها الجزائـــر، والتي من بينها الغاز والبترول والذي زاد التركيز عليه منذ سنة 1982، حيث وقـــع الطرفـــان اتفاقا سمح بتغطية 22 بالمائة من احتياجات فرنسا السنوية، بسعر أعلى مما هو عليه في الأسواق الدولية([1]).

ووعدت فرنسا بإنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى في الجزائر، مثل مشروع الميترو الذي شرع في إنجازه بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، و إنجاز أعمال فنية بمطار الجزائر الـــدولي([*]). كما استفادت الشركات الفرنسية بعقود تجارية مهمة في مجالات الدواء والصـــيدلة، وعقـــود أخرى في ميدان السكن والسكك الحديدية. غير أن موضوع الخلافات الاقتصادية عاد للظهور من جديد منذ سنة 1986، وقد تزامن ذلك مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أســـعار النفط في الأسواق العالمية. كما تزامن مع بداية التعايش الحكومي بـــين اليســـار والـــيمين في الحكومة الفرنسية. و لم يتوصل الطرفان إلى حل خلافاتهما إلا في سنة 1988 وفي ســـنة 1990 عندما تم الاتفاق على إبرام اتفاقيات جديدة، كانت ذات دلالات سياسية أكثر مما هي معـــبرة عن استراتيجية اقتصادية وتجارية. أين عرفت العلاقات التجارية مع فرنسا تطورا ملحوظا بعـــد الانقلاب الذي حدث في الجزائر سنة 1992. تم على إثرها استفادة الشركات الفرنسية بالعديد من الصفقات التجارية، وعوملت معاملة خاصة من طرف السلطات الجزائرية. فأصبحت بذلك فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث بلغت الواردات الجزائرية من فرنسا سنة 1993 نسبة 33 بالمائة، و29 بالمائة سنة 1994، في حين كانت 17 بالمائة فقـــط ســـنة 1973([2]). ويؤكد الكثير من المتابعين للعلاقات الجزائرية في فترة الأزمة الجزائرية، أن بعـــض الأحـــزاب السياسية الفرنسية كانت تتلقى الدعم المالي من طرف بعض المسؤولين الجزائريين، وذلك قصد حصد الدعم الفرنسي للسياسة الأمنية المتبعة في الجزائر ضد الحركات الإسلامية المتطرفـــة([3]). وقد ساهمت عودة الامتيازات الاقتصادية والتجارية لفرنسا في الجزائر من الرفع نسبيا في مستوى

([1]) سعود، صالح، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية). الجزائر: طاكسيج.كوم، 2009، ص.111.

([*])مشروع ميترو الجزائر، لا زال قيد الإنجاز في سنة 2011. أما الأعمال الفنية لمطار الجزائر الدولي فقد أنجزت بعد اعتلاء عبد العزيز بوتفليقة السلطة في الجزائر.

([2]) Aggoun, Lounis et J.B.,Rivoire, FrançAlgerie: Crimes et mensonges d'états.Paris: La découverte, 2004, p.315.

([3]) Idem.

النمو الاقتصادي لفرنسا، اين قدر معدل الناتج القومي الخام بين 1990 و1997 بـــ1.4 بالمائة لينتقل إلى 3.3 بالمائة في الفترة ما بين سنتي 1998 و2000. وانتقلت نسبة الاستهلاك من 1.4 بالمائة مابين 1986 و1997، إلى نسبة 2.7 بالمائة ما بين 1999 و 2001. كما انتقلت نسبة التصدير السنوية من 5 بالمائة ما بين 1990 و1996 إلى 8 بالمائة مـــا بـــين 1997 و2001. وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا إلى 34 مليار أورو ما بين 1998 و2000 في حين كان يتراوح بين 6 و12 مليار فقط في بداية التسعينات وأقل من 3 مليـــارات فقـــط في سنوات 1980([1]).

يبين العرض السابق والأرقام الواردة آنفا، مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصـــاد الفرنسي في الفترة التي تلت الاستقلال الوطني في 1962، وحتى نهاية القرن الماضي. كما تـــبين مدى أهمية السوق الجزائرية للتجارة الخارجية الفرنسية، والتي تساهم بشكل واضح في زيـــادة النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفرنسي، عكس ما يروج له اليمين المتطرف من خطاب معادي للجزائر وللمهاجرين الجزائريين المتواجدين على أرض فرنسا.

كما يلاحظ صعود وهبوط في حجم التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري، بين البلدين تبعـــا لتبدل الظروف الدولية، وتغير النخب السياسية الحاكمة في فرنسا. وعموما فقد تميزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال بميزتين أساسيتين: الأولى تميزت بتعـــدد الأزمات الاقتصادية والتجارية، ثم السياسية حول قضايا تتعلق بسياسات التأميم الـــتي طالـــت المصالح الفرنسية، ونزاع الصحراء الغربية وامتدت ما بين سنوات 1962 و 1981، في ظـــل حكم تيار اليمين. والثانية تميزت بعودة الهدوء في العلاقات السياســـية وانتعـــاش العلاقـــات الاقتصادية والتجارية، وامتدت ما بين سنوات 1982 و1995.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية طيلة هـــذه الفترات، تكشف بوضوح عن مخاطر التبعية والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري الذي كان موجها منذ الاستقلال نحو التصدير لفرنسا. وفي نفس الوقت تكشف عن عجز الدولة القطرية بمفردها عن مواجهة إرادة الهيمنة والنفوذ الفرنسي ببعده الأوروبي المتصاعد والمتنامي.

([1]) Club Ullysse, Le politique saisi par l'économie: Enjeux économiques et sociaux des élections de 2002. Paris: Economica, 2002,p.p.34-37.

2) التعاون العلمي والثقافي بعد الاستقلال :

لقد استطاع الوجود الفرنسي في الجزائر التأثير نفسيا وثقافيا في المجتمع الجزائري، وقد ظهر هذا التأثير من خلال أدبيات الكتاب وبعض السياسيين الجزائريين في سنوات الخمسينيات، من أمثال مولود فرعون، مولود معمري، مالك حداد، فرحات عباس وغيرهم، ومن قبلهم جان عمروش. وقد عبر هذا الأخير عن التناقض الموجود في شخصيته من جراء الاستعمار الفرنسي في بلاده حيث يقول:"فرنسا هي عقل روحي، والجزائر هي روح عقلي"([1]). واجتهد المستعمر الفرنسي منذ احتلاله الجزائر، وحتى بعد الاستقلال، في تفريق الشعب الجزائري، من خلال مختلف السياسات والصيغ العرقية، الدينية، الجغرافية واللغوية. فقد جندت السلطات الاستعمارية خلال فترة الاحتلال مئات الخبراء والعلماء في الأنتربولوجية والجيولوجيا، وعلوم الآثار والاجتماع، ليخرجوا بنتائج تخدم السياسات الفرنسية، من مثل أن الشعب الجزائري هوخليط من القبائل البربرية والشاوية والترقية والعربية واليهودية والفرنسية([2]). أما سياسة التنصير فقد استهدفت الأهالي أو قسما منهم على الأقل، وهم قبائل البربر التي كانت ترمي إلى فصلهم عن العرب تحت شعار "فرق تسد"([*]).

كان لهذه المخلفات الأثر البليغ في تمزيق الهوية العربية والإسلامية للجزائر، بمكوناتها اللغوية والثقافية. وانطلاقا من الوعي بدور التعليم في تشكيل الهوية الوطنية، وباعتباره أحد العوامل الحاسمة في التنمية، ركزت التجربة التنموية الجزائرية منذ الاستقلال على التعليم في مختلف أطواره ومستوياته. غير أن حرص فرنسا على التعاون الثقافي والعلمي، والميراث الثقيل للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وعدم وجود الإطارات الوطنية القادرة على تحمل عبء النهوض بالتعليم، جعل النظام التربوي والتعليمي في الجزائر تابعا للنظام التعليمي الفرنسي، فكانت كل البرامج والمناهج الجزائرية هي امتداد للبرامج والمناهج الفرنسية في المرحلة الانتقالية([3]).

وللخروج من وضعية التبعية هذه، بادرت القيادة الجزائرية بانتهاج سياسة التعريب منذ سنة 1967، والتي اعتبرت استكمالا للاستقلال الوطني واستعادة لمعالم الشخصية الوطنية

([1]) Naylor,P. Chiviges, Op.cit.p.11.

([2]) عمر، بنقينة، وحدتنا فرنسا الاستعمارية وفرقتنا الأحزاب الوطنية. الجزائر: منشورات تالة، 2008، ص.172.

([*]) لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى مؤلف:

- أحمد، بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل.الجزائر: دار الأمة، 2011، ص.ص.203-214.

([3]) عبد العالي، دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة.ط1، القاهرة: دار الفجر 2004، ص.107.

الجزائرية والعربية الإسلامية. إلا أن معركة التعريب، ورغم النجاحات التي حققتها، تعرضت للعديد من المشاكل والعراقيل والمناورات من طرف دعاة الفرنسية.

فقد وجدت الجزائر نفسها غداة الاستقلال أمام صنفين من النخب، نتيجة تكوينها واختلاف مشاربها الثقافية طيلة فترة الاستعمار الفرنسي. نخبة مفرنسة لغة وفكرا وسلوكا، نتيجة تكوين المدارس الاستعمارية، تولت تسيير وإدارة أجهزة الدولة ومختلف المؤسسات الاقتصادية والتعليمية، ونخبة معربة، أخذت تكوينها على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أو في مدارس المشرق العربي، فتشبعت بقيم الثقافة العربية والإسلامية. فلم تستطع الثورة ولا الدولة الجزائرية المستقلة، أن تتجاوز هذا المكون الثنائي للنخب الجزائرية، ولا التخفيف من حدة التناقضات بين توجهاتها. فبقيت السياسة التعليمية والثقافية في الجزائر، رغم وضوحها على صعيد القرارات والاختيارات، تعاني من صراع طرفي هذه الثنائية في مجال التطبيق، وظل موضوع التعريب في قلب هذا الصراع([1]).

لقد استطاع الاحتلال الفرنسي، أن يجعل من اللغة الفرنسية بعد الاستقلال، اللغة الثانية بعد اللغة العربية. بل كانت هي اللغة المتداولة لكل المؤسسات الجزائرية. وهي لا تزال لغة التجارة والفنون والعلوم والتكنولوجيا، الإعلام والصحافة. إن إدراك فرنسا لأهمية النفوذ الثقافي واللغوي في العالم عموما، وفي أفريقيا على وجه التحديد، جعلها تؤسس منظمة الدول الناطقة بالفرنسية" الفرنكفونية" (Francophonie). تهدف من خلالها حماية مصالحها الاستراتيجية معتمدة في ذلك على نفوذ لغتها وإشعاعها الثقافي.

وبالمقابل، حرصت الجزائر بعد الاستقلال، على ضمان سير المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال العديد من الإجراءات منها؛ تطوير علاقات التعاون العلمي والتقني مع فرنسا ومع العديد من الدول العربية وغير العربية، وربطت معها العديد من الاتفاقيات. فكانت اتفاقيات إيفيان، بمثابة إطار التعاون بين الجزائر المستقلة وفرنسا، أين لعبت الجامعات والمؤسسات الفرنسية دورا رئيسيا في تكوين النخب العلمية والتقنية. وعملت فرنسا جهدها في تكوين طبقة من النخب الفرنكفونية ساهمت بقدر كبير، في ربط الصلات الثقافية والعلمية بين الجزائر وفرنسا، وكان هؤلاء بمثابة السفراء لفرنسا في الجزائر، يحافظون على مصالح فرنسا الاقتصادية

([1]) عبد العالي، دبلة، المرجع السابق . ص.ص.111-115.

والتجارية. وترجمت فرنسا سياستها باستقبال الطلبة الجزائريين في جامعاتها ومعاهدها ومؤسساتها العلمية والتقنية، وإرسال العديد من الخبراء والمتعاونين الفرنسيين إلى الجزائر. فكان للشهادة الأجنبية قيمة مضافة في سوق العمل والتوظيف والترقية الاجتماعية والسياسية في الجزائر. مما أعطى للطلبة الجزائريين الذين تكونوا في فرنسا، النصيب الأكبر في التوظيف في المؤسسات العمومية المركزية، الإدارية منها والسياسية([1]). وكانت هذه النخب الفرنكفونية بمثابة الخزان الذي لا ينضب والذي زود مختلف المؤسسات والسلطات في الجزائر.واعتمدت سياسة التنمية الثقافية والعلمية في الجزائر في هذه المرحلة على النموذج الفرنسي. ولكن مع بداية الثمانينات، عرف هذا النموذج حدوده، وفقد بريقه، بعد بلوغ المدرسة الجزائرية مرحلة النضج، ومن وراءه المجتمع الجزائري.

إن سياسة التعريب التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال،جعلت فرنسا تدرك أن هذا الأمر من شأنه أن يدفع دولا أفريقية أخرى لانتهاج نفس السياسة باتجاه استعادة ثقافتها ولغتها الأصلية. كما أن إدراك القادة الأفارقة لتراجع اللغة الفرنسية أمام اللغة الإنجليزية ، وبروز لغات أخرى في العالم، أدى بصانع القرار الفرنسي إلى توظيف كل الأدوات للحيلولة دون استعادة الجزائر استقلالها اللغوي والثقافي. وقد تجلى ذلك في معارضتها الدائمة لكل المبادرات التي تمس مصالحها الثقافية في الجزائر. وفي هذا السياق، فقد عملت الحكومة الفرنسية على استعادة حضورها الثقافي والعلمي من خلال توقيعها للاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية بتاريخ 11 مارس 1986. كما عارضت السلطات الفرنسية تصديق المجلس الوطني الاستشاري في 1994، على إلزامية تنفيذ وتطبيق القانون المتعلق باللغة العربية. واعتبرت فرنسا هذا الإجراء ضربة قوية للديمقراطية والعلاقات الطيبة بين البلدين، وأنه يمثل خطرا على المصالح الفرنسية في الجزائر، ومساسا بالفرنكفونية في العالم([2])، فقد قال الناطق باسم الخارجية الفرنسية:" إن الحكومة الفرنسية تظل يقظة لوضعية الفرنكفونية في الجزائر، ولئن اعتبرت أن صدور قانون البرلمان الجزائري قضية داخلية، إلا أنها تظل يقظة تجاه ما يمس الفرنكفونية واستعمال اللغة الفرنسية في العالم، وستتابع عن قرب وضع هذا القانون موضع التطبيق..."، وأجمعت الصحافة الفرنسية

([1]) Yamina, Bettahar, "Les nouveaux migrants algeriens des année quatre vingt dix", Hommes et migrations. N° 1244, juillet-aout 2003, p.40.

([2]) صالح، سعود، مرجع سبق ذكره. ص.127.

بكل اتجاهاتها وأطياف المجتمع المدني في فرنسا، على مناهضة هذا القانون. وانتهت هذه المعارضة بتجميد تطبيق هذا القانون في 1998، بينما لم تعترض السلطات الجزائرية على قانون تعميم اللغة الفرنسية في فرنسا سنة 1975 ([1]).

إن التحول والتغير الذي مس العلاقات الاقتصادية والتجارية، لم يمس العلاقات الثقافية والعلمية بين البلدين، حيث حرصت فرنسا في إطار استراتيجيتها بعيدة المدى على الإبقاء والاستمرار في التعاون الثقافي والتقني المثالي والتفضيلي مع الجزائر، بهدف المحافظة على التأثير والنفوذ الفرنسي في الجزائر([2]).

خلاصة واستنتاجات :

إن حصيلة الاستعمار الفرنسي وميراثه السلبي في الجزائر، أثر سلبا، ولا يزال، على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال. لقد خلف الاستعمار الاستيطاني وراءه مجتمعا ممزقا أميا، متخلفا، بعيدا عن كل القرارات التي تتخذ في السياسة الدولية، بعدما كانت الجزائر قبل قرنين من الزمن إحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة في علاقات البحر الابيض المتوسط. وترك الاحتلال الفرنسي وراءه اقتصادا منقسما على نفسه، أحدهما محلي تقليدي خاص بالأهالي، والآخر حديث خاص بالمستوطنين، وكلاهما في خدمة الاقتصاد الفرنسي للميتروبول.

كما أوجد الاستعمار الاستيطاني إختلافا وانقساما وتنافرا بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين المسلمين. حيث كان المستوطن الأوروبي يحتقر الجزائري المسلم ويعتبره أقل شأنا وتحضرا. فكان يضطهده ويظلمه ويستعبده. لقد مارس المستوطنون سياسة الاحتقار والعنصرية، قصد ضمان أمنهم وتفوقهم ومكانتهم، لكنهم كانوا يشعرون بالخوف في قرارة أنفسهم. لذلك رحلوا بعد الاستقلال من الجزائر، رغم أن الجزائر خيرهم بين البقاء في الجزائر واعتبارهم مواطنين جزائريين كاملي الحقوق، أو البقاء في الجزائر واكتسابهم الجنسية الفرنسية وبالتالي معاملتهم كأجانب.

لقد كان لميراث الاستعمار الفرنسي في الجزائر أثرا كبيرا على علاقات التعاون الجزائري الفرنسي بعد الاستقلال. فقد وجدت التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر المستقلة في تعارض مع أهداف السياسة الخارجية لفرنسا إزاء الجزائر ودول العالم الثالث. كما وجدت

([1]) أحمد، بن نعمان، حزب البعث الفرنسي.ط.3، الجزائر: دار الأمة، 2000، ص.ص.155- 159.

([2]) Salah, Mouhoubi, Op.cit.p.141.

سياسة الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في صدام مع المصالح والامتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الاستعمار والتي ضمنتها اتفاقيات إيفيان.

وقد أدركت الحكومة الفرنسية استقلال القرار السياسي الجزائري وضعف التأثير الفرنسي في التوجهات السياسية والدبلوماسية الجزائرية بداية من 1971. حيث وضع هذا الإدراك نهاية لعلاقات التعاون النموذجية والمثالية مع الجزائر، لتتدحرج إلى علاقات ثنائية عادية في فترة حكم بومبيدو، ثم إلى تراجعها وتدهورها في فترة حكم جيسكار ديستان، وبقاء أغلب الملفات الثنائية عالقة بدون حل إلى أن وصل اليسار الفرنسي إلى حكم البلاد في سنة 1981. فانتعشت العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتم الاتفاق على حل وإدارة بعض الملفات العالقة، من مثل الاتفاق على سعر الغاز الطبيعي، وملف الأرشيف الجزائري. لكن ضغوط المتغيرات الدولية في أفريقيا والنزاعات بين دول المغرب العربي الكبير، أثر سلبا على تلك العلاقات. لقد أراد الجنرال ديغول أن يطبع علاقات التعاون الفرنسي مع الجزائر بطابع تاريخي، نموذجي يمكن أن يحتذى به في علاقات الشمال والجنوب، بينما لم يحافظ خلفاؤه على هذا التوجه.

وخلاصة القول، أن التغيرات السياسية الداخلية في فرنسا، والتوجهات السياسية الخارجية للبلدين، محددان أساسيان لعلاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا، أو بمعنى أدق أن المصالح الوطنية لكلا البلدبن هي المحدد الأساسي لعلاقات التعاون بين الطرفين.

لقد برهنت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ تاريخ الحكم العثماني في الجزائر، مرورا بفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وانتهاء بفترة ما بعد الاستقلال الوطني، على درجة التعقيد والكثافة ونوعية العلاقات الثنائية بين البلدين. والتي تراوحت بين المد والجزر، ومرت بفترات من السلم والحرب ، وأخرى للتعاون والتنازع. لكنها في كل الأحوال كانت تستجيب للمصالح الوطنية للطرفين من جهة، وتتأثر بعوامل البيئة السياسية، الاقتصادية والثقافية، وتتطور بناء على ذلك. وتكمن أهم العوامل التي أثرت في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، بالدرجة الأولى في رواسب الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي نسج روابط الهيمنة والتبعية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. كان الاقتصاد والتجارة الخارجية للجزائر في فترة الاحتلال مطبوعا وموجها لخدمة الاقتصاد الفرنسي تحت هيمنة السلطة الاستعمارية. وقد تطلب الانتقال من علاقات الهيمنة إلى علاقات التعاون تغيرات عميقة وطويلة في التوجهات السياسية والاقتصادية للبلدين. ففي الفترة التي تلت الاستقلال الوطني وحتى سنة 1971، كان السلوك الفرنسي مدفوعا برغبة

فرنسا في ممارسة نوع من الاستعمار الجديد في الميدان الاقتصادي والتجاري والثقافي. وبعد ذلك دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية في مرحلة جديدة ميزتها رغبة الطرفين في التحرر من التبعية المتبادلة، من خلال انتهاجهما سياسة تنويع الشركاء التجاريين. ورغم ذلك تبقى فرنسا الشريك المميز للجزائر من خلال احتلالها مكانة هامة في المبادلات التجارية والتعاون الثقافي بين البلدين.

كما تميزت علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال بالتغير والاستمرار. فرغم التوترات والأزمات السياسية والاقتصادية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة. ذلك نابع من إدراك الطرفين لأهمية هذه العلاقات، وإدراك كل طرف لمكانة ودور الطرف الآخر. فقد حرصت الجزائر دائما، وعلى اختلاف فترات استقلالها، وتغير قادتها، على دعم علاقات التعاون الثنائية مع فرنسا. ليس على أساس اتفاقيات إيفيان، ولكن على أساس مبادئ وفلسفة السياسة الخارجية للجزائر، المبنية على مبادئ الاستقلال الوطني، ومبادئ الحياد في السياسة الخارجية، وعلى أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أما بالنسبة للجانب الفرنسي، فقد طبعت علاقات التعاون بالفلسفة والثقافة السياسية للطبقة السياسية الحاكمة، والخاضعة للنخب النافذة في السلطة. كما تأثرت هذه العلاقات بمجمل التغيرات الدولية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بعلاقات الشمال بالجنوب.

إن أهم ما يمكن تسجيله في هذا المقام، أن السياسات الفرنسية في المرحلة التي تلت اندلاع الثورة التحريرية في 1954، كانت في مجملها ردود أفعال على المواقف والسياسات الجزائرية. بمعنى أن السياسات والمواقف الفرنسية كانت تعبر عن دفاع السلطات الفرنسية عن مصالحها الاقتصادية والثقافية، والتي كانت مهددة في المنظور الفرنسي بالقرارات الجزائرية.

الفصل الثاني

تأثير اليمين المتطرف في صنع السياسات العامة الفرنسية

الفصل الثاني: تأثير اليمين المتطرف في صنع السياسات الفرنسية:

بدأت أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا بصفة عامة، وفي فرنسا على وجه التحديد، تبرز في الحياة السياسية العامة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. لكن تأثير سياساتها، بدا واضحا وجليا منذ بداية القرن الحالي، وبالضبط منذ صعود الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة "جان ماري لوبين" إلى الدور الثاني من الإنتخابات الرئاسية في فرنسا.

وباعتبار أن الانتخابات، ولا سيما الرئاسية منها، تمثل بنية من بنيات العمل السياسي، وعملية أساسية من عمليات صنع السياسات العامة في الديمقراطيات الغربية. فقد بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة يجد مكانه لدي الباحثين والمتابعين.

ومن هنا تبرز أهمية هذا الفصل في تحديد موقع اليمين الفرنسي المتطرف ودوره في رسم الساسات العامة. ويتم ذلك من خلال مبحثين. يتعرض الأول إلى دراسة وتحليل الخريطة الحزبية والسياسية في فرنسا. ويركز المبحث الثاني على تحليل سياسات وتوجهات اليمين المتطرف وربطها بعملية صنع السياسات العامة في فرنسا.

المبحث الأول: الخريطة السياسية والحزبية في فرنسا:

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية مئات الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلا أن هـــذه التنظيمات تختلف في حجمها، وقوتها، ودورها في الحياة السياسية العامة. وحيـــث أن النظـــام السياسي الفرنسي متعدد الأحزاب، ويصنفه الخبراء في خانة الأنظمة التنافسية أو التصارعية، إنه لا يمكن الإحاطة بجميع مكونات الخريطة الحزبية في المجتمع الفرنسي.

وعليه، سيلقي هذا المبحث الضوء على المفهوم النظري للحزب السياســـي، وعلاقتـــه بالمجتمع وبالنظام السياسي الموجود فيه، مع التركيز على المنظور الفرنسي للأحزاب السياسية من خلال الاستعانة بمفكرين وكتاب فرنسيين. ثم توصيف الأحزاب السياسية الفاعلـــة في الحيـــاة السياسية، حتى يتسنى للباحث، والقارئ على حد سواء، تحديد موقع اليمين المتطرف فيها.

المطلب الأول: ماهية الحزب السياسي :

إن تطور الحياة السياسية والديمقراطية في بلاد الغرب، وفي فرنسا بالخصوص، جعلـــت السؤال عن مفهوم الحزب السياسي سؤالا معقدا، باعتبار أن تأطير الحياة السياسية في فرنســـا قبل ظهور الأحزاب سنة 1901م كانت من مسؤولية عدد من التشكيلات المختلفة والمتنوعـــة على شكل جمعيات، لجان انتخابية، اتحادات، إلى غير ذلك. فكيـــف ينظـــر الفرنســـيون إلى الأحزاب السياسية؟ للإجابة على هذا السؤال، تقتضي الضرورة العلمية و المنهجيـــة، تعريـــف الحزب السياسي لغة واصطلاحا من خلال تقديم الاتجاهات المختلفة في تعريفه، حتى ينســـجم الإطار النظري مع النموذج التطبيقي المتمثل في دراسة الأحزاب السياسية الفرنسية.

الفرع الأول: تعريف الحزب السياسي :

يقصد بكلمة أحزاب تلك العصب والجماعات التي كانت تتقاسم الجمهوريات القديمة والتكتلات التي كانت تتجمع حول زعماء المرتزقة والقراصنة في إيطاليا وأوروبا القروسطوية. أو تلك النوادي أين يجتمع نواب المجالس الثورية، واللجان التي تقـــوم بالإعـــداد والتحضـــير للانتخابات المحسوبة على الملكيات الدستورية. وتعني أيضا تلك المنظمات الشعبية التي كانـــت تؤطر الرأي العام في الديمقراطيات الحديثة. وللإحاطة بالمفهوم الحديث للحزب السياسي، ينبغي التطرق إلى المعنى اللغوي والإصطلاحي لهذا المفهوم:

1) المعنى اللغوي:

يعني مفهوم الحزب (Parti) في اللغة الفرنسية:" تجمع من الأفراد يعملون من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة لهذه الجماعة". وتعني في اللغة الفرنسية القديمة:" جماعة مسلحة قادرة على مهاجمة المسافرين". وتعني كلمة حزب في اللغة الفرنسية المعاصرة:"الانخراط في جمعية سياسية متضامنة للدفاع عن المصالح المشتركة، والدخول في صراع مع جماعات من أجل تحقيق هذه المصالح"[1].

أما في اللغة العربية، فقد ورد لفظة حزب في معجم لسان العرب، بمعنى "جماعة من الناس". وجاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أن الحزب يعني كل طائفة جمعهم الإتحاد من أجل غرض واحد[2].

2) المعنى الاصطلاحي:

الحزب السياسي في فرنسا معطى حديث، يعود إلى سنة 1901م، غير أن تعدد الأحزاب والتشكيلات السياسية وتطورها عبر الزمن، جعل من الصعب إعطاء تعريف دقيق للحزب السياسي. ولتجاوز هذه الإشكالية، سنتطرق إلى تعريفه من خلال نظرية التنظيم.

ينظر إلى الحزب السياسي كمنظمة، لها نظام وقواعد تسيرها وتسير أعضاءها، والتي تحدد أدوات وقواعد ممارسة القيادة في هذه المنظمة. فقد عرفه "أندريه هوريو" بأنه" تنظيم دائم على مستوى الدولة والمستويات المحلية، يسعى للوصول إلى السلطة وممارستها، وذلك من أجل تنفيذ سياساته"([3]). ويشير لفظ الحزب إلى التعدد في إطار مجتمع سياسي واحد، كما يشير إلى التحزب والانقسام في مواجهة ومنافسة الآخرين، ومن ثم إلى التباين والاختلاف في الإيديولوجيات والعقائد والثقافات والبرامج والوسائل والأدوات([4]).

كما أن انتقال مصطلح الجمعية من العلوم الاجتماعية إلى العلوم السياسية سمح بالنظر إلى الحزب السياسي كجمعية سياسية تهدف إلى تحقيق مصالح منخرطيها ومناصريها، حيث

([1]) Thierry, Michallon, Dix lessons sur la vie politique en france. Paris : hachette, 1997, p.p.53-54.

([2]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الإجتماع السياسي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص.22.

([3]) نفس المرجع. ص.27

([4]) نفس المرجع . ص.24.

يقول "ماكس فيبر"(M.Weeber) في هذا الصدد:"الحزب السياسي هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية المؤسسة على اتفاق المصالح أو على التوفيق الواقعي بينها"([1]).

ترتيبا على ذلك، فإن التحليل النظمي يركز على العلاقات والروابط التي تجمع أعضاء الحزب السياسي، وعلى المصالح التي يحققها هؤلاء من جراء التزامهم بخدمة أهداف الحزب وعلى ظاهرة المنافسة داخل الحزب في حد ذاته، كما يركز على اختيار القادة والمسئولين داخل الحزب.

أما تعريف الحزب السياسي من منظور تحليل السياسة العامة، فيعرفه "لاسير" (Lasser) كما يلي:" الأحزاب السياسية هي تنظيمات مكونة من الفاعلين وأصحاب الوظائف والناشطين سياسيا والناخبين، الذين يعملون بشكل جماعي، في سبيل تأمين أهداف سياسية عامة، وتركز على قاعدة واسعة، لغرض دفعها للفوز بمنصب انتخابي وللسيطرة على المؤسسات الحكومية القائمة في المجتمع"([2]).

وتقوم الأحزاب السياسية، مهما كانت طبيعتها، بعدد من الوظائف الأساسية في المجتمع وأهمها؛ تجميع المصالح والتعبير عنها، ثم القيام بعد ذلك بوظيفة الاتصال والربط بين الناخبين والحكومة. وتسعى الأحزاب السياسية نحو الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، حيث يبرز نشاط الأحزاب السياسية بصورة جلية في مجال السياسات العامة. وتزداد درجة تأثير الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة، في الأنظمة الحزبية المتصارعة كما في فرنسا، من حيث أن لها ولاءات ضمن شرائح واسعة من المجتمع وفئاته.

الفرع الثاني: علاقة الحزب السياسي مع البيئة:

للاقتراب أكثر من طبيعة الأحزاب السياسية في فرنسا، وخصائصها، يجدر بالباحث النظر إلى هذه التنظيمات في محيطها السياسي والاجتماعي، لكي يسهل في الأخير تحليل العلاقة الموجودة بين مختلف الفواعل السياسية في الفضاء السياسي الفرنسي.

1) الحزب السياسي في محيطه السياسي:

الحزب السياسي منظورا إليه في وسطه السياسي، يؤدي إلى ضرورة البحث في الحياة السياسية كبيئة طبيعية يولد فيها الحزب ويترعرع، فإما أن يكون فاعلا أو مفعولا به. فتحليل

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit., p.7.

([2]) فهمي، خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره. ص.224.

الدستور والقوانين الانتخابية، من شأنه أن يعطي فكرة عن البيئة السياسية التي تعيش فيها الأحزاب السياسية، ويسمح بمعرفة القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسية، كما يسمح بتوسيع التحليل إلى علاقة الأحزاب بالسلطة وببعضها البعض، وتحديد مواقفها الإيديولوجية، والخطاب السياسي المهيمن على الساحة السياسية، باعتبار أن الثقافة السياسية والعقائد الإيديولوجية تمثل محركا رئيسيا لكل نشاط سياسي([1]).

إن نشاط الأحزاب السياسية وتأثيرها محكوم بطبيعة النظام السياسي والحزبي والانتخابي الذي تنمو فيه تلك الأحزاب وتتطور. في الديمقراطيات الغربية، تتنوع الأنظمة السياسية والحزبية؛ ففي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا، يوجد حزبان كبيران يهيمنان على الحياة السياسية ويتداولان على السلطة. بينما نجد في فرنسا نظاما شبه رئاسي متعدد الأحزاب. هذا الأخير يسمح بالمنافسة الواسعة لجميع التيارات السياسية والأحزاب، كما يسمح بصعود الأحزاب الصغيرة، وبروز مجموعة من التحالفات سواء في المواعيد الانتخابية و في النشاط البرلماني أو في خارجه.

في المنظور الليبرالي، يعتبر الفرد حجر الزاوية في المجتمع، وينظر إلى الحزب السياسي على أنه مجموعة أفكار وبرامج تخدم المصلحة العامة للمواطنين المنضوين تحت لواءه. يقول الكاتب الفرنسي " بنيامين كونستانت"(1816م):" الحزب هو جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا". أما "موريس دوفرجيه"(M.Duverger) فقد عرف الحزب السياسي على أنه: "جماعة من الناس منظمة في بناء معين، وذات فكر مذهبي وملتزمة بأفكار وبرنامج سياسي محدد، تنتمي بشكل عام إلى طبقة بذاتها، إما انتماء اقتصاديا واجتماعيا مباشرا، أو انتماءا فكريا غير مباشر"([2]).

من جهة ثانية، فإن التحليل التقليدي ينصب على وظائف الحزب السياسي وأثره في الحياة الاجتماعية والسياسية، والمتمثلة أساسا في اختيار النخب والقادة القادرين على التمثيل السياسي، وتجميع المطالب الاجتماعية والتعبير عنها، ومن ثم تحويلها إلى قرارات سياسية في شكل سياسات حكومية تمس في الغالب جميع شرائح المجتمع.

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit, p.9.

([2]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ، مرجع سبق ذكره . ص. 26 .

2) الحزب السياسي في محيطه الاجتماعي:

إن الحديث عن الحزب السياسي في وسطه الاجتماعي يقود إلى الحديث عن العلاقة الارتباطية المتبادلة بين الحزب والمجتمع. فالمنظور الماركسي يعتقد أن السياسة انعكاس للحياة الاجتماعية. فكما يقول" انجلز"(F.Engels):"كل الصراعات التاريخية، السياسية، الدينية الفلسفية،...هي بالأساس انعكاس لصراع الطبقات الاجتماعية"([1]). وفي هذا السياق، يرى الاتجاه الاشتراكي الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية، ويعتبر أن الحزب السياسي هو: "التنظيم السياسي للطبقة، بما لها من مصالح حيوية، وما يحكم علاقاتها من توجهات أو موجهات إيديولوجية، وما تبتغيه من أهداف تكتيكية مرحلية، أو غايات استراتيجية نهائية، فقد يكون الحزب ممثلا لطبقة العمال، أو طبقة الفلاحين أو طبقة الرأسماليين"([2]). وبالتالي فإن التحليل الماركسي يرى أن الحزب السياسي هو التعبير السياسي عن مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة.

وتذهب تحاليل أخرى معاصرة، مثل(S.Lipset و S.Rokkan) إلى افتراض أن الاختلاف والمعارضة السياسية بين الأحزاب والمنظمات في المجتمعات الأوروبية الحديثة والمعاصرة، يعود إلى الصراع التاريخي الذي كان سائدا منذ القرن السادس عشر الميلادي(16م) بين الكنيسة والدولة، بين المركز والمحيط، بين العمال والأغنياء، بين المدينة والريف([3]). وفي هذا الإطار يرى "موريس دوفرجيه" أن : " الأحزاب السياسية التي تظهر من خارج النظام، تكون أقل مركزية من تلك التي تظهر من داخل النظام السياسي. وهي أكثر تنسيقا من الناحية الإيديولوجية، وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والصناعية في التنظيم السياسي القائم"([4]).
لكن هذا التحليل لا يسمح بتفسير اختفاء بعض الأحزاب من الحياة السياسية، أو بروز أخرى. غير أن القبول بالتحليل المعاصر للأحزاب، يدفع بنا إلى ضرورة إجراء تحليل سوسيولوجي لهذه التشكيلات، لمعرفة الأصول الاجتماعية للمناضلين في تلك الأحزاب. وهو ما سنتعرض إليه من خلال دراسة الجبهة الوطنية كنموذج للأحزاب والتنظيمات المتطرفة لاحقا.

([1]) Eric, Agrikoliansky, op.cit. p . 10 .

([2]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ، مرجع سبق ذكره . نفس الصفحة.

([3]) Eric, Agrikoliansky, Idem.

([4]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ، نفس المرجع . ص.52.

المطلب الثاني:دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية:

من الصعب على الباحث والقارئ على حد سواء، فهم وتفسير خصائص الأحزاب السياسية الفرنسية وتنوعها، دون معرفة حقيقية للظروف المختلفة لنشأة تلك التنظيمات. كما لا يمكن تحليل التعددية الحزبية في فرنسا دون الرجوع إلى أصل تلك الأحزاب.

من جهة أخرى، فإن تطور الأحزاب السياسية في الدول الغربية، لا ينفصم عن التطور الديمقراطي في تلك البلدان، وانتشار الاقتراع الشعبي، وتضاعف الحقوق السياسية والمدنية. كما أن توسع وظائف البرلمانات والمجالس السياسية، أدى إلى نشأة تلك التنظيمات.

إن ميلاد الأحزاب السياسية في فرنسا، إرتبط بالجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية في بداية الأمر([1]). غير أن الانتقال الذي حصل في الحياة السياسية الفرنسية خلال فترة الجمهورية الثالثة (1875-1940)، سمح بميلاد قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في سنة 1901م والذي بدوره أعطى لتلك التنظيمات، التي سيطرت على الحياة السياسية لمدة سنوات منذ تاريخ الثورة الفرنسية في 1789م، الصبغة القانونية والشرعية للممارسة السياسية.

وبتغير النظام السياسي والاجتماعي في فرنسا وتطوره عبر الزمن، أدى إلى تغير الخريطة الحزبية والسياسية أيضا. فهناك أحزاب اندثرت وأخرى تشكلت، وبعضها تحولت وتطورت. ولذلك تصعب الإحاطة بتاريخ الأحزاب السياسية في فرنسا، ورصد التحولات التي طرأت عليها. ومن ثم الحكم على فعاليتها أو ضعفها. وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال العناوين التالية:

الفرع الاول: النظام السياسي والحزبي :

تتأسس الديمقراطية الفرنسية على التعددية الحزبية والتنافس الانتخابي من أجل تمثيل سياسي للمواطنين يكون أقرب إلى الواقع، فقد اعترف الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة بدور الأحزاب في مادته الرابعة، والتي تقر بحرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية نشاطها في ظل احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية([2]). كما يعرف دور الحزب السياسي من خلال وظائفه الرئيسية والمتمثلة في تجميع المصالح والتعبير عنها، ثم القيام بوظيفة الاتصال مع صناع

([1]) Maurice, Duverger, Les partis politiques. Paris: Armand colin, 1976, p.13.
([2])Thierry, Michallon, Op.cit. p.55.

السياسات العامة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد إعداد برامجه السياسية، واختيار المرشحين القادرين على القيام بوظائفهم النيابية والتمثيلية.

ويقوم نظام الأحزاب في فرنسا في ظل نظام الجمهورية الخامسة على التعدد، وحرية المعارضة السياسية، والخضوع لإرادة الأغلبية([1]). هذه الأركان الثلاثة تعطى الأقليات السياسية الحق في المعارضة والنقد، والدعوة إلى تغيير سياسات الأغلبية عن طريق إقناع الرأي العام وكسبه إلى صفها. إلا أن نشاط الأحزاب السياسية وتأثيرها محكوم بطبيعة النظام السياسي والحزبي والانتخابي، الذي تنمو فيه تلك الأحزاب وتتطور، حيث يقول بيير أفريل (P.Avril): " أن ضعف الأحزاب السياسية يعود إلى عدم تمكنها من الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان، حيث أن منطق سيادة البرلمان لا تترك للأحزاب السياسية سوى وظائف هامشية في الحياة السياسية"([2]). كما أن الدستور الفرنسي، كرس هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان، وسمح بسيطرة الرؤساء على المشهد السياسي، وتهميش البرلمان في اتخاذ القرارات الهامة. فمنذ 1945، لم تعد الجمعية الوطنية وحدها ممثلة لأصوات الناخبين ، ولكن أصبح بمقدور الناخب الفرنسي التعبير عن إرادته وآراءه السياسية عن طريق الاستفتاء. وتمكن من فعل ذلك 9 مرات خلال الفترة ما بين 1945 و1973([3]). وأصبح لرئيس الجمهورية الحق في الرجوع إلى الشعب لاستشارته في بعض القضايا الهامة، وفي الأوقات التي يجد فيها صعوبة في إقناع البرلمان.

كما تقاس أبعاد الأحزاب السياسية وقوتها، حسب "موريس دوفرجيه"، اعتمادا على ثلاثة معايير؛ عدد المنخرطين في الحزب، عدد الناخبين وعدد النواب في البرلمان. لكنه يستبعد المعيار الأول، لأن أهمية المنخرطين تختلف من حزب إلى آخر. فأحزاب النخبة لا تعير أهمية للمنخرطين، وأحزاب الجماهير لا تحدد عدد المنخرطين. كما أن معايير عدد الناخبين وعدد النواب لا تمثل معايير عامة للقياس. فقليل ما يعبر عدد النواب في البرلمان عن القوة الانتخابية للحزب، حيث أن الأنظمة الانتخابية السائدة في الغرب ليست هي الأفضل والأكمل([4]). وهذا ما نراه في فرنسا حيث لا يتمكن حزب الجبهة الوطنية الفرنسية من الفوز بمقاعد نيابية في البرلمان، بينما تمتلك قوة انتخابية كبيرة في الانتخابات المحلية، الجهوية، والأوروبية، أو الأدوار

([1]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ،مرجع سبق ذكره . ص.71.

([2]) Pierre, Avril, Essai sur les parties politiques . Paris : LGDJ ,1986, P.194.

([3]) François Goguel et Alfred Grosser, La politique en france. Paris : Armand Colin. p.79.

([4]) Maurice, Duverger, Op.cit. p. 313.

الأولى من الانتخابات الرئاسية. غير أن معيار الناخبين يستطيع قياس قوة الحزب السياسي لدى الرأي العام (القوة الانتخابية)، بينما يقيس معيار عدد النواب قوة الحزب في الحكومة (القوة البرلمانية)([1]).

ومنذ تاريخ 06 نوفمبر 1962، لم يعد لنواب الجمعية الوطنية السلطة الوحيدة للتمثيل المباشر للناخبين عبر الاقتراع العام والمباشر ، ولكن أصبح الرئيس أيضا ممثلا للشعب من خلال انتخابه مباشرة. واستطاع حينها الرئيس "شارل ديغول" أن يحد من صلاحيات الجمعية الوطنية في ممارسة السلطة، وتصحيح الممارسات السياسية والبرلمانية، وإعادة التوازن لهيمنة الأحزاب على الهيئة الناخبة([2]). وإذا كانت الحكومة تحتاج إلى أغلبية برلمانية لتشكيلها، إلا أنها ليست وليدة البرلمان وإنما يتم تعيين الوزير الأول والحكومة من طرف رئيس الجمهورية. وهذا ما يؤدي إلى ضعف دور البرلمان([3])، في صنع القرار وفي رسم السياسات العامة، مقابل دور أكبر للسلطة التنفيذية المزدوجة الرأسين. ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة، خاصة في مجال السياسة الخارجية والدفاع الوطني، في حين يمارس الوزير الأول سلطته وتأثيره على البرلمان، خاصة في مجال سن القوانين لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية. ف 90% من القوانين التي يناقشها البرلمان مصدرها الحكومة، حيث أن هذه الأخيرة هي صاحبة الشأن في تحديد جدول أعمال البرلمان.

تتنافس في الساحة السياسية الفرنسية المئات من الأحزاب والتشكيلات السياسية المتنوعة، وهذا ما يجعل تصنيفها عملية صعبة ومعقدة. فقد أحصت اللجنة الوطنية للمحاسبة الخاصة بالحملات الانتخابية والتمويل السياسي 221 تنظيم سياسي في 2008م.

تصنف الأحزاب حسب معيار القوة، إلى أحزاب ذات الأغلبية البرلمانية، أحزاب كبيرة وأحزاب صغيرة. غير أن هذا التصنيف يرتكز على حقيقة أساسية في نظر موريس دوفرجيه، وهي الاختلاف النفسي السياسي بين الأحزاب. فأحزاب الأغلبية وقعية في خطابها وبرامجها السياسية، بينما الأحزاب الأخرى فهي مثالية في تصوراتها، وثورية في أفكارها، إذ أنها تعلم أنها بعيدة عن الحكم، وأن برامجها السياسية لن تكون في مواجهة الأحداث والوقائع اليومية([4]). أما معيار

([1]) Maurice, Duverger, Op.cit, p.314.
([2]) François Goguel et Alfred Grosser, Op.cit. p.83.
([3]) Alain, Girod, «Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de L'opinion publique », thèse de doctorat en science de l'information et de la Communication, présenté à l'université Lumière Lyon2, 2000, p.53.
([4]) Maurice, Duverger, Op.cit. p.317.

الايديولوجية، فيسمح بتصنيفها إلى يمين ويسار، وهي تقوم على الإيمان بإيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ حتى تصل إلى السلطة([1]). وتتقاسم الساحة السياسية الفرنسية أربعة تيارات فكرية وسياسية رئيسية([2]):

أ- تيار مهتم بالحرية الاقتصادية،السياسية والثقافية، ويتزعمه اليمين التقليدي المكون من حزبي: الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية(UDF)، الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP) .

ب- تيار يدعو إلى العدالة الاجتماعية والمساواة، تمثله أحزاب اليسار والتي تتشكل من الحزب الاشتراكي(PS) والحزب الشيوعي(PC).

ج- تيار مؤيد لحفظ النظام، و الحفاظ على السيادة والهوية الثقافية للدولة الفرنسية، ويتزعمه تيار اليمين المتطرف. وهو تيار يبلغ من التنوع والتعقيد ما يدعو إلى التساؤل والبحث عن أسباب ذلك. ففي سنة 2004 تم إحصاء حوالي 2500 إلى 3500 ناشط في مختلف المجموعات المتطرفة دون حساب مناضلي الجبهة الوطنية، والحركة الوطنية الجمهورية. كما تم إحصاء 65 عملا من أعمال العنف من طرف تلك الجماعات خلال نفس السنة.

د- تيار جديد برز في سنوات 1960م، يدعو إلى الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي، وتتزعمه الحركات البيئية مثل حزب الخضر(les Verts).

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية الفاعلة في السياسة الفرنسية:

تتمثل الأحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية الراهنة لفرنسا في ثلاثة أحزاب من أحزاب اليمين، وحزبين من اليسار:

أ) أحزاب اليمين:

تتعدد أحزاب اليمين وتتكاثر، وهي تتراوح بين اليمين التقليدي والوسط وأقصى اليمين. ولكن أبرز هذه التشكيلات وأهمها في الوقت الراهن:

1) الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP):

تأسس من طرف جاك شيراك (J.Chirac) الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية، بين دورتي الانتخابات الرئاسية في 2002، والذي يعتبر وليد التجمع من أجل الجمهورية(RPR) الذي أسسه الجنرال شارل ديغول، وهو عضو المجموعة الأوروبية للحزب الشعبي الأوربي في

([1]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ،مرجع سبق ذكره . ص.55.

([2]) Thierry, Michallon, Op.cit. p.95.

البرلمان الأوروبي. والذي يتزعمه حاليا الرئيس نيكولا ساركوزي، وأمينه العام جان فرانسوا كوبي(J.F.Copé). يملك حزب الرئيس ساركوزي 296 نائبا في البرلمان.

2) الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF):

تأسس سنة 1978، يجمع بين صفوفه عدد من الأحزاب الصغيرة ذات التوجه الوسطي : الحزب الجمهوري، قسم من الحزب الراديكالي، والوسط الديمقراطي الاجتماعي. حكم هذا التيار فرنسا في الفترة من 1974 إلى 1981 تحت رئاسة فاليري جيسكار ديستان (Valery Giscard d'Estaing). يمثل هذا الحزب القوة الثانية في اليمين، ويسيطر عليه التيار الديغولي. لكن الكثير من عناصر هذا الحزب انضموا إلى الاتحاد من أجل الأغلبية الشعبية في 2002.

3) الجبهة الوطنية للوحدة الفرنسية:

تمثل ابرز التنظيمات السياسية لتيار اليمين المتطرف، تأسست رسميا كحزب جديد في الخريطة الحزبية الفرنسية، في أكتوبر 1972، تحت اسم "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية"، وتحت قيادة جان ماري لوبين (J.M. Le Pen) (*). تجمع فيها العديد من الجماعات والتنظيمات التي تمارس العنف ضد اليسار وضد اليمين المحافظ المتهم بالاسترخاء تجاه الماركسية. لكن هذه الحركة ظلت هامشية في فترة السبعينات، و لم يتحصل لوبين في الانتخابات الرئاسية لعام 1974 سوى على 0.7 % من الأصوات([1]).

لم تعرف الجبهة الوطنية سوى زعيم واحد منذ نشأتها وهو جان ماري لوبين، وذلك حتى انتخاب ابنته ماريا لوبين في شهرجانفي من سنة 2011 كزعيمة جديدة للجبهة الوطنية. وهي تعد في صفوفها حوالي 75000 منخرط، منهم 15% منخرطون في الجبهة الوطنية للشباب التابعة لها. وتضم العديد من الجماعات والمنظمات المتطرفة ذات التوجهات المتعارضة في غالب الأحيان، منهم مخبرون ومقاومون ووطنيون سابقون، قدماء المدافعين عن الجزائر فرنسية، وقدماء مناصري شارل ديغول، كاثوليكيون متطرفون، معادون للسامية، صهاينة متطرفون،...([2]).

([1]) Thierry, Michallon, Op.cit. p.80.

(*) عسكري سابق في الجيش الفرنسي بالجزائر خلال فترة حرب التحرير الوطني، ونائب سابق عن حركة بيار بوجاد والتي ظهرت في 1956 للدفاع عن التجار والحرفيين الصغار.

([2]) http://www.jcr-red.org/, consulté le 06/01/2011.

ب) أحزاب اليسار:

أحزاب اليسار كثيرة ومتعددة، وهي متأصلة وعريقة في الساحة السياسية الفرنسية. لكن أبرز هذه التشكيلات في القرن العشرين هما: الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي.

1) الحزب الاشتراكي(PS):

في 1969، تم تجديد الحزب وتغيير اسمه من (SFIO) إلى الحزب الاشتراكي، ثم تسلم فرانسوا ميتيران(F.Meterrand) قيادة الحزب بعد ذلك. وتمكن هذا الأخير أن يوحد الفرقاء ويحد من الانقسامات داخل الحزب، وتوجت مجهوداته بوصوله إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية سنة 1974م، وانهزم أمام فاليري جيسكار ديستان.

من خصائص هذا الحزب أنه يضم في صفوفه النخب المثقفة والطبقات العمالية والمتوسطة، ويمتاز بنشاطه أثناء الحملات الانتخابية([1]). كانت أهم نجاحاته تلك التي حققها في الانتخابات التشريعية سنة 1978م لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية متقدما عن الحزب الشيوعي الفرنسي. والتي توجت بفوز فرانسوا ميتيران رئيسا لفرنسا في الانتخابات الرئاسية لسنة 1981م. وحصوله على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية الفرنسية. لكن وصول هذا الحزب في إلى السلطة في بداية الثمانينات وتزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986م، ووجود الكثير من الانقسامات الإيديولوجية داخل الحزب، وانتهاء بانهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في نهاية عقد الثمانينات، جعل الحكومة الاشتراكية في فرنسا تتردد في تطبيق سياساتها الاقتصادية المتأرجحة بين التيارات السياسية المتعارضة([2])، والتي أدت في النهاية إلى هزيمته في الانتخابات الرئاسية أمام مرشح اليمين جاك شيراك سنة 1995م.

ورغم عدم تمكن الحزب الاشتراكي من العودة إلى هرم السلطة، إلا أنه متواجد باستمرار على الساحة السياسية الفرنسية من خلال تواجده الدائم والفاعل في البرلمان، ومشاركته في الحكومة. للحزب الاشتراكي 186 نائبا في الجمعية الوطنية، 102 في مجلس الشيوخ، و14 نائبا في البرلمان الأوروبي. يمثل في الوقت الراهن أهم الأحزاب المعارضة في

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit. p.60.
([2]) Op.cit. p.62.

الجمعية الوطنية الفرنسية، كما تمكن من الفوز باغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ في الثلاثي الأخير من سنة 2011.

2) الحزب الشيوعي الفرنسي(PCF):

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي من الأحزاب العريقة في فرنسا، والتي سيطرت على الحياة السياسية أثناء فترة الجمهورية الرابعة خاصة بين 1946 و 1958م، أين شارك مناضلوه في مقاومة الاحتلال الألماني النازي لفرنسا، وأصبح يتمتع بشعبية كبيرة بعد ذلك. ففي 1946 تحصل الحزب الشيوعي على 28.2% من الأصوات بما يساوي 182 نائبا في الانتخابات التشريعية، أين تقدم على الأحزاب الاشتراكية والراديكالية. وقد أحصى في صفوفه في هذه المرحلة 800000 منخرط سنة 1946([1]). وعرفت الشيوعية ازدهارا قويا في هذه المرحلة وانتشرت بين أوساط المثقفين والمعلمين والأساتذة والطبقات العمالية. كما انتشر الحزب في الأحياء العمرانية والضواحي الباريسية والمناطق المنجمية والصناعية، والتي كانت تعج بالمهاجرين المغاربة والجزائريين بعد نهاية الحرب.

لكن صعود اليمين بقيادة الجنرال ديغول في 1958م أدى إلى توحيد صفوف أحزاب اليسار ممثلة في الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي خاصة في المواعيد الانتخابية، والتي استطاعت أن تقدم مرشحا واحدا عن اليسار سنة 1965، ثم إلى التوقيع على برنامج سياسي موحد سنة 1972. لكن الازدهار الذي عرفه الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، وفي فترة مابين 1977 و 1978، بدأ يعرف تقهقرا في الساحة السياسية، في مقابل صعود الحزب الاشتراكي وكذلك أحزاب اليمين . هذا التراجع أدى إلى بروز الانقسامات داخل الحزب وإلى انشقاق الكثير من القيادات.

امتاز هذا الحزب خلال فترة الحرب الباردة بالتنديد بسياسة فرنسا الخاضعة للهيمنة الأمريكية، حيث كان ينظر الشيوعيون إلى مشروع مارشال والذي قبلته فرنسا و أوروبا، بمثابة تخلي عن الاستقلال الثقافي والاقتصادي لصالح الهيمنة الثقافية والاقتصادية الأمريكية([2]).

كما امتاز بدعمه ومناصرته للقضية الجزائرية ومشاركة العديد من المثقفين والمناضلين الشيوعيين في الثورة الجزائرية.

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit. P.64.
([2]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit. p.65.

الفرع الثالث: أزمة التمثيل السياسي في الديمقراطية الفرنسية :

يجمع المؤرخون على ضعف الأحزاب السياسية في فرنسا([1])، ويرون أن تطورها انتقل من هيمنة النواب على الأحزاب في فترات النظام البرلماني، إلى هيمنة الأحزاب على النواب في فترة الجمهورية الخامسة، حيث أصبح النائب ملزما باحترام قرار الناخبين بعد إقرار مبدأ الاقتراع العام والمباشر في فرنسا. هذه النظرة يتقاسمها الكثير من الكتاب منهم:

M. Ostrogorski, André Siegfried، François Goguel و Raymond Huard

لقد بينت الدراسات التاريخية للأحزاب السياسية الفرنسية، بقائها في مراحل تكوينها الأولية دون أن تستكمل تنظيمها وبعدها عن النموذج البيروقراطي. إن كثرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في فرنسا يعود بالأساس إلى التغيرات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى النزعة الفردية في الحياة السياسية والاجتماعية الفرنسية. هذا التعدد والتنوع والتغير، جعل التعبير عن المشاكل الحقيقية والتقليدية للمواطن لا يتم من خلال نفس الحزب السياسي، وإنما يتم عن طريق أحزاب وتنظيمات متعددة ومختلفة، تبعا لاختلاف المناطق والجهات([2]).

يبرز النشاط السياسي للأحزاب ويزداد أهمية في المواعيد الانتخابية، ذلك أن الدستور الفرنسي يحصر وظيفة الأحزاب في العملية الانتخابية. بمعنى أن الإرادة السياسية للشعب لا تعبر عن نفسها إلا من خلال ورقة التصويت في فترة الاقتراع. وهذا يعني أن السيادة الوطنية بين اقتراعين متتاليين تقع بين أيدي السلطة ممثلة في الرئيس والبرلمان والحكومة الفرنسية، حيث تنص المادة(04) على مايلي:"تتنافس الأحزاب والمجموعات السياسية من خلال تعبير الاقتراع، وهي تنشأ وتمارس نشاطها بحرية، وعليها أن تحترم السيادة الوطنية والديموقراطية"([3]).

هذه التنظيمات هي في الواقع مقاولات سياسية ترتكز على قواعد قهرية لكي تتمكن من السيطرة على أعضائها([4]). وتقاس قوة أو ضعف الأحزاب السياسية بعدد أعضائها ومنخرطيها. فإذا كان ماكس فيبر(M.Weber) يرى في عدد المنخرطين إحدى الخصائص

([1]) Fretel, J. et Lefebvre, R., «Retour sur un lieu commun historiographique : la faiblesse des partis politique en France », communication présentée dans les journées AFSP, le 04-06 Mars 2004, in www.afsp.msh-paris.fr, consulté le 04/04/2011.

([2]) François Goguel et Alfred Grosser, Op.cit, p.33.

([3]) F.,Goguel,et Grosser, A , Op.cit , p. 92.

([4]) Fretel, J. et Lefebvre, R., Op.cit , p.7.

المركزية لدى الأحزاب السياسية، فإن الأحزاب السياسية الفرنسية (باستثناء الحزبين الاشتراكي في فترة مابين الحربين، والحزب الشيوعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى 1980) لا يمكن وصفها بالأحزاب القوية أو الجماهيرية (Partis de masse). وفي هذا السياق يقول "فرانسوا غوغل" :" إن تعدد الأحزاب السياسية في فرنسا كان من نتائجه ضعف عدد المنخرطين، كما أن تشابه البرامج السياسية والإيديولوجيات والنظريات السياسية بين المجموعات السياسية المتجاورة يقلل من عدد المنخرطين ..."([1]).

أما المحللون السياسيون فيعزون ضعف الأحزاب السياسية إلى ثلاثة عوامل أساسية كما يراها"إيفز موني" (Yves Meny)، حيث يقول: " الحزب في الحقيقة هو واجهة تغطي عدد كبير من الانقسامات والتنوع في الآراء". ويضيف: " يتميز ضعف الأحزاب السياسية بثلاث سمات تقليدية والتي تعززت بفضل نظام الجمهورية الخامسة، وهي:

- استيلاء النبلاء وتأثيرهم على الأحزاب.
- عدم استقرار النظام الحزبي وتفككه.
- ضعف الموارد البشرية(ضعف التعبئة النضالية) والتنظيمية والمالية (الاعتماد على الفساد والرشوة) ([2]).

حيث يرى هؤلاء المحللين أن أحزاب اليمين، خاصة الوسط، هي أكثر التنظيمات ضعفا. وأبرز نموذج لتلك الأحزاب يتمثل في الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية(UDF)، أين تخضع هذه الأحزاب إلى قادتها، وإلى البرجوازية المحلية([3]). أما ضعف الأحزاب الاشتراكية فيعود أساسا إلى ضعف الروابط العضوية بين الاشتراكيين والطبقات العمالية والنقابية، وإلى التناقض بين المرجعيات النظرية للاشتراكية وقواعد الديمقراطية التمثيلية الفرنسية.

([1]) F.,Goguel, et Grosser, A., Op.cit. p.33.
([2]) Fretel, J. et Lefebvre, R, Op.cit. p.8.
([3]) Ibid.p.10.

المبحث الثاني: التوجهات السياسية لليمين الفرنسي المتطرف :

يتوزع هذا المبحث على مطلبين إثنين؛ يلقي الأول منهما الضوء على أهم الأطـــراف الفاعلة في اليمين الفرنسي المتطرف، من خلال إجراء عرض تاريخي لنشأة وتطور تيار الـــيمين المتطرف منذ تاريخ الثورة الفرنسية، وتحليل العناصر الاجتماعية والإيديولوجية لهذا التيار.

ويركز المطلب الثاني على تحليل التوجهات السياسية والأيديولوجية لليمين المتطرف بصفة عامة والجبهة الوطنية الفرنسية بصفة خاصة. ثم بيان الآليات والطرق التي يستعملها هذا التيـــار في التأثير على رسم السياسات العامة.

المطلب الأول: أهم الأطراف الفاعلة في اليمين الفرنسي المتطرف :

للإحاطة بهذا المطلب، يتوجب على الباحث التطرق إلى تاريخ اليمين المتطرف، وتحليل التركيبة الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية لعناصر هذا التيار، لكي نتمكن في الأخير تحديـــد التنظيمات المتطرفة الفاعلة في الساحة السياسية الفرنسية.

الفرع الأول: نشأة اليمين المتطرف في فرنسا:

يرتسم تاريخ اليمين المتطرف في فرنسا عبر أربعة أزمنة تاريخية، يبتدئ برفض التغيرات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الفرنسية عام 1789م، مرورا بالتطورات السياســـية والاجتماعية والقيمية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي تمثلت في بـــروز ثقافة الأمة الفرنسية وصولا إلى الدفاع عن قيم الغرب بعد التحرير وانتهاء بظهور الجبهة الوطنية (Le Front National) منذ 1972 ومواقفها المعادية للمهاجرين والثقافة الإسلامية.

لقد برز اليمين المتطرف وتزامن مع الانقسام الذي حدث بين اليمين واليسار في عـــام 1789، حيث جمع كل الجماعات والأطراف الرافضة للثورة الفرنسية والتي كانت تتمنى عودة النظام الملكي أو على الأقل عودته في ثوب جديد، مدعومة من الكنيسة الكاثوليكية من جهـــة وعلى الأرستقراطية من جهة ثانية، على أمل العودة إلى النظام السياسي والتراتبية الاجتماعيـــة للعصور الوسطى. هذه التراتبية التي ينظر إليها من قبل هؤلاء، على أنها نتيجة القانون الطبيعـــي ونتيجة حتمية للتطور التاريخي([1]).

([1]) Thierry, Michallon, Op.cit.P.96.

و بعودة الملكية عام 1814م، ظن هذا التيار أنه انتقم من الثورة، ثم دعوا بعد ذلك الملـــك إلى المصالحة. لكن الملك لم يستجب لدعواتهم وقام بحل مجلس النواب في 1815. فأصبح الـــيمين المتطرف معارضا للنظام إلى أن تمكنوا من الإطاحة بالملك شارل العاشر في سنة 1830، وهـــي السنة التي وطأت فيها أقدام المحتلين أرض الجزائر.

وفي ظل نظام الإمبراطورية الفرنسية الثانية، أضحى اليمين المتطرف معارضـــا لنظـــام نابليون الثالث وللإيديولوجية البونابرتية (Ponapartisme). ومع ميلاد الجمهورية الثالثة في سنة 1875، بقي اليمين المتطرف الداعي إلى الملكية في المعارضة تماما ونهائيا في البرلمان وعلـــى مستوى المجالس المحلية واتصفوا بطابع المحافظين.

وبمناسبة أزمة البولنجي (la crise des bolangés) في (1886-1889)، برزت النزعـــة الوطنية (Nationalisme)، التي دعت إليها رابطة العمـــل الفرنســـي(Ligue D'action française)، والتي ظهرت كردة فعل على قضية الضابط اليهـــودي في الجـــيش الفرنســـي "دريفوس"(Dreyfus) سنة 1889 ، والذي حكم عليه بالإعدام سنة 1894 بتهمة الخيانة. ودعت لمعاداة اليهود والأجانب والنضال من أجل تحرير فرنسا مـــن كـــل نفـــوذ أو تـــأثير للديمقراطية. فكانت من أقوى التنظيمات الراديكالية والعنيفة المنتشرة في الأوســـاط الطلابيـــة والثقافية والمؤثرة جدا في الرأي العام. تأخذ هذه المنظمة قوتها من أفكار "شـــارل مـــوراس" (Charles Maurass)، والذي جعل من عودة الملكية أساس نظريته السياسية. فهو يرى أن الحركة الوطنية والدفاع عن الأمة يمر عبر إعادة تأسيس المجتمع الفرنسي في نظام تراتبي، بعكس أفكار الثورة الجمهورية وعصر الأنوار، ويدعو إلى عودة النظام الطبيعي الذي يحكم المجتمع من الأسرة إلى البلدية، وفي القمة يوجد ملك يسهر على انسجام الجميع([1]).

تضاعفت حركات اليمين المتطرف بين الحربين العالميتين، وتجمعت خاصة حول قـــدماء المحاربين، منها: رابطة المقاومين، حركة صليب النار والذي تحـــول بعـــد ذلـــك إلى الحـــزب الاجتماعي الفرنسي. هذه الحركات كانت تقوم بمظاهرات عنيفة ضد النظام البرلماني([2]). وقد وجدت أفكار اليمين المتطرف موطأ قدم لها في نظام حكم "فيشي"(Vechy) من سنة 1940

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit .p.48.
([2]) Thierry, Michallon, Op.cit. p.p.98-99.

إلى 1944. غير أن انهزام دول المحور في الحرب العالمية الثانية أدى إلى إضعاف اليمين المتطرف في أوروبا وفي فرنسا على وجه التحديد.

وكما ارتبطت الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان بحركة الإصلاح البروتستانية في القرن 16م، فإن الكنائس الكاثوليكية وجمعيات قدماء المحاربين، ساعدت على نشأة الأحـــزاب من خارج البرلمان الفرنسي. وفي هذا الإطار قامت منظمة الشباب الكاثوليكي الفرنسي في عام 1945، بفروعها المختلفة بدور هائل في تكوين حزب العمل الكاثوليكي([1]). وهذا يعني وجود علاقة بين الدين والسلوك السياسي والانتماء الحزبي للأفـــراد والجماعـــات في تيـــار الـــيمين المتطرف.كما ساهمت جمعيات قدماء المحاربين عقب الحرب العالمية الأولى في تأسيس الأحزاب الفاشية في إيطاليا وألمانيا. مما ساعد في انتشار الأفكار الفاشية في كل أنحاء أوروبا، والتي تقـــوم على النزعة الوطنية شديدة التطرف، وتتخذ موقفا عنصريا ضد كل الأجانب مـــن قوميـــات وأجناس وحضارات مختلفة، كما تتبنى نزعة عسكرية عدوانية([2]). كذلك كان شأن المنظمـــة العسكرية الفرنسية المتطرفة(OAS)، التي أنشأت بعد نجاح اتفاقيات إيفيان في وقف إطـــلاق النار، قصد تخريب هذه الاتفاقيات وقطع الطريق على الشعب الجزائري في أخـــذ اســـتقلاله. فزرعت الرعب والفوضى والقتل في صفوف الشعب الجزائري غداة الاستقلال الوطني. لكـــن خسارة استقلال الجزائر بعد 132 سنة من الاحتلال الاستيطاني وسبع سنوات ونصـــف مـــن الحرب، أدى إلى تهميش واختفاء اليمين المتطرف عن الحياة السياسية الفرنسية مدة من الزمن إلى أن عاد للظهور في سنة 1972.

الفرع الثاني: عناصر اليمين المتطرف الاجتماعية والإيديولوجية :

يندرج صعود اليمين المتطرف في فرنسا بزعامة الجبهة الوطنيـــة، ضـــمن النجاحـــات الانتخابية لأحزاب اليمين الشعبوي (Populiste) والمتطرف في أوروبا الغربية منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي (الجدول رقم4).

الجدول(4): وضعية أحزاب اليمين المتطرف الانتخابية في أوروبا بين سنوات 1998و2002([3]).

([1]) حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ، مرجع سبق ذكره . ص.49.

([2]) نفس المرجع . ص.50.

([3]) Evans,J.A. et Ivaldi, G., « Dynamiques électorales de l'éxtrême-droite européenne », Revue politique et parlementaire, Juil-Aout 2002,in http://cidsp.upmf-grenoble.fr/guest/ereps/, consulté le 10/03/3011.

الدولة	الحزب	آخر انتخابات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	الوضعية في الحكومة
ألمانيا	-الحزب الجمهوري Deutsche volks- union	1998 1998	1.8 1.2	0من 699 0من 699	هامشي هامشي
النمسا	FPO	1999	26.9	52من 183	المشاركة في الحكومة
بلجيكا	Vlaams - blok Front - national	1999 1999	9.9 1.5	15من 150 01من 150	-الإضرار بالعمل الحكومي -هامشي
الدانمارك	Dansk folke parti	2001	12	22من 175	الإئتلاف الحكومي
فرنسا	- الجبهة الوطنية (FN) - الحركة الوطنية الجمهورية (MNR)	2002 2002	16.9 2.3	انتخابات رئاسية	- الإضرار بالعمل الحكومي - هامشي
إيطاليا	- التحالف الوطني (AN) -رابطة الشمال (LN)	2001	12 3.9	99من 618 30من 618	- المشاركة في الحكومة - المشاركة في الحكومة
هولندا	Liste Pim Fortuyn	2002	17	26من 150	احتمال المشاركة في الحكومة
النرويج	FRP	2001	14.7	26من 165	الإئتلاف الحكومة

كما يفتح هذا النجاح الانتخابي لتيار اليمين المتطرف في الدول الأوروبية العديد من الأسئلة حول طبيعة الظاهرة، وأسباب ظهورها، ووجود أو عدم وجود قالب أيديولوجي

مشترك بين هذه التنظيمات السياسية، إلا أن المقام لا يسمح بمعالجة هذه التساؤلات في هـــذا الموضوع.

أما اليمين المتطرف في فرنسا، فيجد جذوره في العديد من المنظمات والاتحادات المهنية، مثل منظمة العمل الفرنسية التي سبق الحديث عنها، ومنظمات اليمين المتطـــرف الـــتي نمـــت وازدهرت بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الـــتي ضـــربت أوروبـــا في 1929. ومن بينها الفدرالية الوطنية لمؤدي الضرائب (FNC) والتي تأسست في 1928، والتي كانت تضم في صفوفها 700 ألف منخرط في سنة 1934، ويدعمها الكثير من أصـــحاب المهن الحرة والمثقفين، كما تجد الدعم لدى الصناع الصغار وفي أوساط العمال والتجار الصغار.

إن أهم ما يميز تيار اليمين المتطرف بالإضافة إلى أفكار "شارل موراس"، العنف اللفظي والمادي في جميع أنشطتها، والذي يصل أحيانا إلى ارتكاب الجرائم. كما أن معاداة السامية تعد من الخصائص الثابتة لمنظمة العمل الفرنسية، والتي كانت تظهر يوميا على صفحات جرائـــدها، مستهدفة اليهود وزعماء اليسار ومســـؤوليه([1]). أمـــا منظمـــة القمصـــان الخضـــراء (Les chemises verts)، والتي تختص في الدفاع عن المزارعين، وتقترب من أفكار منظمة العمـــل الفرنسية، فهي تدعو إلى وجود دولة قوية ترتكز على الأسرة والجمعيات المهنية.

ترتيبا على ما سبق، يمكن تعريف اليمين المتطرف على أنه:" مجموعة مـــن الحركـــات والتنظيمات والأحزاب السياسية، تدافع عن الأفكار والقيم الرجعية في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وهي ترتكز على النزعة الوطنية، والأفكار والمفاهيم المحافظـــة والتقليدية، مدفوعة إلى أقصى الحدود، أو على إيديولوجيات فاشية. وبهذا الشكل فهي تنزع في غالب الأحيان إلى العنصرية، معاداة السامية، ومعاداة الأجانب"([2]).

وينقسم اليمين المتطرف في فرنسا إلى عدة تيارات، كما يبينه الجدول رقم(5):

([1]) Eric, Agrikoliansky, Op.cit. P.50.

([2]) http://www.jcr-red.org/, consulté le 06/01/2011.

الجدول رقم (5): أهم منظمات وحركات اليمين المتطرف في فرنسا

في الفترة ما بين 1956 و2009([1])

إيديولوجية التنظيم	إسم التنظيم	تاريخ التأسيس
– الدفاع عن التجار والحرفيين الصغار(Poujadisme)	الاتحاد للدفاع عن التجار والحرفيين (UDCM)	1956
الهوية والسيادة الفرنسية Mouvance identitaire	– الحركة من أجل فرنسا(MPF) – كتلة الهوية (BI) – الشباب المتعلق بالهوية (JI)	1994 2003 2002
النزعة الوطنية Nationalisme	– جبهة الجزائر الفرنسية(FAF) – الجبهة الوطنية (FN) – حزب القوى الجديدة(PFN) – الحزب الوطني الجمهوري (PNR) – الحركة الوطنية الجمهورية (MNR) – حزب فرنسا (PDF)	1960 1972 1984 -74 1999 -95 1999 2009
التضامن Solidarité	– حركة الثورة الفتية (MJR) – اتحاد التضامن (US)	1972-66 1976-75
الكاثوليكية الوطنية National-catholicisme	– الكاثوليكية والتضامن-(crecienté solidarité) – الحزب الفرنسي المسيحي(PFC) – التجديد الفرنسي (RF)	1980 1984 2005
الفاشية	– الدائرة الفرنسية الاسبانية (CFH)	
النازية الجديدة	الحزب الوطني الفرنسي والأوربي (**PNFE**)	
المجموعات المسلحة Groupes Armés	هي متعددة نذكر منها:– جبهة التحرير الوطني الفرنسية(**FLNF**) – العدالة للأقدام السوداء(JPN) – الكمندوس الفرنسي ضد الغزو المغاربي	1978

([1]) http://www.wikipedia.mht , consulté le 06/01/2011

الفرع الثالث: أهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف :

تتعدد التشكيلات السياسية والتنظيمات الاجتماعية الثقافية والمهنية ذات التوجهات السياسية المتطرفة، غير أن من بين أهم هذه التشكيلات ، نذكر ما يلي:

1) **الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية** (Le Front Nationale Française):

في أكتوبر 1972، ظهر حزب جديد من اليمين المتطرف تحت اسم "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية"، تجمع فيها العديد من المجموعات والمنظمات ذات التوجهات المتعارضة في غالب الأحيان، مخبرون سابقون، مقاومون وطنيون، قدماء المدافعين عن الجزائر فرنسية، وقدماء مناصري ديغول، كاثوليك متطرفون، معادون للسامية، وصهاينة متطرفون([1])،... وأخرى تمارس العنف ضد اليسار وضد اليمين المحافظ المتهم بالاسترخاء تجاه الاشتراكية، وتجمع في صفوفها حوالي 75 ألف منخرط.

ترأس الجبهة الوطنية "جان ماري لوبين"(**J.M.Le Pen**) النائب السابق في حركة "بيير بوجاد" (Pierre Poujade) التي ظهرت في 1956. شارك لوبين في الانتخابات التشريعية لعام 1973 و لم يتحصل سوى على 0.5 بالمئة، كما شارك في الانتخابات الرئاسية للسنة الموالية و لم يتمكن سوى من 0.7 بالمئة من الأصوات([2]).

2) **الحركة من أجل فرنسا** (Le Mouvement Pour la France):

هي وليدة حركة "معركة من أجل القيم"، والتي تأسست سنة 1994، بعد انقسام حزب التجمع من أجل فرنسا (RPF). تأسس هذا الحزب بزعامة فيليب دو فيلييي (P.De Villiers) ومشاركة شارل باسكوا (C.Pasqua) سنة 1999، للدفاع عن مبادئ السيادة والهوية الوطنية الفرنسية، وإعادة الحدود بين الدول الأوروبية إلى ما كانت عليها. وهي تدعو إلى إفراغ فرنسا من المهاجرين.

3) **شباب– هوية** (Jeuneusse-Identitaire):

أنشئت في سبتمبر 2002 بعد حل المجموعة الراديكالية التي حاولت اغتيال الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في 14 جويلية 2002، بمناسبة الاحتفال بالاستقلال الوطني الفرنسي. تدافع هذه الحركة عن الهوية الفرنسية، وتدعو إلى الوطنية، ومعاداة السامية والعنصرية، وهي

([1]) http://www.jcr-red.org/, Op.cit.
([2]) Thierry, Michallon, Op.cit. p.80.

تعد في صفوفها، حسب إحصائيات الأمن الفرنسي، حوالي 4000 ناشط في مختلف التنظيمات التابعة لليمين المتطرف والتي تتمركز خاصة في مناطق الألزاس، جزيرة فرنسا(Ile de France)، و(**P.A.C.A**)([1]).

المطلب الثاني: التوجهات السياسية والأيديولوجية لليمين المتطرف :

يلقي هذا المطلب الضوء على التوجهات السياسية لليمين المتطرف، من خلال التعريف بالأسس الفكرية والإيديولوجية، والخطاب السياسي للجبهة الوطنية كنموذج لليمين المتطرف، مع التركيز على تلك السياسات التي تمس الجزائر ككيان سياسي مستقل، أو تلك التي تمس الجالية الجزائرية في فرنسا.

الفرع الأول: المرجعية الفكرية والفلسفية للجبهة الوطنية:

ترتكز نظرة الجبهة الوطنية الفرنسية للعالم الخارجي والعلاقات الدولية، على مجموعة من الأفكار والمعتقدات الإيديولوجية، نوجزها فيما يلي:

1)العلاقات الدولية هي علاقات قوة:

تنظر الجبهة الوطنية للعالم الخارجي، كفضاء لصراع القوى، وأن الساحة الدولية هي فريسة للفوضى الدائمة والصراعات بين الدول المتدخلة في هذه الفوضى([2]). أما الأساس الفلسفي الذي ترتكز عليه نظرة الجبهة الوطنية الفرنسية، فيتمثل في نظرية الفيلسوف الإنجليزي "طوماس هوبز" (T.Hobbes) في مؤلفه "التنين" حيث يرى هذا الأخير أن الإنسان شرير بطبعه، لذلك فهو يميل إلى النزاع مع أقرانه، وأن الحالة الطبيعية التي تسبق التنظيم القانوني للمجتمع هي حالة من الصراع الدائم، أين يكون العنف هو الوسيلة الوحيدة لإدارة العلاقات الإنسانية.

يرى قادة الجبهة الوطنية في القانون الدولي، أنه يرتكز على معايير طوباوية، تفترض وجود الخير والشر فقط، في ظل سيادة علاقات القوة. وبناء على ذلك فإن القانون الدولي لا يمكن تطبيقه على قانون الدول. ومن هنا فهم يدعون إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وينادون بانسحاب فرنسا من المحاكمات الجنائية الدولية، وحلف شمال الأطلسي، التي تشتمل في نظرهم على كثير من الظلم والاستبداد. ويصفون قرارات وأعمال الأمم المتحدة

([1]) http://www.jcr-red.org/, Op.cit.
([2]) Balent,Magali, Op.cit. p.2.

بالمؤامرات السياسية، لأنها تتخذ في الكواليس المظلمة، وبدون شفافية. لذلك فإن قادة الجبهة الوطنية يستغلون كثيرا نظرية المؤامرة كقاسم مشترك بين إيديولوجيات اليمين المتطرف منذ نهاية القرن 19م([1]).

2) جدلية العدو والصديق في فكر الجبهة الوطنية:

يرتكز الأساس الإيديولوجي للجبهة الوطنية في تعريف العدو، على التحليل الذي قدمه الفقيه القانوني "كارل سميث" (C. Schmitt)، حيث يعتقد هذا الأخير بأن:" تحديد العدو والصديق بكل سيادة واستقلالية أمر حيوي لكل الدول في ظل الخوف من الزوال أو القبول بالتبعية لدول أخرى تفرض عليها توجهاتها"([2]). والعدو بالنسبة لكارل سميث هو ذلك الآخر، الأجنبي الذي لا يمكن الوصول معه إلى حل للنزاع في ظل قواعد عامة. فقادة اليمين المتطرف يحددون دائما أعدائهم على المستوى الداخلي كما على المستوى الخارجي، وينظمون معاركهم ويعبئون برامجهم السياسية ضد هؤلاء الأعداء. ففي فترة الحرب الباردة كان العدو الخارجي لليمين المتطرف هو الاتحاد السوفيتي ونظامه الشيوعي. فكان قادة الجبهة الوطنية الفرنسية، يصفون الشيوعية بالوحش الأكثر دموية من النازية الألمانية، وتدين كل الأعمال الإجرامية التي كان يقوم بها الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وكمبوديا.

ومن هذا المنطلق كانت الجبهة الوطنية تدعم الأنظمة الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وترى في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك القوة العالمية الوحيدة القادرة على التصدي للتهديد السوفيتي. لكن بعد سقوط جدار برلين ومعه المعسكر الاشتراكي فإن الحليف الأمريكي أصبح بدوره عدوا جديدا مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي([3]). واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بجرائم ضد الإنسانية بعد قرار الحصار على العراق في 1991([4]).

3) الأبعاد القومية والإثنية للأمم:

تستمد الجبهة الوطنية نظرتها للعالم الخارجي من مفهوم القانون الطبيعي للوجود الإنساني، هذا القانون الذي يحيط بالإنسان منذ ولادته، من خلال انتماءه لمختلف الجماعات المركزية. من

([1]) Balent,Magali, Op.cit, p.p.2-3.
([2]) Op.cit.
([3]) Op.cit.
([4])http://discours.vie-publique.fr/notices/023003789.html. consulté le 21/11/2011.

الأسرة إلى الأمة مرورا بالبلدية والمقاطعة. فالأمة في الفكر السياسي للجبهة الوطنية هي أوسع الدوائر للتجمعات البشرية، كما يقول "شارل موراس" مؤسس حركة العمل الفرنسية([1]). هذا الارتباط الطبيعي بين الإنسان وأمته يفسر وجود تلك النزعة الوطنية (الروح الوطنية) التي تدفع الجماعات البشرية للتعبير عن وجودها بتأسيس كياناتها السياسية. كما يفسر قادة الجبهة الوطنية انفجار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا سابقا، ببروز الدوافع الوطنية لتلك الجماعات والأقليات وتوقها للاستقلال الوطني، حتى أنهم تحدثوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عن ما يسمى استيقاظ الأمم (Reveil des nations).

وتعتقد الجبهة الوطنية الفرنسية أن قوة التعبئة لدى الأمم، ينبع من تفاعل التاريخ والثقافة والذي يؤسس لأبعادها الإثنية. فكل أمة لها هويتها الخاصة والمنتقلة إليها بالوراثة، وهذا ما يؤكده "جان ماري لوبين" عندما يعرف الفرنسيين كورثة لتراث مادي، ثقافي، فني، اجتماعي، قانوني عظيم. والذي تشكل عن طريق العمل وتضحيات الأجيال السابقة. ويدعو الفرنسيين إلى واجب نقله للأجيال اللاحقة([2]). وفي هذا السياق فإن قادة الجبهة الوطنية، يفسرون النزاعات الإفريقية على أنها نزاعات عرقية، ويدعون إلى إعادة تخطيط الحدود الإفريقية على أساس الحدود الإثنية للجماعات البشرية التي تقطن إفريقيا. وهو ما يشكل تهديدا خطيرا لسيادة الدول، لا سيما تلك التي تتنوع فيها الأعراق والطوائف.

4) مفهوم السيادة الوطنية :

تعتبر الكثير من أطياف اليمين المتطرف ظاهرتي الأقلمة والعولمة، من الظواهر الخطيرة التي تهدد كيان الأمة. لذلك وضع "جان ماري لوبين" زعيم الجبهة الوطنية، موضوع العولمة والأقلمة في مركز اهتمامه وبرامجه لسنوات 1993،2002، 2007، مهاجما في خطاباته النظام الدولي الجديد والعولمة الاقتصادية، ومنتقدا وضعية فرنسا كمحمية أمريكية، داعيا إلى تحرير فرنسا من الهيمنة الأمريكية، وداعما لسياسات الحماية الاقتصادية التي تنتهجها فرنسا فيما يخص المنتجات الزراعية([3]).

([1])Balent,Magali, Op.cit.

([2]) http://www.frontnational./interventions/inter=51, consulté le 08/04/2011 .

([3]) http://www.lepen2007.fr/pdf/Programmejmlp2007.pdf . consulté le 11/10/2010.

وعلى ضوء ما يراه الكاتب فالدي (Waldi)، فإن توجهات اليمين المتطـــرف في الميـــدان الاقتصادي، تتلخص في تلك السياسات المبنية على رفض الضرائب الليبرالية ومعـــاداة العولمـــة والأمركة، ومعارضة حرية السوق والعداء الشديد للاندماج الأوروبي ومشـــاركة فرنســـا في توحيد العملة الأوربية. وطبقا لما تراه الجبهة الوطنية، فإن الاتحاد الأوروبي ما هـــو إلا مخطـــط للموت البطيء للسيادة الفرنسية، وهو يدعو إلى تحرير فرنسا من قيود معاهدة ماستريخت وكل الاتفاقيات الخاصة بالاندماج الأوربي، لكي تصبح نموذجا للاستقلال والسيادة الوطنية للأمـــم الأوروبية الأخرى. ففي برنامجه وخطابه الانتخابي لرئاسيات 2002، دعا "جان ماري لـــوبين" إلى انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي(*)، ووعد بأن يجعله أول أولوياتـــه إذا فـــاز بهـــذه الانتخابات. لكن استطلاعات الرأي أبانت أن الغالبية العظمى من ناخبي الجبهة لا يدعمون هذا الاتجاه([1]).

وترى الجبهة الوطنية في المنظمات والتكتلات الدولية و الجهويـــة، كالاتحـــاد الأوربي، منظمة الأمم المتحدة، حلف الشمال الأطلسي، منظمة التجارة العالمية،...، أنها تهديـــد للأمـــة الفرنسية وهويتها، فموضوع الأمة هو في قلب الخطاب السياسي لليمين المتطـــرف. إن الأمـــة الفرنسية في أدبيات الجبهة الوطنية تمتد بجذورها في أعماق التاريخ، من خلال قيمها التقليديـــة، وعناصرها العرقية، والتي شكلت عبر الزمن كيانا يمكن تشويه صورته وطبيعته عن طريق القـــيم الأجنبية، وعبر الجماعات وتأثيراتها الثقافية، اللغوية، الدينية والسلوكية.وهذا ما يعني في التحليل الأخير معاداة الأجانب والمهاجرين الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة عن الثقافة الفرنسية.

الفرع الثاني: الثقافة الساسية للجبهة الوطنية:

تتمثل الثقافة السياسية لليمين المتطرف في أوروبا بصفة عامة، وفي فرنسا على وجه الخصوص بالأفكار والتصورات الإيديولوجية التالية:

1) معاداة الشيوعية والسامية:

الشائع في الأنظمة الغربية ذات الأحزاب المتعددة، أن الأحزاب الفاشية والمتطرفـــة تعمل على انهيار النظام الليبرالي لإقامة أنظمة وحكومات مطلقة، تمثل الـــيمين المتطـــرف. وفي

(*) جان ماري لوبين ليس الوحيد الذي يدعو إلى انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوربي، وإنما يجود الكثير من زعماء الأحزاب والسياسيين الفرنسيين من أمثال شارل باسكوا.

([1]) Paul, Hansworth, « The extreme right in France: the rise and rise of J.M.Le.Pen's Front National", in Représentation, Vol.40, N°.02, 2004, p. 106.

أقصى اليسار تقع الأحزاب الشيوعية والتي تسعى إلى انتزاع سلطة الدولة. وفي الوسط تقع الأحزاب المؤيدة للديمقراطية. وفي هذا النوع من الأنظمة يسعى كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف إلى إقناع الأطراف الأخرى للإطاحة بالحكومات ذات الاتجاه الليبرالي الحر. ولذلك لا تتردد الأحزاب الشيوعية للتحالف مع الأحزاب الفاشية للتصويت معا في البرلمان، إذا كان عدد الأصوات كاف لإسقاط الحكومات الليبرالية([1]). كما تعمل الأحزاب الشيوعية كأدوات في يد البروليتاريا لضرب سيطرة البرجوازية، بينما تمثل الأحزاب الفاشية أداة الطبقة البرجوازية في محافظتها على السلطة والحيلولة دون وقوعها في يد البروليتاريا.

أما بالنسبة لليمين الفرنسي المتطرف، فقد كانت معاداة الشيوعية هي الموضوع الرئيسي في سياسته، طيلة قرن من الزمان تقريبا.وانتهت هذه المعارضة سنة 1972 بتشكيل جبهة عريضة تلم جميع أطياف اليمين المتطرف تحت إطار منظم يسمى "الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية". لقد جاء تشكيل هذه الجبهة كرد فعل على الجبهة التي شكلها تحالف اليسار في نفس السنة (بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي)، بهدف الإطاحة باليمين . هذه الجبهة التي مكنت اليسار الفرنسي من الحصول على الأغلبية البرلمانية في الثمانينات والفوز برئاسة فرنسا سنة 1981. لقد كان العدو الرئيسي لليمين بصفة عامة، واليمين المتطرف بصفة خاصة، هو النظام الشيوعي، فبعد انتخاب المرشح الاشتراكي "فرانسوا ميتران" (F.Meterrand) رئيسا لفرنسا، اعتقد الكثير من الشعب أن الجيش الأحمر السوفياتي سيدخل باريس. واتهم اليمين المتطرف التيار اليميني الحاكم بالاسترخاء أمام التيار الشيوعي.

أما معاداة السامية في فرنسا فترجع جذورها إلى معاداة النازية الألمانية لليهود، ثم خيانة "دريفوس" الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي في عهد حكومة فيشي. والتزوع نحو الإيديولوجية الوطنية إبان الحرب العالمية الثانية. وبعد ظهور الصهيونية العالمية، وإنشاء دولة إسرائيل في فلسطين، تحول العداء من السامية إلى الصهيونية.

2) معاداة المهاجرين و الإسلام :

لقد كان لتراجع الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، الأثر الكبير في تغير مفاهيم الأمن و التهديد على المستوى النظري

([1])حسين عبد الحميد أحمد، رشوان ،مرجع سبق ذكره . ص.77.

والتطبيقي. وأصبحت مفاهيم الشيوعية والفاشية من الماضي، كما أضحت معارضة الشيوعية عملا غير مجد في الحقل السياسي. فكان لزاما على اليمين المتطرف أن يجد عدوا جديدا، ليجد المهاجرين أفضل بديل لذلك. وبسرعة تحولت الانتقادات الموجهة للمهاجرين، وإلى الإسلام والمسلمين، ذلك لأن غالبية المهاجرين في فرنسا هم عرب ومسلمون من الجزائر والمغرب وتونس.

فتزايدت موجة العنصرية والكراهية المتبادلة بتزايد موجة العنف والتطرف الإسلامي والإرهاب الدولي. ويرى "ألان دو بينوا" (Alain De Benoist) أن: " بروز ظاهرة العنف والتطرف الإسلامي كان نتيجة تراجع وضعف القوى الوطنية والعلمانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك نتيجة السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. أما بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك، فإن هذه الفرضية تعود بالأساس إلى الصراع التاريخي بين المسيحية والإسلام، والذي طوره "صمويل هنتنجتون" (S.Hintington) في نظريته المسماة صدام الحضارات"([1]). وهكذا فإن اليمين الفرنسي المتطرف أسرع في إيجاد الرابطة بين المهاجرين المغاربة وصورة الإسلام التي شوهها الإعلام الغربي وإرهاب الحركات الإسلامية المتطرفة([2]). وتحول مفهوم العدو من التهديد الشيوعي إلى خطر الإرهاب الإسلامي، والذي تحول إلى ثقافة الخوف والوهم والتخيل، فأصبح ذلك المهاجر في نظر الفرنسي والأوروبي المتطرف خطرا حقيقيا يهدد الأمن القومي والإنساني.

وتزايدت موجة الخوف والكراهية للجزائريين بعد توقيف العملية الانتخابية وانـدلاع الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر، وبلدان شمال إفريقيا في بداية عقد التسعينيات، وما كان لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية على فرنسا وبلدان شمال المتوسط. فتعاظمت أمواج الهجرة بكل أنواعها الشرعية وغير الشرعية، وتفاقمت مشاكلها داخل فرنسا وبلدان أوروبا جنوب المتوسط. كما نشطت خلايا الإرهاب النائمة في فرنسا، إسبانيا، وبريطانيا، وألمانيا مهددة للأمن القومي لهذه الدول ولكل أوروبا.

([1]) Adler,Frank, « On the French Right-New and Old" , Interview with Alain De Benoist, translated by Marie Hélene Adler, in Paris le 11/01/2003, in: www.alaindebenoist.com/ consulté le 12/03/2011. p.117.

([2]) http://discours.vie-publique.fr/notices/023003789.html, Op.cit

هذه الأحداث جعلت الجبهة الوطنية الفرنسية، تدرج موضوع الهجرة كموضوع رئيسي في برنامجها السياسي. وكما يرى "ماركوس"(Marcus)، فإن موضوع الهجرة هو الرحم الـــذي تولد فيه كل سياسات الجبهة الوطنية([1])، ومنها ما يتعلق بالأمن، التربية والتعلـــيم، الثقافـــة الشغل، الخدمات الاجتماعية، ...إلخ.

ومن هذا المنطلق، تركز الجبهة الوطنية على مفهوم الأفضلية الوطنية، بمعنى إعطاء الأولويـــة للمواطن الفرنسي فيما يخص العمـــل، الخـــدمات الاجتماعيـــة، المســـاعدات والتعويضـــات والامتيازات. أما المهاجر الأجنبي فله الحق في العمل والعيش في فرنسا إذا كان يدفع ضرائبه.

برزت هذه السياسة جلية في برنامج الجبهة الوطنية سنوات 1993 و2001، و2007 وأدت إلى تزايد موجات العنف والعنصرية، غير أن بعض الكتاب أمثال "ألان بيهر" (Alain Bihr) يرون أن موجات العنف والعنصرية هذه، كانت موجهة ضد الجبهة الوطنية([2]). وهذا ما يمثـــل التفافا على الحقيقة لدى بعض الكتاب والأقلام الصحفية.

3) تمجيد السياسة الاستعمارية لفرنسا:

تستند رؤية اليمين المتطرف للسياسة الاستعمارية الفرنســـية في القـــرون الماضـــية، إلى مشاركة الكثير من مناضليها في الجيش الاستعماري الفرنسي، وانتماء الكثير منهم إلى المنظمـــة العسكرية السرية وجبهة الجزائر الفرنسية المتطرفة. كما ترتكز مرجعيتها النظريـــة إلى رؤيتـــها للعالم الخارجي، وللعلاقات الدولية كما أسلفنا، بالإضافة إلى رؤيتها للحرب والقـــوة. حيـــث يعتبر "جان ماري لوبين" الحرب؛ هي الحاضنة الكبرى لنشأة الأمم. فالحرب في نظره هي أداة للحفاظ على الاستقلال. ويعتقد أن الشعوب والأمم هي مثل الكائنات الحية، في حالة انتشـــار وتمدد وتكاثر، أو في حالة تراجع وتنـــاقص. وفي هـــذا المعـــنى يقـــول "برونـــو ميغريـــت" (B.Megret)، الرقم الثاني في الجبهة الوطنية قبل انشقاقه: "إذا لم نبحث عن التفوق والتوسع فسوف نتراجع، حيث لا توجد حضارة دون إرادة دائمة للتمدد والانتشار"([3]). هذا الشـــعور ينم عن التأثير العميق للفاشية في فكر الجبهة الوطنية، والذي يمكن ملاحظته من خلال المفردات التي يستعملها "جان ماري لوبين" في خطاباته السياسية، حيـــث يصـــف مناضـــليه بـــالجنود

([1]) Paul,Hansworth, Op.cit, p.105.
([2]) Op.cit. p.106.
([3]) Bruno,Megret ," l'impératif de puissance", Identité, n°14, sept-oct1991, p.9.

السياسيين (Soldats politiques)، هذا التعبير الذي كان مستعملا بكثرة في عهد النازية الألمانية. وبصفته رجلا عسكريا سابقا شارك في الجيش الاستعماري الفرنسي أثناء حرب التحرير الجزائرية، فإن "لوبين" يعتبر العسكر صفوة الأمة، فهم يرمزون إلى الوحدة والعظمة والقوة. ولذلك فهو لا يترك فرصة تفوت حتى يحي فيها رفقاءه في السلاح، والذين ضحوا بكل شيء من أجل عظمة وقوة الأمة الفرنسية كما يقول([1]).

ومن هذا المنطلق فإن مناضلي الجبهة الوطنية بصفة خاصة، وتيار اليمين المتطرف بصفة عامة، ينظرون إلى الاستعمار الفرنسي في القرون الماضية، حالة طبيعية يندرج ضمن أهداف الحفاظ على القوة وتعزيزها، وفي إطار التمدد الحضاري الفرنسي في العالم.

وأما اليوم، فإن الجبهة الوطنية ترى في البحث عن القوة تحديا للأمة الفرنسية، لذلك فهي تجعل منها مفتاح برنامجها للسياسة الخارجية. وأن استراتيجية القوة التي تدعو إليها وتمجدها الجبهة تؤدي بالدولة إلى النظر إلى كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية لضمان مصالحها القومية، كما تدعو للابتعاد عن القيم الأخلاقية في السياسة الخارجية، والعمل على تعزيز القدرات العسكرية والمالية لقوات الدفاع الفرنسية.

الفرع الثالث: دور اليمين المتطرف في صنع السياسات العامة:

لمعرفة تأثير أي حزب سياسي ودوره في الحياة السياسية، يجدر بالباحث قياس وزن الحزب السياسي من خلال تحليل النتائج الانتخابية والنشاط السياسي للأحزاب السياسية داخل قبة البرلمان([2]) أو خارجها. فكل حزب سياسي فاعل في الحياة السياسية مطالب بوضع برنامج سياسي يهدف إلى الإسهام في تنمية المجتمع من خلال المشاركة في مناقشة السياسات العامة داخل المؤسسات الحكومية أوخارجها، والمبادرة بمشاريع قوانين في قبة البرلمان، أو الاعتراض على تلك الأخرى التي لا تخدم المصلحة العامة أو مصلحة الحزب في حد ذاته. أو التأثير في قرارات السياسة العامة من خلال الضغط على صناع القرار أنفسهم أو بالتحالف مع أحزاب أخرى، أو من خلال تعبئة الرأي العام و الإعلام ضد أو مع سياسات معينة. الشيء الذي سنحاول القيام به من خلال العناوين التالية.

([1]) Balent,Magali, Op.cit, p.5.

([2]) Eric,Agrikoliansky, Op.cit. p. 7.

1) دور اليمين المتطرف في تجميع المصالح والتعبير عنها:

الانتخابات السياسية هي من أكثر البنى السياسية المعروفة في العالم الحديث، والتي تهدف إلى تجنيد الزعماء السياسيين الذين يشغلون أدوارا في صنع السياسات العامة. واعتمادا على المنظور البنيوي الوظيفي لجابريال ألموند(G.Almand)، فإن "الإنتخابات التنافسية كما في فرنسا، يمكن أن تؤثر على السياسة العامة بصورة غير مباشرة، من خلال أداء النخب الحكومية في إطارعملها اليومي في صنع السياسة العامة. هذا الأداء الذي يهدف إلى ضمان التأييد الانتخابي أو إلى تجنب الهزائم الإنتخابية"([1]).

من جهة ثانية، ينخرط المواطنون (الناخبون) في العملية السياسية من خلال الانتماء إلى جماعات مصلحية، أو نقابات مهنية، أو في أحزاب سياسية من أجل القيام بوظيفة التعبير عن المصالح، والذي يمثل فيه التصويت والمشاركة في الحملات الانتخابية التنافسية النشاط الرئيسي للمواطنين في تجميع المصالح والتعبير عنها([2]).

إن طبيعة النظام الديمقراطي التمثيلي في فرنسا، تجعل هذه الأنشطة متاحة وممكنة لجماعات المصالح والأحزاب والمواطنين. من خلال السماح لهم بحرية التنظيم والإتصال وتشكيل الأحزاب السياسية. ومن خلال جعل عملية تجنيد صانعي السياسات العامة، تعتمد على الفوز في الانتخابات. ومن هذا المنطلق يسمح النظام الديمقراطي التمثيلي للمواطنين وجماعات المصالح والأحزاب إمكانية التأثير في صناعة السياسات العامة.

انطبعت الانتخابات الفرنسية بين سنوات 1974 و 1995 بطابع المنافسة التقليدية بين اليمين واليسار، حيث استمرت علاقة القوة بينهما ثابتة نسبيا لا سيما في الانتخابات الرئاسية (كما يبينه الجدول رقم 6).

([1]) جابرائيل، ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري. ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي. ط.1، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996 ، ص.126.

([2]) نفس المرجع . ص.128.

الجدول(6): نسبة الأصوات في الانتخابات الرئاسية بين اليسار واليمين بين سنوات 1974 و1995([1])

	اليسار	اليمين
1974	49.19	50.80
1981	51.75	48.24
1988	54.01	45.98
1995	47.37	52.63

هذه الانتخابات كانت دائما تضع مرشحا من اليسار في مواجهة مرشح من اليمين في الدور الثاني. لكن الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، أبانت عن وجود لاعب جديد في المنافسة الانتخابية، إثر صعود "جان ماري لوبين" مرشح الجبهة الوطنية إلى الدور الثاني ومنافسة "جاك شيراك" على أعلى هرم السلطة في فرنسا. كما أبانت هذه الانتخابات عن أزمة في السلطة حيث شهدت لأول مرة في التاريخ السياسي لفرنسا أن ينتخب "جاك شيراك" رئيسا بأقل من نصف عدد الناخبين، مع ملاحظة كثرة عدد الأوراق البيضاء (أو الملغاة). ما يعني عزوف الناخبين عن التصويت، وتراجع نسبة الرضى الشعبي عن السلطة آنذاك([2]).

لقد جاءت الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، لتعيد قراءة الحياة السياسية والاجتماعية الفرنسية من جديد. غير أن نجاح الجبهة الوطنية في تغيير السلوك الانتخابي لصالحه يعود إلى سنة 1983، حيث تحصل على نسبة 17.7بالمائة من الأصوات في الانتخابات البلدية، أين استطاع أن يكسر عزلته السياسية، بقبوله التحالف مع اليمين التقليدي في تسيير المجلس المحلي لإقليم "درو" (Dreux). كما أن رغبة اليمين في إخراج اليسار من حكم الإقليم وعدم إدراكه لمدى تأثير هذا التحالف على المستوى الوطني مستقبلا، جعل اليمين يقبل بهذا التحالف. لقد كان هذا بمثابة الفرصة التي عززت من مشروعية وشعبية الجبهة الوطنية في أوساط الناخبين الفرنسيين، مما حفزه على الحصول على 11% من الأصوات في الانتخابات الأوربية، بما يعادل 10 مقاعد في البرلمان الأوروبي سنة 1984. وهذا ما سمح للجبهة الوطنية من تعزيز مكانتها في

([1]) Gerard Camilleri, « Gauche et droite en France au travers des élections présidentielles 1974,1981,1988,1995 », in Mappemonde,1/96,p.25.

([2]) Op.cit. p.28.

الساحة السياسية والانتخابية على المستوى الوطني([1]). واستمر هذا التيار في الصعود والتـــألق بعد أن حصل على 16.9% والمرور إلى الدور الثاني في رئاسيات 2002، ليصبح اليوم واحد من الأحزاب الأربعة القوية في فرنسا (الجدول 7).

الجدول(7): نسبة الأصوات المحصل عليها في مختلف الانتخابات الرئاسية من طرف الجبهة الوطنية([2]).

السنوات	1974	1988	1995	2002	2007
نسبة الأصـــوات بالمئة	0.8	14.6	15	16.9	10.44

إن استغلال الجبهة الوطنية لعدم رضى الشارع الفرنسي، علـــى السياســـات الحكوميـــة في مجالات الأمن، الهجرة، والشغل، والدفاع عن القيم الوطنية الفرنسية، خلق للأحزاب السياسية الحاكمة أو تلك التي تدور في فلكها، أزمة في التمثيل السياسي (أنظر الجدول رقم 8)، حيث أصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على القيام بوظيفتها التمثيلية.

الجدول (8): تطور شعبية الطبقة السياسية الحاكمة من 1958 إلى 1997([3]).

الفترة الزمنية	نسبة الرضى %	نسبة الإستياء %	بدون رأي %
1967-1958	59	29	12
1977-1968	54	32	14
1987-1978	44	41	15
1997-1988	39	47	14

فتحولت هذه الأزمة إلى سلوك انتخابي لصالح مرشحي اليمين المتطرف سواء في الانتخابات المحلية، الجهوية أو الوطنية والرئاسية، كتصرف عقابي إزاء الأحزاب الحاكمة. وهو الأمر الذي

([1]) Paul, Hansworth, Op.cit. p.107.
([2]) Laurent De Boissieu, « elections », in http://www.france-politique.fr/, consulté le 10/04/2011.
([3]) Club Ullysse, Le politique saisi par l'économie: Enjeux économiques et sociaux des élections de 2002. paris: Economica, 2002,p.14.

أعاق "ليونيل جوسبان" مرشح اليسار، في الانتخابات الرئاسية لسنة 2002 عن الوصـــول إلى الدور الثاني. كما كان لقرار "جاك شيراك" بوضع موضوع اللا أمن في مركز حملته الانتخابية، وتزامن ذلك مع أحداث العنف والإرهاب في فرنسا، وارتفاع حجم البطالة، الأثر الإيجابي على "جان ماري لوبين"، الذي جعل من محاربة الهجرة السرية وطرد المهاجرين غـــير الشـــرعيين وفرض النظام وتطبيق صارم للقانون على رأس أولوياته في برنامجه السياسي. ومكنتـــه خبرتـــه وحنكته السياسية من تعديل خطابه آخذا بعين الاعتبار الانتقادات الموجهة إليه في المناســـبات السابقة([1]).

إن وصول "جان ماري لوبين" زعيم الجبهة الوطنية إلى الدور الثاني مـــن الانتخابـــات الرئاسية لعام 2002، يعبر عن القوة الانتخابية والنشاط السياسي لهذا التيار وتأثيره في صـــنع السياسات. لكن فشله في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية والتشريعية أظهر أيضا حدود هذا التأثير([2]). ورغم ذلك يبقى هذا النشاط ذا دلالة سياسية، تعبر عن عدم الرضى لدى الناخـــب الفرنسي عن سياسات الحكومة، ولذلك فهو يستمر في التصويت لصالح الجبهـــة الوطنيـــة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية. لقد استطاعت الجبهة الوطنية أن تحصد 17.8% من الأصوات أي ما يساوي 5525000 صوت في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، واســـتطاعت أن تؤهل 37 مرشحا للدور الثاني، لكنها لم تتمكن من الفوز بأي مقعد في الجمعية الوطنيـــة. وفي المقابل فهو يحقق نجاحات مهمة في الانتخابات المحلية والجهويـــة، وكـــذلك في الانتخابـــات الأوروبية. وهذا ما يدعو للتساؤل عن الأسباب الحقيقية والموضوعية وراء هذا التنـــاقض بـــين النجاح والفشل في آن واحد. إن التفسير الذي يمكن أن يقدمه الباحث، يعـــود بالأســـاس إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي تطبقه الحكومة منذ 1993، والذي مضمونه الانتخاب الفردي في دورين في الانتخابات التشريعية، عكس الانتخاب النسبي بالقائمة الذي كان ســـائدا في فتـــرة حكم الحزب الاشتراكي بين 1986 و 1988، والذي لا يعمل في صـــالح الجبهـــة الوطنيـــة. بالإضافة إلى سلوك الناخب الفرنسي المتأرجح بين اليسار واليمين التقليدي، والذي لا يثـــق في قيادة الجبهة الوطنية لفرنسا على مستوى الرئاسة أو الحكومة.

([1])Paul, Hansworth, Op.cit, p.108.

([2]) Evans,J.A. et Ivaldi, G., « Dynamiques électorales de l'éxtrême-droite européenne », Revue politique et parlementaire,Juil-Aout 2002,in http://cidsp.upmf-grenoble.fr/guest/ereps/, consulté le 10/03/3011.

2) المشاركة في مناقشة قضايا الشأن العام:

لقد أثبتت السياسات الفرنسية والأوروبية فشلها ومحدوديتها، إزاء موضوع الهجرة، فقد كانت الدول الأوروبية في السابق، وخاصة فرنسا تعمل على تسهيل عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، من خلال اتفاقيات تعاون مع بلدان المنشأ، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، ومن خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية وعلمية لهذه البلدان، لكن هذه السياسات لم تفلح في بلوغ أهدافها والحد من ظاهرة الهجرة.

إن وضع ملف وقف أمواج الهجرة والحد من تأثيراتها في مركز الخطاب السياسي للجبهة الوطنية، وتطور معالجته للمسألة، أدى باليمين المتطرف للانتقال من الهامش إلى مركز العمليات، كلاعب مهم في الحياة السياسية والحزبية. فقد أصبحت الجبهة الوطنية بخطابها تشكل ضغطا على الحكومة الفرنسية من أجل تعديل سياساتها العامة، بما يخدم توجهات اليمين المتطرف السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

إن بقاء الجبهة الوطنية خارج الحكومة، وخارج النظام، يعد أداة في يده للضغط على السلطة وعلى الأحزاب المشاركة فيها. هذا الأسلوب في العمل السياسي موروث منذ حركة الوطنيين المقاومين ضد الحكومة التي تورط خلالها الضابط اليهودي دريفوس، والتي استعملت شعار: "انتخبوا ضد أنصار دريفوس وضد الحكوميين" في الانتخابات المحلية بباريس سنة 1900. هذا الأسلوب مازال يستعمله "جان ماري لوبين" في خطاباته([1]).

كما أن وضع اليمين المتطرف في المعارضة، يجعله في وضع يسمح له بانتقاد السياسات الحكومية وفضح الانحرافات والتجاوزات، من خلال خطابه الشعبوي المرتكز على كشف أخطاء السياسات الحكومية، وعجزها عن حل المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية للمواطن الفرنسي، ومن خلال التركيز على قضايا الهجرة والأمن، والهوية والسيادة الفرنسية. وهذا ما يجعل من الخطاب السياسي لهذا التيار عامل إرباك وإضرار بالسياسات الحكومية. إذ أن قدرة الجبهة الوطنية على إرباك اليمين التقليدي تتعزز باختلاف توجهات التشكيلات المختلفة لليمين. فكل من حزبي الاتحاد من أجل حركة شعبية(UMP)، والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية(UDF) وآخرون، لا يعتنقون نفس الأسلوب في إدارة علاقاتهم بالجبهة الوطنية. فكثير

([1]) Nicolas, Fabien, « Les partis populistes face à l'évolution des systèmes partisan et politique : pour une sociologie politique comparative de l'histoire du populisme en France(1880-2002) », AMNIS, n°5, 2005,p.4.

من التحالفات والتسويات حصلت بين الجبهة الوطنية الفرنسية وقيادات اليمين التقليدي في الماضي، على المستوى المحلي والجهوي، والتي يمكن أن تتكرر في المستقبل. كما أن اليمين المتطرف يعمل على الترشح للأدوار الثانية في الانتخابات الرئاسية على قدر المستطاع ولكن بإمكانه الإطاحة بهذا المرشح أو ذاك من خلال الانسحاب([1]).

إن خطر اليمين المتطرف لا يكمن فقط في برامجه السياسيه، ولكن أيضا في التأثير الذي يمكن أن يمارسه على الأحزاب التقليدية، حيث أنه يستطيع أن يساوم هذه الأحزاب في الأخذ باقتراحاته وسياساته مقابل أصوات اليمين المتطرف في الاستحقاقات الانتخابية. وفي أحيان كثيرة تقبل تلك الأحزاب التحالف مع المتطرفين للوصول إلى المناصب الحكومية في جميع مستويات السلطة.

ونظرا للموقع الذي تمثله قنوات الاتصال والصحافة والرأي العام في الأنظمة الديمقراطية الغربية، فإن اليمين المتطرف يعتمد في انتقاده للسياسات الحكومية والتأثير فيها على وسائل الاتصال والرأي العام والدعاية. وعن أهمية هذه الأدوات يرى "يورغن هابرماس" (J.Habermas) أن المناقشة العقلانية لقضايا الشأن العام من طرف الجمهور، قادرة على تكوين رأي عام معارض للسلطة، قادر على التأثير في سلوك الحكومات([2]). وبهذا المعنى يكون الرأي العام بمثابة التعبير عن الإرادة العامة والدولة ما هي إلا أداة في يده. فالأحزاب السياسية المعارضة للنظام، كما اليمين المتطرف في فرنسا، لها القدرة على إدماج آراءها غير الرسمية عبر قنواتها الإعلامية، في دائرة الرأي العام الشعبي وتوسيعه إلى جمهور المواطنين، خاصة في المناسبات الوطنية والانتخابية. على اعتبار أن الأحزاب السياسية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة، والتي تملك تمثيلا واسعا في المجتمع، تمثل المحاور الحقيقي للدولة.

وباعتبار الدولة الفرنسية هي ديمقراطية اجتماعية، فهي تمثل الإطار المؤسساتي لحل كل التناقضات المجتمعية بصفة رسمية ودستورية. وأن البحث عن تحقيق المصلحة العامة من طرف السلطة الحاكمة، يفترض إيجاد تسويات رسمية للصراع الموجود على مستوى العلاقات الاجتماعية، والعمل على إيجاد الظروف المناسبة حتى تتنافس تلك الاختلافات والمعارضات

([1])Michel, Offerlé, Sociologie de la vie politique française.Paris : Editions la découverte, 2004, p . 39.
([2])Alain,Girod, Op.cit, p.20.

وتتطور طبيعيا من غير عنف واحتراما لمبادئ العقد الاجتماعي مع ضمان الحقوق الفردية والجماعية([1]).

هذا الإطار المؤسساتي هو أيضا منتوج صراع القوى السياسية وليس نتاج اتفاق عقلاني. فالقانون ليس تعبيرا حقيقيا عن المصلحة العامة، ولكنه يمثل الترجمة الرسمية لعلاقات القوة، ومختلف التناقضات والعقائد الإيديولوجية في ظرف سياسي واجتماعي معين. وفي هذا الإطار تلعب الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة دورا مهما.

خلاصة واستنتاجات:

يجد اليمين الفرنسي المتطرف جذوره التاريخية والسياسية في تاريخ الثورة الفرنسية ومعارضته للثورة والنظام البرلماني في البدء، ثم معارضته للنظام بعد رفض الملكية التصالح مع التيارات السياسية المعارضة بعد عودتها إلى الحكم في 1815. ليختفي ثم يعود مع تأسيس المنظمة العسكرية السرية في الجزائر المعارضة لاستقلال الجزائر. ثم اختفى ليعود في ثوب الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة جان ماري لوبين في 1972. وقد برز هذا التيار في الساحة السياسية الفرنسية نتيجة الأزمة التي يعيشها النظام السياسي في فرنسا. إذ تحاول الطبقة السياسية الحاكمة منذ وصول الرئيس "نيكولا ساركوزي" إلى الحكم، أن تطور ميكانيزمات وأدوات الديمقراطية الفرنسية النيابية، لكي تصبح أكثر فعالية باعتمادها على ديمقراطية الرأي العام المرتكز أساسا على التصويت الانتخابي، وعلى تقنيات الديمقراطية التفاعلية ومناقشة قضايا الشأن العام، بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة والمعاصرة.

وتتأسس الديمقراطية الفرنسية على التعددية الحزبية، حرية المعارضة السياسية والخضوع لإرادة الأغلبية. هذه الأركان الثلاثة تعطي الأقليات السياسية الحق في المعارضة، النقد والدعوة إلى تغيير السياسات الحكومية عن طريق إقناع الرأي العام. وهذا ما سمح للجبهة الوطنية الفرنسية أن تبرز كقوة انتخابية مؤثرة في السياسة العامة، رغم أنها حركة تجمع في صفوفها الكثير من التنظيمات والإيديولوجيات المتباينة، لكنها تتوحد في معارضة الطبقة السابقة الحاكمة.

([1]) Alain,Girod, Op.cit, p.44.

وتتمثل استراتيجية الجبهة الوطنية واليمين المتطرف في العمل السياسي، بتحديد أعدائهم على المستوى الداخلي كما على المستوى الخارجي، وينظمون معاركهم الانتخابية ويعبؤون برامجهم السياسية ضد هؤلاء الأعداء. ومن هنا تحول مفهوم العدو بعد نهاية فترة الحرب الباردة، من التهديد الشيوعي إلى خطر الإرهاب الإسلامي، أين ربطت الجبهة الوطنية بين الهجرة الجزائرية والمغاربية بالصور النمطية للإسلام والعنف التي يبثها الإعلام الفرنسي المتأثر بالخطاب السياسي والدعائي لليمين المتطرف. كما ينظر قادة الجبهة الوطنية للاستعمار الفرنسي بانه حالة طبيعية يندرج في إطار التمدد الحضاري لفرنسا في العالم، وأن الحرب في نظر جان ماري لوبين هي الحاضنة الكبرى لنشأة الأمم. هذه النظرة تنم عن التأثير العميق للفاشية والفكر التوسعي لدي قادة الجبهة الوطنية الفرنسية، وهو ما يمكن أن يشكل توجها خطيرا في السياسة الخارجية الفرنسية إذا ما تمكن اليمين المتطرف من اعتلاء السلطة في فرنسا، أو إذا تعدى تأثيره الحالي إلى شؤون السياسة الخارجية لفرنسا.

وتستطيع الجبهة الوطنية التأثير في السياسات الحكومية من خلال قوتها الانتخابية المتنامية، وضغطها على صناع القرار من خلال التحالفات التي تعقدها في مختلف المستويات، أو التصويت العقابي لصالحها. ومن خلال المشاركة في مناقشة السياسة العامة وتعبئة الرأي العام ضد أو مع سياسات معينة. في ظل التحولات الدولية والأمنية وقضايا عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وضغوط الأزمة المالية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

تأثير اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة (2002-2010)

الفصل الثالث: تأثير اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة(2002–2010):

بعد عرض الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وحتى نهاية القرن العشرين، وبعد الدراسة النظرية للحياة السياسية في فرنسا والتعرف على الفواعل الرئيسية في السياسات العامة، يخصص الفصل الثالث لدراسة وتحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة في الفترة المحددة من سنة 2002 إلى سنة 2010، والبحث عن مدى تأثير سياسات اليمين المتطرف في هذه العلاقات.

يتضمن هذا الفصل محاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة والتي مفادها:

"ما مدى تأثير سياسات اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الراهنة؟"، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

يتعرض المبحث الأول إلى دراسة وتحليل ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والذي يتفرع بدوره إلى مطلبين، يركز الأول على ثوابت السياسة الخارجية والمتمثلة في مخلفات الاستعمار. والتي قصرناها على ملفات أربعة: الذاكرة التاريخية جرائم الاستعمار، الأرشيف، ونزاع الصحراء الغربية. بينما يتطرق المطلب الثاني إلى متغيرات السياسة الخارجية، أين يركز الباحث على قضايا محاربة الإرهاب الدولي، الهجرة، وقضايا التعاون الاقتصادي بين البلدين. ومن ثم البحث عن تأثير سياسات اليمين المتطرف في هذه الملفات والقضايا.

أما المبحث الثاني، فإنه مخصص لدراسة وتحليل البعد الثقافي الحضاري في العلاقات الجزائرية الفرنسية، من خلال التركيز على عناصر اللغة، الدين، التربية والتعليم، كمكونات أساسية من مكونات الهوية الثقافية والحضارية لأي أمة. ومن ثم يتجه الباحث إلى الكشف عن مدى تأثير سياسات وتوجهات اليمين المتطرف في ذلك. ويتوزع هذا المبحث على مطلبين. يركز المطلب الأول على متغير الثقافة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والذي سيقتصر على البعدين اللغوي والديني في هذه العلاقات. أما المطلب الثاني، فيستعرض متغير العلوم في العلاقات الثنائية من خلال التركيز على التعاون في مجالات التربية والتعليم.

المبحث الأول: ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

تعرضت العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلى الكثير من التطورات، في سياق التحـــولات الدولية الجديدة التي تلت نهاية فترة الحرب الباردة. كما تعرضت العلاقات الثنائية بين البلدين في الفترة المحددة للدراسة (2002-2010)، إلى العديد من التوترات والأزمات المرتبطة بالأبعاد التاريخية، السياسية والاقتصادية، الثقافية والحضارية، وصلت في بعض الأحيـــان إلى الجمـــود الدبلوماسي. وتزامنت هذه التوترات مع صعود اليمين المتطرف بقيادة "جان ماري لـــوبين" في الساحة السياسية والإعلامية في فرنسا. فهل هذا التزامن يعكس حقيقة التأثير السياسي للـــيمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟ وما هي أهم الملفات والقضايا التي تخضع لهذا التأثير؟.

للإجابة على هذه التساؤلات، تقترح الدراسة مطلبين؛ يركز الأول منهما على ثوابـــت السياسة الخاجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، متمثلة في ملفات الذاكرة، جرائم الاســـتعمار الفرنسي في الجزائر، الأرشيف الوطني الجزائري الموجود في فرنسا، ونزاع الصـــحراء الغربيـــة. والتي نعتبرها من مخلفات الاستعمار الأوروبي والفرنسي على وجـــه التحديـــد. ويســـتعرض المطلب الثاني متغيرات السياسة الخارجية في العلاقات الثنائية، ممثلة في قضايا الإرهاب الـــدولي مشاكل الهجرة، وملف التبادل الاقتصادي والتجاري.

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية في العلاقات الثنائية :

تعد مخلفات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي شمال أفريقيا، من الثوابت في السياسة الخارجية للبلدين، باعتباره تراثا تاريخيا مشتركا. تتمثل هذه المخلفات في ملفات أربعة هي: ملف الذاكرة التاريخية، ملف جرائم الاستعمار، ملف الأرشيف الوطني، ونزاع الصحراء الغربية.لكن تعامل الطرفين مع هذه الملفات يخضع للعديد من العوامل والمؤثرات.

الفرع الأول: ملف الذاكرة الاستعمارية:

تعتبر الخلافات السياسية بين باريس والجزائر حول ملف الذاكرة وانعكاسات الاستعمار الفرنسي على المجتمعين الجزائري والفرنسي، من بين أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية. فقد أدى إصدار قانون 23 فبراير 2005 المتعلق بتمجيد الاستعمار إلى تدهور هذه العلاقات وفشل عملية التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين. لكن هذا القانون لم يأت صدفة ولا فجأة ، وإنما حدث ذلك بتأثير كبير من التيارات المتطرفة والجماعات المعادية للجزائر. فماهو محتوى هذا القانون؟وما هي أسباب ودوافع إصدا ه؟ وما هي أهم الجماعات المؤثرة في صدوره؟.

1) قراءة في محتوى قانون 23 فبراير 2005:

جاء في نص هذا القانون في مادته الأولى: " تعبر الأمة عن عرفانها للنساء والرجال الذين شاركوا في المهمة التي أنجزتها فرنسا في مقاطعاتها السابقة، بالجزائر، المغرب، تونس والهند الصينية وفي كل البلدان التي كانت تحت السيادة الفرنسية. وتعترف الأمة الفرنسية بالآلام التي كابدها والتضحيات التي بذلها العائدون، الأعضاء السابقون في التشكيلات الإضافية والمدمجون المفقودون والضحايا المدنيون والعسكريون خلال الأحداث المتعلقة بمسار الاستقلال لهذه المقاطعات والأقاليم السابقة وتعرب لهم ولعائلاتهم بصورة علنية عن عرفانها..."([1]).

إن قراءة بسيطة لهذا النص، تبين أن الدولة الفرنسية ما بعد الاستعمار تعترف رسميا وقانونيا بكل الأعمال التي قامت بها فرنسا الاستعمارية في القرون الماضية خارج حدودها. وتصف هذه الأعمال بالمهمة الحضارية التي أنجزتها في الجزائر وكل البلاد التي استعمرتها.

([1]) République française, « Loi n°2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la nation et contribution nationale en faveur des français rapatriés », JORF n° 46 du 24 fev 2005, article 01.

فإذا كان من حق فرنسا الاعتراف لتضحيات مواطنيها، فإن هذا القانون أهمل وأغفل جملة وتفصيلا الجانب المظلم والأسود للاستعمار الفرنسي، والممارسات اللا إنسانية، والجرائم والنهب والسرقة والتنكيل والتعذيب والتجهيل الذي مارسته السلطات الاستعمارية، ومحاولة طمس الهوية ومسخ الشخصية الوطنية والتاريخ والدين الإسلامي للشعب الجزائري.

وقد ذهب القانون في مادته الرابعة([1]) إلى أكثر من الاعتراف، إلى إدخال مقررات وبرامج دراسية جديدة تبرز الإيجابيات الحضارية للحقبة الاستعمارية في المستعمرات الفرنسية. وإقامة نصب تذكاري بمقبرة مارينيان بالجنوب الفرنسي تخليدا وتمجيدا لأعضاء منظمة الجيش السري (OAS) التي اغتالت وقتلت عشرات الآلاف من الجزائريين، وطبقت سياسة الأرض المحروقة في الجزائر انتقاما لاستقلال الجزائر. أما بقية مواد هذا القانون، والتي عددها ثلاثة عشر، فتركز في معظمها على الحقوق والتعويضات التي يستفيد منها هؤلاء الضحايا من الأقدام السوداء والحركي وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي.

يظهر الخطاب السياسي اليوم متناقض مع نفسه، فمن جهة تعترف الحكومة الفرنسية بجرائم النازية ضد اليهود، وتعترف بجرائمها في مدغشقر، وتطالب تركيا بالاعتذار للشعب الأرميني، ومن جهة ثانية تقبل الدولة الفرنسية بمؤسساتها الدستورية والسياسية على تمجيد الاستعمار، وتدريس فضائله الحضارية –كما تدعي– للأجيال في مدارسها. ولا تجد الشجاعة الكافية للاعتراف بجرائمها للشعب الجزائري.

إن حقيقة القانون السالف الذكر، تتناقض مع التطور التاريخي للعلاقات بين الشعوب والأمم بظهور وعي جديد بأهمية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والعدالة ، ويحارب الهمجية والإرهاب والتطرف والاستعمار والاستغلال بكل أشكاله. فقانون 23 فبراير، يعتبر قانونا عنصريا بكل المقاييس، ويعتبر دعوة جديدة للاستعمار، من خلال الإقرار بفضائله وإنجازاته المزيفة للتاريخ والحقائق. فإنجازات الاستعمار كانت تخدم مصالح فرنسا الاقتصادية، العسكرية والجيو استراتجية في منافسة القوى الأوروبية الأخرى من جهة، وفي خدمة المستوطنين الذين هاجروا إلى الجزائر من كل أنحاء أوروبا هروبا من الفقر والنزاعات والحروب، و لم تكن أبدا في خدمة الجزائريين. فقد قال" **ألكس دو توكفبل**" في السلوك الاستعماري لبلاده: " خفضنا عدد

([1]) République française, « Loi n°2005-158 du 23 février 2005», op.cit. article. 04.

منشآت البر، وأهملنا المدارس، وطردنا طلبة المعاهد الدينية. كانت الأنوار تنطفئ حولنا، وتوقف التحاق الناس بمعاهد الدين والقضاء، أي أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر فقرا وأكثر جهلا وأكثر بربرية وافتقادا للنظام مما كان قبل أن يعرفنا". وقال فيه الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلين روزفلت" : " إن الاستعمار الفرنسي هو أسوأ وأخبث ما يمكن أن ينكب به شعب من الشعوب"([1]).

2) أصول نشأة قانون 23 فبراير 2005 وأبعاده:

عمل الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" طويلا من أجل توقيع اتفاقية الصداقة بين الجزائر وفرنسا تسمح بتجاوز الخلافات التاريخية والحساسيات النفسية والعاطفية لدى الشعبين الفرنسي والجزائري. وطي صفحة الماضي الاستعماري نهائيا. لكن مصادقة البرلمان الفرنسي في فيفري 2005 على قانون تمجيد الاستعمار أجهض تلك المبادرة.

لقد جاء قانون 23 فبراير 2005 نتيجة نشاط منظم لمجموعات متنفذة في دواليب الحكم وفي الأوساط السياسية الفرنسية، من جمعيات الأقدام السوداء القريبة من اليمين والمتعاطفة مع أطروحات اليمين المتطرف وسياساته. هاته الجمعيات تمثل الأغلبية الساحقة من المستوطنين العائدين من الجزائر بعد الاستقلال. ولفهم أصول نشأة هذا القانون، وأبعاده ، وأثره في تدهوره العلاقات الجزائرية الفرنسية، من الضروري التعرف على هذه المجموعات (Lobbies) وكيفية تأثيرها في الطبقة السياسية الحاكمة.

أ) تشكل لوبي الأقدام السوداء:

هو مجموعة من جمعيات المستوطنين الفرنسيين العائدين من الجزائر بعد الاستقلال في 1962 إلى وطنهم الأم فرنسا. هذه المجموعة تشكل جماعة ضغط على المسؤولين السياسين في الحكومة الفرنسية لمقايضة مساندتهم في الانتخابات وفي تنفيذ سياسات الحكومة، بالحصول على بعض الامتيازات([2]). وقد تزامن تشكل هذا اللوبي مع صعود اليمين المتطرف بفرنسا بداية من 1972، بقيادة جان ماري لوبين.

([1]) محمد، قيراط، " قانون العار" ، من موقع العربية.نت على الشبكة العنكبوتية.
http://alarabiya.net/writers/warchive.php?writer=1412. consulté le 02/06/2010.

([2]) كلود، ليزو و جيل منصرون، الاستعمار والقانون والتاريخ : نقد قانون 23 فيفري الممجد للاستعمار. ترجمة: بشير بولفراق، الجزائر، دار القصبة، 2007، ص.33.

من بين أهم هذه الجمعيات، توجد "جمعية الصداقة للدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لقدامى المساجين السياسيين"(AMIDAD) المنفيين. والتي تشكلت في نوفمبر 1967 بموافقة الجنرال "راؤول صالان"، والتي تنص في وثائقها ونظمها الداخلية على هدف الدفاع بكل الوسائل الشرعية على ذاكرة الشهداء الذين كانوا ضحايا لأعداء دعاة الجزائر فرنسية... وتسعى بكل قواها من أجل إعادة الاعتبار لكل المكافحين عن الجزائر الفرنسية..."([1]). وهي الجمعية الأكثر ارتباطا بلوبي الأقدام السوداء، وهي تناضل من أجل إعادة الاعتبار المادي والمعنوي لأعضاء المنظمة السرية العسكرية المنفيين والمعدومين. إلى جانب ذلك توجد العديد من الجمعيات الأخرى للمستوطنين والتي تتمتع بالعضوية في لجنة تنسيق الجمعيات الوطنية (CLAN-R).

هذه الجمعيات حتى وإن كانت لا تدعو إلى عودة الاستعمار، إلا أن دورها بارز في ملفات وقضايا الذاكرة وميراث الاستعمار. وتأثيرها واضح في العلاقات الجزائرية الفرنسية كما يرى الكثير من المتابعين ([2])، فهي غالبا ما تستفيد من كتابة للدولة أو مندوب وزاري. ولم تكف هذه الجمعيات عن مطالبة الجزائر بالتعويض عن ممتلكاتها وامتيازاتها المفقودة في الجزائر، ولا تتورع عن اتهام الجنرال ديغول بخيانة أحلام المستوطنين الذين أوصلوه إلى سدة الحكم. ولا زالت تعارض أي سياسة حكومية تستهدف مصالحهم المادية والمعنوية، وهي تطالب باستمرار بالعفو الشامل عن منفذي الانقلاب على الجنرال ديغول وعن أعضاء المنظمة السرية المسلحة. وقد كلل نشاط هذه الجمعيات بالحصول على العفو الشامل سنة 1968، رغم معارضة ديغول الطويلة لهذا المطلب. فقد صرح ديغول في هذا الشأن قائلا:" إن الأمة ليست ملزمة إزائهم بأي شيء ، فقد فتحت لهم المجال للاستيطان في الجزائر بما في ذلك من أخطار ومجازفة...وقد استفادوا بالكثير من الامتيازات لمدة طويلة، وحفظ من كل سوء، وقدمت من أجلهم الكثير من التضحيات"([3]). وبمجرد رحيل ديغول عن السلطة احتلت المطالب المادية للمستوطنين مكانة مرموقة في الوعود الانتخابية، ولم يجرؤ أي مرشح على تجاهل مئات الآلاف من الأصوات التي

([1]) كلود، ليزو و جيل منصرون، المرجع السابق. ص.34.

([2]) Jean François, Doguzan, « Les relations Franco –Algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions », Annuaire français de relations internationales (AFRI), vol.02 ? 2001, p.440 .

([3]) كلود، ليزو و جيل منصرون ، نفس المرجع . ص.35.

يمثلها هؤلاء. وقد وجدت هذه المطالب طريقها إلى الحل عن طريق ممارسة حق الطعن والتصويت العقابي في مختلف الانتخابات([1]).

فمنذ تأسيس هذا الطعن في 1976، أصبحت أصوات الأقدام السوداء وأنصار اليمين المتطرف محل تجاذب بين الحزب الاشتراكي لفرانسوا ميتران، والتجمع الشعبي الجمهوري بزعامة جاك شيراك. وكان فرانسوا ميتران مدافعا شرسا عن مطالب الأقدام السوداء، فقد جرت عدة اتصالات بين قيادة الحزب الاشتراكي وممثليهم، حيث تم إقناع هؤلاء بالتصويت لصالح فرانسوا ميتران في الانتخابات التي فاز بها في 1981، في مقابل العفو الشامل وإعادة الإدماج لثمانية من الجنرالات الذين انقلبوا على الجنرال ديغول في أبريل 1961، ومراجعة المسار المهني لكل أعوان الشرطة والمتصرفين الإداريين المطرودين من الوظيف العمومي ما بين سنتي 1961 و1963، بتهمة الانخراط في المنظمة السرية المسلحة. وبمجرد انتخابه رئيسا لفرنسا، قدم فرانسوا ميتران مشروع قانون يتضمن العفو الشامل والذي اصطدم بمعارضة شديدة من طرف نواب الحزب الاشتراكي بقيادة "بيار جوكس"، وتم التصويت في نهاية المطاف. لكنه لم ينجح في تقديم قانون جديد بشأن التعويضات، و لم يعد منذ ذلك الوقت يتدخل في شؤون الأقدام السوداء. وبذلك فقد خسر دعم هيئة الطعن التي مالت لصالح اليمين بقيادة جاك شيراك. وقد انتقلت قضية الأقدام السوداء من اليسار إلى اليمين منذ الانتخابات التشريعية في 1986 والتي فاز بها حزب التجمع الشعبي الجمهوري، والانتخابات الرئاسية لعام 1995 والتي فاز بها جاك شيراك، وأصبحت منذ ذلك الوقت سندا وفيا لمرشحي اليمين. وقد برزت مسألة الأقدام السوداء والعائدين بشكل واضح في الحملة الانتخابية لرئاسيات عام 2002([2])، حيث انتمت أغلبية الأقدام السوداء إلى أحزاب اليمين، وصوتت الأغلبية منهم لصالح الجبهة الوطنية خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من الأقدام السوداء. وذلك أن مسألة "ترحيل" المستوطنين بعد استقلال الجزائر، تبقى موضوعا أساسيا في خطاب الجبهة الوطنية([3]). لكن هذا لا يعني أن مطالب الأقدام السوداء هي العامل المهيمن والمؤثر في صعود الجبهة الوطنية والتصويت لصالحها وإنما هناك عوامل أخرى كما رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة. فالجبهة الوطنية تحظى

([1]) كلود، ليزو و جيل منصرون، المرجع السابق . ص.36.

([2]) Jean, leca, « Attention ! un comportement peut en cacher un autre », societés politiques comparées. N°23, mars 2010.

([3]) Jean, leca, Op.cit.

بانتشار واسع في مناطق قليلة الكثافة من الأقدام السوداء. فما من تفسير لسلوك الأقدام السوداء الانتخابي، سوى أنهم يتبعون التيار الذي يحقق مصالحهم المادية والمعنوية. فكذلك كان الحال بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، أين تمسك المستوطنون الفرنسيون بالمنظمة العسكرية السرية، على أمل الإبقاء على الجزائر فرنسية، بعد فشل الانقلاب العسكري ضد الجنرال ديغول في 1961.

وبهذا يكون لوبي الأقدام السوداء وقدماء الجيش الفرنسي قد نجحوا بتحالفهم مع الجبهة الوطنية إلى حد ما بالتحكم في لعبة الجذب السياسي ومقايضة أصواتهم باستخدام ضغط هيئة الطعن.و لم تتوقف مطالب لوبي الأقدام السوداء عند هذا الحد، بل تعدت ذلك إلى المطالبة بإعادة النظر في الذاكرة الجماعية للأمة الفرنسية من زاوية المنظور الإيجابي للماضي الاستعماري. فكان أول هجوم علني لهذا اللوبي يستهدف "**ملتقى الذاكرة وتدريس حرب الجزائر**"([1])، والذي تم تنظيمه في مارس 1992 من طرف رابطة التعليم ومعهد العالم العربي. حيث طغت المطالب التذكارية على المطالب المادية ، وأسست النوادي لأجل ذلك. فأسفر نشاط هذه النوادي عن تأسيس "**جمعية الذاكرة الفرنسية لما وراء البحار**"، والتي تركز نشاطها على الاحتجاج ضد التاريخ الرسمي للاستعمار الفرنسي وتدريسه في المنظومة التربوية الفرنسية. الذي يحتوي في نظرهم على حقائق مزيفة بشأن الماضي الاستعماري في الجزائر وخاصة في مرحلة التفاوض وإنهاء الاستعمار([2]).

وبمجرد عودة اليمين إلى السلطة سنة 1995، انبعث الأمل من جديد لدى لوبي الأقدام السوداء، ففي يوم 11 نوفمبر 1996، دشن جاك شيراك في حديقة عمومية بباريس نصبا تذكاريا مهدى لأرواح الضحايا المدنيين والعسكريين الذين سقطوا في أفريقيا الشمالية من 1952 إلى 1962. وقد تضمن خطابه بهذه المناسبة كل الأوهام المتعلقة بالمهمة الحضارية للاستعمار([3]).

([1]) Jean-Pierre, Rioux, « Comprendre et faire comprendre », conference présenté au actes de l'université d'été, sur le thème : comprendre et ensigner la guerre d'algerie et la maghreb contemporaine. organisé à l'institut du monde arabe, le 29 et 31 oct 2001, p.08.

([2]) كلود، ليزو و جيل منصرون ، مرجع سبق ذكره . ص.ص.40-41.

([3]) نفس المرجع . ص.42.

ولأن الجزائر كانت غارقة في دوامة العنف والقتل والإرهاب، مهددة بالانهيار تحت الضغوط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وبحاجة إلى الدعم الفرنسي في المحافل الدولية، كانت ردود الفعل الجزائرية باهتة إن لم تكن معدومة تجاه المبادرات الفرنسية المتعلقة بالماضي الاستعماري في الجزائر. و لم يدم هذا الصمت طويلا، حتى انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدولة الجزائرية في أبريل 1999. فمنذ جوان 2000 ظهرت في الجزائر موجة جديدة تطالب الحكومة الفرنسية الاعتراف بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري أثناء حرب التحرير الوطني، وفي أحداث 8 ماي 1945. والاعتراف بالقمع الممارس من طرف جهاز الأمن الفرنسي في باريس أثناء مظاهرات 17 أكتوبر 1961. كما ظهرت موجة من الشهادات أظهرت للرأي العام حقائق جديدة حول التعذيب والاغتصاب والحرب النفسية التي مارسها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومناضلي جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1957. حيث شهدت نهاية سنة 2000 وبداية 2001 عودة حرب الجزائر إلى الواجهة على مستوى الرأي العام والإعلام وفي النقاش السياسي والتاريخي في فرنسا([1])، من مثل شهادات المناضلة الجزائرية "لويزة إيغيل أحريز" في صحيفة "le monde"، الصادرة بتاريخ 20 جوان 2000 والتي تحدثت عن أعمال التعذيب التي تعرضت لها من طرف قوات الجنرال "ماسو Massu "، وكذلك الأعمال الجديدة لبعض المؤرخين([2])، فضلا عن إصدار الجنرال "أوصاريس" لكتابه الموسوم"مصالح خاصة، الجزائر:1957-1959" الذي يعترف فيه بممارسة التعذيب والجرائم الحربية التي ارتكبت تحت مسؤوليته، والبث التلفزيوني لسلسلة وثائقية أعدها "باتريك روتمان" (Patrick Rotman) بعنوان "العدو الحميم " والذي أثار النقاش من جديد حول أحداث حرب التحرير ووسائل التعذيب، عرضته القناة الثالثة الفرنسية. وقد تعرض هذا الفيلم لكثير من النقد من طرف لوبي الأقدام السوداء وجنرالات حرب الجزائر([3]). وتصاعدت الحملات الدعائية في الأوساط المعادية للجزائر، بالاحتجاج على حضور الرئيس الجزائري "عبد

([1]) Philippe, Salson « les débats autour de la guerre d'Algérie à travers le Monde », mémoire de maitrise d'histoire contemporaine. Présenté à l'université Michel de montaigne , Bordeaux 3, 2001, p.5.

([2]) Jean-Pierre, Rioux, op.cit.p.09.

([3]) كلود، ليزو و جيل منصرون ، مرجع سبق ذكره. ص.44.

العزيز بوتفليقة" في الجمعية الوطنية الفرنسية. وانتهت بالمصادقة على قانون العار كما وصفه محمد قيراط في 23 فبراير 2005. فما هي جذور ه؟ وما هي أبعاده؟

ب) أصل نشأة القانون :

تعود جذور إصدار قانون 23 فبراير إلى عشية الانتخابات الرئاسية لعام 2002، حين تم إنشاء لجنة وزارية خاصة بدراسة مطالب ومشاكل الأقدام السوداء والحركى وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي. وبمجرد انتخابه أصدر "جاك شيراك" تعليماته إلى الوزير الأول "جان بيار رافاران" (J.P.Raffarin) لاعتماد سياسة تقضي بالحل النهائي لمشاكل العائدين (les rapatriés) إلى فرنسا بعد الاستقلال الجزائري، وتكليفه بتحضير إجراءات التضامن الوطني لصالحهم، حيث وقع الوزير الأول في 20 ديسمبر 2002 مرسوما يتضمن إنشاء المجلس الأعلى للمستوطنين العائدين (أو الأقدام السوداء). من بين مهامه تقديم الآراء والاقتراحات بشأن الإجراءات الخاصة بالعائدين، لا سيما فيما يتعلق بالماضي الاستعماري لفرنسا في ما وراء البحار، والمسائل المتعلقة بإدماج المنفيين أو المطرودين من الوظائف العامة ويتم ذلك بناء على طلب من رئيس اللجنة الوزارية المشتركة أو بمبادرة من هذا المجلس([1]).

أوكلت مهمة اقتراح مشروع القانون إلى "Michel Diefenbacher"، وهو نائب عن حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية(UMP)، ونواب الأغلبية في البرلمان والاستعانة بمقترحات وآراء المجلس الأعلى للمستوطنين واللجنة الوزارية المشتركة، أين تم تهميش وإقصاء المؤرخين الفرنسيين في هذا المجال.

و لم يتردد "ميشال ديفنباشر"، أثناء تقديم تقريره إلى الوزير الأول في سبتمبر 2003، في التعبير بصراحة عن آمال المدافعين عن السياسة الاستعمارية، مذكرا بالماضي قائلا: " لقد طلبت فرنسا من أبنائها الشجعان الحفاظ على إشعاعها الحضاري فيما وراء البحار بإقدام وافتخار وعزيمة". ويضيف "واليوم ينتظرون من فرنسا أن تمنح للعمل الجماعي الذي أنجزته فيما وراء البحار المكانة التي يستحقها من التاريخ..."([2]).

و لم ينتظر المعنيون بالقانون صدوره في 2005، بل ضغطوا على وزير التربية من أجل تغيير البرامج والكتب المدرسية بتشكيل مجموعة تفكير على مستوى الوزارة حول المكانة المخصصة

([1]) كلود، ليزو و جيل منصرون، المرجع السابق . ص.47.

([2]) نفس المرجع . ص.49.

للماضي الاستعماري في الكتب المدرسية والبرامج. كما تم إقرار 5 ديسمبر يوما وطنيا لذكرى كل الضحايا الذين ماتوا من أجل فرنسا في أفريقيا الشمالية وذلك في اجتماع مجلس الوزراء يوم 17 سبتمبر2003، ليتم ترسيمه في القانون بعد سنتين من إقراره([1]).

وبمجرد وصول "ساركوزي" إلى الحكومة وزيرا للداخلية، وسيطرته على حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، حتى تبخرت أحلام "جاك شيراك" في توقيع اتفاقية الصداقة بين فرنسا والجزائر. فقد بدا واضحا تأثير الخطاب السياسي لليمين المتطرف من أحزاب سياسية وجماعات الضغط من الأقدام السوداء وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، وبعض القنوات الإعلامية، على توجهات ساركوزي السياسية. فقد أثارت تصريحاته عن الفترة الاستعمارية ردود فعل عنيفة وواسعة في الجزائر، اشتركت فيها مختلف التشكيلات السياسية ومنظمات المجاهدين وأبناء الشهداء، ومختلف المنظمات والجمعيات الأخرى، حيث عبر ساركوزي عن نيته في رد الاعتبار للمتعاونين الجزائريين مع الاستعمار([2]) أثناء حرب التحرير والمعروفين باسم "الحركى Harkis". ففي حملته الانتخابية لرئاسيات عام 2007، وفي مدينة تولون(*)، ألقى "ساركوزي" خطابا مفعما بالحنين إلى الماضي الأمبريالي، يوم 7 فبراير2007 حيث قال:" الحلم الأوروبي بحاجة إلى الحلم المتوسطي، ولقد تقلص حين تبدد الحلم الذي دفع في الماضي فرسان أوروبا قاطبة عبر الطرق المؤدية إلى بلدان المشرق. ذلك الحلم الذي وجه أنظار أباطرة الإمبراطورية المقدسة وملوك فرنسا صوب الجنوب، ذلك الحلم الذي جعل بونابرت يحلم بمصر ونابليون الثالث بالجزائر وليوتي بالمغرب....". ويضيف:" السعي إلى نشر الحضارة كما كان يتمناه فلاسفة عصر التنوير، ويحلم به الجمهوريون في وقت جول فيري، ....فما علينا إلا أن نوحد جهودنا لكي تعود الأمور إلى سالف عهدها"([3]).

إن مقارنة بسيطة بين الخطاب السياسي في العهد الاستعماري، وبين الخطاب السياسي الحالي لليمين، تفيد بأن ثمة استمرار للتاريخ، الغرض من وراءه ترسيخ فكرة التواصل وعدم حدوث أي قطيعة منذ زمن الحروب الصليبية إلى يومنا هذا مرورا بعصر الأنوار. والتي من شأنها

([1]) كلود، ليزو و جيل منصرون، المرجع السابق. ص.51.

([2]) خالد، سعد زغلول،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، مجلة السياسة الدولية. العدد 169، جويلية 2007، ص.196.

(*) هذه المدينة انطلقت منها القوات الفرنسية لغزو الجزائر في 1830.

([3]) أوليفي، لوكور غرانميزون، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية. ترجمة: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2009 ، ص.ص. 420-421.

ترسيخ صورة فرنسا العظمى وتخليدها في أذهان الأجيال الصاعدة ولو على حساب الشعوب المضطهدة والمستضعفة. كما أن قراءة بسيطة لهذا الخطاب تبرز عودة قوية للماضي الاستعماري في النقاش السياسي الفرنسي، ومحاولة إبرازه وكأنه كنز ثمين يجب تمجيده والعمل على إحياء مآثره. والدليل على هذا هو المبادرات التي ما انفك عددها يتضاعف منذ بداية الألفية الثالثة لتخليد ذكرى المتطرفين من منظمة الجيش السري (OAS) وكذا النجاحات التي أحرزها لوبي الأقدام السوداء من أنصار مقولة الجزائر فرنسية. و لم تعد مسألة استغلال الماضي الاستعماري الفرنسي محتكرة من طرف تلك الجمعيات لتحقيق أغراض سياسية أو مادية، ولكنها أصبحت محل تجاذب بين اليسار واليمين.

ماتزال فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي أصدرت أحكاما تشريعية تسم الاستعمار بالإنجاز الإيجابي، إلا أن هذا السلوك يعتبر تتويجا للحملات السياسية الواسعة النطاق التي تستهدف الذاكرة الجماعية، والتي حظيت بدعم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، منذ أن كان وزيرا للداخلية، ومن وراءه نواب اليمين في البرلمان الفرنسي، حيث قطع على نفسه وعودا كتابية([1]) لممثلي الأقدام السوداء والمتطرفين، تقضي برد الاعتبار لكل الفرنسيين العائدين إلى فرنسا بعد انتهاء الحرب. إذ لم تعد مسألة إعادة الاعتبار للماضي الاستعماري مطلبا شائنا، بل أصبحت هذه المسألة سلوكا رسميا للدولة الفرنسية ومؤسساتها الدستورية، وأصبحت الذاكرة الاستعمارية وسيلة تتيح الاستمرار في انتهاج السياسة نفسها وإن كانت بأدوات وطرق أخرى.

وقد لعب ساركوزي دورا بارزا في تمرير قانون تمجيد الاستعمار في البرلمان الفرنسي، بتصعيد معارضته لمعاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية أثناء زيارته للجزائر عام 2005، وهو وزيرا أولا للحكومة الفرنسية. وصارت لعقدة الذاكرة التاريخية حضورا واضحا في توجهاته بعدما أصبح القانون حتما مقضيا. بعدم الابتعاد عن منطق الوصاية الفرنسية الذي ترى فيه الجزائر داخل منطقة نفوذها وسوقا لمنتجاتها([2]). كما جاء قانون 23 فبراير 2005، تأكيدا للرفض الفرنسي الاعتراف بجرائم الاستعمار، والاعتذار والتعويض للضحايا من الشعب الجزائري، وجاء

([1]) أوليفي، لوكور غرانميزون، المرجع السابق . ص.426.

([2]) محمد لمين، حبيلة، " العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009: الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر"، مذكرة ماجستير(غير منشورة) . جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص. 121.

ليقطع الطريق أمام الجزائريين لمحاكمة المجرمين وتعويض الضحايا والمتضررين من ألاف الجزائريين، ومحاولة للتغطية عن جرائم الاستعمار وعدم كشفها وفضحها أمام المحاكم الوطنية والدولية([1]).

نتيجة لكل ما سبق، وفي سياق المساومات الانتخابية، جاء قانون 23 فبراير كعربون عرفان ووفاء لوعود "جاك شيراك" الانتخابية لجمعيات الأقدام السوداء وقدماء المحاربين من جهة، ولأنصار اليمين المتطرف من جهة ثانية. وفي مقابل صفقة انتخابية لصالح "نيكولا ساركوزي" من أجل الفوز بالانتخابات الرئاسية لعام 2007 ، والذي أصبح مسيطرا على حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية في أواخر أيام "جاك شيراك" في الحكم، الذي فقد السيطرة على الأغلبية الرئاسية في البرلمان. كما جاء هذا القانون تعبيرا عن التوجهات الفرنسية بعدم الاعتراف، والاعتذار عن جرائمها للشعب الجزائري إبان فترة الاستعمار. كما ينم عن النوايا الخفية لفرنسا عن عدم الكشف عن خفايا أعمالها إبان فترة الاحتلال، وعن إبعاد المسؤولين والمتهمين في قضايا القتل والتعذيب، وجرائم ضد الإنسانية، عن المتابعات القضائية والمحاكم.

الفرع الثاني : ملف جرائم الاستعمار:

إن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم تبدأ مع ثورة التحرير الوطني في 1954 وإنما هي سلسلة متواصلة من الاحتلال إلى الاستقلال. تتعدى آثاره الوخيمة والبشعة إلى البيئة والإنسان والحيوان إلى وقتنا الحاضر. فالاستعمار في حد ذاته جريمة ضد حقوق الإنسان في الحرية والعيش الكريم، عكس ما يروج له أنصار الاستعمار، بأنه كان إيجابيا وحضاريا. إن جرائم الاستعمار الفرنسي والقتل الجماعي الذي شهدته فترة حرب التحرير الوطني، هي امتداد لحرب الإبادة التي شنتها قوات المحتل، منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر، متجاوزة كل الأعراف والقوانين الدولية.

1) جرائم الاستعمار والرأي العام:

إن النقاش الذي فتح على مصراعيه منذ بداية الألفية الثالثة حول الماضي الاستعماري في الجزائر، فضح كل خبايا الاستدمار الفرنسي وجرائمه. فكانت "لويزات إيغيل أحريز" أول الجزائريين الذين فجروا قضية التعذيب في الجزائر أثناء فترة حرب التحرير عبر صفحات الجرائد والإعلام الفرنسي، وأصدرت كتابا بعنوان" لويزات إيغيل أحريز الجزائرية" عام 2001. أرادت

([1])محمد لمين، حبيلة، المرجع السابق . ص. 123.

من خلال شهادتها أن تفضح جرائم الجيش الفرنسي التي قام بها في الجزائر ضد الشعب الجزائري، وتبين للرأي العام الفرنسي أن ما جرى خلال سنوات الحرب لم يكن مجرد عمليات حفظ النظام، ولا مجرد تهدئة كما يروج له العسكريون والسياسيون الفرنسيون. إن ما جرى كان حربا ضروسا بالغة الفساد والإجرام([1]). فقد أكدت الباحثة "رفائيل برانش"(Raphael Branche) في رسالتها الجامعية: "أن التعذيب في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي لم يكن عملا فرديا، وإنما هو ظاهرة كانت سائدة خلال حرب الجزائر([2])". كما أصدر "بيار فيدال ناكي"(Pierre Vidal Naquet) عدة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر، ويعزي هذا الأخير صدى هذه الشهادات في وسائل الإعلام الفرنسية، إلى أن "موريس بابون"(Maurice Papon) المسؤول عن أحداث 17 أكتوبر 1961 باعتباره رئيس شرطة باريس،كان من مناصري "فيشي" (Vechy). حيث تعتبر مرحلة حكم فيشي وفترة حرب الجزائر حدثين أليمين في الذاكرة الجماعية الفرنسية([3]). أما التفسير الثاني لعودة هذه الأحداث إلى الواجهة هو مطالبة الأجيال الصاعدة للأجيال السابقة معرفة الحقائق التاريخية حول هذه المرحلة بالذات من التاريخ المشترك بين الجزائر وفرنسا. ففي فرنسا، تم تجاهل هذه المرحلة تماما من تاريخ فرنسا حتى نهاية التسعينات من القرن العشرين. وذلك بسبب الصراع الفرنسي الداخلي بين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر وفرنسيي الوطن الأم، حول مستقبل الجزائر قبل الاستقلال، وعدم توافق الآراء حول ذاكرة حرب الجزائر بعد الاستقلال. فأغلبية المستوطنين الفرنسيين اعتبروا سياسة "ديغول" خيانة للمستوطنين وتفريط في حقوقهم، ومن جهة ثانية وجود مئات الآلاف من الجنود الذين شاركوا في هذه الحرب، ومئات الآلاف من الجزائريين المتعاونين مع الاستعمار، والذين تركتهم فرنسا عرضة للقتل والانتقام بعد استقلال الجزائر. أما في الجزائر فرغم الاحتفاء بالثورة التحريرية وتمجيد رموزها، إلا أن الصراع الداخلي بين أطياف الحركة الوطنية، انعكس سلبا على توجهات الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، بتجاهل وإقصاء جزء كبير من تاريخ الحركة الوطنية، والتضييق على كتابة التاريخ الحقيقي للحركة الوطنية. كل

([1]) بزيان، سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس. الجزائر: دار هومة، 2002. ص.75.

([2]) نفس المرجع . ص.17 .

([3]) Jack, Lang , « Apprendre et enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain », Conférence présenté au actes de l'université d'été, op.cit.p.3.

هذه الذكريات هي في مجملها ذكريات متعارضة، لم تسمح بكتابة التاريخ الحقيقي لهذه المرحلة من التاريخ المشترك، كما لم تسمح بالتصالح مع الذات من جهة، ومع الآخر من جهة ثانية.

أما بالنسبة لأعداد القتلى والضحايا، فقد اختلفت أرقام المؤرخين والكتاب الفرنسيين عن عدد الجزائريين الذين أبادهم الاستعمار، حيث تتحدث بعض المصادر عن مليون والبعض الآخر يتحدث عن 500 ألف أثناء بداية الاحتلال، والبعض الآخر يعطي أرقاما تزيد عن المليونين والنصف خلال فترة الاحتلال كلها([1]).

لقد كانت سياسة الإبادة سمة ملاصقة للاستعمار الفرنسي، فقد صرح وزير الحرب "جيرار" آنذاك بقوله:" لا بد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي في تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا"([2]). والغريب في الأمر أن مؤرخيهم ومسؤوليهم لا يجرؤون على ذكر هذه الحقائق إلا نادرا ولا يعترفون بالأرقام التي يقدمها الجزائريون.

لم يكن الجنرالات ماسو، سالان و أوساريس وحدهم الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في الجزائر، ولكن كثير من ضباط الجيش الفرنسي وجنرالاته ارتكبوا تلك الأفعال، والكثير منهم أنكرها وعلى رأسهم الجنرال بيجار وشال وغيرهم كثيرون. لكن اعترافات الجنرال بول أوساريس بجرائمه وجرائم الجيش الفرنسي أثناء حرب التحرير في كتابه " **مصالح خاصة**"([3]) فضحت هؤلاء الذين ينكرون الجرائم التي اقترفوها في حق المناضلين من الشعب الجزائري. فقد اعترف هذا الأخير بقيامه بقتل المتهمين دون إحالتهم على القضاء، كما يعترف أن التعذيب كان ممارسا بكثرة في الجزائر.

و لم تكن عملية قتل الشهيدين العربي بن مهيدي وعلي بومنجل من طرف الجنرال أوساريس وشركاؤه، سوى واحدة من جرائمه التي يفوق حصرها، فقد اعترف لمجلة ماريان في نوفمبر 2000 أنه قتل 500 شخص مشبوها فيه في مدينة سكيكدة وحدها. وهو يعتبر ذلك عملا من أجل مصلحة فرنسا. وأنه لا يمكنه الاعتذار عن جرائمه إلا إذا اعتذرت جبهة التحرير الوطني واعترفت بالأعمال الإجرامية التي ارتكبتها في حق المدنيين الفرنسيين([4])، في حين ينكر آخرون

([1]) بزيان، سعدي، المرجع السابق.ص.21.

([2]) نفس المرجع . ص.22.

([3]) الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959. ترجمة: مصطفى فرحات، الجزائر: دار المعرفة، 2008.

([4]) بزيان، سعدي، نفس المرجع . ص.39.

ومنهم بيجار ويرفضون الاعتراف أو الاعتذار، داعين إلى نسيان الماضي والعمل من أجل المستقبل.

2) المواقف الجزائرية حيال ملف جرائم الاستعمار:

.بمجرد اعتراف "بول أوساريس" بجرائمه، حتى تقدمت عدة هيئات وشخصيات ومنظمات تابعة لحقوق الإنسان بشكاوي قانونية ضده أمام المحاكم الفرنسية. كما تقدمت المناضلة "إيغيل أحريز" في جوان 2001 وعائلة الشهيد العربي بن مهيدي، بشكاوى تطالب فيها .بمحاكمة هؤلاء المجرمين أمام محكمة باريس. وإذا كانت الأوساط الفرنسية قد عملت على تحريك هذا الملف، فإن الجهات الرسمية الجزائرية كانت تحركها باهتا ومتأخرا. حيث عمل بعض النواب على اقتراح مشروع قانون لتجريم الاستعمار بعد مرور 5 سنوات كاملة على إصدار قانون 23 فبراير 2005 لتمجيد الاستعمار، والذي عطل من طرف الحكومة والمجلس الشعبي الوطني لاعتبارات قانونية ودبلوماسية، كما صرح بذلك "عبد العزيز زياري" رئيس هذا المجلس. فقد طرح العديد من المختصين والفقهاء من رجال القانون إشكالية وجود عدد من العراقيل القانونية تحول دون محاكمة هؤلاء المجرمين، والمتمثلة بقانون العفو العام الذي أصدره الجنرال ديغول في 31 جويلية 1968 ضد كل الأعمال التي ارتكبت خلال ثورة التحرير، والذي جاء استكمالا لاتفاقيات إيفيان([1]). وقد استند "بول أوساريس" وغيره لهذه القوانين للإدلاء باعترافاته دون خوف من المتابعة القضائية.

إن الحكومة الجزائرية باعتبارها معنية بالدرجة الأولى بهذا الملف، اكتفت بالاستنكار، وأحيانا بالسكوت. فهاهو الجنرال "خالد نزار" يعلق على اعترافات "الجنرال أوساريس" بأن ذلك يعتبر سجالا فرنسيا فرنسيا، والجزائر لا تتدخل في هذا المجال"([2]). وهو كلا م غريب يصدر من أحد ضباط جيش التحرير الوطني، وأحد الفاعلين الرئيسيين في الحكومة الجزائرية في سنوات التسعينات. وقد تأسفت المناضلة والمجاهدة "لويزات إيغيل أحريز" لهذا الصمت المطبق من طرف السلطات الجزائرية. أما زعيم جبهة القوى الاشتراكية فقد ساوى بين التعذيب الذي

([1]) بزيان، سعدي، المرجع السابق . ص. 40.

([2]) نفس المرجع . ص.96 .

ارتكبه الجيش الفرنسي أثناء الثورة وبين ما قام به النظام العسكري في الجزائر بعد إلغاء العملية الانتخابية في بداية عقد التسعينات([1]).

فإذا كانت الحكومة الجزائرية ومعظم الأحزاب السياسية الجزائرية أمسكت عن الكلام فيما جرى من جرائم فرنسية خلال حرب التحرير، فإن منظمة المجاهدين وأبناء الشهداء وأبناء المجاهدين، ومختلف الجمعيات والتشكيلات الممثلة لضحايا الاستعمار الفرنسي، ما انفكت تطالب الحكومة الفرنسية بالاعتراف بجرائمها والاعتذار للشعب الجزائري، وتعويض الضحايا. كما أثرت الحديث في الموضوع من خلال تنظيم الندوات والملتقيات، من مثل جمعية 8 ماي 1945 والتي أسسها المناضل "بشير بومعزة"، والذي كان أول من فتح النار على جرائم فرنسا في ماي 1945 وفي مظاهرات 17 أكتوبر 1961. كما تحركت منظمة أبناء الشهداء في هذا الاتجاه بمطالبة رفع القضية أمام المحاكم الدولية. أما على الجانب الآخر، فقد تحركت جمعيات وممثلي الحركى والمتعاونين مع الاستعمار للحديث عن الجرائم التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في حقهم عندما تخلت عنهم وتركتهم تحت رحمة جبهة وجيش التحرير الوطني بعد استقلال الجزائر في 1962. ويساند مطالب الجزائريين الكثير من الكتاب والمؤرخين والشخصيات الفرنسية، فها هو "جاك دريدا" (Jack Derrida) المولود في الجزائر سنة 1930 يقول ويصرح:" إن تزايد الدعوة للتوبة وطلب العفو والغفران على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إنما هي واجب استعجالي لا مناص منه لذاكرة المذنب والضحية"([2]).

3) المواقف الفرنسية إزاء ملف جرائم الاستعمار:

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي من أبرز الأحزاب السياسية التي وقفت موقفا مشرفا إزاء النقاش الدائر حول ملف جرائم الاستعمار. فقد فتح صفحات جريدته "لومانيتي" (l'humanité)، أمام شهادات المناضلين الجزائريين وأصدقاءهم من الفرنسيين، الذين آزرو كفاح الشعب الجزائري خلال سنوات حرب التحرير. وكان الحزب الشيوعي أول حزب سياسي فرنسي يطالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر، وشارك بفعالية في لجنة الإثني عشر للمثقفين والسياسيين الذين طالبوا الحكومة الفرنسية

([1]) بزيان، سعدي، المرجع السابق . ص.98 .

([2]) محمد، العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي. الجزائر: منشورات تالة، 2005، ص.162.

الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر([1]). وقد سانده في ذلك حزب الخضر (les verts) الذي أعلن بلسان "نوال مامير" (Noel Mamere) في 3 ماي 2001 قائلا:"إن فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضد الإنسانية، ولا يكفي أن نسمع لآراء المؤرخين وحدهم، لأن قضية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا وجيشها في الجزائر تخص الذاكرة الجماعية لشعبنا الفرنسي وممثليه"([2]).

أما الحزب الاشتراكي فمواقفه لم تتغير، فقد رفض "ليونيل جوسبان" رئيس الحكومة الفرنسية يومئذ تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر وصرح في مؤتمر الحزب الاشتراكي قائلا:" إن التعذيب في الجزائر الذي وقع خلال صراع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لا يفضي بنا للاعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة"([3]). واكتفى باقتراح إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق، وتسهيل مهمة الباحثين للوصول إلى الأرشيف المتعلق بالملف.

أما حزب التجمع من أجل الجمهورية(RPR)، فموقفه لا يختلف عن موقف الحزب الاشتراكي، فقد علق الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في 4 ماي 2001 على كتاب الجنرال "أوساريس" واعترافاته قائلا: " إنني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر، ولا شيء يبرر هذا"، وطلب من وزير الدفاع تجريد الجنرال أوساريس من وسام الشرف، ولا شيء غير ذلك فهو يرفض أيضا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذه الجرائم، ويكتفي بالتنديد بهذه الأعمال معنويا وأخلاقيا([4]).

إن عدم اعتراف السلطات الفرنسية ورفضها التحقيق في جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر إبان ثورة التحرير، في نظر العديد من الكتاب، يعود بالأساس إلى تورط العديد من المسؤولين السياسيين والعسكريين في هذه الجرائم([5])، وعلى رأسهم الرئيس السابق "فرانسوا ميتران". ولتأكيد هذا الاتجاه عمل اليمين الفرنسي الحاكم على إصدار قانون 23 فبراير 2005 المتضمن تمجيد الاستعمار بغرض الحيلولة أمام أي محاولة للنيل من مقترفي الجرائم ومتابعتهم

([1]) بزيان، سعدي، مرجع سبق ذكره . ص.87.

([2]) نفس المرجع. ص.88.

([3]) نفس المرجع.ص.89.

([4]) نفس المرجع .ص.93.

([5]) نفس المرجع . ص.92.

قضائيا. إلا أن ازدياد ضغوط الرأي العام الفرنسي، وضغوط الأطراف الجزائرية المعنيـــة، أدى بنيكولا ساركوزي إلى التصريح بعد انتخابه رئيسا للجمهورية، وأثناء زيارته للجزائر يـــوم 05 ديسمبر2007، قائلا: "إن النظام الاستعماري غير عادل بطبعه وأنه كان مشـــروعا اســـتعباديا واستغلاليا لا غير". فهل ينم هذا الخطاب المتناقض عن حدوث تغير في الاتجاه؟. الكـــثير مـــن المتابعين للسياسة الفرنسية يؤكدون أن نفاق السلطات الفرنسية أصبح قاعدة([1]). ومـــا تلـــك التصريحات إلا مجرد ذر للرماد في العيون، ووسائل وضعت في خدمة المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، حيث كان لزاما عليه التفوه ببعض التنازلات الشفوية من أجل إنجاح زيارته والفوز بالصفقات التجارية والاقتصادية. لكن مبدأه الذي لا يتزعزع هو عـــدم الاعتـــراف بجـــرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. لكن في مقابل ذلك اعترفت رسميا بمسؤوليتها في التخلي عـــن الحركى وبالمجازر التي راحوا ضحية لها في 1962. وردت الاعتبار لمتطـــرفي منظمـــة الجـــيش السري. وكأن احتلال الجزائر واستعمارها، كان مجرد نزهة ســـياحية للجنـــود والمســـتوطنين الأوروبيين. أو أن الجزائريون ليس لهم كرامة، ولا حقوق لهم إزاء الدمار والجرائم التي خلفهـــا الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

لقد أدى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية وضغوط الأزمة الاقتصادية العالمية بداية مـــن سنة 2008، إلى خسارة الشركات الفرنسية الكثير من المشـــاريع الاقتصـــادية والتجاريـــة في الجزائر. الشيء الذي أدى بالحكومة الفرنسية إلى محاولة التخفيف من هذا التوتر مـــن خـــلال إصدارها قانون([2]) رقم 02-2010 في 5 جانفي 2010 يتضمن الاعتراف والتعويض لضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وجزيرة بولينيزيا. وقد سمح المرسوم التنفيـــذي لهذا القانون بتحديد المناطق الملوثة في الصحراء الجزائرية، وتحديد أنواع الأمراض السرطانية التي تعطي الحق في التعويض. غير أن القائمة التي أفرجت عنها لجنة تعويض الضحايا، أبانـــت عـــن رفضها لـــ127 ملف من أصل 129 حالة عالجتها اللجنة منذ الشروع في عملها.حيث عزت هذه اللجنة رفضها لهذه الملفات إلى ضعف نسبة تعرض الضحايا للإشعاع وبالتـــالي فهـــم لا يستحقون التعويض. وتعتبر هذه الحصيلة هي تحصيل حاصل لنوايا الحكومة الفرنسية الواقعـــة تحت تأثير وضغوط اللوبيات المتطرفة، من الأقدام السوداء وقدماء الجيش الفرنسي، والتي تروج

([1]) أوليفي، لوكور غرانميزون، مرجع سبق ذكره . ص.435.

([2]) République Française, JORF n° 0004 du 06 janvier 2010.p327, texte n° 01.

لمقولة أن التجارب الفرنسية في الصحراء الجزائرية كانت نظيفة وأن المنطقة كانت خالية من السكان([1]). وقد ردت الجمعيات التي تدافع عن ضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وبولينيزيا بالرفض والتنديد لقائمة الأمراض المحددة من طرف لجنة التعويضات، وتنتقد طريقة تحديد المناطق الملوثة وشروط تكوين الملفات، كما تعارض طريقة تشكيل هذه اللجنة، والتي تضع فيها وزارة الدفاع الفرنسية المسؤولة عن هذه التجارب خصما وحكما في نفس الوقت، بتعيينها لخمسة أعضاء من بين ثمانية في هذه اللجنة([2]).

وترى المحامية والأستاذة بن براهم أن المرسوم التنفيذي لقانون تعويض الضحايا لم يشر إطلاقا للجزائريين بل أقصاهم تماما من هذا القانون، مشيرة إلى أن هذا القانون يأخذ فقط الفترة التي تهم فرنسا من 13 جانفي 1960 إلى 31 ديسمبر 1967، وأن بعض مواد هذا القانون تتعارض واقع الضحايا الجزائريين والتاريخ، حيث أن الحكومة الفرنسية حددت المنطقة المعنية بهذا القانون وأقصت أكبر جزء من المناطق التي تحيط بمراكز التجارب والتفجيرات النووية، وأشارت إلى وجود حوالي 40 ألف نسمة من السكان موزعين في جماعات متكونة من 500 نسمة على الأقل لكل جماعة، في محيط تلك المناطق أثناء إجراء تلك التجارب والتفجيرات.

إن رفض اللجنة الفرنسية لتعويض ضحايا التجارب النووية لأغلب ملفات الجزائريين، ينم عن نية وإصرار الحكومة الفرنسية عدم الاعتراف بجرائمها وعدم الاعتذار للشعب الجزائري، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي "ألان جوبي" في آخر زيارة له للجزائر في 2011/06/16 بعدم الاعتذار أمام نظيره الجزائري مراد مدلسي، رغم اعترافه بقذارة الاستعمار، مركزا ومؤكدا على ضرورة الالتفات للمستقبل، وليس إلى الماضي([3]).

إن ترك مهمة الدفاع لبعض الجمعيات والأفراد، وعدم جدية السلطات الجزائرية في مطالبة السلطات الفرنسية بالاعتراف بجرائم الاستعمار، وتعويض الضحايا، لا يمكنه حمل الحكومة الفرنسية على الاستجابة الجدية لمطالب الجزائريين. لا سيما وأن هذه الجمعيات لا

([1]) جعفر، بن صالح ونوار، سوكو، "الأمم المتحدة تحضر لندوة دولية لتنظيف مواقع التفجيرات النووية، باريس ترفض غالبية ملفات الضحايا والتعويض لا يتعدى 20 ألف يورو"،جريدة الخبر. العدد 6460، بتاريخ 2011/08/28.

([2]) M.S , « Indemnisation des irradiés des essais nucléaires français : les victimes algériens contournés », Le Quotidien d'Oran. N° 4735, le 30/06/2010,p.04.

([3]) Alain, Barluet, « à Alger, Juppé veut moins de mémoires et plus d'avenir », Le Figaro. Publié le 16/06/2011.

تملك الوسائل ولا الأدلة الكافية لإدانة الطرف الفرنسي، في غياب الأرشيف الخاص بهذا الملف. إن تقاعس الحكومة الجزائرية غير مبرر، لا سيما وأن الأمر يتعلق بقضية السيادة الوطنية. فقانون "هرفي موران" لا يذكر الدولة الجزائرية في مضمونه رغم أن معظم هذه التجارب جرت على التراب الوطني الجزائري قبل وبعد الاستقلال واستمرت إلى سنة 1967.

الفرع الثالث: ملف الأرشيف الجزائري:

تعود قضية النزاع الجزائري الفرنسي حول مسألة الأرشيف، باعتبارها مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية، إلى القرار الفرنسي بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة الخاصة بالأرشيف الإداري، التاريخي والسياسي للجزائر في العهدين العثماني والاستعماري بعد الاستقلال مباشرة.

إن استمرار مطالبة الجزائر وإصرارها على استرجاع الأرشيف الوطني والذي يقدر حجمه بحوالي 200 ألف علبة، أي ما يعادل 600 طن من الوثائق، يعود إلى الأهمية التاريخية والثقافية لهذا الأرشيف، والذي سيساعد على إعادة كتابة التاريخ الجزائري وتصحيحه من الأخطاء والإدعاءات الاستعمارية. هذا الإصرار أدى بالحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرارات تم بموجبها إعادة بعض الوثائق التي كان من بينها 450 سجلا في 1967، 153 علبة سنة 1975، 133 سجلا في 1983. وامتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات تتعلق بأمنها([1]).

بعد زيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتيران" إلى الجزائر، بعد انتخابه رئيسا لفرنسا في 1981، أعلن عن التنشيط الرمزي للإفادة من هذه الوثائق في عين المكان، بينما لم يتوصل الطرفان إلى حل نهائي لهذا الملف. حيث قررت السلطات الفرنسية، منع أي مفاوضات في هذا الموضوع بعد ذلك([2]). وبذلك يحرم الجزائريون حتى الآن من الإطلاع على تاريخ بلادهم والإفادة منه، ومن ثمة الإبقاء على الجزائر في تبعية ثقافية لفرنسا. لقد كان قرار منع أي مفاوضات حول ملف الأرشيف الجزائري، نتيجة ضغط جزء من الرأي العام الفرنسي والذي حركته وعبأته بعض الأحزاب السياسية ولوبيهات الأقدام السوداء وقدماء الجيش الفرنسي وأجهزة الإعلام، عشية الزيارة الرسمية للرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" إلى الجزائر في

([1]) صالح، سعود، مرجع سبق ذكره. ص.160.

([2]) نفس المرجع . ص.161.

1981/12/01 ، أين صرح "ريمون كاستيلان "(Raymond Castillan) الرئيس المحلي للاتحاد الوطني للمظليين في الجيش الفرنسي بمناسبة تجمع عقده هذا التنظيم في مرسيليا يوم 1981/11/30، أمام ممثلي العديد من الجمعيات التي تمثل الأقدام السوداء وقدماء المحاربين من شمال أفريقيا، قائلا:" بمجرد وقوع الأرشيف في يد جبهة التحرير الوطني، ستبدأ تصفية الحسابات، يجب أن يبقى هذا الأرشيف في فرنسا أو العمد إلى إحراقه"([1]).

طبقا للقوانين الفرنسية والمتعلقة بالأرشيف،لا سيما قانون 1979، فإن الأرشيف الفرنسي يمكن الإطلاع عليه بعد 30 سنة باستثناء الوثائق الموجهة للجمهور، والتي يمكن الوصول إليها دون آجال محددة. أما الوثائق التي تتعلق بالأمن والدفاع الوطني تتراوح بين 60 و 150 سنة. وخاصة تلك التي تتعلق بأمن الأشخاص والعائلات، على قاعدة أن فتح الأرشيف يرتبط بوفاة كل الشهود([2]). استنادا لهذا القانون فإن الوثائق المتعلقة بفترة الثورة التحريرية يمكن أن تبقى حبيسة الأرشيف الفرنسي إلى قرن من الزمن بداية من الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر. إلا في حالة اتفاق جزائري فرنسي على غير ذلك. فقد صرح السفير الفرنسي بالجزائر لجريدة الوطن، أن فرنسا ستفتح جزءا من الأرشيف العسكري السري، بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، وستعيد للجزائر كل الأرشيف الخاص بالفترة ما قبل 1830. أما الأرشيف الخاص بفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر فيبقى في نظر السلطات الفرنسية شأنا داخليا([3]). وهي المسألة التي تبقى نقطة خلاف بين الطرفين، حيث تعتبر كل من الجزائر وفرنسا أرشيف فترة الاحتلال، مسألة متعلقة بالسيادة، وبالتالي يبقى هذا الملف عالقا، في حين يبقى جزء من محفوظات هذه المرحلة مفتوحا أمام الباحثين والمؤرخين الجزائريين والفرنسيين.

في انتظار تحقيق الوعود الفرنسية في عام 2012، ما تزال الحكومة الفرنسية ترفض تسليم الأرشيف الجزائري الخاص بالفترة العثمانية، وأرشيف الفترة الاستعمارية التي امتدت ما بين 1830 و1962، لا سيما تلك المتعلقة بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وخرائط الألغام المنتشرة في المناطق الحدودية، وتلك المتعلقة بجرائم الجيش الفرنسي خلال فترة

([1]) Salah, Mouhoubi, Op.cit. p.155.

([2]) Guy, Pervillé, « Mémoire et histoire de la guerre d'Algérie de part et d'autres », revue Confluences. Automne 1996, p.165.

([3]) Ali, Benyahia et Fayçal,Métaoui, « Xavier Driencourt : Le printemps arabe est une fausse bonne idée », El-Watan. n° 6339, du 25/08/2011, p.5.

حرب التحرير. ورغم التغطية الإعلامية الفرنسية الواسعة التي رافقت تسليم جزء بسيط(*) من أرشيف الفترة الاستعمارية إلى الجزائر في أكتوبر 2007، إلا أن خرائط الألغام المسلمة جاءت منقوصة ومحدودة الفائدة في كشف الألغام على طول خطي شال وموريس. حيث علق وزير المجاهدين الجزائري "محمد الشريف عباس" قائلا:" إن الأرشيف الذي سلمته فرنسا للجزائر يمجد الفترة الاستعمارية ولا يعكس الاعتراف بحقيقة المجازر، حيث أنهم لا يريدون تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية ضد الأبرياء كأحداث 8 ماي 1945 وحتى 1962، لأن هذه الأخيرة كانت المنعرج الحاسم لتوضيح مدى همجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر"([1]). وفي هذا السياق صرح الأمين العام لمنظمة المجاهدين المجاهد "سعيد عبادو"، أن الأرشيف الوطني المسلوب إدانة مباشرة لفرنسا الاستعمارية. إذا علمنا أن الفرنسيين كانوا يوثقون جرائمهم بالصورة والكتابة، وبهذا فهم يمنعون إطلاع الغير على طبيعته"([2]). وللإشارة فإن هذا الأرشيف وزيادة على ما قيل، فهو يتضمن العديد من الأبحاث والدراسات التي أجريت على الجزائر في جميع الميادين طيلة فترة الاحتلال. وبرفضها لتسليم هذا الأرشيف فهي تمنع عن الجزائر سبل التقدم والرقي واختصار مراحل التنمية التي باشرتها الجزائر بعد الاستقلال، لتبقى تحت الهيمنة والوصاية الفرنسية.

إن أهمية الأرشيف الوطني الموجود في فرنسا، يتعلق بالسيادة الوطنية بالدرجة الأولى وبقضية أمنها وتطورها الاقتصادي، السياسي والثقافي. فرغم اعتراف الحكومة الفرنسية بحق الجزائر في استعادة أرشيفها التاريخي([3])، إلا أن تأثير الماضي الاستعماري يبدو جليا في تعامل الحكومات المتتالية مع هذا الملف. كما أن ضغوط الرأي العام الفرنسي وتأثير أحزاب ومنظمات اليمين المتطرف وضحايا أنصار ودعاة الجزائر فرنسية، أثرت سلبا في عدم توصل البلدين إلى

(*) تم تسليم جزء من خرائط الألغام، وساعات مسجلة من الأرشيف السينمائي عن الفترة الاستعمارية والذي تضمن شريط سمعي بصري يرجع إلى الفترة مابين 1940 و1962، وبعض الصور عن الأيام الأولى من الاستقلال ومشاهد من الحرب العالمية الثانية، لا سيما عمليات القصف التي تعرضت لها بعض الوحدات العسكرية الفرنسية بقاعدة المرسى الكبيرعام 1940، وبعض ملامح التنمية الاقتصادية ومشاهد اكتشاف أولى آبار النفط بمنطقة بوسعادة وأشرطة أخرى حول الحياة الاجتماعية للجزائريين آنذاك ومختلف العادات والتقاليد.

([1])محمد لمي، حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص.127.

([2]) نفس المرجع.ص.128.

([3]) Salah,Mouhoubi, Op.cit. p.156.

حل لهذه المعضلة، ومعالجتها نهائيا، لتبقى أنصاف الحلول هي البديل الأفضل بالنسبة للجانب الفرنسي.

هؤلاء يدعون تخوفهم من المتابعة القضائية أمام المحاكم الدولية، أو اندلاع أعمال انتقامية ضد مرتكبي الجرائم الاستعمارية، خاصة وأن جبهة التحرير لا زالت على رأس النظام السياسي الجزائري. ومن هنا يمكن فهم التصريحات الفرنسية على لسان وزيرها السابق للخارجية "برنار كوشنار"(Bernard Kochner) بقوله:" أن العلاقات الفرنسية الجزائرية يمكن لها أن تتحسن بعد رحيل جيل الاستقلال" .

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن الخلافات السياسة حول ملف الذاكرة التارخية، جرائم الاستعمار الفرنسي، والأرشيف الوطني الجزائري، تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة. وقد ظهر هذا التأثير جليا في الفترة التي تلت تاريخ الاعتراف الفرنسي الرسمي بحرب الجزائر في سنة 1999م. حيث لا يمكن تفسير الإصرار الفرنسي بعدم الاعتراف والإعتذار الرسمي للشعب الجزائري عن جرائم الاستعمار، إلا برضوخ الحكومة الفرنسية لتأثيرات اليمين المتطرف والتيار المعادي للجزائر من الجمعيات الممثلة للأقدام السوداء والحركى.

وقد برز هذا التأثير واضحا في العديد من القوانين والسياسات المتعلقة بهذه الملفات الثلاث، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- قانون 23 فبراير 2005 المتعلق بتمجيد الاستعمار.
- رفض ترسيم تاريخ 19 مارس كيوم وطني في فرنسا، لانتهاء الحروب الاستعمارية في شمال أفريقيا.
- إقامة النصب التذكارية تخليدا للمجرمين وأعضاء منظمة الجيش السري المتطرفة.
- رفض الاعتراف بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية.
- رفض تسليم الأرشيف الوطني الجزائري للسلطات الجزائرية.

وعليه فإن هذه السياسات والقوانين، وإن كانت في صلب السياسة العامة للحكومةالفرنسية، إلا أنها مست الذاكرة التاريخية المشتركة بين الشعبين الجزائري والفرنسي ومثلت تحيزا فاضحا للاستعمار الفرنسي، وأغفلت التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري من أجل إنهاء الاستعمار. الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية، و لم

تسمح بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون المثمر التي كان يحلم بها جاك شيراك الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية.

الفرع الرابع: نزاع الصحراء الغربية :

يعتبر نزاع الصحراء الغربية من مخلفات الاستعمار الأوروبي في شمال أفريقيا، وثابتا من ثوابت السايسة الخارجية للجزائر ولفرنسا منذ اندلاعه في 1975، ولذلك تم إدراجه في هذا المطلب. ورغم أن هذا النزاع ليس نزاعا فرنسيا جزائريا، إلا أن تعارض مواقف الطرفين حول هذه القضية، انعكس سلبا على العلاقات الجزائرية الفرنسية. فماهي أهم هذه المواقف؟ وهل هناك تأثير واضح المعالم لليمين المتطرف في هذه القضية؟.

1) التعريف بالنزاع:

يعتبر نزاع الصحراء الغربية قضية من قضايا تصفية الاستعمار، حيث تعتبرها أدبيات الأمم المتحدة، أرضا متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليزاريو. فقد دخلها المغرب بعد خروج الإسبان منها، وهو يحتل 80% من ترابها ويقوم بإدارتها. وتؤكد لوائح الأمم المتحدة على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، وفي كفاحه العادل ضد المغرب، الذي تعتبره هذه اللوائح احتلالا، وبالتالي فهي ترفضه وتطالب الطرفين بالمشاركة في كل المساعي الرامية لإيجاد حل سياسي عادل ودائم للنزاع([1]).

ويشكل هذا النزاع موضوعا ساخنا بين أطراف النزاع من جهة وبين دول الجوار من جهة ثانية. فلقد كانت دائما محل جدال بين مؤيد لحق تقرير المصير، ومعارض له. ورغم صدور العديد من اللوائح الأممية لحل هذه القضية، إلا أن تعدد العراقيل التي تواجهها، وتشابك المصالح الجيوستراتيجية في المنطقة، تقف أمام الحل النهائي لهذا الصراع. لقد أدى عدم تجاوب الطرف المغربي، وتدخل الأطراف غير المباشرة ([2]) في عرقلة مخطط السلام الذي طرحه المبعوث الأممي"جيمس بيكر "(James Backer)، إلى تعطيل مهام الأمم المتحدة في حل نهائي وسلمي للنزاع.ويقضي هذا المخطط بإجراء استفتاء تقرير المصير في الأراضي الصحراوية، والاختيار بين

([1]) اسماعيل، معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن الشرعية الدولية؟!.الجزائر: دار هومة، 2010، ص.171.

([2]) نفس المرجع . ص.216.

الاستقلال التام أو الاندماج مع المغرب.ونتيجة لهذه العراقيل هدد الأمين العام للأمم المتحـــدة، بإنهاء مهمة المنورصو الإنسانية في الصحراء الغربية مع نهاية شهر أفريل 2002([1]).

ومهما كانت الظروف، أو الأسباب التي تقف وراء تعطيل مسار الأمم المتحدة في تطبيق مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي، فقد طرح كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة أربعـــة خيارات لتسوية هذا النزاع ،وهي([2]): خيار الاستفتاء، خيار الحكم الذاتي، خيار التقسيم، خيار انسحاب الأمم المتحدة.

وبعد أن كان الاستفتاء هو الخيار الاستراتيجي الوحيد لحل النزاع، أصبح هذا الأخـــير أحـــد الخيارات الأربعة المطروحة للتفاوض بين المغرب وجبهة البوليزاريو منذ سنة 2000. وفي هـــذا الإطار تقف كل من الجزائر وفرنسا على طرفي نقيض من قضية الخيارات الأربعة لحـــل نـــزاع الصحراء الغربية.

وكان القرار رقم 1495 الصادر في 30 جويلية 2003، هو آخر قرار تتخذه الأمم المتحـــدة بشأن النزاع في الصحراء الغربية، يشكل حلا وسطا بين جميع خطط التسوية المقترحة، وتمثـــل أهم عناصر هذا القرار مايلي([3]):

- الدعوة إلى حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء لفترة تمتد من 4 إلى 5 سنوات.
- إجراء استفتاء لتقرير مصير سكان الإقليم بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي.
- دعوة الأطراف المعنية بالأزمة إلى العمل مع الأمم المتحدة لتحقيق السلام في المنطقة.
- الدعوة لإطلاق سراح ما تبقى من المحتجزين تنفيذا للقانون الإنساني الدولي.

2) المواقف الجزائرية والفرنسية إزاء حل النزاع:

لقد كانت الجزائر دائما، منذ اندلاع الصراع بين الشعب الصحراوي والمملكة المغربية، مع خيار الاستفتاء كأداة لتقرير مصير الشعب الصحراوي. حيث ترى الدولة الجزائرية في ملف الصحراء الغربية، قضية من قضايا تصفية الاستعمار. وتـــذهب إلى تأييـــد ودعـــم الشـــعب الصحراوي في المطالبة بحق تقرير مصيره. وتدعو المجتمع الدولي وأطراف النزاع إلى تطبيق مبادئ الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ تقرير المصير. وهي إذ تقف هذا الموقف، فإنهـــا تعـــبر عـــن

([1]) اسماعيل، معراف، المرجع السابق . ص.248.

([2]) لمزيد من التفصيل، أنظر: اسماعيل، معراف، نفس المرجع. ص.ص.242-247.

([3]) محمد لمين، حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص.134.

احترامها لمبادئ الشرعية الدولية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا المبدأ الذي يعتبر مبدأ ثابتا في السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها، وهو المبدأ الذي سمح للجزائر أن تقرر مصيرها بعد 132 سنة من الاحتلال والاستغلال والدمار. ومن جهة ثانية فهي تدعم جبهة البوليزاريو، لكون الجزائر دولة مجاورة لطرفي النزاع، لذلك فهي معنية مباشرة بالقضية، ويمكن تحديد عناصر الموقف الجزائري حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية كما يلي([1]):

- تنفي الجزائر نفيا قاطعا أي مطامع ترابية بالنسبة للإقليم الصحراوي.
- تتمسك الجزائر بضرورة خروج الاستعمار من المنطقة، استنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية(سابقا).
- تحترم الجزائر إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر والبعيد عن المساومات.
- تعتبر الجزائر أن مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها، يتم من منطلق تجربتها الثورية المريرة، كما يستمد شرعيته من المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

لقد فسح النزاع في الصحراء الغربية لفرنسا أن تطرح مشاريعها لتسوية النزاع على طريقتها، وبما يخدم مصالحها في المنطقة. حيث طرحت وزارة الخارجية الفرنسية ، في عهد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، مشروعا يقضي باقتسام الصحراء الغربية،بين المغرب وموريتانيا، حيث تعترف كل من المملكة المغربية وموريتانيا بجبهة البوليزاريو، ويتم إعطاء حق تقرير المصير للصحراويين داخل المنطقة التي استلمتها موريتانيا على أساس قيام اتحاد كونفدرالي بين الصحراويين وموريتانيا. كما اقترحت فرنسا من خلال هذه الوثيقة تعديلا للحدود، بحيث يصبح للجزائر حدودا مشتركة مع هذا الإقليم، ويعطي المغرب للجزائر منفذا على المحيط الأطلسي، في صورة ما إذا فشل الطرح الأول.

وقد فشل هذا المشروع، ورفضته الجزائر، لأسباب أخلاقية، لأن الموافقة على هذا الطرح كان يعني ظهور الجزائر بمظهر البلد المستثمر في حركات التحرر لتحقيق مصالحها.

وبعد التحولات التي طرأت على توجهات المجموعة الدولية، والانقلاب على خيار الاستفتاء في الصحراء الغربية منذ عام 2000، أصبح خيار الحكم الذاتي والذي تدعمه السلطات الفرنسية سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، يشكل عمق التوجه المغربي والذي يهدف إلى اندماج كامل

([1]) اسماعيل، معراف، مرجع سبق ذكره. ص. 113.

لمناطق الصحراء الغربية في ظل إعطاء نوع من الحكم الذاتي المنقوص السيادة، وفي إطار السياسة الجهوية التي ينتهجها المغرب منذ تولي الملك محمد السادس عرش أبيه.

تتمثل المواقف الفرنسية بخصوص ملف الصحراء الغربية، من خلال الدفاع عن الأطروحة المغربية والمتعلقة بخيار الحكم الذاتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي كل التجمعات الدولية الأخرى.وهي تصوت لصالح الأطروحات المغربية في مجلس الأمن، آخرها كان بمناسبة الأحداث التي وقعت في مدينة العيون المحتلة في ديسمبر 2010. وهي تكيل بمكيالين تجاه قضايا حقوق الإنسان. فمثلا هي تعارض العمليات العسكرية الروسية ضد الشيشان، ولا تفعل ذلك مع الشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة من طرف المغرب. وهي ترى أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من السيادة المغربية، بناء على الموقف الفرنسي تجاه الدول الصغيرة. حيث ترى أن تكاثر الدول الصغيرة والمجهرية لا يمثل عامل استقرار في العلاقات الدولية([1]). كما تدعمه اقتصاديا وتجاريا من خلال الوضعية المتقدمة للمغرب في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومن المساعدات التي تقدمها فرنسا إلى المغرب مقارنة بالجزائر، كما رأينا سلفا في مطلب المبادلات التجارية والمالية. وفي المقابل فقد منحت المملكة المغربية عقود استغلال وتنقيب للشركات فرنسية وأخرى أمريكية في الأراضي الصحراوية .

وتهدف الدولة الفرنسية من وراء إدامة النزاع في الصحراء الغربية،ومساندة الأطروحات المغربية، إلى الحفاظ على مصالحها في المغرب من جهة، و محاصرة الدور الجزائري أفريقيا ودوليا من خلال:

- إضعاف الجزائر من الداخل، بإنهاكها عسكريا على حساب مشاريع التنمية الوطنية، وإلهائها بحرب على حدوده الغربية.
- الحد من التأثير الجزائري في أفريقيا و العالم الثالث، حتى لا تكون مثالا يقتدى به في تحرير الشعوب والأراضي من استغلال الإمبريالية الغربية.

إن خيار الحكم الذاتي، والذي تدعمه فرنسا في مجلس الأمن، وفي مختلف المحافل الدولية، ترفضه الجزائر وتعارضه جبهة البوليزاريو، لأنه يتناقض مع روح اللائحة الأممية 1514، التي تضع المغرب في وضعية احتلال ينبغي أن يزول، مثلما حدث في باقي مناطق العالم. كما أن

([1]) هوبير، فيدرين، مرجع سبق ذكره. ص.172.

الجزائر ترفض خيار التقسيم، الذي يقترح على الجزائر والمغرب اقتسام الأراضي الصحراوية، والذي ترفضه الجزائر مبدئيا وأخلاقيا كما رفضته قبل ذلك عند خروج الإسبان من المنطقة، وكما بينا ذلك من خلال المشروع الفرنسي لحل النزاع في 1978. أما خيار انسحاب الأمم المتحدة من القضية، فترفضه كل الأطراف لخطورته وتداعياته على طرفي النزاع من جهة، وعلى المنطقة برمتها. فانسحاب الأمم المتحدة، يعني فتح مجال للقوة في حل هذا النزاع، والتي يمكن أن تؤدي إلى حرب إقليمية بين المغرب والجزائر.

لقد عاد الخلاف الجزائري الفرنسي في السنوات الأخيرة إلى الواجهة، وزاد حدة حول قضية الصحراء الغربية بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر في 9 أبريل 2006. حيث صرح عبد العزيز بوتفليقة قائلا: " إن المساندة التي يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة، وأنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر و فرنسا"([1]).

وفي هذه الأجواء، يحاول الطرف الفرنسي والإسباني توريط الجزائر في النزاع، من خلال اقتراحه على الجزائر المساهمة في حل النزاع بالضغط على جبهة البوليزاريو. ولكن الجزائر تعتبر نفسها غير معنية بالنزاع، وأن الملف أصبح من ملفات هيئة الأمم المتحدة، غير أنها تدعم قرارات الشرعية الدولية والقاضية بإجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع([2]). كما تدعو الاتحاد الأوروبي وفرنسا بالتحديد أن تلعب دورا مهما بالنظر إلى علاقاتها المتميزة مع المغرب.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن الخلافات السياسية بين الجزائر وفرنسا حول ملف النزاع في الصحراء الغربية، يعود بالأساس إلا دعم الحكومات الفرنسية المتعاقبة للنظام المغربي وتأييد سياساته التوسعية، من خلال تحمسه لمشاريع التقسيم أو خيار الحكم الذاتي في الإقليم الصحراوي في إطار السيادة المغربية. وبذلك يبقى نزاع الصحراء الغربية من أهم القضايا الخلافية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والذي يؤثر سلبا على تطور ها نحو الأحسن.

و إن كان تأثير اليمين المتطرف في قضية الصحراء الغربية غير واضح، إلا أن تغلغل الأقدام السوداء في الأوساط السياسية لليمين الفرنسي، ونظرة الجبهة الوطنية للدول المجهرية، وقضية الحدود، يسمح لنا بتأكيد هذا التأثير. ومهما يكن فإن نزاع الصحراء الغربية يبقى من القضايا الشائكة والمتشابكة، والتي لم تجد لها منظمة الوحدة الأفريقية سابقا، والأمم المتحدة لاحقا، حلا

([1]) محمد لمين، حبيلة، مرجع سبق ذكره . ص.135.

([2]) نفس المرجع . ص. 133.

حاسما يرضي جميع الأطراف. حيث فشلت كل تلك المشاريع، والمخططات والمقترحات، و لم تعرف النجاح المتوقع. وتقف وراء هذا الفشل المصالح والاستراتيجيات المتعارضة للأطراف المباشرة وغير المباشرة من جهة، وللفواعل الدولية من جهتها أخرى، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا وبريطانيا. حيث أصبح خيار إدارة التزاع بدل حله، هو السبيل الوحيد للإبقاء على الوضع القائم. كما أن الحل النهائي والمستقبلي لا بد وأن يخضع لترتيبات الوضع الدولي الجديد التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها منظمة الحلف الأطلسي. والتي تستجيب إلى المصالح الاستراتيجية لتلك الدول العظمى. لكن أي حل لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة المشكلة الصحراوية، والتي تبقى قضية شعب يريد تحقيق مصيره، لا يمكنها أن تحقق الاستقرار والأمن في المغرب العربي، وبالتالي في منطقة البحر المتوسط.

المطلب الثاني : متغيرات السياسة الخارجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

إن التحولات الدولية الجديدة، لا سيما الأمنية، والتي فرضت نفسها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، أدى إلى تراجع التهديد النووي واختفاء الخطر الشيوعي من السياسة الدولية. وبالمقابل برزت في المنظور الاستراتيجي الغربي، أخطار وتهديدات جديدة ، جعلتها على رأس هذه الأخطار والتهديدات. منها الإرهاب الدولي والهجرة السرية، وما ينتج عنهما من آثار اجتماعية، اقتصادية وسياسية، على بلدان الجنوب، وبلدان الشمال على حد سواء. فانقلب المنظور الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية من معادلة شرق/غرب إلى معادلة شمال/جنوب وتراجع العامل الايديولوجي والعسكري لصالح العوامل الحضارية، الاقتصادية والتجارية.

الفرع الأول: محاربة الإرهاب الدولي:

تعرضت بلدان شمال أفريقيا والجزائر بصفة خاصة، في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين ، بعد حرب الخليج الثانية مباشرة إلى هزات سياسية واجتماعية عنيفة، كان من نتائجها بروز ظاهرة الإرهاب على مسرح الأحداث الداخلية لهذه الدول. فأصبحت الجزائر محل قلق واهتمام من طرف الدول الأوروبية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، لما يربطها بها من علاقات متميزة واستثنائية. وإدراكا منها لصعوبة مواجهة هذه المشاكل لوحدها، دعت الجزائر منذ منتصف التسعينات، إلى توحيد الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة.

ومن جهتها، سعت السلطات الفرنسية إلى تكثيف التعاون والاتصال بالنظام الجزائري، قصد سبر أغوار ظاهرة الإرهاب من جهة، وقصد الحيلولة دون بروز مناطق غير مراقبة أمنيا من جهة

ثانية، خشية من انتقال عدوى الإرهاب إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط. واقتصر التعاون الأمني الفرنسي مع السلطات الجزائرية على الأطر الإقليمية والجهوية، من خلال مؤسسات الشراكة الأورومتوسطية، ومجموعة الخمسة زائد خمسة. ومن خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتضييق على الجماعات الإسلامية المسلحة ، وبالمقابل تقدم الحكومة الفرنسية الدعم السياسي والمالي للنظام الحاكم في الجزائر.

بعد توقيف العملية الانتخابية في الجزائر، في شهر يناير من سنة 1992، وبعد عودة اليمين للحكم في فرنسا سنة 1993، بقيادة "إدوارد بلادور"(Edward Balladur) كوزير أول، و"شارل باسكوا" (Charles Pasqua) كوزير للداخلية، اتضح الارتباك الفرنسي في السنوات الأولى للأزمة الجزائرية. فبرز في السياسة الجزائرية لفرنسا توجهان([1]): إتجاه يمثله وزير الداخلية "شارل باسكوا" الداعم لسياسة الحل الأمني المنتهجة من طرف السلطة الجزائرية الحاكمة، ضد الحركات الإسلامية المتطرفة. واتجاه يمثله وزير الخارجية "ألان جوبي" المتعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والداعي إلى العودة السريعة إلى الحياة الديمقراطية، والحوار السياسي مع الحركة الإسلامية في الجزائر، رافضا المساندة العمياء للسلطة الجزائرية.

وقد مثلت عودة المتطوعين المغاربيين (نسبة إلى دول المغرب العربي) من أفغانستان والذين شاركوا في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي سابقا، إلى بلدانهم الأصلية منعرجا خطيرا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب، حيث قام هؤلاء بتأسيس العديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية، فاتسعت المجازر الإرهابية في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر بالتحديد([2]). هذه الجماعات كانت لديها من الخبرة والتجربة ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في الجزائر وفي كامل المنطقة. وكان هدفها الأول، الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في بلدانها الأصلية، وعندما عجزت عن تحقيق ذلك غيرت من استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح ورعايا الدول الغربية في بلدان شمال أفريقيا، بحجة أن هذه الدول تساند وتدعم الأنظمة السياسية الفاسدة في المنطقة([3]).

([1]) Lounis,Aggoun et J.B.,Rivoire, Op.cit. p.p.334-335.

([2]) جلبير، الأشقر، صدام الهمجيات : الإرهاب، الإرهاب المقابل، والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده. بيروت: دار الطليعة للنشر والطباعة، ط1، 2002، ص.35.

([3]) جمال، ساسي، " مصادر التهديد الجديدة في المتوسط"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق. جامعة قسنطينة، ابريل 2008، ص.156.

وهكذا عرفت العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات إرهابية، خلفت خسائر في الأرواح البشرية وأخرى مادية معتبرة، ويتعلق الأمر هنا بتفجيرات باريس، لندن ومدريد، وقبل ذلك اختطاف الطائرة الفرنسية (AIRBUS) في مطار الجزائر الدولي وعلى متنها 227 مسافرا متوجها نحو فرنسا. أين فشلت السلطات الجزائرية في تحرير الرهائن، ورفضت كل تدخل فرنسي في القضية. غير أن تحذير وزير الخارجية الفرنسي للحكومة الجزائرية من مسؤوليتها على حياة الرهائن الفرنسيين المحتجزين في الطائرة، عجل بقبول السلطات الجزائرية لإقلاع الطائرة باتجاه مرسيليا يوم 26 ديسمبر 1994، أين تم تحرير الرهائن وقتل المختطفين من طرف قوات التدخل السريع الفرنسية([1]). هذه الأحداث جعلت صانع القرار الفرنسي والأوروبي يدرك أهمية الخطر القادم من الجزائر، والذي أحدث تحولا استراتيجيا في مفهوم الإرهاب ونقله من إطاره الوطني إلى أطر إقليمية وجهوية ودولية. حيث بدأت فرنسا ومن ورائها الدول الأوروبية تشعر بالخوف والقلق من عجز الأنظمة في جنوب البحر المتوسط، وفي الجزائر بالتحديد، عن ضمان أمنها الداخلي، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الفرنسي والأوروبي.وتمكنت المؤسسة العسكرية في الجزائر ومن خلفها المخابرات الجزائرية، من إقناع نظيرتها الفرنسية وضمان دعم الحكومة الفرنسية لتوجهات النظام الجزائري في المجالات الأمنية([2]).

ومع اشتداد موجة العنف والإرهاب في الجزائر وفي بلدان شمال أفريقيا بين سنوات 1995 و1998، وانتقال عدوى الإرهاب إلى فرنسا وإسبانيا، وبريطانيا، وبروز الضغط الأمريكي على السلطة القائمة في الجزائر من أجل الحوار مع التيار الإسلامي واقتسام السلطة معه، ظهر خيار برشلونة الأوروبي في توظيف الأدوات الاقتصادية والتجارية من جهة، والتعاون الأمني والعسكري لمحاربة الظاهرة، ومحاصرة صعود الإسلاميين إلى السلطة من جهة ثانية.

ولاحتواء مخاطر الإرهاب، سعت فرنسا إلى التعاون والتنسيق مع السلطات الجزائرية عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية([3])، وعبر مؤسسات الشراكة الأورومتوسطية واجتماعات مجموعة (5زائد5)، والحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي، ومن خلال مراقبة أمواج الهجرة

([1]) Lounis,aggoun et J.B., Rivoire, Op.cit. p.414.
([2]) Op.cit. p.104.
([3]) Lounis,aggoun et J.B., Rivoire, Op.cit. p.403.

السرية، مقابل دعم سياسي واقتصادي للسلطة الحاكمة في الجزائر. وفي ظل الحظر الأمريكي غير المعلن على الجزائر بخصوص توريد الأسلحة، انتهجت فرنسا سياسة التعاون السري في المجال الأمني والعسكري، لا سيما في مجال التزود بعتاد حرب العصابات لمكافحة ورصد حركات الجماعات المسلحة. ويعود الفضل لهذا التنسيق والتعاون، إلى وزير الداخلية الفرنسي السابق " شارل باسكوا" (Charles Pasqua) في تنظيم أول لقاء لوزراء الداخلية لمجموعة(5 زائد 5) في 12 يناير 1995 بتونس. أين خصص هذا الاجتماع للتنديد بالإرهاب والأصولية، ووضع أطر وشبكات التنسيق المشتركة بين الأطراف المشاركة، لمحاصرة نشاط الجماعات الإسلامية في أوروبا وتفكيك شبكات الدعم والخلايا النائمة في أوروبا([1])، والتي شكلت القواعد الخلفية للإرهاب في الجزائر.

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، منعطفا خطيرا في الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وفي مسلسل العلاقات الجزائرية مع الدول الغربية، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب. حيث بادرت هذه الأخيرة إلى اتخاذ خطوات متقدمة عن الموقف الأوروبي والفرنسي بالذات، ومزاحمة دوره في المنطقة([2])، أين لاحظت فتور العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد صدور قانون 23 فبراير 2005 الممجد للاستعمار، وبروز مؤشرات فشل مشروع الشراكة الأورومتوسطية. وتزامنت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة قواعد عسكرية بمنطقة المغرب العربي أو في منطقة الساحل الأفريقي مع بروز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وإعلانه ضرب المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة. فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة تحت غطاء مكافحة الإرهاب وسعت للبحث عن شركاء جدد في المغرب العربي بهدف توسيع نفوذها في المنطقة.

هناك قناعة تتشكل يوما بعد يوم لدى السلطات الأمنية الجزائرية، بالنظر إلى الأعمال الإرهابية التي عرفتها منطقة المغرب العربي، والتي يتبناها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، أن المناطق غير المراقبة أمنيا والتي تمتد على طول الساحل الصحراوي من شمال موريتانيا إلى شمال تشاد،

([1]) ابراهيم، تيقمونين، " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية الجديدة: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا". مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص.169.

([2]) أشرف، العشري، " أمريكا تستعد لبناء أكبر قاعدة عسكرية". موقع جريدة الأهرام العربي:
http://www.arabi-ahram.org.eg/arabi/ahram/2007/4/7wrld0.htm , consulté le 16/05/2009.

والتي تخترق جنوب الصحراء الجزائرية، يشكل مصدرا حقيقيا للقلق. وهو قلق تشترك فيه دول الساحل بما فيها الجزائر، والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء.وأصبحت بذلك منطقة الساحل الأفريقي تحظى بتنافس شديد بين الاستراتيجيتين الفرنسية والأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعدما كانت خاضعة تماما للمراقبة الأمنية الفرنسية قبل ذلك. و لم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي أمام المنافسة الأمريكية، حيث استعجلت التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر في 2002، دون التركيز على شرط احترام حقوق الإنسان، الذي أخر كثيرا هذا التوقيع بعد 1995. و لم ينتظر الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" كثيرا، للرد على المبادرات الأمريكية، حيث دشن زيارة تاريخية للجزائر في 2003. كما زاد الموقف الفرنسي المعارض للحرب الأمريكية على العراق في التقارب الجزائري الفرنسي([1]).

وغداة وصوله إلى السلطة، حاول "نيكولا ساركوزي" أن يعطي دفعة جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية، من خلال استغلال الحضور الدبلوماسي المكثف في الخارج، وترجمته إلى نفوذ سياسي، اقتصادي وتجاري. وإحداث قطيعة مع السياسة الخارجية لسلفه "جاك شيراك" من خلال عصرنة الأدوات الدبلوماسية، وإعادة توجيه سياسة الدفاع والأمن الوطني، لكي تتماشى مع التغيرات العالمية، لا سيما في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات ومن خلال فتح مجال صناعة القرار إلى لجان البحث والتفكير في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية([2]). فقد خلصت هذه اللجان إلى نتيجة مفادها: أن تحليل ظاهرة العولمة في مختلف أبعادها وتجلياتها، فتح الأبواب لإعادة تحديد الأولويات الاستراتيجية الكبرى لفرنسا. وعملت هذه اللجان على تحليل مصادر التهديد الجديدة للأمن الفرنسي والأوروبي، والتي تمتد من غرب أفريقيا إلى المحيط الهندي. والذي من شأنه مطالبة الحكومة الفرنسية بإعادة ترتيب جهودها وقواتها البحرية والجوية، وتعبئتها لكي تظل مستعدة لكل الاحتمالات، سواء في أعمال الوقاية من الأخطار أو عمليات حفظ الأمن والاستقرار أو التدخل المباشر في هذه المناطق([3]).

([1]) Bernard,Ravenel, « L'Algérie s'intègre dans l'empire », Confluences Méditerranée. N°45, printemps 2003, p.122.

([2]) Frédéric, Charillon, « La politique étrangère de la France : l'heure des choix », Politique Étrangère. Printemps , 2007/1, p.p.149-150.

([3]) Jean claude,Mallet, « Introduction », conférence présenté au actes de la journée D'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ? . Organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 septembre 2008, p.9.

كما أوصت اللجان التي شكلها ساركوزي، بوضع منظمة حلف شمال الأطلسي وإدماجه في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، إذ لا يمكن وضع الدفاع الأوروبي في مواجهة، أو على هامش حلف الأطلسي، باعتبار أن أغلبية الأعضاء في هذا الحلف هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي. القصد من هذا التغيير في الاستراتيجية الفرنسية، تجاوز الخلافات التي يمكن أن تحدث بين فرنسا والدول الأوروبية من جهة، وبين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية في القضايا الأمنية الدولية. وهو ما يمكن ملاحظته في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا بمبادرة فرنسية وبريطانية، ومحاولة سحب المبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، مخالفة في ذلك مبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتعهداتها في تجمع دول غرب البحر المتوسط (5+5)، ودون حساب لمخاطر التدخل الأجنبي على ليبيا، وعلى الأمن القومي للدول المجاورة. الأمر الذي حذرت منه الجزائر، وخلق سوء الفهم بين الجزائر والمجلس الانتقالي للثورة الليبية من جهة، وبينها وبين الخارجية الفرنسية من جهة ثانية.

لقد جاءت الأزمة الليبية بمثابة الفرصة واللحظة الحاسمة لفرنسا، لتنفيذ استراتيجيتها الأمنية الجديدة في شمال افريقيا، ولاختبار قدراتها الدفاعية من جهة، وتنشيط الصناعات العسكرية وتطويرها، ومن ثم تصديرها للأسواق الدولية([1])، لا سيما في المناطق ذات النزاعات والحروب في محاولة لتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

في هذا الاتجاه تقع الجزائر ومنطقة الساحل الأفريقي في صلب الاستراتيجية الفرنسية الجديدة، والقاضية بإعادة تنظيم الوجود العسكري في المنطقة، والانتقال من منطق المساعدة العسكرية الثنائية، إلى مبادرة الشراكة في الأمن الإقليمي([2]). ومن هنا تأتي المناورات والضغوط الفرنسية على الجزائر من أجل القبول بهذه الشراكة والتي تعني في المنظور الأمني الجزائري تدخلا في الشؤون الداخلية، وتشويشا على مصالح الجزائر في المنطقة. فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في تسميم العلاقات الجزائرية مع دول الجوار([3])، قصد إيجاد موطأ قدم لها في منطقة الساحل والصحراء. لكن إصرار الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية وضرورة تكفلها بمحاربة الجماعات المسلحة في المنطقة، يسري عكس الأهداف الفرنسية. فقد

([1])Jean claude,Mallet, Op.cit. p.13.

([2]) Op.cit. p.9.

([3]) ياسين، علالي، "الجزائر تعيش أزمة علاقات مع الجوار...وفرنسا"، جريدة الأخبار . بتاريخ 10 مارس 2010.

كشفت ملابسات الإفراج عن الرهينة الفرنسي "بيار كامات"، بتقديم الفدية للمختطفين عن ازدواجية السياسة الفرنسية إزاء محاربة الإرهاب، خاصة عند ما يتعلق الأمر بأحد مواطنيها، في حين أن الجزائر تدعو إلى قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، حيث عملت في إطار الأمم المتحدة على استصدار لائحة تقضي بتجريم الفدية. وقد بدا الانزعاج واضحا من طرف الجزائر على السلوك الفرنسي، خاصة بعد عودة الإرهابيين المفرج عنهم إلى النشاط والعمل المسلح في جنوب الجزائر. كما شجعت دولا أوروبية أخرى للضغط على الحكومة المالية من أجل إقناعها بالمساعدة على إطلاق سراح الإيطالي "سيرجيو شيكالا" وزوجته([1]).

الجزائر من جهتها، ومن ورائها دول الساحل (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد)، ترى أن معالجة المشاكل الأمنية مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية للتخلص من إفرازات هذه المشاكل على المجتمعات المحلية من جهة، وأن محاربة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة يقع على الدول المعنية ميدانيا (أو دول الميدان كما سميت) من جهة ثانية، على أن تلعب الدول الغربية دور الشريك في التنمية الاقتصادية والتجارية، ودعم جهود دول الميدان دون تدخل مباشر. بينما ترى فرنسا أن هذه الدول عاجزة عن القيام بهذا الدور بمفردها، ولهذا يجب أن تتدخل مباشرة من أجل حماية مصالحها الحيوية في منطقة الساحل([2]).

وقد بدا واضحا، تجاوز الحكومة الفرنسية لتعهداتها الأمنية في إطار مجموعة 5زائد5، بتدخلها المباشر في موريتانيا، أو بتقديم الفدية للجماعات الإرهابية، وتخطيها للتعاون والتنسيق الأمني المشترك([3]) والذي يفترض التنسيق والتشاور من قبل الأطراف المعنية، قبل أي مبادرة أجنبية.

فباريس تحاول بشكل مستمر اللعب على ورقة الخلافات الأمنية والسياسية الناتجة عن الأزمة الجزائرية، لممارسة الضغوط سعيا منها للحصول على مزيد من التنازلات الاقتصادية والتجارية. كما حدث مع قضية الرهبان المغتالين بتبحرين سنة 1996، واتهام الحكومة الجزائرية بالضلوع في ذلك. أو قضية الدبلوماسي الجزائري "محمد زيان حسني" واتهامه باغتيال المناضل "علي مسيلي" باعتباره مواطنا فرنسيا. كما تسعى إلى إفشال المخططات الأمنية الأمريكية في المنطقة،

([1]) ياسين، علالي، المرجع السابق.

([2]) محمد لمين،حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص.160.

([3]) نفس المرجع . ص.161.

متبعة في ذلك المبدأ الاستعماري المعروف "فرق تسد"، والاستثمار في الخلافات والنزاعات بين هذه الدول.

إن فرنسا، بانتهاجها سياسة التدخل المباشر في منطقة الساحل دون اللجوء إلى التنسيق الأمني مع دول المنطقة ولا سيما مع الجزائر، كان الهدف منه إبراز قدراتها التدخلية العسكرية والاستخباراتية لحل المشاكل والنزاعات الأمنية في المنطقة. وفي نفس الوقت هي رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد والقوى الدولية الأخرى المتواجدة بالمنطقة، يراد منها إبراز الحضور الفرنسي الرادع إذا ما تعلق الأمر بمصالحها المباشرة. إلا أن هذا السلوك التدخلي القائم على مفهوم استباق وقوع الخطر، بمواجهته خارج حدود الإقليم الفرنسي، يؤثر سلبا وبشكل مباشر على الأمن القومي والجهوي لدول منطقة الساحل الأفريقي وعلى الجزائر، ويعيق العمل الجماعي المشترك الذي تقوده الجزائر.

تلتزم الجزائر في هذا الميدان، بأسلوب الحوار والتشاور والتنسيق على جميع المستويات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، دون تقبل أي تدخل أجنبي. هذا الالتزام الجزائري، تسانده الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تبني مبدأ التدخل العسكري المباشر دون إشراك الدول المعنية، اقتناعا منها بالأطروحات الجزائرية وبأهمية الدور الجزائري، والذي يرجع بالأساس إلى خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

إن إدراك صانع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، بأهمية الجزائر كطرف فاعل ومؤثر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يجعله يتمسك بالجزائر كصمام أمان للأمن الفرنسي([1])،رغم المناورات والضغوط الفرنسية، التي تطرأ من حين لآخر للحصول على بعض التنازلات. هذا الإدراك لدور ومكانة الجزائر، من شأنه أن يلعب دورا مهما في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية في مجال الأمن والدفاع، من خلال توظيف الجزائر لدعم الأمن والاستقرار في دائرة مجالها الأمني، والذي سينعكس حتما على أمن واستقرار منطقة البحر المتوسط.

على المستوى الداخلي، فإن السياسة الأمنية الفرنسية تتجه نحو عسكرة المجتمع المدني، بتعزيز الأدوات الخاصة بالتحري والتوقع وتحضير المجتمع الفرنسي للصدمات([2]). يقدم "الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني" سيناريوهين للأخطار المتوقع حدوثها، والتي تؤثر في الأمن

([1]) محمد لمين،حبيلة، المرجع السابق . ص.162.

([2]) Jean claude,Mallet, Op.cit. p.16.

الوطني الفرنسي. الأول؛ يتمثل في احتمال حدوث هجوم إرهابي كبير على التراب الفرنسي. والثاني؛ احتمال اندلاع نزاع إقليمي يهز النظام العالمي([1]).في هذا السياق، تحظى الأخطار المتعلقة بالجماعات الإسلامية الجهادية، باهتمام كبير في الاستراتيجية الفرنسية.حيث أن الاغتيالات المتعددة للفرنسيين في الجزائر، ووقوع العديد من الأعمال الإرهابية على التراب الفرنسي، جعل السلطات الفرنسية تقتنع بالخطر الإسلامي الذي يتهدد الأمن القومي الفرنسي بوجود جالية جزائرية كبيرة، وتزايد عدد المهاجرين واللاجئين الجزائريين إلى فرنسا. وفي هذا السياق يلعب اليمين المتطرف المعادي للمهاجرين الجزائريين دورا كبيرا في التلاعب بالرأي العام الفرنسي، وتشويه المعلومات والأحداث([2]). وفي هذا السياق، يصرح "جاك شيراك" في كتابه الموسوم "فرنسا جديدة، فرنسا للجميع": " أن اليمين المتطرف يستغل معاناة المجتمع الفرنسي لإذكاء مشاعر التعصب، وتحقيق غايات سياسية بحتة"، ويدعو جاك شيراك الفرنسيين إلى عدم المغالاة في الخوف من الأصولية الإسلامية التي يروج لها اليمين المتطرف([3]).

لعبت أحداث 11 من سبتمبر 2001، دورا كبيرا في ازدياد ظاهرة الخوف من الإسلام (Islamophobie) ومن العروبة (Arabophobie) في المجتمعات الغربية بصفة عامة والفرنسية والأمريكية بصفة خاصة. فبعد تقلده منصب وزير الداخلية، عمد "نيكولا ساركوزي"، المدعوم من طرف اللوبيات الصهيونية والتيارات اليمينية المتطرفة والمعادية لاستقرار الجزائر، إلى اتخاذ كل الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق الأمن القومي الفرنسي. واتجه نحو سكان الأحياء والضواحي، التي تعج بالمهاجرين الجزائريين والمغاربيين، بتكثيف الإجراءات الأمنية، ووصل به المقام أن وصفهم بالرعاع. مدعوما في ذلك بأجهزة الإعلام وتيار اليمين المتطرف، والتي تلصق صفة الإرهاب بكل ماهو مسلم، وتعتبر المهاجرين العرب والمسلمين خطرا على الأمن القومي الفرنسي وعلى الهوية الوطنية الفرنسية.

ترتيبا على ما سبق، فإن العلاقات الأمنية بين الجزائر وفرنسا، تميزت بمرحلتين مختلفتين وتوجهين متعارضين. المرحلة الأولى بدأت منذ انلاع الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر مع

([1]) Diego, Ruiz Palma, « Lecture croisées du livre blanc », conférence présenté au actes de la journée d'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ? . Op.cit.p.19.

([2]) Lounis,aggoun et J.B., Rivoire, Op.cit . p.353.

([3]) جاك، شيراك، فرنسا جديدة، فرنسا للجميع .ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1995. ص.126.

بداية التسعينيات، والثانية بدأت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. حيث انحصر العنف والإرهاب في الفترة الأولى في مجمله في أطره الوطنية والمحلية، وحظيت السياسات الأمنية للسلطة الجزائرية في المرحلة الأولى، بالدعم والتنسيق الاستخباراتي في إطاره الثنائي، أو عبر أطر إقليمية وجهوية. أما الفترة الثانية، فقد شهدت تحولا استراتيجيا في مفهوم الإرهاب، وفي طرق مكافحته ومعالجة مسبباته، أين تأثرت هذه الاستراتيجية بسياسات اليمين المتطرف المعادية للإسلام، والمهاجرين الجزائريين. فاصطدمت الاستراتيجية الفرنسية الجديدة المبنية على التدخل المباشر في منطقة الساحل الصحراوي، بالمواقف الجزائرية المعارضة، والمنافسة الأمريكية الشديدة.

الفرع الثاني: معالجة قضايا الهجرة :

تندرج معالجة قضايا الهجرة بكل أنواعها وتغيراتها بين الجزائر وفرنسا، في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، والتي أضحت تحظى باهتمام متزايد منذ انطلاق مشروع برشلونة في 1995. فقد اعتبر المجتمعون في برشلونة أن الإدارة الصحيحة لملف الهجرة، يعتبر فرصة ثمينة لاغناء علاقات التعاون والتبادل بين ضفتي المتوسط، وتحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطية([1]).

كما كان لدخول اتفاقية أمستردام في ماي 1999، حيز التنفيذ، تشجيعا لتوحيد مسائل الهجرة واللجوء داخل دول الاتحاد الأوروبي، والتي تركزت حول أربعة عناصر أساسية([2]):

- التعاون مع دول المنشأ و العبور في المسائل المتعلقة بالهجرة.
- إنشاء نظام أوروبي مشترك للجوء السياسي.
- معالجة معقولة وعادلة للمواطنين الأوروبيين.
- إدارة صحيحة لأمواج الهجرة.

ورغم المقاربة الشاملة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، لمعالجة قضايا الهجرة، إلا أن السياسات الأوروبية المشتركة تطورت بشكل مختلف حول العناصر الأربعة للاستراتيجية الأوروبية لمعالجة إشكالية الهجرة، وركزت على المعالجة الأمنية لهذه الظاهرة. كما تطورت بشكل متباين من دولة إلى أخرى من دول الاتحاد الأوروبي. إلا أن كثافة التنسيق بين الدول الأعضاء، تركزت

([1]) «Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne », 9eme sommet économique et social euro-méditerranéen , tenu à Valencia (Espagne), les 18 et 19 nov 2004.

([2]) Op.cit.

على توحيد الأطر القانونية لإدارة أمواج الهجرة ومكافحة الهجرة السرية في إطار نظام التأشيرة للاتحاد الأوروبي (Système schengen). وقد تعززت هذه السياسة بداية من اجتماع المجلس الأوروبي في صقلية في شهر جوان من سنة 2002. والذي ركز في جدول أعماله على مشاكل الهجرة السرية وارتباطها بشبكات الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، ودعا إلى إعطاء الأولوية لحراسة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتعاون مع بلدان المنشأ ودول العبور قصد محاصرة هذه الظاهرة، والتشجيع على عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية([1]). فقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول شمال إفريقيا على منع المهاجرين غير القانونيين بالقوة، من التسلل إلي أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير القانونيين. كما سعت هذه الجهود إلي تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة علي ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال إفريقيا، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة علي الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم([2]).

تمثل قضايا الهجرة، مسألة حساسة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بحكم الروابط التاريخية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية المتميزة بين الشعبين الفرنسي والجزائري.حيث يوجد 85 بالمائة من المهاجرين الجزائريين بفرنسا(أنظر الجدولين 9 و 10).

الجدول(09): تطور أعداد الهجرة المغاربية الشرعية بين سنوات 1995و2003([3]).

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الجزائر	8564	8469	12412	14523	12103	12760	18555	27936	32596
المغرب	7435	7669	10957	16243	16496	21507	24986	26177	24948
تونس	2414	2608	3917	5372	4954	6686	7985	8994	10496

([1]) «Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne », Idem.
([2]) Op.cit.
([3]) http//www.ined.fr/fr/pop_chiffres/France/flux_immigration/depuis-1994/. consulté le 26/08/2011.

الجدول(10):تطور أعداد الهجرة المغاربية الشرعية في فرنسا من 2004 إلى 2008([1]).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	31846	28989	28726	24041	23605
المغرب	24014	21580	19242	19017	23382
تونس	9835	9284	9150	8832	9103

يقدم هذان الجدولان إحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للدراسات الديمغرافية (INED)، ويقارن بين عدد المهاجرين الجزائريين والمغاربة والتونسيين، المقيمين بصفة قانونية في فرنسا بين سنوات 1995 و2008. ويوضح تطور الهجرة الشرعية من بلدان المغرب العربي الثلاث، حيث نلاحظ ارتفاع أعداد المهاجرين بين سنوات 1995 و2003 لتبدأ بالانخفاض بعد ذلك ابتداء من سنة 2004 وصولا إلى سنة 2008. كما نلاحظ أن أعداد المهاجرين المغاربة والتونسيين تزيد بصفة متزايدة بداية من سنة 1995، بينما تطورت أعداد المهاجرين الجزائريين بصفة غير منتظمة تبعا لتطور العلاقات الجزائرية الفرنسية. ويعزى تراجع أعداد المهاجرين بصفة عامة بداية من سنة 2004، تطبيقا لتوصيات اتفاقية أمستردام للاتحاد الأوروبي في 1999، وتوصيات المجلس الأوروبي المنعقد في صقلية في 2002. والقاضي بإدارة ملف الهجرة بما يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الأوروبية، بعدما تدهور المناخ الاقتصادي في العالم إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 من جهة. و بعد تولي "نيكولا ساركوزي" لوزارة الداخلية في 2002، وتبنيه لسياسات متشددة تجاه قضايا الأمن والهجرة([2]). حيث عمل على إصدار ما لا يقل عن 5 قوانين تتعلق بقضايا الهجرة والاندماج والجنسية. والتي جاءت في مناخ سياسي طبع بخطاب الجبهة الوطنية المعادي للمهاجرين، بقيادة "جان ماري لوبين". وبموجب هذه القوانين تقلصت حقوق المهاجرين الجزائريين في فرنسا بصفة معتبرة. وقد تعرضت هذه القوانين للانتقاد من طرف الكثير من المنظمات الحقوقية العاملة في

([1])http//www.ined.fr/fr/pop_chiffres/France/flux_immigration/depuis-1994/. , Op.cit.
([2]) http://discours.vie-publique.fr/notices/033001361.html . consulté le 21/11/2011.

الميدان، باعتبارها قوانين لا تحترم حقوق الإنسان وتدعو إلى التمييز في العمل والسكن والإقامة. فقد وفر قانون ساركوزي الأول([1]) الذي صدر في نوفمبر 2003، الآليات والضمانات القانونية للأجهزة الإدارية والأمنية لإدارة،مراقبة والحد من الهجرة، من خلال إجراءات التمديد في آجال الحجز للأجانب، وخلق ملف البصمات والصور الرقمية انطلاقا من طلبات التأشيرة، وتشديد العقوبات في حالة الإقامة غير الشرعية، أو الدخول إلى التراب الفرنسي بطريقة غير قانونية، ومراقبة عقود الزواج المختلط، ومعالجة ملفات اللجوء. كما كان لقانون ساركوزي الثاني([2]) الذي صدر في جويلية 2006، والذي شجع هجرة الكفاءات، والطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات العليا في الميادين العلمية والتقنية. وأثر كثيرا على تراجع عدد المهاجرين الجزائريين بتشديد الإجراءات الخاصة بتكوين وتأسيس العائلات في فرنسا. وترحيل المهاجرين المقيمين بطرق غير قانونية وتشديد الحراسة على الحدود. و لم يعد بإمكان أي مهاجر أجنبي قادم من الجزائر أو دول جنوب المتوسط، أن يمكث طويلا في فرنسا، باستثناء المهاجرين القادمين في إطار الهجرة الانتقائية([3]) (L'immigration choisie). فقد شرعت السلطات الفرنسية منذ صدور قانون 2006، في طرد العائلات والأطفال التي لم تتمكن من تسوية وضعيتها القانونية في فرنسا. وفي هذا السياق ترى بعض المنظمات الحقوقية العاملة في مجال الهجرة واللجوء، أن المهاجرين الجزائريين هم الأكثر تعرضا للطرد من فرنسا، و أن العدد الأكبر من التأشيرات المرفوضة تقع في القنصليات الفرنسية بالجزائر([4]). فمبدأ المساواة وحرية تنقل الأشخاص التي أسست لعلاقات التعاون الفرنسي الجزائري بعد الاستقلال لم يعد واقعا. وفي هذا السياق تنوي الحكومة الفرنسية ترحيل 30 ألف مهاجر غير شرعي مع نهاية 2011 وتقليص 20 ألف من أصل 200 ألف مهاجر شرعي يدخلون سنويا إلى التراب الفرنسي. وقد أشار "كلود غيون" وزير الداخلية الفرنسي إلى أن هذه الإجراءات تعكس نظرة سياسية لما يجب

([1]) République Française, Journal officiel n° 274 du 27 novembre 2003. loi n° 2003-1119 du 26 novembre 2003 , relative à la maitrise de l'immigration ,au séjour des étrangers en France et la nationalité.

([2]) République Française, Journal officiel n° 170 du 25 juillet 2006 , LOI n° 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration .

([3]) Chems eddine, Chitour, De la traite au traité : histoire d'une utopie. Alger : Editions Casba, 2006, p.164.

([4]) La Cimade, « La France et l'Algérie, le poids de l'histoire pour comprendre le présent », Dossier de presse, le 21/04/2010, p.3.

أن تكون عليه فرنسا في مجال الهجرة وليس مجرد أرقام ([1]). وقد أكد هذا التوجه بإصداره تعليمات لولاة المحافظات، مفادها أن شروط الاستيعاب والإدماج، يجب أن يتم التحقق منها لدى طالب الجنسية، والمتمثلة في شروط إتقان اللغة الفرنسية، إعتناق المصير المشترك، وقبول المبادئ الأساسية للمجتمع الفرنسي.

كما أدى تأسيس نظام التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي منذ سنة 1990، إلى انخفاض محسوس في حركة وتنقل الأشخاص من الجزائر إلى فرنسا، وبالمقابل ارتفعت أمواج الهجرة السرية وغير القانونية. حيث يتعرض المهاجرون بطرق غير قانونية لانتهاكات حقوقهم أكثر مما يتعرض له المهاجرون الشرعيون. وتعاني المرأة بدرجة أكبر من غوائل الفقر وانتهاك حقوقها في ظل عجز المنظمات الحقوقية وقواعد القانون الدولي عن حماية هؤلاء المهاجرين. فالاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم، التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1990، لا تضمن لكثير من المهاجرين حماية كافية لحقوقهم([2]).

إن المشاكل المطروحة من طرف الهجرة العربية والإسلامية في فرنسا، ضاعفت من قلق السلطات العمومية الفرنسية، وبالأخص تجاه المهاجرين الجزائريين، بحكم العلاقات التاريخية وبفعل الأزمة الأمنية الجزائرية وتزايد شعور الخوف من التطرف والعنف المنسوب إلى الجماعات الإسلامية المسلحة. وزاد من هذا القلق هجمات 11 من سبتمبر الإرهابية، والخوف من انتقال عدوى التفجيرات الإرهابية إلى التراب الفرنسي.

هذه المخاوف استغلها واستثمرها حزب الجبهة الوطنية الفرنسية بقيادة "جان ماري لوبين" والذي رافع ببراعة عن ميراث الجنرال ديغول، رغم معارضته له، بقوله أن :" الجنرال ديغول قد قبل بإزالة الاستعمار لتجنب الهجرة الواسعة إلى فرنسا، وللمحافظة على الهوية الوطنية لفرنسا"([3]). يعتقد "غاي برفيللي" (Guy Pervillé) أن قيادة اليمين التقليدي ضعيفة أمام ضغوط اليمين المتطرف فيما يخص مسألة الهجرة السرية، وتعديلات قانون الجنسية، وبالتالي فهي

([1])سليمان،ح، "وزير الداخلية كلود غيون وجه تعليمات لرؤساء المقاطعات: لا هجرة لمن لا يتقن الفرنسية وعلى طالبي التجنس أن يكونوا لائكيين"، جريدة الخبر. العدد 6457، بتاريخ 2011/08/25.

([2]) جاكوب، هابيمون، " تقرير عن مجموعة العمل الخامسة: التهديدات غير العسكرية للأمن"، من الموقع الإلكتروني:
http://www.puguash.org/publication/tran/w65-ar.pdf. consulté le 17/07/2010.

([3]) Guy, Pervillé, Op.cit. p.171.

تنساق وراء خطابها السياسي المتعلق بالهجرة السرية كمصدر تهديد غير تقليدي للأمن، وكخطر على الهوية الوطنية. فقد استعمل "ساركوزي" أكثر من 90 مرة كلمة هجـــرة (أو إحـــدى مشتقاتها) أثناء إلقائه ندوة صحفية عن موضوع الهجرة، قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية لعام 2007. وقد بدا التأثر بالغا بخطاب الجبهة الوطنية لجان ماري لوبين، حين ربط موضوع الهجرة بالأمن والانحراف، مقتنعا في خطابه أن الحد من الهجرة الشرعية، وطرد المهاجرين غير القانونيين هو مطلب جزء كبير من المجتمع الفرنسي([1]). في حين تتردد أحزاب اليسار بين سياسة الاحتواء وبين الاعتراف بحق التنوع الثقافي واحتفاظ الأفراد بهوياتهم الخاصة. فاليمين المتطرف ينظـــر إلى وجود الجالية الجزائرية بصفة خاصة والعربية الإسلامية بصفة عامة غزوا واستعمارا أجنبيا غـــير قابل للاحتواء أو الاندماج. بينما ينظر اليسار إلى وضعية الجاليات المهاجرة من شمال أفريقيـــا امتدادا لمرحلة الاستعمار الفرنسي في هذه البلدان، وبالتالي إمكانية احتوائها([2]).

إن نظرة اليمين المتطرف مردود عليها، فالمهاجرون الجزائريون ليسوا في وضعية مهيمنة، كما كان المستوطنون في الجزائر المحتلة، سياسيا واقتصاديا وعســـكريا. فالجاليـــات الجزائريـــة الموجودة في فرنسا أو في الدول الأوروبية الأخرى، لا يمكن اعتبارهم أعداء لا يمكن احتـــوائهم أو التعامل معهم، حيث أن وجودهم هناك فرضته ظروف سياسية واقتصادية متعلقـــة بحاجـــة الدولة الفرنسية لهؤلاء المهاجرين للدفاع عنها في وقت الحروب، ولبناء الاقتصاد الفرنسي بعـــد انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما نظرة اليسار، فهي قابلة للنقاش و التأويل، صحيح أن المهاجرين الجزائريين يعانون غالبا من التهميش والإقصاء والعنصرية، وليس كل المهاجرين الجزائريين هـــم من الحركى والمتعاونين من الاستعمار، ولكن وضعيتهم هي أيضا بعيدة عن وضعية الأهـــالي في فترة الاستعمار. فوجود الجالية الجزائرية في فرنسا لا يمكن تفسيره فقط كنتيجة للاستعمار، وإنما يمكن تفسيره أيضا بفشل سياسات التنمية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وكذلك فشل سياسة الانفتاح السياسي والديمقراطي في نهاية عقد الثمانينات أين لعبت عوامل التخلف الناتجة عن ميراث الاستعمار دورا كـــبيرا ومـــؤثرا في فشـــل هـــذه السياسات.

([1]) http://discours.vie-publique.fr/notices/033001361.html .Op.cit .
([2]) Guy, Pervillé, Op.cit. p.172.

واليوم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وتحت تأثير ضغوط أزمة البطالة وركود الاقتصاد الفرنسي، وارتفاع حجم الديون الخارجية. لم تعد فرنسا في حاجة إلى اليد العاملة المهاجرة، و لم تعد في حاجة إلى آلاف الجيوش للدفاع عن أمنها، و لم يعد تنقل الأشخاص و الهجرة إلى فرنسا بعد ذلك حقا مطلقا. فقد التزم الرئيس "نيكولا ساركوزي" مباشرة بعد انتخابه في 2007، بتأسيس أول وزارة للهجرة في الحكومة الفرنسية للجمهورية الخامسة تختص بالمهاجرين وترتكز سياسة الهجرة للرئيس ساركوزي على ثلاثة محاور([1]):

أ- حق الاختيار لفرنسا: لفرنسا حق اختيار من تريد ومن تستطيع استقباله من المهاجرين تحت مسمى الهجرة الانتقائية (L'immigration choisie)، من منطلق سيادة الدول واستقلالها السياسي في اتخاذ أي قرار تراه مناسبا لمصالحها. ويكون للأجانب الذين يتم قبولهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون. أما الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية، فيتم طردهم من فرنسا نحو بلدانهم الأصلية.

ب-حق الإدماج للمهاجر الشرعي: لكل مهاجر في وصعية قانونية الحق في تحسين مساره الاندماجي في المجتمع الفرنسي، على شرط احترام القوانين ومبادئ الجمهورية، بالإضافة إلى إتقان اللغة الفرنسية. ويحق لهم بعد ذلك الحصول على السكن، التعليم والإدماج المهني.

ج- حق العودة للمهاجر: لكل مهاجر الحق في العودة إلى بلده الأصلي إذا أراد ذلك، ويتحقق ذلك بإرجاع الثقة إلى الشباب المهاجر، بوجود مستقبل خارج منطق الهجرة، من خلال تمكين هؤلاء المهاجرين من العيش اللائق في بلدانهم الأصلية، في إطار الشراكة والتضامن مع الدول المصدرة للهجرة.

تتقاطع هذه السياسات مع سياسات اليمين المتطرف والتي تدعو إلى طرد المهاجرين وترحيلهم إلى أوطانهم الأصلية، حفاظا على مناصب الشغل للفرنسيين تحت شعار" الفرنسيون أولا" (Les français d'abords). وحماية للهوية الوطنية والثقافة الفرنسية، أو القبول بسياسة

([1]) Danièle, Lochak, « Immigration subie, immigration choisie : vers de nouvelles hiérarchies », Conférence présenté au séminaire sur les politiques antidiscriminatoires. Centre de Recherche et d'Etude sur les Droits Fondamentaux (CREDOF), Université de Paris 10, le 14 mars 2006.

الإدماج([1])، والتي تعني الإلحاق والتخلي عن الخصوصيات الثقافية، اللغوية والدينية للمهاجرين الجزائريين.

أما بالنسبة للجزائر، فهي تضع مسألة الهجرة ضمن أولوياتها الحكومية، حيث تخصص لها وزارة منتدبة مكلفة برعاية شؤون الجالية الجزائرية في الخارج، والتكفل بانشغالاتها وحماية مصالحها في بلاد المهجر. وتدعو فرنسا ومن الدول الأوروبية، اعتماد رؤية واقعية وشاملة وإنسانية في التعامل مع مشاكل الهجرة لا سيما تلك المتعلقة بالهجرة السرية، وإلى الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة كره الأجانب والعنصرية التي تؤثر حسبها، في العلاقات الإنسانية بين دول الشمال والجنوب.

وفي هذا الإطار، ترى الجزائر أن معالجة مشاكل الهجرة الشرعية وغير الشرعية، يبدأ بالتكفل بقضايا التنمية، من خلال إعداد تصور شامل، تشارك في صياغته كل الدول ذات الصلة بالهجرة، ضمن إطار منظم يكون فيه للمنظمة الدولية للهجرة دور المسهل للعملية، بينما يكون لأفريقيا دور مهم في الحد من زحف الأشخاص نحو أوروبا. وتدعو الحكومة الجزائرية إلى تفادي التهويل من الهجرة السرية وعدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية وخطورة عنها، مثل العنصرية وكره الأجانب في البلدان الغربية([2]) . وتتحرك الجزائر في إطار المنظمات الدولية للدفاع عن أفكارها وأطروحاتها فيما يتعلق بقضايا الهجرة، وتطالب بدور محوري وأساسي لأفريقيا في التعاطي مع هذا الملف دوليا. حيث تتطابق الرؤية الجزائرية مع الرؤية الأفريقية و رؤية المنظمة الدولية للهجرة. فقد صرح المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة أثناء زيارته للجزائر في صيف عام 2009، أن الهيئة التي يشرف عليها «ترى أنه يجب توسيع دائرة التشاور بين البلدان الأعضاء بالمنظمة» وشدد على ضرورة «النظر إلى ملف الهجرة من جانب إنساني والتعامل مع المهاجرين وحمايتهم من كل أشكال سوء المعاملة»([3]).

وفي سياق علاقاتها مع فرنسا، تتمسك الجزائر بالميزة التفضيلية في الاتفاقية الثنائية لسنة 1968 والمتعلقة بتنظيم الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وتهدف إلى تحسين ظروف العيش والعمل

([1]) http://www.lepen2007.fr/pdf/Programmejmlp2007.pdf . consulté le 11/10/2010

([2]) بوعلام، غمراسة، " الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة"، قناة الجزائر. على الموقع : http://www.algeriachannel.net/?p=1245 . consulté le 17/09/2011.

([3]) نفس المرجع .

الكريم ، وتسهيل الترقية المهنية والاجتماعية للجالية الجزائرية، وتأمين حرية التنقل للرعايا الجزائريين بين فرنسا والجزائر. في حين تتمسك الحكومة الفرنسية الحالية بمراجعة بنود هذه الاتفاقية بما يتناسب والتحولات التي تشهدها الهجرة الدولية، وللاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفرنسي بالتحديد، وبما يخدم ويتماشى مع سياستها الراهنة والقاضية بتقليص عدد المهاجرين.

وقد تضمنت اتفاقية 1968 الامتيازات التالية([1]):

ـ للجزائريين الحق في بطاقة إقامة لمدة 10 سنوات.

ـ الحق في الحصول على إقامة مؤقتة قصد المعالجة أو ممارسة التجارة.

ـ حق القاصر في اختيار الجنسية الفرنسية يبدأ من سن 13 سنة مقابل 10 سنوات للجاليات الأخرى.

ـ حق الطلبة الجزائريين في العمل موازاة مع الدراسة لمدة 20 ساعة في الأسبوع على خلاف الجاليات الأخرى.

هذه الامتيازات جعلت الطرف الجزائري يتمسك بها، ويرفض القبول بتعديلها في إطار القوانين الأوروبية والفرنسية المتشددة إزاء المهاجرين. وأصبح ملف الهجرة ذو وزن كبير في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام عدد هائل من المهاجرين الجزائريين فوق التراب الفرنسي، حيث وصلت الجالية الجزائرية إلى ما يقارب 4 ملايين نسمة. وسعت منذ سنة 2001 إلى تعديل هذه الاتفاقية، ويجري تبرير ذلك بدواعي حماية الأمن القومي الفرنسي. وأصبح موضوع الهجرة منذ ذلك الحين مادة إعلامية، وملفا يخضع للمساومات السياسية بين اليمين المتطرف واليمين التقليدي من جهة وبين اليمين واليسار من جهة ثانية.

ورغم التضحيات الكبيرة التي بذلها مئات الآلاف من المهاجرين الجزائريين في بناء الاقتصاد الفرنسي، وفي الدفاع عن فرنسا في حروبها العالمية، إلا أن السلطات الفرنسية تتنكر اليوم لمطالب هؤلاء المهاجرين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق السياسية والثقافية باعتبارهم فرنسيين كباقي الجاليات الأخرى. وأصبحت الحكومة الفرنسية تتماطل وتراوغ من

([1])محمد لمين، حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص.152.

أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة من هؤلاء على جميع الأصعدة. وذلك بهدف فصل هـــذه الجالية عن المجتمع الفرنسي، خوفا مـــن أن تصـــبح هـــذه الفئـــة طرفـــا فـــاعلا في الحيـــاة السياسية،الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد بروز وصعود بعض النماذج الجزائرية والمغاربيـــة إلى مراكز صنع القرار في السياسة الفرنسية.

إن الطبيعة المعقدة والمركبة للهجرة الجزائرية في فرنسا، جعل منها مسألة حساســـة في العلاقات الجزائرية الفرنسية. فاليمين الفرنسي يتهم الجزائر بالتواطؤ والتساهل في محاربة الهجرة السرية، اعتقادا منه أن السلطات الجزائرية، تقوم باستخدام المهاجرين كورقة ضـــغط لزعزعـــة الأمن الفرنسي([1]).بينما تطالب الجزائر، بتنسيق الجهود بين مختلف الدول المتوسطية لحل مشكلة الهجرة السرية، ولا توفر جهدا في محاربة الظاهرة، بحيث وصل الأمر إلى تجـــريم الهجـــرة غـــير الشرعية بسنها قوانين رادعة في حق هؤلاء المهاجرين في محاولة منها التقليل من اتساع دائرتها. حيث تنص المادة 175 مكرر من قانون العقوبات([2]) على معاقبة كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20 ألف إلى60 ألف دج أو بإحدى هاتين العقوبتين. كما ينص القانون أيضا على معاقبة المتورطين في الاتجار غير الشرعي في المهاجرين بالسجن لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، خاصة لما يتعلق الأمر بضحايا تقل أعمارهم عن 18 عاما أو إخضاعهم للمعاملة المهينة وغير الإنسانية. وقد تعـــرض هذا التشريع إلى انتقادات واسعة من طرف المنظمات والجمعيات الحقوقية وبعـــض الأحـــزاب الوطنية، وبعض ممثلي الجالية الجزائرية الموجودة في أوروبا. فقد أكد "نور الدين بلمداح"، رئيس الفيدرالية الأوروبية للجمعيات الجزائرية، لدى استقباله من طرف رئيس مجلس الأمة "عبد القادر بن صالح"، في إطار المشاورات السياسية حول الإصلاحات السياسية؛ على ضرورة رفع التجريم عن فعل الهجرة غير الشرعية، وإيجاد حلول عبر العمل مع الدول الأوروبية لتفعيل مبدأ حريـــة تنقل الأشخاص.

إنّ الحضور الكثيف لإشكاليات وأسئلة الهجـــرة في أوروبـــا وفي فرنســـا علـــى الخصوص، يؤكد بأنّ الحاجة ما زالت ملحة إلى مقاربة أكثر إجرائية وأكثر عدالة في التعاطي مع

([1]) محمد لمين، حبيلة، المرجع السابق. ص.144.

([2]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 15، قانون رقم 09-01 المؤرخ في29 صفر من عام 1430 الموافق لـــ25 فبراير من سنة 2009، و المتضمن قانون العقوبات، القسم الثامن، المادة 175 مكرر.

دواعيها المباشرة ونتائجها الكارثية، فغياب هذه المقاربة الناجعة هو الـــذي يســـاهم فعـــلا في استفحالها وتنامي درجاتها في مشهد العلاقات الأورومتوسطسة بصفة عامة والعلاقات الجزائرية الفرنسية بصفة خاصة.

إنّ التدبير العقلاني لمسألة الهجرة يتطلب تبني مقاربة جديدة تستجلي العلاقة القائمة بين الهجرة والتنمية، إذ يمكن تقييم الدعم الذي تقدمه الهجرة الجزائرية للاقتصاد الفرنسي، كما هي تساعد على دفع التنمية بالجزائر والتقليل من البطالة، بتوفير مداخيل إضافية من العملة الصعبة التي يمكن استثمارها في الجزائر.

وإذا كانت كل الدول سيدة في اتخاذ القرارات والسياسات التي تناسبها، فمن غـــير المعقول أن تغلق فرنسا أبوابها أمام المهاجرين. فذلك لن يؤثر إيجابيا على آفاقهـــا الاقتصـــادية والاجتماعية البعيدة الأمد فحسب، بل سيدفع بأعداد أكبر من فقراء الجنوب لاختراق حدودها عن طريق الهجرة السرية وغير القانونية، بمساعدة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، مما يعرّض المهاجرين في أغلب الأحيان للوفاة أو الإصابة أثناء عمليات العبور السرية على متن القـــوارب، والشاحنات، والقطارات.

إدراكا منها لأهمية الجزائر الجيو سياسية والاستراتيجية، والدور الذي يمكـــن أن تلعبـــه الجزائر في الحفاظ على الأمن والاستقرار في حوض البحر المتوسط ومنطقة الســـاحل، ســـعت فرنسا لإدماج الجزائر ودول الجنوب بصفة عامة في تجسيد الاستراتيجية الأوروبية وبناء مقاربة جديدة للأمن في حوض البحر المتوسط، من خلال برامج جديدة للتعاون والشراكة في جميـــع المجالات، والتي تجسدت في مختلف المشاريع المتوسطية، بداية من مشروع برشلونة ووصـــولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط. هذه المشاريع تهدف في عمومها إلى" إنشاء منطقة يســـودها الأمـــن والاستقرار والتعاون ، وفضاء تعالج فيه شؤون الأمن المتبادل، والهجرة إلى أوروبا، ومكافحـــة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، تنظيم شؤون الطاقة والتجـــارة، دعـــم الديمقراطيـــة وحقوق الإنسان"([1]).

فقد سعت فرنسا، منذ تاريخ الإعلان عن مبادرة برشلونة في 1995، إلى توظيف هذا المشروع كأداة للبحث عن توازن جيو سياسي وجيو اقتصادي يمكنها من التكيف مع التطورات

([1]) صالح، سعود، مرجع سبق ذكره . ص.114.

الجديدة التي يعرفها العالم، ومن أجل تنفيذ سياستها المتوسطية تجاه دول الضفة الجنوبية، ومنها الجزائر وبلدان المغرب العربي، قصد الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية ونفوذها التقليدي الذي أصبح مهددا من طرف لاعبين جدد في المنطقة، ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والصين([1]).

من جهتها، أعطت الجزائر في السنوات الأخيرة، أهمية كبيرة للدائرة المتوسطية التي تنتمي إليها، في مجال البحث عن توفير الأمن والاستقرار الدائم، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون والحوار وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ضفتي البحر المتوسط، بهدف المواجهة المشتركة لتلك التحديات والتهديدات التي يتجاوز التصدي لها إمكانيات كل طرف لوحده.

إلا أن واقع الشراكة كشف مع مرور السنوات عن محدودية آلياتها وأدواتها المختلفة، فرغم توجهاتها الإيجابية إلا أن تلك المشاريع هي في الواقع تعبير عن تطلعات أوروبية لتحقيق مصالحها المشتركة على حساب مصالح بلدان الجنوب. وانطلاقا من تجربتها مع فرنسا وعلاقاتها الطويلة معها، ترى السلطات الجزائرية في هذه المشاريع امتدادا لأسلوب التعاون الذي خطط له الجنرال ديغول منذ وصوله إلى السلطة، وما هو إلا نوع من الاستعمار الجديد المغلف بالمساعدة من أجل دعم التنمية([2]). فهذا المشروع الذي تتبناه فرنسا وتدافع عنه، يحمل بين طياته معايير مزدوجة في التعامل مع بلدان الجنوب. ففي الوقت الذي تطالب فيه بنزع أسلحة الدمار الشامل، مازالت فرنسا تدعم إسرائيل وتتغاضى عن امتلاكها لأكبر ترسانة في جنوب المتوسط. ورغم إغراءات هذه الشراكة، فإنها أبقت الجزائر رهينة لإرادات دول الشمال ولا سيما فرنسا والتي دفعت بها إلى القبول بإعادة جدولة ديونها وخصخصة مؤسساتها الاقتصادية بدعوى جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في التنمية. وهو الهدف الذي لم تبلغه هذه الشراكة لحد الآن.

وأخيرا يمكن القول إنّ المقاربات الأمنية، المنتهجة من طرف السلطات الفرنسية والأوروبية، لمعالجة إشكالية الهجرة، والتي أكدت الممارسة الميدانية عقمها وعجزها، ينبغي أن تتراجع لتفتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية، تعتمد العدالة الاجتماعية أداة ضمن أدواتها وممارساتها، بالشكل الذي يتيح اندماجا حقيقيا لهؤلاء المهاجرين، ويسهم في تدبير

([1]) صالح، سعود، المرجع السابق. ص.114.

([2]) نفس المرجع . ص.117.

اختلافاتهم العقائدية والثقافية، ويوفر لهم الشروط الموضوعية والضمانات اللازمة لتوفير عيش كريم، أسوة بباقي المواطنين الأوروبيين.

وعلى العموم، فإن الاختلاف والتباين في الرؤى حول الاستراتيجيات المتبعة لمحاصرة أسباب العنف والإرهاب والهجرة غير الشرعية بين الطرفين مازال قائما ومؤثرا في علاقاتهما الثنائية. وأن محاولات الجزائر لتوظيف مشروع الشراكة الأورومتوسطية في المسار الذي يخدم مصالحها، قد اصطدمت بالمواقف الفرنسية، والتي استطاعت بدورها توظيفه بفعالية لخدمة مصالحها من جهة، والضغط على الحكومة الجزائرية من جهة ثانية.

الفرع الثالث: الملفات الاقتصادية :

يمثل العامل الاقتصادي متغيرا من متغيرات العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. حيث كانت العوامل السياسية والعسكرية هي الموجه الرئيسي في السياسة الدولية. ففي فترة الحرب الباردة، كانت أفريقيا والجزائر على وجه التحديد تخضع للاستقطاب السياسي والعسكري للاتحاد السوفياتي سابقا، لاعتبارات أيديولوجية وسياسية. في حين كان اقتصادها يخضع للنفوذ الفرنسي. بينما تراجعت العوامل الايديولوجية والعسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لصالح العوامل الاقتصادية والحضارية. حيث شهدت الجزائر وأفريقيا دخول لاعبين جدد في الميدان الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، وبلدان شرق آسيا مزاحما للنفوذ الفرنسي والأوروبي. فما هو واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا في ظل التحولات الدولية الجديدة؟ وما مدى تأثر هذه العلاقات بسياسات اليمين المتطرف؟.

1) الإدراك الفرنسي للتحولات الاقتصادية في الجزائر:

إن انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والتخلص من عبء المديونية الخارجية، وتأسيس صناديق الادخار العمومي، أدى إلى تطور المؤشرات الاقتصادية والتنموية للجزائر. بالإضافة إلى ارتفاع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. كماأن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، أدى باقتناع المؤسسات المالية الدولية، والدول الغربية بجدوى هذه الإصلاحات، مما دفع بها إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه الجزائر.

ونتيجة للتحولات الاقتصادية والاستراتيجية في الجزائر منذ 1999، فقد أدركت فرنسا خطورة بعدها عن السوق الجزائرية، مما دفع صانع القرار السياسي في فرنسا إلى التخلي تدريجيا عن

سياسة الابتزاز والمناورة، التي ما فتئت فرنسا تنتهجها إزاء الجزائر، وتغيير سياستها حرصا على مصالحها التجارية والاقتصادية أمام المنافسة الدولية الكبيرة، لا سيما من طـــرف الشـــركات الآسيوية والأمريكية.

وفي هذا الإطار، وضعت فرنسا إستراتيجية دفاعية أكثر منها هجومية في الجزائر، ترتكز أساسا على سياسة التعاون، وذلك لضمان مصالحها المختلفة في المنطقة بكل أبعادها، وتفادي أو الحد من الأخطار الآتية منها. فسياسة التعاون تبقى أحد أهم عناصر السياسة الخارجية لفرنسا مـــع مستعمراتها القديمة، وفي هذا السياق يقول" جانييتي" أحد منظري فلسفة التعاون الفرنسية مـــا يلي:"فمهما قمنا به، فسياسة التعاون ستبقى أحد عناصر السياسة الخارجية، وتزداد أهميتـــها ومحوريتها يوما بعد يوم، فالتهديد باستخدام الأسلحة، الذي كان أداة أساسية في العلاقـــات الدولية لقرون، يشكل استثناءا في العصر النووي، فالدول التي تريد أن تحقق أهدافها ومصالحها، أو أن تدافع وتوسع من أهدافها الإستراتيجية والإيديولوجية، عليها أن تلجأ أكثر من أي وقت مضى للأساليب الاقتصادية ، التقنية والثقافية، خاصة مع العلم أن الثـــورة التكنولوجيـــة في المواصلات قد قربت من المسافات وبين القارات مما يجعل كـــل سياســـة خارجيـــة سياســـة كونية"([1]).

لقد سعت فرنسا بعد نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق العديد من السياسات والمبادرات على مختلف الأصعدة، وخاصة الاقتصادية منها، سواء في إطار العلاقات الثنائيـــة، أو بشـــكل جماعي في إطار الشراكة الأورومتوسطية. ولكنها مع ذلك تؤكد رغبتها في الإبقاء على نفوذها بشكل انفرادي في الجزائر، من خلال الدخول معها في علاقات متميـــزة خلافـــا لعلاقـــات الاستعمار.

يشكل عنصر المبادلات الاقتصادية ،المالية والتجارية، أحد المؤشرات الرئيسية لتحديد حجـــم وطبيعة العلاقات بين الدول، لاسيما في ظل اتساع هامش المصالح الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، وتراجع الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية خلال سنوات ما بعد الحـــرب البـــاردة. وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية، مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، حيث

([1])فاطمة، بيرم، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير(غير منشورة). جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسة باتنة، 2010، ص.111.

تهدف من ورائها إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات والشركات الفرنسية التي تبدي استعدادا لدخول السوق الجزائرية. تحاول فرنسا، التي تعتمد على مركزية أكبر في إدارة مصالحها الاقتصادية في الخارج، على تجنيد كل هياكلها الإدارية من وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد والمالية، وحتى رئاسة الجمهورية للاستفادة من الصفقات التجارية والاستثمارية في الجزائر.

ومهما تغيرت أدوات الهيمنة والنفوذ الفرنسي، وأساليب إدارة السياسة الخارجية الفرنسية، تبقى العلاقات الاقتصادية الجزائرية، تسير ضمن منطق علاقات الدول المتقدمة مع الدول النامية والمتخلفة، والتي تتميز دائما بخضوعها لموازين القوى المهيمنة، والتي تعكس مصالح واستراتيجيات القوى العظمى، وتستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي، والمتمثلة في التحكم في التكنولوجيا، وامتلاك رؤوس الأموال ومراقبة الأسواق وإدارتها، والسيطرة على أهم الموارد الطبيعية غير المتجددة.

إن تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، هو قبل كل شيء تاريخ الشبكات المعقدة من العلاقات الثنائية. فقد سمح الاستعمار الفرنسي للجزائر مدة 132 سنة، بتكوين شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية، السياسية والثقافية، تنعم بكثير من النفوذ والتأثير في القرار الاقتصادي للجزائر. كما أن حضور الشركات الفرنسية ورجال الأعمال في الجزائر منذ الاستقلال، وما قبل الاستقلال، ساهم في تعميق حالة التبعية للاقتصاد الفرنسي. وسمح لكثير من الوسطاء والمتعاملين في الجزائر وفي فرنسا من الانتفاع من هذه الوضعية([1]). والجدير بالذكر أن تاريخ استقلال الجزائر، ظل حاضرا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وكثيرا ما أثر على سير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولا زال حتى الآن. غير أن النفوذ الفرنسي وتبعية الاقتصاد الجزائري، جعل من هذه العلاقات تستمر رغم الخلافات التاريخية والسياسية التي برزت إلى السطح منذ صيف عام 2000، وتوترت بصورة ملحوظة منذ إصدار قانون تمجيد الاستعمار في 23 فبراير 2005.

لقد ظلت فرنسا، منذ الاستقلال شريكا اقتصاديا مرجعيا للجزائر، ورغم التردد وانعدام الثقة بين الطرفين، إلا أن الشركاء الاقتصاديون ورجال الأعمال يدفعون السلطات الحكومية إلى

([1]) Bochra, Settouti, « La diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins », Doctorat en science politique, présenté à l'Université Nancy(2), faculté de droit, soutenue le 30 oct 2008, p.193.

تلطيف الأجواء السياسية للحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية لهؤلاء الشـــركاء. ورغـــم التوترات السياسية التي شابت العلاقات الثنائية ابتداء من 2005، إلا أن هذه الفترة شـــهدت عودة قوية للمؤسسات الفرنسية إلى السوق الجزائرية.

تحاول الطبقة السياسية باستمرار، فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياســـية والدبلوماسية([1]). ورغم التوتر السياسي والخلاف التاريخي حول الذاكرة وما يتعلـــق بحـــرب التحرير الوطني، إلا أن فرنسا تظل أهم شريك اقتصادي للجزائر(أنظر الجدول 11).

الجدول(11): أهم الشركاء التجاريين للجزائر في سنة 2008([2]).

أهم الزبائن	**و.م.أ**	**إيطاليا**	**إسبانيا**	**فرنسا**	**هولندا**	**كندا**	**تركيا**	**البرازيل**	**بريطانيا**
الصادرات الجزائرية بالمليون دولار	18648	11902	8938	6421	5615	5552	3290	2478	2293
أهم الموردين	**فرنسا**	**إيطاليا**	**الصين**	**الو.م.أ**	**ألمانيا**	**إسبانيا**	**اليابان**	**الأرجنتين**	**تركيا**
الواردات الجزائرية بالمليون دولار	6465	4342	3987	2178	2338	2896	1431	1263	1253

لقد عبر رئيسا البلدين، أكثر من مرة عن رغبتيهما في تأسيس شراكة اقتصادية مميـــزة، ترتكز على الاستثمار الفرنسي المباشر، والعمل المؤسسي والـــتقني للإصـــلاحات الاقتصـــادية بالجزائر، وتعبئة وسائل التمويل اللازمة للمشاريع الكبرى، وتحويـــل التكنولوجيـــا والمعرفـــة الفرنسية، في جميع المجالات. خاصة في قطاعات الطاقة، الموارد المائية، النقل، السكن والعمـــران وفي قطاع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال.

([1]) Bochra, Settouti, Op.cit. p.197.
([2]) Ministère des finances, Directions Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et des Statistiques, statistiques des commerce extérieur de l'Algérie, année 2008.

وفي هذا الإطار فقد وقع الطرفان مذكرة تفاهم في 2005، لتطوير الشراكة ودعم النمو، قدر غلافه المالي بـ 2 مليار أورو. وتضمن العديد من إجراءات الدعم والمساعدة لتشجيع المؤسسات الفرنسية على الاستثمار في الجزائر. ووضعت فرنسا ما مجموعه 287.8 مليون أورو تحت تصرف الحكومة الجزائرية في إطار القروض التي يمنحها نادي باريس. كما أقرضت الوكالة الفرنسية للتنمية 55 مليون أورو لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفتح غلاف مالي إضافي مقداره مليار أورو لضمان وتأمين القروض الجزائرية، مخصصة لتمويل العقود الخاصة بقطاعات النقل والاتصال، الطاقة والكهرباء، التجهيز الصناعي وخدمات السكن والعمران([1]).

غير أن الفترة الممتدة من سنة 2008 و2010، شهدت جمودا في العلاقات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالاستثمار. كما شهدت سنة 2006 تراجعا جزائرياعن قانون المحروقات. الأمر الذي أدى بالمستثمرين الفرنسيين العزوف عن الاستثمار في الجزائر.

وانتظرت العلاقات الاقتصادية والسياسية شهر أكتوبر من سنة 2010، لتنتعش بعدما عرفت فترة من الجمود . فتوالت الزيارات الرسمية وغير الرسمية للمسؤولين الفرنسيين إلى الجزائر العاصمة، بهدف إعادة الدفء لهذه العلاقات. لا سيما زيارة " جان بيار رافاران" والذي كلفه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بحل الملفات الاقتصادية العالقة مع الجزائر، بعيدا عن خلافات السياسة والتاريخ. وفي هذا الصدد فقد صرح السفير الفرنسي بالجزائر " Xavier Driencourt"، في مقابلة مع جريدة الوطن، أنه تم ضبط 10 ملفات اقتصادية بصفة نهائية من بين 12 ملفا كان عالقا بين البلدين. ليبقى ملفا مصنع السيارات رونو (Renault)، ومصنع الغاز والبتروكيماويات مع توتال (Total)، في مرحلة البحث والتفاوض من أجل التوصل إلى حل مشترك بين الطرفين([2]).

ففي مجال النقل مثلا، تم الاتفاق مع الشركة الفرنسية "ألستون" (Alston) على صناعة عربات الترامواي في عنابة بدل استيرادها من فرنسا واسبانياكما كان معمولا به في السابق. وهذا ما سيساهم في وضع قاعدة صناعية تساعد على نقل المعرفة الصناعية والتكنولوجيا الفرنسية في هذا المجال، وخلق مناصب شغل للشباب الجزائري البطال. كما يمثل هذا الاتفاق

([1]) Bochra, Settouti, Op.cit. p.199.

([2]) Ali, Benyahia et Fayçal, Metaoui, « Xavier Driencourt : le printemps arabe est une fausse bonne idée », El-Watan. n° 6339, du 25/08/2011, p.p. 4-5.

مكسبا كبيرا للشركة الفرنسية، حيث تسعى الجزائر إلى إنجاز 18 مشروعا للترامواي في مناطق أخرى من الوطن. لكن ملف رونو وتوتال العالق، يبقى الأكثر أهمية بالنسبة إلى الجزائر، حيث يمثل مصنع السيارات بالجزائر، من المشاريع الاستراتيجية التي لا طالما سعت الجزائر إلى تجسيده منذ بداية الثمانينات، و لم يتم ذلك لحد الساعة. والذي من شأنه إشراك العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية في إنجازه، بالإضافة إلى الحد من استيراد السيارات من الخارج. أما بالنسبة لتوتال فيتعلق الأمر باستثمار ما قيمته 4.5 مليار أورو للشركة في مجال صناعة الغاز، كما هو مهم بالنسبة للجزائر التي تسعى إلى تعزيز صناعتها البتروكيماوية وتطويرها.

2) العلاقات التجارية والمالية :

إن تطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا منذ 1999، سمح بتطور العلاقات التجارية بينهما، فقد أصبحت فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر منذ ذلك التاريخ(أنظر الجدول12).

الجدول(12): المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة 2002– 2004([1]).

	2002	2003	2004
الصادرات الجزائرية لفرنسا بالمليون دولار	2460	2911	3615
حصة فرنسا من مجمل الصادرات الجزائرية %	12.8	15.22	11.4
الواردات الجزائرية من فرنسا بالمليون دولار	3543	3789	4126
حصة فرنسا من مجمل الواردات الجزائرية %	30.6		22.67

تبين أرقام الجدول السابق تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية من فرنسا، في الفترة الممتدة بين 2002 و2004. حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا 6.7

([1]) فاطمة، بيرم، مرجع سبق ذكره. ص.116

مليار أورو في سنة 2003. وارتفعت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر بمقدار 50 بالمائة في مدة ثلاث سنوات، وحققت فائضا تجاريا قدره واحد مليار أورو في سنة 2000([1]). ورغم ارتفاع القيمة المالية للصادرات والواردات الجزائرية من وإلى فرنسا، فإن النسب المسجلة في الجدول تبين بوضوح عدم استقرار حصة فرنسا في المبادلات التجارية مع الجزائر. ويعزى ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية إلى أن 98 % من الصادرات الجزائرية نحو فرنسا تتكون من المحروقات. أما تراجع حصة فرنسا من السوق الجزائري فيعزى إلى عزوف المؤسسات الاقتصادية الفرنسية عن الاستثمار في الجزائر، نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي سادت الجزائر أكثر من 10سنوات.

يعود هذا التحسن والارتفاع في قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى عاملين أساسيين الأول يتعلق بارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وطبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا. والثاني يتمثل في استغلال المؤسسات الفرنسية لتحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، وعودة الاستقرار والأمن إلى ربوع الجزائر.

الجدول(13): المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة 2008-2009 بالمليون أورو([2]).

السنوات	2008	2009	نسبة النمو
الواردات الجزائرية من فرنسا	5499.4	3774.7	% 4.8 -
الصادرات الجزائرية إلى فرنسا	4818.9	2193.6	% 40.9 -

تبين أرقام الجدول السابق، انخفاضا في حجم المبادلات التجارية بين سنتي 2008 و2009، حيث انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا بنسبة 4.8، وانخفضت نسبة الواردات بنسبة 40.8%. فقد انخفضت واردات الجزائر من فرنسا من 24 سنة 1992 إلى 16 % سنة 2009، كما انخفضت الصادرات الجزائرية من 15% سنة 2000 إلى 11 % سنة 2009. فخسرت بذلك فرنسا مكانتها كأول زبون، لفائدة إيطاليا، وتخشى أن تخسر مكانتها كأول ممون لصالح الصين. هذه الأخيرة التي احتلت بداية من سنة 2009 المرتبة الثانية ب 12 بالمائة مقابل 2 بالمائة سنة1992([3]).

([1]) Bochra, Settouti, Op.cit. p. 199.

([2]) محمد لمين، حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص.140

([3]) نفس المرجع. نفس الصفحة.

إن طبيعة المبادلات التجارية بين البلدين والتي تمثل فيها المحروقات مكونا أساسيا، جعل كل منهما يدرك أهمية استمرار هذه العلاقة. كما أن تغير الاستراتيجية الجزائرية نحو تنويع شركائها التجاريين، والتحولات والأزمات العالمية في مجال الطاقة، جعل فرنسا تدرك خطورة هذا التحول، مما دفع بها إلى تغيير استراتيجيتها للطاقة بصفة عامة، وسياستها تجاه الجزائر حفاظا على مصالحها التقليدية، في ظل الطلب العالمي المتزايد على المحروقات، وفي ظل المنافسة الدولية الكبيرة خاصة من الدول الأوروبية والأمريكية(أنظر الجدول14). وتتمثل هذه السياسة في ربط الاستراتيجية الفرنسية للطاقة بنظيرتها الجزائرية، من أجل ضمان التموين المستمر من الغاز والبترول الجزائري([1]).

([1]) Chems Eddine, Chitour, L'empire Américain, le pétrole et les arabes. Algérie : Edition ENAG, 2006, p.73.

الجدول(14): صادرات الجزائر من المحروقات لفرنسا
مقارنة بالدول الأمريكية والأوروبية في سنة 2006([1]).

	بترول	غازطبيعي	غاز مميعGNL	GPL	المجموع
الإنتاج الجزائري من المحروقات	947.2 ألف برميل/ اليوم	37.8 مليار متر مكعب	23.9 مليار متر مكعب	7 ملايين طن	//
أمريكا الشمالية	30.67	00	0.80	2.08	33.55
أمريكا اللاتينية	2.46	00	00	0.16	2.62
أوروبا الشرقية	0.06	0.14	00	00	0.20
أوروبا الغربية	17.45	14	15.80	5.76	53.01
فرنسا	4.10	00	7	00	11.10
إيطاليا	4.09	9.38	1.40	00	14.87
إسبانيا	4.13	3.50	2.80	00	10.43
البرتغال	0.84	00	00	00	0.84

يضع الجدول السابق مقارنة بين حجم الصادرات الجزائرية إلى كل من فرنسا والدول الأوروبية الغربية منها والشرقية، والدول الأمريكية الشمالية واللاتينية في سنة 2006. والـــذي يظهر من خلاله مدى تبعية أوروبا الغربية للمحروقات الجزائرية والتي قدرت بنسبة 53.01 %، حيث تحوز فيها فرنسا نسبة 11.1 %، وتستحوذ على نسبة 7% من الغاز الطبيعي المميـــع.

([1]) Aurélia, Mané.Estrada, « Sécurité énergétique en méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politique, un regard Espagnol », Note de l'IFRI. Octobre 2008, p.13.

كما يوضح مدى منافسة الدول الأمريكية والأوروبية على المحروقات الجزائرية. والجدير بالملاحظة في هذا الجدول هو انعدام الواردات الفرنسية من البترول الجزائري لهذه السنة.

إن الإحساس بضعف الاستراتيجية الأوروبية للطاقة، بدأ يتضاعف بداية من سنة 2007، بعد تراجع الحكومة الجزائرية عن قانون المحروقات، بقرار من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في صيف عام 2006، وتحت ضغط الرأي العام الوطني المناهض لقانون 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 والمتعلق بفتح هذا القطاع أمام الشركات البترولية الأجنبية، وتقليص احتكار الشركة الجزائرية سوناطراك لقطاع المحروقات في الجزائر. وازداد القلق الأوروبي من السياسة الجزائرية بعد الخلاف الذي حصل بين سوناتراك والشركات الإسبانية، والذي أيقض الشعور بالخوف من عودة فكرة التأميم إلى السياسة الجزائرية([1]).

لكن قراءة مخالفة لطبيعة الاقتصاد الجزائري، وواقع الصادرات الجزائرية، والذي تمثل فيه المحروقات نسبة 97.3 %، وتمثل فيه الدول الأوروبية الغربية نسبة 53% من الصادرات الجزائرية، تعني تبعية الجزائر الكلية لمداخيل المحروقات، ومن خلالها إلى زبائنها الأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا. كما تعني هذه الوضعية أن استقرار الجزائر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بمداخيل المحروقات.

وتتقاسم الشركات الفرنسية، الإسبانية والإيطالية توزيع وتسويق الغاز الطبيعي الجزائري في أوروبا، حيث تستحوذ إيطاليا على 45.82%، ثم الإسبانية على 19.22%، ثم الفرنسية على 13.64%، بينما لا تسوق سوناتراك سوى 4.89%([2]). ورغم ان فرنسا ليست بلدا منتجا للمحروقات، لكنها تملك إحدى أكبر الشركات العالمية وهي شركة " توتال"، والتي تأتي في المرتبة الخامسة عالميا بعد الشركات الأمريكية والبريطانية،والمرتبة الأولى في السوق الأوروبية ولها من القدرة على التأثير في الأسواق الدولية والجهوية للطاقة، مما يؤثر على تواجد الشركة الجزائرية سوناتراك في الخارج، فمهما بلغت طموحات السلطات الجزائرية، وحجم سوناتراك، تبقى ضعيفة الحضور والتأثير في الأسواق الخارجية.

إن رغبة فرنسا ومن ورائها أوروبا في الخروج من التبعية الكلية للمحروقات القادمة من الخارج، وقلقها وخوفها من عدم وجود تموين مضمون وبأسعار مقبولة كالذي توفره الجزائر،

([1]) Aurélia, Mané.Estrada,Op.cit,p.12.
([2]) Op.cit. p. 19.

خاصة بعد الأزمة التي نشبت بين أوكرانيا وروسيا، والتقارب الروسي الجزائري في مجال الغاز الطبيعي، الذي أحدث قلقا كبيرا من هذا التقارب، إذا علمنا أن أوروبا تستورد 10% من الغاز الطبيعي الجزائري، و 24 بالمائة من روسيا([1]).

ويندرج العرض الفرنسي المقدم من طرف "نيكولا ساركوزي" لعقد شراكة استراتيجية في مجال الطاقة مع الجزائر ضمن هذه الثنائية من الرغبة والخوف، الخوف من خسارة مصالحها الاستراتيجية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والمبادلات التجارية والاقتصادية لصالح الصين والبلدان الآسيوية الصاعدة، وما يخص الغاز الطبيعي لصالح إسبانيا وإيطاليا.

لقد استطاعت الجزائر، بفضل دبلوماسيتها الهجومية في مجال الطاقة، وتحالفاتها الاستراتيجية المتنوعة مع روسيا، الصين، جنوب أفريقيا،... أن تتحرر نسبيا من الهيمنة الفرنسية، وتخلق نوعا من التنافس، والذي بموجبه وجدت فرنسا نفسها أمام خيار إعادة بعث العلاقات الثنائية مع الجزائر، وخلق آفاق جديدة للتعاون في مجال الطاقة.

تأسيسا على هذا الفهم والإدراك، أسرعت فرنسا في سنة 2007 إلى التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبرامج مع الجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة، الشمسية والهوائية، تعبيرا عن إرادة الحكومة الفرنسية في خلق آفاق جديدة ومستقبلية للتعاون، واستجابة لرغبة الجزائر في تنويع مصادرها الطاقوية تحسبا لمرحلة ما بعد البترول. وفي هذا الشأن تم التوقيع على مذكرة تفاهم تخص تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية على امتداد عشر سنوات([2]). هذا الاتفاق يوحي بدخول فرنسا معركة الرهانات المستقبلية للجزائر في مجال الطاقة لضمان استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية في المستقبل، وبالتالي الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لفرنسا في المنطقة. وفي هذا السياق، تلعب غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، دورا رئيسيا في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية، وفي مواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر، وفي متابعة المؤسسات الجزائرية في الخارج. فقد ارتبطت هذه الغرفة حتى 2003، باتفاقيات شراكة مع هيئات مماثلة أو مشابهة في أكثر من 30 بلدا. وطورت علاقات تفضيلية مع العديد من المؤسسات الفرنسية. ففي عام 1988 طورت علاقاتها مع غرف التجارة والصناعة للعديد من المدن الفرنسية، منها مدينة مرسيليا، بروفانس، مورت، موزال، تولوز. وفي عام 2001 مع

([1]) محمد لمين، حبيلة، مرجع سبق ذكره.ص. 157.

([2]) نفس المرجع . ص. 158.

غرفة التجارة والصناعة لمدينة باريس. وبمشاركة المركز الفرنسي للتجارة الخارجية، تم تأسيس نظام إعلامي لصالح المصدرين الجزائريين. وأصبحت غرفة التجارة والصناعة الجزائرية عضوا في مجلس غرف التجارة الفرنسية العربية، وعضوا في جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط([1]).

وللإشارة فإن حصة فرنسا في السوق الجزائرية تتراوح بين الارتفاع والنقصان تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية في البلدين، لكنها تعرضت لتراجع محسوس ابتداء من سنة 2007، تاريخ تسلم "نيكولا ساركوزي" السلطة. وكان ذلك التراجع في اعتقاد الباحث، نتيجة التوترات السياسية التي أعقبت قانون تمجيد الاستعمار في 2005، وقوانين الهجرة المتشددة في 2006. ونتيجة اعتقال الدبلوماسي الجزائري، ووضع الجزائر في قائمة الدول ذات الخطر في مجال الطيران المدني. فقد صرح السفير الفرنسي في الجزائر، أن حصة فرنسا من السوق الجزائرية قد تراجعت إلى 15.1 بالمائة سنة 2010، في حين كانت 16.8 بالمائة سنة 2007([2]) ، .وكانت 25.8% في سنة 1999([3]). وذلك في ظل المنافسة الدولية من القوى التجارية الصاعدة مثل الصين بـ 11% وإيطاليا بـ 7.7 %. ورغم التراجع المسجل في حصتها من السوق الجزائري، إلا أن فرنسا تبقى الشريك التجاري الأول للجزائر. حيث تحتل الصف الرابع في قائمة زبائن الجزائر، بعد كل من الولايات المتحدة، إيطاليا، وإسبانيا. وتبقى الممون الأول للجزائر، تليها في ذلك كل من إيطاليا، الصين، ثم إسبانيا.

أما على المستوى المالي، فقد سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية للجزائر منذ الاستقلال، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي. فبالرغم من محاولة الجزائر التحرر من التبعية للفرنك الفرنسي بتبنيها لعملية التقييم المركب للدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أن الجزائر تميل إلى استخدام اليورو كوسيلة للمبادلات التجارية والنقدية مع المؤسسات الفرنسية. مما جعل من العملة الوطنية مرتبطة بالعملة المرجعية الفرنسية. كما أن هذه الأنساق النقدية ذات الصفة التبعية ، تعرقل من قدرات الدولة الجزائرية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على فرنسا أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل

([1]) عبد اللطيف، بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح. الجزائر: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، د.ت.ن، ص.116.

([2]) Ali,Benyahia et Fayçal, Metaoui, Op.cit. p. 5.

([3]) فاطمة، بيرم، مرجع سبق ذكره. ص.133.

الأموال للخارج([1]) .كما أن استعمال البنوك والمصارف الجزائرية لهذه العملة ، سوف يعمل على دعم القيمة التجارية لليورو، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا الاقتصادية والمالية عالميا. بالإضافة إلى ذلك فإن التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل المتعاملين الجزائريين التجارة مع فرنسا بالدرجة الأولى، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته السوق الجزائرية، التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها ، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ على نجاعة المؤسسات الاقتصادية بها. إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق القروض وتقديم المساعدات المالية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر وفي مستعمراتها السابقة، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في الاقتصاد الجزائري بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي.

بعدما كانت الجزائر المستفيد الأكبر من الدعم المالي الفرنسي سواء العمومي أو الخاص، بعد الاستقلال وحتى لسنوات فترة التسعينات، فإن مكانتها تراجعت لصالح المغرب، إذ قدرت القروض الفرنسية للجزائر في سنة 2001 بـ 599.5 مليون فرنك فرنسي، بينما كانت حصة المغرب 1502.4 مليون، أما تونس فقد حضيت بـ 596.5 مليون فرنك فرنسي . وفي سنة 2007فقد قدرت قيمة القروض المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، بينما كانت حصة الجزائر 250 مليون يورو، أما تونس فقدرت حصتها بـ 94 مليون يورو([2]) . إن هامشية الجزائر في السياسة المالية الخارجية الفرنسية، يبين مدى تركيز فرنسا على دعم الأنظمة السياسية الموالية لها، نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما مع الجزائر.

بقيت هذه المساعدات تتأرجح منذ بداية التسعينات، حسب الظروف والمعطيات لكل دولة حيث ترتبط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية ومدى تقدم الإصلاحات السياسية و الاقتصادية المشروطة. وقد انعكست هذه السياسة سلبا على هذه الدول، فقد وجدت الجزائر نفسها محاصرة بدين خارجي كبير تجاه فرنسا، قدر سنة 2008بـ 604.14 مليون يورو(أنظر الجدول 15).

([1]) فاطمة، بيرم، المرجع السابق . ص. 113.

([2]) Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p.p. 17,50,87 , dans : http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf . consulté le 11/12/2010.

الجدول(15): توزيع الديون الخارجية الجزائرية على الدول الغربية إلى غاية 1989([1]).

الدولة	فرنسا	اليابان	الو.م.أ وكندا	ألمانيا	بريطانيا	إيطاليا
النسبة (%)	17.5	15.3	11.6	7.5	6.7	6.1

تبين أرقام الجدول السابق ارتفاع الديون الجزائرية تجاه 6 دول غربية، حيث تحوز فرنسا على النسبة الأكبر منها. والجدير بالملاحظة أن هذا الترتيب لا يعكس القوة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا في الأسواق العالمية والمؤسسات المالية الدولية، وإنما يعكس بوضوح المكانة التي تحتلها فرنسا في العلاقات الخارجية للجزائر، ومدى ارتباط الاقتصاد الجزائري وتبعيته للاقتصاد الفرنسي في هذه الفترة. كما يبين هذا التقسيم للديون الخارجية الجزائرية بين الدول الست، مدى ارتباط العلاقات الدبلوماسية والسياسية للجزائر بالعلاقات التجارية والمالية لتلك الدول. كما يعكس التنافس التجاري والمالي على السوق الجزائرية مدى انخراط الجزائر في فضاء الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم، والذي تحظى فيه فرنسا بنفوذ وتأثير اكبر([2]).

انتهت هذه الوضعية بالجزائر إلى عجز عن تسديد ديونها الخارجية في سنة 1994، والتي اضطرتها إلى توقيع اتفاقيات إعادة جدولة ديونها وفقا لشرط صندوق النقد الدولي. والذي كلف المجتمع الجزائري غاليا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الإطار، يعزي الكاتب "معمر بوضرسة" (Boudersa Maamar) في مؤلفه" La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli "، عجز الجزائر عن تسديد ديونها إلى اندماج الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي طبقا لاتفاقيات سرية مع فرنسا، وإلى الانقلاب على السياسة الاقتصادية المطبقة في مرحلة الرئيس "هواري بومدين". بينما تبرر السلطات الرسمية هذا العجز بانخفاض مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة من جراء انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى([3]).

([1]) Maamar,Boudersa,La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli. Alger : Editions Rahma, 1993,P.27.

([2]) Op.cit . p.36.

([3])Maamar,Boudersa, Op.cit. p.p.36-37.

لقد بلغت حصة فرنسا من الديون الخارجية الجزائرية 17.5% سنة 1989، وارتفعت إلى 33% سنة 1990، ثم إلى 80% في سنة 1997 بعدما اشترت فرنسا جزءا كبيرا منها من البنوك الأجنبية([1]). وأصبحت بذلك الجزائر، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، خاضعة لسياسات صندوق النقد الدولي، وأصبح قرارها السياسي والاقتصادي يخضع للمساومة. وهذا ما زاد من تكبيل القرار الاقتصادي للجزائر، وارتباطه بالمصالح الفرنسية، التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة . فكان على الجزائر أن توفي بديونها لفرنسا، أو تعوضها مقابل ذلك بصفقات تجارية مربحة للشركات الفرنسية، أو بمشاريع استثمارية مباشرة.

لقد أدرك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أن التقنيات المالية المطبقة في السنوات الماضية مضرة بالاقتصاد الوطني الجزائري، وبفعالية سير البرامج العامة وتدهور الدين العمومي. فقرر تأسيس صندوق ضبط الموارد المالية ابتداء من سنة 2000. فتحسنت المؤشرات المالية والنقدية للجزائر، وتمت السيطرة على التضخم وتم خفضه إلى أن أصبح 4.2 بالمئة سنة 2001 ثم إلى أقل من 2 بالمئة سنة 2002، رغم انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو([2]). كما تحسنت مؤشرات الدين الخارجي وبدأت في التراجع، بفضل السياسة المرتكزة على التسديد المسبق للديون الخارجية.

إن التسديد المسبق للديون الجزائرية، يندرج ضمن سياسة تعزيز وتحرير القرار الاقتصادي والسياسي للجزائر، من التأثير الخارجي ولا سيما الفرنسي، والحيلولة دونها للتدخل في الشؤون الجزائرية. وبالرغم من رفض الكثير من خبراء الاقتصاد والمالية في الجزائر وفي فرنسا، يأتي قرار الرئيس الجزائري، اعتبارا من تجربة الجزائر المريرة سنة 1994، أين وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن تسديد ديونها، واضطرت للخضوع إلى الرغبة الفرنسية والغربية، في الاستنجاد بصندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى، سمح الأمر المؤرخ في أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، بتحسين مناخ الاستثمار في إطاره التنظيمي والإجرائي، بتقديمه العديد من المزايا والامتيازات للمستثمرين. فبدأ الاهتمام الأجنبي بالسوق الجزائري يتزايد ويتنوع حيث بلغت الاستثمارات

([1]) صالح، سعود، مرجع سبق ذكره. ص.109.

([2]) عبد اللطيف، بن أشنهو، مرجع سبق ذكره. ص.19.

الأجنبية سنة 2004 حوالي 1870 مليون دولار، بعدما كانت لا تتجاوز 500 مليـــون دولا سنة 2000 خارج قطاع المحروقات(أنظر الجدول 16).

الجدول(16): قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات بالمليون دولار (1997-2004)([1]).

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	260	501	507	438	1196	1000	1100	1870

بالرغم من تحسن الإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار في الجزائر إلا أن ضـــعف النظـــام القضائي وعدم نزاهة المؤسسات الإدارية، وانتشار الفساد الإداري والمالي، لم يسمح للســـوق الجزائرية أن تجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية، والفرنسية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى عجز السلطات السياسية عن تسويق صورة الجزائر الحقيقية في الأسواق الدولية. وعدم إنجاز التكتل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي، الذي بقي جامدا وعائقا في وجه تطور الاســـتثمارات الأجنبية التي تبحث عن حرية الحركة في الأسواق واتساعها من دون قيود ولا حدود.

كما سمحت الزيارة التي قام بها "عبد العزيز بوتفليقة" إلى فرنسا في صيف عـــام 2000 بالاتفاق على تحويل جزء هام من الديون الجزائرية إلى استثمارات، وسمح الاتفاق الرسمي مـــع نادي باريس في جويلية 2000، بالتوقيع على اتفاق جزائري فرنسي في الجزائر العاصمة في 17 ديسمبر 2002، تم بموجبه تحويل مبلغ 61 مليون أورو من الديون الجزائريـــة تجـــاه فرنســـا، وبتخفيض قدره 44 % وبالعملة الوطنية، إلى استثمارات فرنسية مباشرة في الجزائـــر([2]). وفي هذا الإطار أبرمت الجزائر إتفاقيات مع إسبانيا، إيطاليا، والدول الدائنة الأخرى، لتحويل الديون الجزائرية إلى استثمارات أجنبية مباشرة في الجزائر.

وبعد عودة الأمن والاستقرار، وتحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية، وتحســـن الإطـــار التشريعي والقانوني للاستثمار في الجزائر، عادت الشركات والمؤسسات الفرنســـية ثانيـــة إلى الجزائر، أملا في استعادة مكانتها ونشاطها في جميع المجالات. ففي قطـــاع النقـــل والاتصـــال

([1]) أحمد، زغدار " الاستثمار الأدنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث. عدد 2004/03، ص.159.

([2]) Jacques, Dumasy, « Les relations commerciales Franco-Algériennes et les outils de la coopération », conférence présenté au colloque sur le thème:« L'Algérie sur le chemin des réformes ». Centre Français du Commerce Extérieur, le 18 octobre 2001.

والتكنولوجيا، شهدت السوق الجزائرية عودة الكثير من فروع الشركات الفرنسية العاملة في الميدان، من مثل شركة "بيا إلكترونيك" للهوائيات والحواسيب الإلكترونية، شركة " أ- إيكا تليفون"، وشركة" بولا" المزودة بالتجهيزات لشبكات إرسال المعلومات، وأجهزة توزيع الأوراق النقدية للبنوك والمصارف الجزائرية. فقد حققت شركة"BIA Electronic" ، على سبيل المثال، في الجزائر والمغرب رقم مبيعات قيمته 150 مليون أورو([1]). وتسعى هذه الشركة إلى تشجيع الأسر الجزائرية للتزود بأجهزة الحاسوب، حيث أسست فروعا لها في الجزائر، لتركيب الحواسيب والهوائيات، والتي يستغلها الجزائريون أكثر من أي منتوج آخر.

لقد شهدت السنوات التي تلت قانون تمجيد الاستعمار، والفترة التي تلت انتخاب الرئيس ساركوزي على رأس الدولة الفرنسية، انقلابا في العلاقات الجزائرية الفرنسية على جميع الأصعدة. فقد ارتبطت السياسة الخارجية الفرسنية لساركوزي اتجاه الجزائر، بدعوته منذ سنة 2007، إلى فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية والتاريخية مع الجزائر، وبناء علاقات مستقبلية معها على أسس اقتصادية بحتة. والتي رد عليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بقوله أن الجزائر تريد بناء مستقبل على قاعدة الماضي([2]). غير أن المؤسسات الفرنسية تعتمد في معاملاتها، على المنهج الانتقائي في استثماراتها، بحثا عن الأرباح غير المكلفة، وتفضل عدم القيام بالاستثمارات طويلة المدى، اعتقادا منها أن الجزائر منطقة غير آمنة. فقد أكدت الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية في تقريرها لسنة 2006، أن وضعية الاستثمار في الجزائر مقلقة، وخاصة تلك المتعلقة بالعقود طويلة الأجل([3]).

هذه المبررات، ودعاوي الأخطار التي ترددها النخب الاقتصادية والسياسية عبر الصحافة والإعلام، جعلت المستثمرين الفرنسيين يترددون في المجيء إلى الجزائر. وجعلت القيادة الجزائرية تتأكد من صدق إدراكها، لخيبة الأمل التي خلفتها السياسة الفرنسية منذ عقود من الزمن. فكان تراجع الجزائر عن قانون فتح قطاع المحروقات للشركات الأجنبية في صيف عام 2006، بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس. فقد ازداد القلق الفرنسي من السياسة الجزائرية بعد الخلاف الذي

([1]) عبد اللطيف، بن أشنهو، مرجع سبق ذكره . ص.ص.62-64.

([2]) محمد لمين،حبيلة، مرجع سبق ذكره. ص. 142.

([3]) نفس المرجع . نفس الصفحة.

حصل بين سوناتراك والشركات الإسبانية، والذي أيقض شعور الشركات الفرنسية بالخوف من عودة فكرة التأميم إلى السياسة الجزائرية.

كما كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، تأثيرها على القرارات الجزائرية، حيث اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات الوقائية لاقتصادها. فجاء المرسوم التنفيذي الذي أصدرته الحكومة الجزائرية في شهر أوت 2009، في أوج التوترات السياسية بين البلدين، ليزيد الطين بلة. هذا المرسوم يلزم الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، بفتح رأسمالها إلى الشركاء الجزائريين. والذي اعتبرته الأطراف الفرنسية ارتدادا للنظام الجزائري نحو أساليب التسيير الاقتصادي القديم، واعتبره رجال الأعمال والشركات الفرنسية تهديدا مباشرا لمصالحها التجارية في الجزائر. حيث كان لهذه الإجراءات، نتائج وخيمة على الاقتصاد الفرنسي. فقد صرح " برنار فيديل" المدير العام للشركة البحرية "مارفرات": " أن هذا القانون أثر على التبادلات التجارية، وهذا ما يجعلنا في تخوف كبير على مصير التجارة في مرسيليا عموما". فبمجرد وضع هذه الإجراءات حيز التنفيذ، تعرض ميناء مرسيليا إلى هبوط حاد في مداخيله ، باعتبار أن الجزائر تمثل ثاني دولة في التعامل التجاري مع الميناء بنسبة 84% من السلع([1]).و لم تنفع زيارة بعض النواب عن مدينة مرسيليا للجزائر، في حل هذه القضية وإثناء الحكومة الجزائرية عن هذه القرارات. لأن الأمر يتعلق بسيادة الجزائر في سن القوانين التي تناسبها.

لكن تبرير السلطات الجزائرية لانتقادها الشركات الفرنسية، مفاده أن هذه الشركات تحقق أرباحا صافية تتجاوز أحيانا 60 %، وهي تنقل أرباحها إلى الخارج، دون أن ينتفع بها الجزائريون([2]). كما أن وضعية الاستثمار الفرنسي في الجزائر ضعيفة مقارنة باستثمارها في البلدان المجاورة. وهو في نظر الفرنسيين يعود إلى غياب أنظمة استقبال للاستثمار الأجنبي. لكن تحليلا مقارنا لحجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، مع حصة فرنسا في السوق الجزائري تعطي فكرة واضحة عن صدق المنظور الجزائري. فالجزائر تمثل سوقا كبيرا للمنتجات والسلع الفرنسية في جميع الميادين، وهي تعتبر الممون الأول والرئيسي للجزائر، كما رأينا في المطلب

([1]) محمد لمين،حبيلة، المرجع السابق. ص. 143

([2]) Akram, Belkaid, « Une dynamique d'alliances au nom de la souveraineté nationale », Confluences Méditerranée. N° 71, Automne 2009.

السابق. حيث بلغ معدل المبادلات التجارية بين الطرفين في سنتي 2008 و 2009 من ثمانية إلى عشرة ملايين أورو سنويا. في حين أن الاستثمار الفرنسي هو أقل من 500 مليون أورو.

غير أن الاستثمارات الفرنسية تبدو واعدة في قطاع الطاقة والمحروقات، أين قاربت الاستثمارات الفرنسية في هذا المجال 1.5 مليار دولار حققتها شركات فرنسية مثل: " Total, Gaz de France, Fina ELF". كما هي رائدة في قطاعات الصيدلة، البنوك، المواد الكيماوية، النقل، والمواد الفلاحية الزراعية والغذائية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، كما بينا ذلك في المطالب السابقة، نتيجة التوترات السياسية بين البلدين. فخسرت بذلك فرنسا مكانتها المرموقة كأول زبون لفائدة إيطاليا، وتخشى أن تفقد مكانتها كأول ممون لصالح الصين. ونتيجة لهذا التراجع الكبير، وخشية أن تفقد فرنسا مكانتها كليا كشريك أول للجزائر، عمد "نيكولا ساركوزي" إلى تنشيط العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر بداية من أكتوبر 2010. من خلال مبعوثه الخاص "جان بيار رافاران"، والذي كلفه الرئيس الفرنسي بتنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجزائر، بعيدا عن التوترات السياسية. حيث تكللت هذه الزيارات بحل أغلبية الملفات الاقتصادية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبرامج.

ترتيبا على ما تقدم، يمكن القول أن حركية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، تتأثر هي الأخرى بالظروف والمتغيرات السياسية في البلدين، كما تتأثر بالتغيرات الدولية. وإن كان هذا التأثير غير واضح المعالم، إلا أن كشف شدة هذا التأثير، يحتاج إلى إحصائيات أكثر دقة. إلا أنه يمكن ملاحظة ثلاث فترات متباينة في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، في الفترة المحددة للدراسة.

الأولى من 2000 إلى 2006: حيث شهدت هذه الفترة انتعاشا في المبادلات التجارية والاقصادية، وعودة الشركات الفرنسية إلى الجزائر بالتدريج، وبالمقابل شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالذاكرة التاريخية، الرموز الدينية، وقوانين الهجرة والتي تمس الجالية الجزائرية المهاجرة في فرنسا.

الثانية من 2006 إلى 2010: شهدت هذه الفترة العديد من القرارات الجزائرية التي مست امتيازات الشركات الأجنبية والفرنسية العاملة بالجزائر، والتي أدت إلى تجميد الاستثمار الفرنسي في الجزائر. حيث جاءت القرارات الجزائرية كرد فعل على السياسات الفرنسية التي تستهدف

الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري. فخسرت بذلك فرنسا مكانتها كأول زبون، لفائدة إيطاليا وتخشى أن تخسر مكانتها كأول ممون لصالح الصين.

الثالثة من 2010 إلى الآن : عودة الانتعاش في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وحل معظم الملفات الاقتصادية العالقة بين الطرفين. كما شهدت فصلا بين العلاقات الاقتصادية والخلافات التاريخية والسياسية. كما شهدت سنة 2010 إصدار الحكومة الفرنسية لقانون تعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر وفي بولينيزيا، رغم ما يعتريه من نقائص، كمبادرة للتخفيف من الاحتقان في العلاقات الثنائية.

ورغم التوترات السياسية والتاريخية، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية مرشحة للاستمرار والتطور، بحكم علاقات الجوار الجغرافي والاعتماد المتبادل، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع البلدين، أين تظل الجزائر في حاجة إلى المعرفة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، وتظل فرنسا في حاجة إلى مصادر الطاقة الجزائرية، واليد العاملة الجزائرية المؤهلة.

المبحث الثاني: البعد الثقافي/الحضاري في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

شهد مطلع القرن الواحد والعشرون، عودة الأبعاد الثقافية والحضارية (هذا إذا كان قد اختفت أصلا) إلى ساحة النقاش السياسي، وحول مكانة وموقع الآخر في المجتمعات الغربية. وقد تطورت خطورة الوضعية مع تزايد عمليات العنف والإرهاب الدولي. فكان لزاما على الدول، تحت مبرر الأمن، إعادة تقييم علاقة الدول بالأقليات، وإعادة النظر في مسألة الهوية الثقافية والحضارية للشعوب. فكثير من الدول، جعلت من مفهوم التنوع الثقافي خلف كثير من أحداث العنف والإرهاب، ومنها هجمات 11 سبتمبر2001 الإرهابية، أدت بها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية، كرد فعل على هذه الأحداث. هذه الإجراءات مست بشكل مباشر الجاليات الأجنبية والأقليات في الدولية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والتي أضعفت درجة الاحترام والتسامح في المجتمعات الغربية. فالعديد من الأقليات الإثنية، العرقية، اللغوية والدينية، تعيش تحت الضغوط في هاته المجتمعات. وفي هذا السياق، وفي إطار موضوع الدراسة، يثور السؤال حول البعد الثقافي والحضاري في العلاقات الجزائرية الفرنسية. وعليه سوف يركز البحث على عناصر مهمة من العناصر المكونة للهوية الثقافية

والحضارية للأمم، متمثلة في عناصر اللغة، الدين و العلوم. وللإحاطة بهذا الجزء من الدراسة، سيتوزع المبحث على مطلبين إثنين. يركز الأول منهما على بعد الهوية الثقافية في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ويتناول الثاني البعد العلمي لهذه العلاقات. محاولا الكشف عن تأثير سياسات اليمين المتطرف في هذه الأبعاد.

المطلب الأول : البعد الثقافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

يشمل مفهوم الثقافة العديد من العناصر المادية والمعنوية، إلا أن دراستنا سوف تركز على عنصرين أساسيين في هذا المطلب وهما: اللغة والدين.

الفرع الأول: عنصر اللغة في العلاقات الثنائية:

تحتل اللغة مكانة بارزة، في الدراسات المعاصرة، باعتبارها الجسر الرابط بين الحياة والفكر والإنسان، خاصة بعد أن أصبح العالم في عصر العولمة، قرية صغيرة تتفاعل فيها مختلف اللغات واللهجات، والأفكار والحضارات. فما هي مكانة اللغتين العربية والفرنسية في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟.

1) مكانة اللغة الفرنسية في الجزائر:

تعد القيم والمعايير الثقافية من الثوابت المشكلة لفلسفة السياسة الخارجية الفرنسية، والهادفة إلى تعزيز المكانة الثقافية واللغوية لفرنسا في العالم من خلال نشر لغتها وقيمها الثقافية والإنسانية، خاصة على مستوى مجال نفوذها التاريخي والتقليدي في أفريقيا وفي المشرق والمغرب العربيين. والجزائر باعتبارها جزء من المغرب العربي وأفريقيا، فهي تقع في قلب هذه الاستراتيجية. فقد عمدت فرنسا طيلة عهد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، إلى إبعاد الشعب الجزائري بكل الوسائل عن جذوره الثقافية، وغرس القيم الثقافية واللغوية للمجتمع الفرنسي. ومن أجل تكريس حضورها الثقافي غداة الاستقلال، حرصت على ربط الجزائر المستقلة حديثا باتفاقيات التعاون الثقافي والعلمي في إطار اتفاقيات إيفيان، هذا التعاون الذي مازال مستمرا حتى الآن. فقد تحصلت فرنسا طبقا لإعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات إيفيان، على الحق في ملكية 5 مراكز بحوث، 18 ثانوية، 2430 مدرسة تعليم ابتدائي موزعة على كامل التراب الوطني([1]).

([1]) فاطمة، بيرم، مرجع سبق ذكره، ص. 167.

كان الهدف من ربط الجزائر بهذه الاتفاقيات، الإبقاء عليها في وضعية التبعية الثقافية، التعليمية والعلمية لفرنسا، من خلال الإبقاء على اللغة الفرنسية، لغة في المدارس، وفي المؤسسات الإدارية، السياسية والاقتصاد؛ لغة للتعليم، والمعاملات الإدارية والمالية والدبلوماسية. وكان التركيز، كل التركيز، على اللغة الفرنسية، باعتبارها أداة لنقل المعارف، كما هي لنقل القيم والأفكار والأنماط الثقافية والتنظيمية. فكما يقال: " تحرير العقول والأنفس هو بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية"([1]).

تقوم السياسة الثقافية لفرنسا على تكريس التبعية الثقافية للجزائر وتغذيتها منذ الاستقلال، اعتمادا على مجموعة من الآليات والوسائل، أهمها([2]):

- التأطير البشري والمادي لهذه السياسة: فقد جندت فرنسا آلاف الأساتذة والمعلمين في مجال التربية والتعليم، والإداريين والتقنيين والأطباء والمهندسين بعد الاستقلال مباشرة. لكن هذه الأعداد تناقصت مع نهاية الستينات. وتحولت طبيعة التعاون العلمي والتقني من التكوين التعويضي إلى التكوين الإقامي في فرنسا، من خلال المنح الدراسية للطلبة في الجامعات والمعاهد الفرنسية.
- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي: بالرغم من أن الجزائر ليست عضوا في منظمة الفرانكفونية، إلا أنها أصبحت تشارك في قمم هذه المنظمة منذ قمة بيروت في 2002. وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى عضوية هذه المنظمة ولو بصفة غير مباشرة. حيث تسعى فرنسا من خلال هذه المنظمة إلى تحويلها إلى تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا، يكون له صوت في السياسة الدولية، في ظل المنافسة الانجلوسكسونية.
- دعم الأدوات الإعلامية والصحفية: في الجزائر وفي فرنسا، من خلال تغذيتها بالبرامج الثقافية، والتلفزيونية والفنية، بهدف نشر القيم والمعايير الثقافية الفرنسية في المجتمع الجزائري. هذا الدعم من شأنه أن يسهل على النخب الفرنكفونية في الجزائر الدفاع عن مشاريعها الثقافية، السياسية والاقتصادية التغريبية في الجزائر. ومن جهة ثانية حتى يسهل إدماج المهاجرين الجزائريين القادمين من الجزائر والمتشبعين باللغة والثقافة الفرنسية. بالإضافة إلى

([1]) سالم، برقوق، " الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الاستراتيجي. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 03 ، ماي 2008، ص.3

([2]) فاطمة، بيرم، المرجع السابق. ص.ص.168-171.

إنشاء ودعم القنوات الإعلامية الموجهة للشعوب العربية والمغاربية، سواء منها الناطقة بالعربية، أو تلك الناطقة باللغة الفرنسية.

- تشجيع عمليات التوأمة الثقافية والرياضية والفنية: حيث تعمل السلطات الفرنسية على تشجيع التبادل الثقافي والرياضي والفني، بين المدن الجزائرية والفرنسية، وبين مختلف شرائح الشباب والأطفال في البلدين.

كما تعتبر سلسلة المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية في الجزائر، من أنشط الوسائل في الترويج للثقافة واللغة والقيم الفرنسية، حيث توجد 6 مراكز ثقافية في المدن الجزائرية الكبرى، ومدرستين فرنسيتين. والتي جددت نشاطها منذ إعادة افتتاح المركز الثقافي الفرنسي في الجزائر العاصمة في شهر يناير من عام 2000، والمركزين الثقافيين في وهران وعنابة في عام 2002، وقسنطينة في عام 2005، وتلمسان في عام 2006، وتيزي وزو في عام 2007.

وتستخدم فرنسا عبر سياستها النخب المفرنسة(*) وتدعمها للوصول إلى مناصب المسؤولية، كأدوات اتصال إدارية، تقوم بتطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار الأنساق الثقافية واللغوية الفرنسية على حساب الأنساق العربية والإسلامية، والعمل على إفشال الأنساق والنماذج الغربية المنافسة لها.

إن محاولات الجزائر المتكررة لاستعادة لغتها من خلال سياسة التعريب التي انتهجتها بعد الاستقلال، جعلت فرنسا تدرك مدى أهمية الجزائر الثقافية بالنسبة لفرنسا في أفريقيا، في ظل التحولات الثقافية الجارية في العالم، والمنافسة الدولية في هذا المجال. ورغم رفض الجزائر طيلة أربعة عقود من الزمن بعد الاستقلال، الانضمام إلى منظمة الفرنكفونية، إلا أنها تعد من أكبر الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية. ورغم عدم الاعتراف الرسمي باللغة الفرنسية في الجزائر إلا أنها تبقى اللغة الثانية المفضلة لدي الجزائريين، حيث يمثل عدد الناطقين بالفرنسية في الجزائر بـ57 بالمائة([1]). وقد عملت الجزائر كثيرا من أجل الإبقاء على وجود هذه اللغة في الجزائر وترقيتها، حيث اعتبرها الكثير من الجزائريين "غنيمة حرب". فالجزائر ليست منطقة نفوذ تقليدية

(*) نقصد بالنخب المفرنسة تلك النخب المتشبعة بالثقافة الفرنسية والتي تعمل في الجزائر ضد التوجه العربي والإسلامي للأمة الجزائرية، أو كما يصفها الباحث الجزائري أحمد بن نعمان بحزب البعث الفرنسي، وليست النخب الوطنية التي لم يحالفها الحظ لتعلم لغتها الوطنية.

([1]) Ammar, Azzouzi, "Le français au maghreb: statut ambivalent d'une langue", Synergie Europe. n° 3, 2008, p.47.

لفرنسا فقط، وإنما هي أكثر من مجال حيوي، تستطيع فرنسا العبور بواسطته إلى عالم الجنوب. حيث سعت فرنسا باستمرار للحد من تأثير الجزائر المعارض لمصالحها في محيطها الأفريقي أو الدولي، وبالمقابل دعمت وساندت كل توجه جزائري يخدم هذه المصالح.

من بين العوامل التي ساعدت فرنسا على ربط علاقات متميزة مع مختلف الدول المغاربية، ومع الجزائر بالتحديد، هو عامل اللغة. فالشائع أن الجزائريون يستعملون اللغة الفرنسية في حياتهم اليومية والمهنية وفي مراسلاتهم الإدارية، وفي المؤسسات التعليمية والفنية والإعلامية. وبالرغم من أنها ليست لغة رسمية ولا وطنية، إلا أن تعليمها المبكر في المدارس الابتدائية، وفي بيوت العائلات الجزائرية المفرنسة، جعل استعمالها بين الجزائريين شائعا. وقد مكن هذا العامل لفرنسا أن تصبح الشريك المميز والمفضل للجزائر، وسهل العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الشعبين الجزائري والفرنسي، فأصبحت بذلك اللغتان العربية والفرنسية تتعايشان جنبا إلى جنب في المجتمع الجزائري.

لقد أضحى للعوامل الثقافية واللغوية، دورا بارزا في العلاقات الدولية الراهنة، وسيكون لها شأنا كبيرا في المستقبل. ولذلك تسعى فرنسا إلى استغلال نفوذها الثقافي والعلمي ، من أجل إحكام السيطرة على الجزائر التي تحاول استكمال استقلالها الاقتصادي والثقافي، من خلال ترقية استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر، والإسهام في إشعاعها الثقافي.

وعلى الرغم من أن الجزائر نالت استقلالها السياسي في 1962، إلا أن استقلالها الثقافي واللغوي لا يزال يطرح تساؤلات كثيرة بين النخب. خاصة إذا علمنا أن اللغة الفرنسية ما زالت سيدة الموقف في المشهد الثقافي واللغوي، الاقتصادي والحضاري للشعب الجزائري.

وفي هذا الإطار، يرى الكثير من الجزائريين، أن الصراع بين النخب المفرنسة، والنخب المعربة، والذي عطل عملية التنمية في الجزائر المستقلة، هو نتيجة مباشرة للاستعمار ومن مخلفاته. وأن أكثر هذه النخب المفرنسة أصلها يعود إلى أكثر من 16 ألف جزائري قالوا "**لا**" لاستقلال الجزائر عن فرنسا، وصوتوا لصالح بقاء فرنسا في الجزائر. وأن هؤلاء لم يرحلوا جميعا إلى فرنسا ولكنهم بقوا في دواليب الإدارة والسلطة والمؤسسات العمومية بعد الاستقلال. هذا الصراع لم يساعد الجزائر على التحرر الكامل من السيطرة الفرنسية في مختلف المجالات، حيث كانت

المنظومة التربوية مستهدفة من طرف الاستعمار الفرنسي الجديد وأذنابه في الجزائر. فقد وقفت النخب المفرنسة ضد كل مشاريع التعريب التي قررتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر المستقلة([1]).

إن الخلل في ميزان القوى الاقتصادي، السياسي و الحضاري بين الجزائـــر وفرنســـا، لا يسمح بإمكانية حوار وتعاون ثقافي متكافئ. فالخبرة التاريخية تبين كيف أن فرنسا اســـتخدمت الأدوات الثقافية (اللغة، الدين، الرموز التاريخية والفنيـــة، العلـــوم،...) في إدارة صـــراعها في الجزائر، ولا زالت إلى الآن. فالأهداف الثقافية لدى فرنسا لا تفترق عن الأهـــداف السياســـية والاقتصادية. إذ أن أهداف الهيمنة والنفوذ الاقتصادي والتجاري ليست هي الغاية الوحيـــدة، ولكن السيطرة على النموذج الثقافي والفكري بل واستبداله بالنموذج الفرنسي، هي أسمى مـــا تسعى إليه فرنسا. بحيث تظل السياسة الثقافية واللغوية لفرنسا في الجزائر، هي إحدى الأدوات الرئيسية للاحتواء الثقافي والحضاري للشعب الجزائري، كما كانت في الماضي الاستعماري([2]).

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن السياسة الثقافية لفرنسا في الجزائر، تندرج ضـــمن استراتيجية ثقافية ودبلوماسية عالمية لفرنسا، تهدف إلى إلحاق المجتمع الجزائري بالثقافة والقـــيم الفرنسية، ومحاولة استيعابه واحتواءه، لكي يسهل عليها في النهاية السيطرة على مقدراته والتأثير على قراراته السياسية، الثقافية، الاقتصادية والتجارية، وفي النهاية الحد من الاختراق الأمريكـــي والدولي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة.

لقد استطاع الاحتلال الفرنسي للجزائر، أن يجعل من اللغة الفرنسية بعـــد الاســـتقلال اللغة الثانية بعد اللغة العربية. بل كانت هي اللغة المتداولة لكل المؤسسات الجزائرية. وهـــي لا تزال لغة التجارة والفنون والعلوم والتكنولوجيا، والإعلام والصحافة. ورغم عدم انتماء الجزائر لمنظمة الفرنكفونية، وقد ظلت زمنا طويلا ترفض الانضمام لهذه المنظمة([3]). إلا أنها تعتبر أكبر الدول الناطقة بالفرنسية بعد فرنسا. فما هو واقع اللغتين الفرنسية والعربية في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟ وكيف تؤثر إحداهما في الأخرى؟

([1]) سمير، بطاش، " المجاهد والقيادي في الأفلان، مختار فيلالي: هناك تحريفات خطيرة في مقررات تدريس الأمازيغية، مصدرها الأكاديمية البربرية"، جريدة البلاد. http://www.elbilad.net/archives/13000 ، تاريخ الدخول 2011/09/30.

([2]) Noriyuki,Nishiyama, « Les civilisés ont-ils besoin d'apprendre la langue des indigènes ? La politique linguistique éducative de l'arabe chez Louis Machuel dans la Tunisie sous le protectorat Français à la fin du 19eme siecle », Revue japonaise de didactique du français. Vol 2, etudes francophones, octobre 2007, p.23.

([3]) تمت دعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لحضور قمة بيروت الفرنكفونية في 2002، في عهد الرئيس جاك شيراك وحضرها كضيف شرف.

وإذا كانت الجزائر تخضع للتأثير الثقافي واللغوي الفرنسي، فإن فرنسا تتعرض هي الأخرى لتأثير الجاليات العربية والإسلامية، وعلى رأسها الجالية الجزائرية. إن معرفة الجزائريين للغة الفرنسية، وقدم العلاقات التاريخية والثقافية والتجارية، دفع بملايين الجزائريين إلى الهجرة والاستقرار في فرنسا. فأضحت فرنسا الدولة الأكثر تفضيلا للجزائريين. إلا أن وضعية اللغة العربية ليست مهيمنة في الأوساط الفرنسية مقارنة بوضعية اللغة الفرنسية بالجزائر. فماهو واقع اللغة العربية في فرنسا؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟.

2) واقع اللغة العربية في فرنسا:

بدأ تدريس اللغة العربية في فرنسا للجزائريين المهاجرين، مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، لكنه توقف بعد سنوات من ذلك بمبرر أن ذلك التعليم يخفي أهدافا سياسية. ثم استأنف بعد ذلك في 1947 بفضل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم توقف مع بداية حرب التحرير الوطني في 1954. ثم استأنف تدريس اللغة العربية بعد سنة 1970 في المدارس العمومية الفرنسية، بداية بأطفال المهاجرين من تونس في 1974، ثم المغرب في 1975. كما تم الاعتراف بحق تنظيم الأنشطة الثقافية لأطفال المهاجرين، واعتباره عنصرا إيجابيا في تكوين الأطفال، وتمسكهم بالثقافة الفرنسية. فقد أشارت النصوص التنظيمية بتاريخ 25 جانفي 1978 إلى أنه:" سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الاعتراف بخصوصية الثقافة الوطنية للطلاب الأجانب ستعرضهم لخطر إبعادهم عن الثقافة الفرنسية"([1]). وقد اعتبر إدخال اللغة العربية لأول مرة، في المدارس العمومية، من أولى الجهود للاعتراف بالتنوع الثقافي داخل المدرسة الفرنسية. وإن كان هذا الاعتراف محدودا ورمزيا إلا أنه جاء متأخرا مقارنة بتاريخ وجود الجاليات الجزائرية والعربية في فرنسا، أو مقارنة بالمهاجرين الأوروبيين. أين تم الاعتراف بحق الأطفال البولونيين والإيطاليين في تعلم لغاتهم وثقافتهم الأصلية ابتداء من سنة 1925.

انتظرت الجزائر سنة 1981، لكي توقع اتفاقية مع فرنسا في هذا المجال، تنص على حق استفادة أطفال المهاجرين الجزائريين من دروس اللغة والثقافة الأصلية، أين تم الاتفاق على إرسال الجزائر للمعلمين والأساتذة المتخصصين في تدريس اللغة العربية. ورغم الانفتاح والتطور

([1]) Sabhan Rabiha, El-Baidhawe," La place de la langue arabe en France , l'éxemple de la ville de Poitiers", Doctorat en sociolinguistique. Présenté à l'université Paris8, Institut Maghreb Europe.2007,p.53

النسبي في فترة حكم اليسار،حيث تم تعميم تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية بداية من 1995، إلا أن التعاون الفرنسي في هذا المجال كان محدودا. و لم تنتظر الجاليات الجزائرية والمغاربية تدخل السلطات العمومية، بل قامت بتأسيس النوادي الثقافية والرياضية والإعلامية واعتمدتها كوسائل جديدة للتعبير الثقافي واللغوي. واعتبرت حكومة اليسار، والقائمون على نظام التربية والتعليم في فرنسا، أن تعليم أطفال المهاجرين لا يمثل إجراءا خاصا أو تمييزا، ولكنه إحدى الأدوات لمحاربة التمييز والإقصاء الاجتماعي والثقافي، ومن جهة أخرى اعتبره المختصون تعزيزا للتوازن النفسي والثقافي لدي الأطفال والشباب المنحدر من أصول مهاجرة، وإعداده للعودة إلى بلده الأصلي([1]).

ويلاحظ المتابعون، أن تدريس اللغة العربية عرف في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في مؤسسات التربية و التعليم الفرنسية، بسبب العديد من العوامل؛ منها عدم تكافؤ ميزان القوى بينها وبين اللغات الأخرى. وتشير العديد من الدراسات إلى أن متوسط المشاركة في دروس اللغة العربية في أقسام المدارس المتوسطة (Collège) لا يتعدى 20 إلى 30 بالمائة بين أطفال الجاليات الجزائرية والمغربية والتونسية([2]). حيث أن تدريس اللغة العربية هو في بعض المستويات اختياريا وليس إجباريا. كما يعترض تدريس اللغة العربية في فرنسا الكثير من العراقيل والصعوبات نذكر منها([3]):

- الظروف الصعبة لتدريس اللغة العربية للأطفال خارج التوقيت الرسمي للدراسة، والذي يحد من إقبال الأطفال والأولياء عليها.
- غياب البيئة المساعدة التي تسمح لأطفال المهاجرين بممارسة اللغة العربية في البيت وفي الشارع. حيث تمارس اللهجات المحلية أو الفرنسية وليس العربية الفصحى.
- انعدام الوسائل والتجهيزات المساعدة على تدريس وممارسة اللغة العربية.
- الاختيار بين تعلم اللغة العربية الفصحى واللهجة العامية.

والجدير بالملاحظة، هو أن تصميم السياسة الثقافية والتعليمية للغة والثقافة العربية، ارتبط منذ البداية بظاهرة الهجرة ومشاكلها، حيث برزت الأنشطة التعليمية والثقافية لأطفال

([1]) Sabhan Rabiha, El-Baidhawe, Op.cit. p.p.54 -56.
([2]) Op.cit. p.61.
([3]) Op.cit. p.62.

المهاجرين، كشكل من أشكال التمييز والتهميش. وغالبا ما تكون هذه الأنشطة موجهة أساسا نحو أشكال فلكلورية، مما يؤدي أحيانا إلى نوع من التخفيض وليس التعزيز أو التطوير. كما أن فصل هذه الأنشطة عن بقية تلاميذ القسم، يؤدي إلى عدم حدوث أي تبادل ثقافي بين الأطفال من جميع الثقافات، والذي من شأنه أن يسهم في التباعد والانغلاق الثقافي بدل التقارب والتعارف ومن ثم الحوار والتفاهم. ولعل تغلغل وشيوع نظرية التفوق العرقي(Ethnocentrisme)، في الثقافة الفرنسية والغربية، يقف وراء التحيز الثقافي واللغوي ورفض كل الأشكال الثقافية واللغوية المختلفة عن الثقافة الغربية. إن الإحساس بالتفوق العرقي والثقافي هو في غالب الأحيان بسبب الخوف من الآخر المختلف، والذي ينظر إليه على أنه تهديد لسلامة المجموعة الوطنية. وقد كان للتغيرات والأحداث الدولية التي مست العالم العربي والإسلامي مع نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين، أثرا بالغا على صورة العرب والمسلمين في الغرب. حيث ساهمت هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، وتزايد أعمال العنف والإرهاب في الجزائر وشمال أفريقيا والعالم الإسلامي، في توسيع وتوزيع تلك الصور النمطية عن الإرهاب الإسلامي، والإسلام الأصولي المتطرف في قنوات الإعلام الغربية. حيث يتم اختيار الصور النمطية بعناية، لنقل أفكار معينة وإرسال رسائل محددة. فتصور المرأة المسلمة في أوروبا وفي فرنسا بتلك الصورة الدينية للمرأة المنقبة، وتقدم المدارس العربية والإسلامية في صورة مدارس قرآنية تعلم آيات الجهاد والتي ستخرج المتعصبين والمتطرفين.كما أن الصور النمطية للمهاجر العربي والمسلم بصفة عامة، والمهاجر الجزائري بصفة خاصة، والتي يصنعها الإعلام الفرنسي، بتأثير الخطاب السياسي المتطرف، هي بعيدة كل البعد عن حقيقة الأوضاع التي يعيشها المهاجر. هذه الصور والقوالب التي يصنعها الإعلام، والتي تلصق كل الأعمال السيئة بالمهاجر، تجعل هذا الأخير منبوذا من طرف جزء كبير من الرأي العام الفرنسي، وتجعله عرضة لأعمال العنصرية والإقصاء والتهميش. وتزداد هذه الأعمال شدة عندما يتعلق الأمر بالجالية الجزائرية، نتيجة علاقات الصراع التاريخية والتي خلفت كثيرا من الآلام والجراح التي لم تستطيع مرور السنين من مداواتها، ولا زالت لحد الآن أحد الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية (كما بينا ذلك في ما سبق).

فقد أظهرت العديد من التحقيقات أن الشباب المسلم والعربي من أصل مغاربي وجزائري، هم الأكثر تعرضا في المدارس إلى أعمال العنصرية، بنسبة 39 بالمائة. ويتحدث هؤلاء الشباب،

أن أعمال العنصرية تطالهم من أقرانهم في المدارس، كما تطالهم من طرف الأساتذة والمعلمين من خلال الإقصاء والتهميش بنسبة 34 بالمائة([1]).

وإذا كان تعميم الازدواج اللغوي أصبح واقعا في المدارس الابتدائية، وإذا كان التنوع اللغوي يعد مكسبا ثقافيا للنجاح المهني والاجتماعي، فإن الكثير من الكتاب والباحثين من أمثال (Claude Brevan) يرى في تعدد اللغات عائقا أمام اندماج الأطفال المنحدرين من أصول مهاجرة([2]).

ومهما اختلفت الآراء حول أهمية التعدد اللغوي والتنوع الثقافي في المجتمع الفرنسي، فإن واقع اللغة العربية في فرنسا يغني عن السؤال. حيث تحصي وزارة التربية الفرنسية عدد 8700 تلميذ مسجل في أقسام اللغة العربية، في أكثر من 253 مؤسسة على مستوى التراب الفرنسي، وقد تقدم 6070 مترشح لامتحان اللغة العربية في دورة 2006 لامتحان شهادة البكالوريا([3]). ولولا جهود الدول المغاربية، والتي وقعت اتفاقيات تعاون مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، لما التحق هذا العدد من التلاميذ على قلته بدروس اللغة العربية. حيث تأخذ الجزائر على عاتقها إرسال معلمي وأساتذة اللغة العربية للتدخل في المدارس الابتدائية العمومية الفرنسية.

ويرى (Gilles de Robien) أن اللغة العربية تعلم الآن على نطاق واسع في المدارس والجامعات الفرنسية، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك. فرغم حضورها في جميع المستويات إلا أن وضعها كمادة اختيارية وتعليمها في ظروف غير عادية، حيث تدرس في اغلب الأحيان خارج التوقيت الرسمي للتلاميذ، لا يسمح لكل الأطفال بتعلم اللغة العربية في أحسن الظروف. ويشاطر هذا الرأي كل من "جوزيف ديشي، ولوك ويلي ديهافيل"(Joseph Dichy, Luc-Willy Deheuvels)، حيث يرى أن وضعية اللغة العربية في مؤسسات التعليم المختلفة في فرنسا هي وضعية خطيرة، وهي تحتاج إلى إجراءات استعجالية لا سيما في طور التعليم الثانوي. حيث يرى أن هذه الوضعية تعكس شكلا من أشكال الظلم الاجتماعي، لأنها لا تلبي جميع

([1]) Sabhan Rabiha, El-Baidhawe, Op.cit . p.p.92-93.

([2]) Op.cit . p.109.

([3]) Gilles, De Robien," L'agrégation d'arabe a cent ans !", Actes du séminaire national sur Le centenaire de l'agrégation d'arabe . Organisé à l'institut du monde arabe le 17 et 18 novembre 2006, Paris: eduscol.education.fr/forensactes, Janvier 2008, p.18.

احتياجات الطلبة والتلاميذ من أصول مهاجرة، مما يشكل خطرا على مستقبل هؤلاء([1]). ويقدم هؤلاء الباحثان إحصائيات مهمة تؤشر على خطورة هذه الوضعية (أنظر الخريطة(1) والجدول 17).

الخريطة(1):وضعية تدريس اللغة العربية في التعليم الثانوي بفرنسا([2]).

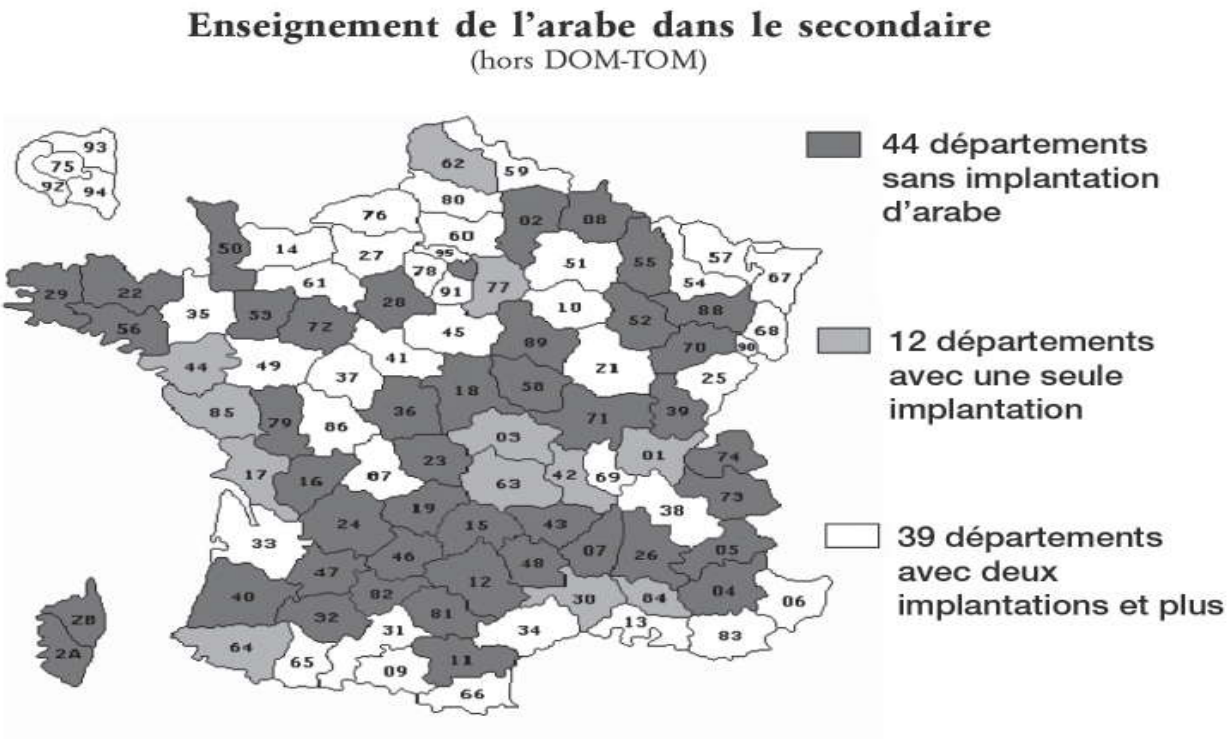

الجدول(17): أعداد المستفيدين من دروس اللغة العربية في فرنسا بين سنوات 2002 و2006([3]).

المواسم الدراسية	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006-2005
المتوسط الثانوي	7187	7284	7224	7305
التعليم الابتدائي	//	//	36919	//

تبين الخريطة السابقة التفاوت الكبير بين الأكاديميات، وتبرز المستوى الضعيف من التغطية لكامل التراب الفرنسي، أين يلاحظ غياب تام لتدريس اللغة العربية في 44 مقاطعة فرنسية، ولا تحتوي 12 مقاطعة أخرى سوى على مؤسسة واحدة.

([1]) Luc-Willy Deheuvels et Joseph Dichy, Actes du séminaire national sur Le centenaire del'agrégation d'arabe, Op.cit. p.88.

([2])Luc-Willy Deheuvels et Joseph Dichy, "La masse manquante: l'offre du service public et les enjeux de l'enseignement de l'arabe en France aujourd'hui", Actes du colloque sur: le centenaire de l'agrégation d'arabe. organisé par la direction générale de l'Enseignement scolaire,le 17 et 18 novembre 2006, Paris: eduscol.education.fr/forensactes, Janvier 2008, p.94.

([3]) Op.cit.p.p.88-89.

ويتضح من الإحصائيات المسجلة في الجدول، ثبات الأرقام في حدود 7300 تلميذ يزاولون دروس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والثانويات. ويشمل هذا العدد ، 1800 تلميذ مسجل في المركز الفرنسي للتعليم عن بعد، ويشمل أيضا ما يقارب 705 تلميذ مسجل في الأقسام التحضيرية للمدارس الكبرى. حيث ينحدر أغلب هؤلاء المستفيدين من دول المغرب العربي الثلاث. ورغم الزيادة الرمزية في عدد المعلمين والأساتذة بين سنوات 2003 و2007 في الطورين المتوسط والثانوي، حيث انتقل عددهم من 221 إلى 229، إلا أن عدد المؤسسات التي تقدم دروس اللغة العربية تناقص من 256 مؤسسة في 2002 إلى 232 في 2006([1]). والذي لا يتناسب مع الأعداد المتزايدة من الأطفال المهاجرين من الجزائر ومن الدول المغاربية الأخرى. أما في التعليم الابتدائي وفي إطار نظام تدريس اللغة والثقافة الأصلية(ELCO)، تم تسجيل عدد 36919 تلميذا يتابع دروسا في اللغة العربية من مجموع 87773 تلميذ يتابعون دروسا في لغاتهم الأصلية، منهم 9528 تلميذا جزائريا. وهو عدد قليل مقارنة بعدد العائلات الجزائرية المتواجدة بفرنسا.

إن الأرقام المذكورة آنفا، تبرز بوضوح حجم الخسارة المسجلة في التعليم الثانوي للغة العربية، والخلل الناجم عن عدم التناسب والانسجام بين الأرقام المسجلة في التعليم الابتدائي، وتلك المسجلة في التعليم الثانوي. ورغم وجود الإطار التشريعي والقانوني، إلا أن تطبيقه يبقى ناقصا من طرف الأطراف المتعاقدة في نظام (ELCO). وهو ما يعني الوضع الهامشي للغة العربية في النظام الفرنسي للتربية والتعليم.

أما عدد التلاميذ الذين يزاولون دروس اللغة العربية في إطار الحركة الجمعوية، فقد أحصت وزارة الداخلية الفرنسية في 2003 عدد 65000 تلميذ في التعليم الابتدائي. ورغم أهمية هذا العدد، إلا أن مستوى التعليم وظروفه ليست مشجعة، حيث يرتبط الكثير منها بالتعليم الديني والأنشطة الثقافية والفنية. ولذلك نجد الكثير من الخبراء يحذرون من خطر الانغلاق الطائفي والديني، ومن تحديات اللغة في بعدها الثقافي والهوياتي([2]).كما يبرز هذا العدد من جهة ثانية، استقالة السلطات العمومية عن القيام بواجبها نحو جزء كبير من مواطنيها بالدرجة الأولى، وعن القيام بوظيفتها تجاه اللغة العربية باعتبارها لغة عالمية حاملة لقيم ثقافية

([1]) Luc-Willy, Deheuvels et Joseph, Dichy, Op.cit.p.88.
([2]) Op.cit.p.90.

وحضارية عريقة. وفي هذا السياق، يسجل الباحثـــان (Luc-Willy Deheuvels et Joseph Dichy) في ملتقى "مئوية تبريز اللغة العربية في فرنسا"(Le centenaire de l'agrégation d'arabe)، الذي جرت أعماله يومي 17و18 نوفمبر 2006 بمعهد العالم العربي بباريس، أن مديريات التربية غائبة تماما في الميدان، عن الاستجابة لطلبات وتطلعات المواطنين مـــن أصـــول مهاجرة، وتحدث عن غياب أي سياسة تستجيب للمطالـــب المتزايـــدة للتلاميـــذ وأوليـــائهم المهاجرين. حيث تقابل هذه الطلبات بالرفض أو التجاهل، مما أدى بهؤلاء الأولياء إلى اعتبار أن مسألة تعليم اللغة العربية هي من مسؤولية الجالية، وتدفع بهم نحو الجمعيات. كما ينظر مـــديرو الأكاديميات إلى هذه الطلبات أحيانا على أنها غير شرعية، وأنها طلبات مبالغ فيها حيث يطالب الأولياء بأشياء خاصة بالثقافة والهوية وليس بقضايا تخص التعليم، وهو ما لا يتوافق مع العلمانية ومبادئ الجمهورية.

وبعيدا عن المبررات التي يقدمها هؤلاء المدراء، فإنه يمكن القول، مادامـــت السياســـة التعليمية المرتبطة باللغة العربية في فرنسا، يتم ربطها بمســـألة الهجـــرة وتحـــدياتها الاجتماعيـــة والاقتصادية والأمنية، وليس باعتبارها لغة عالمية مثلها مثل اللغات الأخرى، وفي ظل اخـــتلال ميزان القوة لصالح اللغة الفرنسية والإنجليزية واللغات الأجنبية الصـــاعدة، وفي ظـــل الضـــعف والتخلف الثقافي والعلمي للغة العربية في الجزائر وفي سائر الدول العربية، فإن وضع اللغة العربية سيبقى هامشيا في فرنسا وفي كل الدول الغربية المتطورة.

الفرع الثاني: عنصر الدين في العلاقات الثنائية :

يمثل الدين أحد المكونات الثقافية والحضارية للأمم، كما يمثل متغيرا جديدا في العلاقات الدولية الراهنة. فقد شهد المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، تطـــورا ملحوظـــا للعوامـــل الدينية، لا سيما فيما يرتبط بالمسيحية والإسلام. فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر هـــذا المـــتغير في العلاقات الجزائرية الفرنسية؟.

1) واقع الإسلام والمسلمين في فرنسا:

إذا كان تأثير اللغة العربية هامشيا في الأوساط الفرنسية، فإن الدين الإسلامي يزداد نموا في المجتمع الفرنسي، ويستقطب الشباب والعلماء والمفكرين من الفرنسيين، وأعداد الجاليـــات المسلمة تتزايد يوما بعد يوم في فرنسا، حيث أصبح الإسلام الديانة الثانية في فرنسا.

والحال هذه، فإن الحكومة الفرنسية لم تحدد أي سياسة إزاء الإسلام، كما حددتها إزاء الكنيسة الكاثوليكية أو اليهودية قبل أحداث 11 سبتمبر2001. وفي هذا الإطار، فإن عدد المساجد قليل جدا مقارنة بعدد المسلمين المصلين، فقد أحصى الباحث الفرنسي" برونو إيتيان"(Bruno Etienne) في كتابه" فرنسا والإسلام"، مئات من أماكن العبادة غير القانونية، وهو يتأسف لعدم وجود هيئة تهتم بتنظيم شؤون المسلمين في فرنسا([1]). حيث تتعرض مطالب المسلمين الجزائريين الخاصة ببناء المساجد في أحيائهم إلى كثير من العراقيل والتهميش من طرف السلطات العمومية. وهم لا يجدون الدعم الكافي أحيانا من بعض الدول العربية و الإسلامية، ومن خلال تأسيس الجمعيات الدينية والتي تقابل طلباتها بإنشاء المساجد بالمماطلة، والرفض والمعارضة([2]).

يأتي هذا الرفض والمعارضة لبناء المساجد، نتيجة الخوف من الإسلام (Islamophobie) والخوف من إدماج الإسلام في الحياة العامة للفرنسيين. ويعتقد الكثير من الكتاب أن مشكلة المساجد وانتشار المدارس والجمعيات الإسلامية، تأخذ اهتماما كبيرا في أوروبا كلها، عندما يؤمها أئمة نشطون، أو متشددون في خطابهم الديني والدعوي. ويزداد الشعور بالانزعاج والخوف من الصور النمطية التي يبثها الإعلام الفرنسي عن العمال المهاجرين وهم يؤدون صلاتهم في أماكن عملهم، أو تلك الصور التي تبثها القنوات الإعلامية عن المصلين في الشوارع والطرقات نتيجة ازدحام المساجد وضيقها، وقلتها في الأحياء الشعبية للمسلمين. هذه الصور التي يروج لها اليمين المتطرف عبر القنوات الإعلامية والإشهارية، ومن خلال كتاباتهم المزيفة عن الإسلام والمسلمين وعن الهجرة والمهاجرين، ويهول من خطورتها على الأمن والنظام العام، تجعل جزءا كبيرا من الرأي العام يترعج وينبذ كل ما له صلة بالعرب والمسلمين عامة، وبالجزائريين بصفة خاصة نتيجة الخلافات التاريخية بين الجزائر وفرنسا. وباعتبار الجالية الجزائرية هي الغالبة هناك، فإنها تدفع ثمن هذه السياسات المتطرفة والعنصرية غاليا، وتتعرض لكل مظاهر التمييز والإقصاء.

ولمحاربة مظاهر العنصرية، أسست العديد من الجمعيات، لكنها تبقى غير قادرة على كبح جماع العنصرية والتمييز، والتي تتغذى من الانتشار الواسع لشعور الخوف واللا أمن من الإسلام والهجرة. والجدير بالملاحظة أن موجة العنصرية والخوف من الإسلام، ازدادت بعد

([1]) Bochra, Settouti, Op.cit. p.p.95-96.
([2]) Op.cit. p.96.

صعود الحركات الإسلامية المتطرفة في الجزائر، ونقل أعمالها الإرهابية إلى فرنسا. وارتفعت حدتها بعد التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها رموز القوة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001.

فرغم القدر البسيط الذي يتمتع به المسلمون في حرية ممارسة شعائرهم الدينية في فرنسا، إلا أن نظرة الغرب الجديدة، والتي أفرزتها التحولات الدولية الراهنة بظهور ما يسمى "الخطر الإسلامي"، بدأت تطرح أفكارا جديدة للتضييق على الحريات الأساسية للمسلمين، وخاصة تلك المتعلقة بالحق في ممارسة الشعائر الدينية. إذ أصبح يوصف الإسلام بالإرهاب لدى جزء كبير من الرأي العام الفرنسي والغربي بعد أحداث 11 سبتمبر.

لكن الحقيقة الغائبة والمغيبة، هي أن التغيير الديني الكبير في المجتمع الفرنسي، وتحول الكثير من الفرنسيين إلى الدين الإسلامي، جعل اليمين المتطرف يطرح مسألة الهوية الوطنية للنقاش السياسي، نتيجة الخوف من "الغزو" الإسلامي والعربي في نظرهم، خاصة أن الكثير من المفكرين والدعاة المسلمين، يصرحون في خطبهم وكتاباتهم؛ أن الإسلام مستعد لتحويل الكثير من الفرنسيين إلى الإسلام([1]).

ونتيجة لهذه المخاوف والدعاية، وفي ظل الظروف الأمنية المتوترة في العالم في أعقاب تفجيرات 11 سبتمبر، أعلن وزير الداخلية "نيكولا ساركوزي" في أكتوبر 2002، من مسجد باريس، عن رغبته في رؤية إسلام فرنسي معاصر، مؤكدا على أن : " الأصولية التي تؤدي إلى الإرهاب يجب محاربتها إلى النهاية"([2]). وللإشارة فإن الاستشارات المتعلقة بتنظيم شؤون المسلمين ومراقبة الدين الإسلامي في فرنسا، بدأت مع الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" في نوفمبر 1999 مع سبعة فدراليات للجمعيات الإسلامية، ومع المساجد السبعة الكبيرة في فرنسا، من بينها المسجد الكبير بباريس والذي تديره وتمول نشاطه الحكومة الجزائرية. بالإضافة إلى سبعة شخصيات معروفة في الأوساط الإسلامية بفرنسا، من بينهم الجزائريان صهيب بن شيخ (مفتي مدينة مرسيليا)، وخالد بن تونس (شيخ الطريقة العلوية في الجزائر). انتهت هذه الاستشارات بالتوقيع على بروتوكول اتفاق بين هذه المنظمات والهيئات الإسلامية قبيل عام 2002، تقضي بتأسيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

([1]) Bochra, Settouti, Idem.
([2]) Op.cit. p. 97.

وبهذا الحدث تدخل الدولة الفرنسية مرحلة جديدة من مراحل حياتها السياسية والاجتماعية، بتدشينها عهدا جديدا في التعامل مع الدين كعنصر جديد في توجيه سياستها الداخلية والخارجية. وهي التي كانت ولا تزال تدعو منذ الثورة الفرنسية إلى فصل الدين عن الدولة، وتدافع عن مبادئ الجمهورية والمتمثلة في الحرية، الإخاء والمساواة. ويأتي في هذا السياق قانون منع الرموز الدينية في الأماكن الحكومية، مؤشرا على هذا التحول. وللإشارة فقط، فإن قضية الخمار، فجرتها ثلاث طالبات من أصل مغاربي، أين رفضن نزع الخمار في المدرسة، ومتابعة دروس الجمباز المقررة في توقيتهن المدرسي. هذا الحدث، والذي تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، قوبل من طرف جزء من الرأي العام بالانزعاج والاستهجان، واعتبر من طرف اليمين المتطرف تحديا للائكية ومبادئ الجمهورية، في حين رآه الجزء الآخر من المجتمع، قضية تتعلق بالحقوق والحريات الشخصية، حيث صرحت في هذا الشأن زوجة الرئيس السابق "فرانسوا ميتران"، أنها مع حرية التلاميذ في ارتداء ما يناسبهم، في الوقت الذي منع فيه المراقب العام في المؤسسة دخول الطالبات إلى أقسام الدراسة([1]).

لقد كان موقف مجلس الدولة الفرنسي، في عهد حكم اليسار الاشتراكي، من قضية الطالبات المحجبات في البداية، مع حرية ارتدائهن الحجاب، وهو ما قضى به في العديد من أحكامه، حيث ألغى القرارات الصادرة عن بعض المدارس والثانويات الفرنسية، والقاضية بطرد الطالبات المحجبات ومنعهن من الدخول، مستندا في ذلك إلى حرية التعبير المعترف بها للطلبة في إطار مبادئ الحياد والعلمانية. غير أن هذا الموقف، تغير بتغير السلطة الحاكمة في فرنسا، حيث تم إصدار قانون .بمنع الرموز الدينية في المؤسسات التعليمية الحكومية في 10 فبراير 2004 ([2]). والذي نص في مادته الأولى على أنه: " في المدارس، الكليات والثانويات، يعتبر ارتداء الرموز أو الملابس التي يظهر من خلالها التلاميذ جهارا انتماء دينيا ممنوعا"([3]). وعلى الرغم من أن هذا المنع قد شمل كل الرموز لجميع المعتقدات الدينية، إلا أن الحجاب و الخمار الإسلامي أثار ضجة سياسية وإعلامية أكثر من غيره، باعتبار أن الرموز الأخرى ليست جزءا من عبادات الآخرين

([1]) Bochra, Settouti, Op.cit. p.98.

([2]) فوزية، فتيسي، " الحق في ممارسة الشعائر الدينية وضوابطه في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان"، رسالة ماجستير(غير منشورة). مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص.105.

([3]) فوزية، فتيسي، المرجع السابق. ص.136.

مما أشعر المسلمين أن القانون يستهدفهم. وقد بررت السلطات الفرنسية هذا المنع بالدفاع عن اللائكية، رغم أن مجلس الدولة كان قد أفتى سابقا في نوفمبر 1989، بشأن القضية أن: " ارتداء الرموز الدينية ليس بذاته متعارضا مع مبدأ اللائكية"([1]).

أما عن ردود المنظمات الحقوقية على هذا القانون، فقد أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها تجاه هذا القانون والذي يميز بين الأطفال في المدارس. خاصة التمييز القائم على أساس الدين، ورأت أن التشريع الفرنسي الجديد بشأن ارتداء الرموز الدينية في المدارس العمومية، قد يتجاهل مصالح الأطفال، وحقوقهم في الوصول إلى التعليم. وأوصت في تقريرها بأن:" تنظر الحكومة الفرنسية في إيجاد وسائل بديلة بما في ذلك الحلول الوسط للحفاظ على علمانية المدارس العمومية، مع ضمان عدم انتهاك الحقوق الفردية، وعدم استبعاد الأطفال من النظام المدرسي أو المجالات الأخرى أو تهميشهم بفعل هذا التشريع"([2]). حيث يواجه التلاميذ في المدارس والثانويات والمؤسسات العمومية خطر الطرد من نظام التعليم العام، بينما يواجه المعلمون التعرض للتوبيخ والتوقيف عن العمل، والفصل من الخدمة أحيانا أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن الإجراءات المتعلقة بمنع ارتداء الرموز الدينية، تعتبر انتهاكا لحق من حقوق الإنسان الأساسية، والخاصة بحرية المعتقد، وحرية ممارسة الشعائر الدينية. حيث أن المادة(18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تنص على أن: " لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته وعقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أو مع الجماعة"([3]). ونصت الفقرة(2) من المادة(18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: "لا يجوز إخضاع أحد لإكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء إلى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها". كما نصت نفس المادة في فقرتها الأخيرة على أن: " تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي، باحترام حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين عند إمكانية تطبيق ذلك في تأمين التعليم الديني أو الأخلاقي لأطفالهم تمشيا مع معتقداتهم الخاصة"([4]).

([1]) فوزية، فتيسي، المرجع السابق . نفس الصفحة.

([2]) نفس المرجع. ص.105.

([3]) علي، يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة.ط(1)، عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص.192.

([4]) نفس المرجع . ص.218.

ساهمت قضية الخمار، في فتح النقاش السياسي والإعلامي والحقوقي، واسعا حول قضية الإسلام في فرنسا وعلاقته بمبادئ الجمهورية. وبرزت الحاجة إلى الإجابة على سؤال الهوية الوطنية في ظل الانتشار الواسع للإسلام في فرنسا، وتزايد عدد المسلمين هناك. واتسعت موجة العنصرية والخوف من الإسلام، والتي يغذيها الخطاب السياسي لليمين المتطرف بقيادة "جان مارين لوبين" وعائلته، ضد الجاليات المسلمة، والتي ما فتئ يرددها منذ 1988. هذا الخطاب الذي عطل مشروع المشاركة السياسية للجاليات المسلمة في الحياة السياسة الفرنسية. والجدير بالذكر، أن شعارات الخطر والتهديد الملاصق للهجرة، والتي ترفعها الجبهة الوطنية، يغذيها ارتفاع نسبة البطالة والكساد الاقتصادي الذي يضرب المجتمعات الأوروبية، منذ الأزمة النفطية في 1973، ثم الأزمة الاقتصادية في 2008، وأزمة الديون الحالية.

ترتيبا على ما سبق، فإن الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا، تتعرض للتمييز العنصري القائم على الدين، والتضييق على ممارسة الشعائر الإسلامية. وفي هذا الشأن تجد الشعارات المعادية للإسلام والمسلمين، والتي يرددها اليمين المتطرف بجميع تفرعاته، قبولا لدى جزء كبير من الرأي العام الفرنسي، والذي يربط موضوع الهجرة بارتفاع حجم البطالة من جهة، وبربط الهجرة بالخطر الإسلامي والعربي من جهة ثانية. هذا الربط الخاطئ بين المسائل الأمنية، الثقافية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع الفرنسي، ورمي المسؤولية على المهاجرين، يغذي الإيديولوجية المعادية للإسلام والمسلمين، ويؤثر سلبا على الحوار والتقارب الثقافي والحضاري بين الجاليات المسلمة واليهودية والمسيحية في فرنسا، ومن ثمة على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

2) ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في الجزائر:

إن حرية المعتقد، وحق ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين مكفول في الجزائر باعتبارها دولة إسلامية تحترم حق الكتابيين في ممارسة عقائدهم الدينية. وقد أثار القانون الصادر في 28 فبراير 2006، المتعلق بتنظيم ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، ردود فعل خارجية، خاصة من طرف الدولة الفرنسية، والتي رأت في القانون تضييقا على حرية المعتقد، بالرغم من أنه جاء ردا على تزايد حملات التبشير داخل الجزائر، والتي استغلت الفراغ القانوني في هذا الشأن([1]).

([1]) فوزية، فتيسي، مرجع سبق ذكره. ص.108.

ويعتبر الحق في ممارسة الشعائر الدينية من الحقوق المكرسة في الدستور الجزائري، حيث تنص المادة (36) منه، على أنه: " لا مساس بحرمة حرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي"([1]). غير أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وكيفية ممارسة هذه الشعائر ، والتي استهدفها المشرع الجزائري من خلال إقراره لمبدأ حرية المعتقد، وأن الإسلام هو دين الدولة([2])، وأن المكونات الأساسية للهوية الثقافية الوطنية هي الإسلام، العروبة والأمازيغية([3]).

من خلال ما تقدم، وبالنظر إلى محتوى هذه المواد، فإن المشرع الجزائري أعطى الأولوية لدعم الدين الإسلامي على حساب الحريات، وهو ما يترتب على الدولة الجزائرية من التزامات بوجوب توفير الحماية له. وعليه فإن حق ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ومنهم المسيحيين من الفرنسيين، يجب أن يتم وفق القانون الجزائري، مع مراعاة احترام العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الجزائري، وخصوصياته الثقافية، والتي يمثل فيها الإسلام الركيزة الأساسية. ومن هنا جاء القانون الصادر في 28 فبراير 2006، لتنظيم هذا الأمر. والذي يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، والذي تزامن مع تزايد موجة التبشير والتنصير في الجزائر. إذ لا يعقل في دولة مسلمة الاعتراف بتغيير الدين. فإذا كان الإسلام يعترف بحرية المعتقد تطبيقا للمبدأ القرآني"لا إكراه في الدين"، فإن الارتداد عن الإسلام مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الاعتراف بحرية تغيير الدين الإسلامي، أو بالدعوة لدين آخر، من شأنه أن يهدد النظام العام للدولة والمجتمع. لذلك فإن الجزائر تتحفظ على بعض المواد المتعلقة بحرية المعتقد في المواثيق الدولية المختلفة لحقوق الإنسان. كما أنه لا يمكن للأقلية أن تفرض رأيها على الأغلبية المسلمة.

فإذا كانت الشريعة الإسلامية قد اعترفت لغير المسلمين بحرية الاعتقاد وممارستها، وكفلت ذلك للأفراد والجماعات، فإن على هؤلاء استعمال هذه الحرية وفق الضوابط الشرعية، تمشيا مع النظام العام داخل الدولة الإسلامية، واحتراما لمشاعر أهلها وحقوقهم. حيث يلتزم أهل الذمة، وفقا لأحكام النظام الإسلامي بدفع الجزية. وإن كان أهل الذمة غير ملزمون بدفع الجزية، كما هو الحال في الجزائر، فإن عليهم الالتزام بأحكام النظام العام في الجزائر. وباعتبار الجزائر دولة

([1]) الجمهورية الجزائرية، الدستور الجزائري المعدل في 28 نوفمبر 1996. المادة(36).

([2]) نفس المرجع. المادة(2).

([3]) نفس المرجع. الديباجة.

مسلمة، فهي تمنع غير المسلمين من القيام باعمال الدعوة والتبشير لعقائدهم الدينية، أو أية عقائد وأفكار أخرى. لأن من شأن هذه الدعوة الإخلال بالنظام العام. فالردة عن الإسلام أو الخروج عنه، هو عمل محرم ومخالف لأحكام الشريعة الإسلامية([1])، مصداقا لقوله تعالى:"ومن يرتد منكم عن دينه، فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة، وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"([2]).

ومن هنا يتضح أن المفهوم الإسلامي لحرية المعتقد، تختلف عن مفهومه لدى الغرب. وإن كان المنظوران يتفقان على مبدأ الإقرار بحرية المعتقد، فإنهما يختلفان في مفهوم تغيير الدين والذي يقابله مفهوم الردة في الإسلام. فقد صور الغرب مسألة الحكم الذي رتبه الإسلام على المرتد مخالفة لحرية الرأي والمعتقد، وهو ما يتعارض مع التصور الإسلامي للموضوع.

وهكذا فإن حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في بلاد الإسلام، لا تتم إلا إذا التزم هؤلاء بعدم المساس بالمشاعر الدينية للمسلمين، وأن يراعوا حرمة الدولة الإسلامية التي تكفل لهم الرعاية والحماية.

لقد تناول الدستور الجزائري مسألة حرية المعتقد، غير أنه أغفل الإشارة إلى القيود المحددة لممارسة الحرية الدينية. ولكن هذا الإغفال، لا يعني إباحة ممارسة هذا الحق في الفوضى، لأن المشرع الجزائري اعتبر هذا الأمر بدهيا، وأصلا دستوريا يتعين إعماله حتى وإن تم إغفاله. وقد جاء الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فبراير 2006 ليحدد شروط وقواعد ممارسة ذلك الحق لغير المسلمين في الجزائر.

والجدير بالذكر، أن قانون الطوارئ الذي أصدره النظام الجزائري في 1991، والذي بقي ساري المفعول حتى 2011، أعطى الحكومة الجزائرية صلاحيات واسعة، تصل إلى درجة مصادرة بعض الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، والتي ضمنها الدستور، تحت مبررات الحفاظ على الأمن والنظام العام. كفرض قيود على حرية تنقل الأشخاص والاجتماع والمرور والإقامة في أماكن معينة. هذه التدابير شكلت قيودا على الأجانب في ممارسة حقوقهم. وقد جاء التقرير الأمريكي لعام 2003 حول الحريات الدينية، أن العديد من الأجانب أصحاب الأديان الأخرى قد غادروا الجزائر لتدني الوضع الأمني. وهو ما دفع بالكثير من المنظمات الحقوقية في العالم إلى

([1]) فوزية، فتيسي، مرجع سبق ذكره. ص.91.

([2]) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (217).

مطالبة الجزائر برفع حالة الطوارئ. وهو ماحصل أخيرا في ظل الثورات التي شهدها العالم العربي بداية من شهر جانفي 2011.

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، طبعت بطابع ثقافي وحضاري منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعرضت المجتمعات الأوروبية إلى هجمات العولمة الأمريكية في تجلياتها الاقتصادية والثقافية. فقد شهدت المجتمعات الغربية بصفة عامة، والفرنسية على وجه التحديد الإنكفاء على الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية للأمة الفرنسية، والدعوة إلى الإستثناء الثقافي. الأمر الذي أدى بعودة تنظيمات اليمين المتطرف إلى الواجهة الثقافية والسياسية، ومست سياسات وشعارات هذه التنظيمات عناصر أساسية من عناصر الهوية الثقافية والحضارية للمسلمين في الغرب، تمثلت في عناصر التاريخ، اللغة والدين.

وبذلك أصبحت الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا بصفة عامة، والجالية الجزائرية بصفة خاصة، تتعرض للتمييز العنصري القائم على أساس ديني وثقافي، ومن خلال التضييق على ممارسة الحريات والحقوق الأساسية الدينية والمدنية، والسياسية. وفي هذا الإطار فقد أصبحت سياسات اليمين المتطرف، تحظى بالقبول لدى الرأي العام الفرنسي، ومن ثم فهو يؤثر على صناع القرار في رسم السياسات العامة، التي تمس المهاجرين الجزائريين. حيث يتم الربط الخاطئ بين مسائل الأمن، ومشاكل الهجرة، والأوضاع الاقتصادية المتردية. الأمر الذي سيؤثر حتما على التقارب الثقافي والتلاقح الحضاري المنشود، ومن ثم على التقارب والصداقة وسياسة حسن الجوار بين الجزائر وفرنسا.

المطلب الثاني: البعد العلمي في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

يعتبر التعليم والبحث العلمي ركنان أساسيان لبناء الحضارة العلمية. فها هي المجتمعات الغربية تسود العالم بفضل سيطرتها على العلوم والتكنولوجيا. كما سادت قبلها الحضارة العربية الإسلامية، حتى بلغت الآفاق. فلقد كان البحث العلمي شعارا للحياة الإسلامية في مختلف عصور النهضة والقوة الإزدهار، وصار البحث اليوم شعار الحياة والتقدم عند الأمم القوية والمتحضرة.

فهل يستطيع "التعاون" الفرنسي الجزائري في هذا المجال، النهوض بقطاع التربية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟ وبالتالي النهوض بالمجتمع الجزائري وتقدمه؟

الفرع الأول : التعاون التربوي والتعليمي :

يندرج "التعاون" الفرنسي الجزائري في المجال العلمي والتعليمي، ضمن التعاون الفرنسي العالمي، وفي إطار الرابطة الأورومتوسطية (TETHYS) والتي تأسست في يناير 2000، والتي تشمل 29 جامعة من ضفتي البحر المتوسط. و يندرج هذا المسعى، في إطار الاستراتيجية الفرنسية لتعميم النموذج الفرنكفوني، وكذا لمواجهة تحديات المنافسة الأنجلوسكسونية في الفضاء الفرنكفوني.

وقد تعزز حضور النموذج الثقافي واللغوي الفرنسي في النظام التربوي والتعليمي بالجزائر، منذ وصول "عبد العزيز بوتفليقة" إلى السلطة في الجزائر في 1999، وتنصيبه للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 2001، والتي أعادت الاعتبار للغة الفرنسية بتدريسها ابتداء من السنة الثانية ابتدائي في المدرسة الجزائرية([1]). فقد شكل هذا القرار تراجعا واضحا عن السياسة اللغوية المنتهجة منذ السبعينات. كما شكل خرقا لقواعد ومناهج تعليم اللغات للأطفال في المراحل العمرية المبكرة([2])، مع العلم أن الدول المتقدمة مثل فرنسا، بريطانيا، وألمانيا، لا تتسرع في التبكير بتعليم اللغة الأجنبية لأبنائها قبل أن يتمكنوا من تعلم لغتهم الأم. أما السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح؛ لماذا لم يتم التبكير باللغة الإنجليزية بصفتها لغة العلوم والتكنولوجيا، وتركت لمستوى التعليم المتوسط؟.

كما سمح التوقيع على اتفاقية الشراكة ([3])بين الجزائر وفرنسا في 2007، بتعزيز وتوطيد التعاون التربوي والتعليمي، وذلك بتطوير مشاريع التكوين لمستخدمي التأطير والتعليم ودعم التكوين عن بعد. كما تعهد الطرفان بتشجيع تطوير تعليم اللغتين العربية والفرنسية في النظام التربوي للبلدين، مع إعطاء الأولوية لبرامج دعم التكوين الأولي والمستمر لأساتذة اللغة

([1]) تم نقل برمجة اللغة الفرنسية من السنة الثانية إلى السنة الثالثة بعد علو الأصوات المعارضة لهذا القرار.

([2]) لمزيد من الشرح والتفصيل، أرجع إلى:

عبد القادر، فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات . ط.1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009، ص.ص.262-263.

([3]) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 15 . مرسوم رئاسي رقم 08 - 88 مؤرّخ في أوّل ربيع الأول عام 1429ه الموافق 9مارس سنة 2008. يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري وا لمالي المتعلق بوسائل التعاون ، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة2007.

الفرنسية، آخذين بعين الاعتبار مكانة اللغة الفرنسية في التعليم العالي في الجزائر([1]). وسطرت لهذا الغرض برنامجا لدعم اللغة الفرنسية في قطاع التربية والتعليم، والذي يحظى باهتمام السلطات الفرنسية. وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ سنة 2005، ويموله صندوق للتضامن ويدعم مشروع تطوير وترقية نوعية التكوين الأولي والمستمر لفائدة معلمي وأساتذة اللغة الفرنسية في قطاع التربية والتعليم بمبلغ 2 مليون أورو على امتداد الفترة 2007-2010([2]). كما تم الاتفاق على منح التسهيلات الضرورية لإنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية ومؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، وفرنسية بالجزائر وحسن تنفيذها([3]). والجدير بالملاحظة أن المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ركزت على إنشاء مراكز تعليم اللغة الفرنسية بالجزائر، في حين لم تفعل ذلك مع اللغة العربية في فرنسا واكتفت بالتنصيص على إنشاء مؤسسات تعليمية جزائرية بفرنسا، والتي لا تكون بالضرورة لتعليم اللغة العربية.

إن مسألة الحضور الثقافي واللغوي الفرنسي في أنظمة التربية والتعليم الجزائرية، يتجاذبها رأيان متعارضان ومتنافسان([4]): رأي تتزعمه النخب المعربة، وترى في نفوذ النموذج الثقافي واللغوي الفرنكفوني، حرف المدرسة الجزائرية عن وجهتها الوطنية والحضارية الأصيلة، وأن السبب الحقيقي في إلغاء التعليم الأساسي هو أن هذا الأخير عمم استعمال اللغة العربية، وزحزح اللغة الفرنسية من مكانتها، وحصر وظيفتها كلغة أجنبية في نطاق محدود، وهو الأمر الذي لم يرضي النخب الفرنكفونية المتنفذة في السلطة. ورأي آخر، تتزعمه النخب الفرنكفونية، يقول أن مدرسة التعليم الأساسي، أنتجت التخلف، والعنف والتطرف([5]). ويعتبرون التمسك بمبدأ التعريب انحراف عن جادة الصواب المنهجي، ويعللون ذلك بضعف النتائج التي أوصلت إليها الخطوات التي تمت في هذا المجال([6]).

([1]) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 15 ، نفس المرجع . المادة (2).

([2])Ambassade de France en Algérie, "Fiche Algerie: organisation de l'enseignement superieur". In:http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/algerie_406/presentation- algerie_922/enseignement- superieur_71490.html . consulté le 04/10/2011.

([3]) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 15 ، نفس المرجع . المادة (3) .

([4]) عبد القادر، فضيل، مرجع سبق ذكره. ص.ص.236-237.

([5]) نفس المرجع . ص.246.

([6]) نفس المرجع . ص.377.

أما حقيقة الواقع، هو أن المسألة تعود في جانب كبير منها إلى رواسب الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي جعل من المدرسة والمؤسسات التعليمية الأخرى بعد الاستقلال، ساحة للصراع الثقافي والسياسي بين النخب الجزائرية. ضف إلى ذلك أن مشاريع الإصلاح التي بادرت بها السلطات الجزائرية في بداية هذا القرن، جائت كمحاولة للتكيف مع الضغوط الدولية الخارجية. فوجدت في النموذج الفرنكفوني سندا ومعينا للتكيف مع هذه التحولات بأقل الخسائر.

إن إشكال المسألة اللغوية في الجزائر، يعود بالأساس إلى الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار. وهي السبب الرئيسي في الصراع الثقافي واللغوي الموجود في الجزائر، والذي يتجلى بصورة واضحة في توجهات السياسات التعليمية منذ الاستقلال. كما أن غموض التوجهات التربوية، وتردد المواقف السياسية في غالب الأحيان، فاقم من هذه الإشكالية. حيث تركت الوضعية تكبر وتنمو وتتعقد إلى درجة جعلت التفكير في علاجها والحد من انتشارها أمر صعبا. و الاستمرار في هذا النهج، من شأنه أن يدفع بالمجتمع الجزائري إلى الابتعاد عن حقيقة وجوده وهويته، بدفعه إلى ثقافة النسيان والذوبان في ثقافة المستعمر.وبالتالي التمكين للثقافة الفرنسية ولغتها، وتغيير وجهة المجتمع الجزائري حضاريا وثقافيا باتجاه الغرب.

الفرع الثاني : التعاون العلمي والجامعي:

إن التعاون العلمي والجامعي بين فرنسا والجزائر، لم ينقطع منذ الاستقلال، فقد استمرت فرنسا في استقبال الطلبة والنخب الجزائرية، و لم تتأثر بالأزمات والتوترات السياسية التي تطرأ من حين لآخر، وتسارعت هذه الحركية بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في الجزائر سنة 1999. حيث أقدمت السلطات الجزائرية على إعادة النظر في سياسة التكوين في الخارج، والتي وجهت إلى فرنسا أولا لتكوين الطلبة في مجالات التسيير والتكنولوجيا([1]). واتجهت الجزائر إلى إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر واعتماد النموذج الفرنسي، حيث لجأت الجزائر على الخبرة الفرنسية في هذا المجال. وقد تعمق مسار التعاون الثقافي والعلمي والتقني منذ شهر جوان 2000 بمناسبة زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا. وكرسه إعلان الجزائر في 2003 بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى الجزائر.

([1]) Ambassade de France en Algérie. Op.cit.

ولتحقيق أهداف التعاون الجزائري الفرنسي في هذا المجال، تم إنشاء المجلس الأعلى الفرنسي الجزائري الجامعي للبحث(HCFAUR) في أكتوبر 2004، والذي تقرر أن يترك مهامه لهيئات تنظيمية جديدة في نهاية الموسم الجامعي 2010/2009. وتتمثل مهام هذا المجلس في([1]):

– مواكبة إعادة تنظيم التعليم الجامعي، ومساعدته في التكيف مع المعايير الأوروبية والعالمية

– دعم إنشاء أقطاب الامتياز المخصصة لتكوين وتدريب الأطر العليا في الجزائر. وفي هذا الإطار فقد وقع منتدى رؤساء الجامعات في البلدين بتاريخ 15 نوفمبر 2006، اتفاقا بهذا الخصوص لوضع نظام "ل.م.د"(L.M.D) موضع التطبيق وتعميق الشراكة الجامعية بين الطرفين. لا سيما وأن الفرنسية هي لغة التدريس في التخصصات العلمية والتقنية، وأن أغلبية الأطر الجامعية درسوا وتكونوا في الجامعات والمعاهد الفرنسية، وأن العديد من الأطر الجامعية الفرنسية عملت في الجزائر قبل الاستقلال أو بعده.

ولدعم نظام "ل.م.د" ووضعه موضع التنفيذ، قام المجلس الجامعي الأعلى الفرنسي الجزائري للبحث في دورتي 2005 و 2006، بالمتابعة والمصادقة على 37 مشروعا للبحث في اليسانس والماستر، وفي تخصصات أخرى كالعلوم الطبية. وفي إطار تدعيم أواسر الشراكة والتعاون الجامعي، تم برمجة 70 مهمة جامعية للجزائر، و 50 أخرى إلى فرنسا في سنة 2008. ويشارك العديد من الجامعيين الفرنسيين في تطوير مدارس الدكتوراه في الجزائر حاليا([2]). كما سمحت اتفاقية الشراكة([3]) الموقعة بين الجزائر وفرنسا في سنة 2007، بتعزيز وتوسيع التعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي، والذي تمحور حول التربية وتعليم اللغة الفرنسية، التعليم العالي والتعاون الجامعي والبحث، تكوين الإطارات، التعاون اللا مركزي وتطوير تبادل الكفاءات، دعم وسائل الإعلام والاتصال، والتعاون بين الوزارات المكلفة بالشباب والرياضة. وقد نصت هذه الاتفاقية في المادة الرابعة منها، على أن يشمل التعاون الجامعي والعلمي والتكنولوجي ما يلي([4]):

([1]) Ambassade de France en Algérie, idem

([2]) Op.cit.

([3]) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 15 . مرجع سبق ذكره.

([4]) نفس المرجع . المادة (4).

– استقبال جامعيين وباحثين وتقنيين جزائريين في فرنسا، وفرنسيين في الجزائر، بالاتصال مع الهيئات العلمية والمتعاملين الآخرين للدولة المستضيفة، في إطار مشاريع التعاون التي بادرت بها مؤسسات البلدين.

– التعاون فيما بين الهيئات الممثلة للجامعات والمدارس الكبرى لكلا البلدين.

– تطوير أقطاب امتياز جزائرية فرنسية بالجزائر بفضل تكوين فرق مختلطة تتشكل من جامعيين أو باحثين أو تقنيين.

– التبادل العلمي بين الجامعيين والباحثين في إطار البعثات والدعوات والتربصات واللقاءات والملتقيات والندوات.

– مواصلة وتطوير مشاريع البحث المشترك في إطار اللجنة المشتركة للتقييم والإشراف(CMEP).

– دعم مواصلة برنامج المنح الثنائي ووضع تدابير تشجيع استقبال وتكوين الطلبة والمتربصين الجزائريين بفرنسا والفرنسيين بالجزائر، وتبادل الأساتذة.

– دعم الطرف الفرنسي لتوجيه الطلبة الراغبين في مواصلة الدراسة بفرنسا، ودعم إدماج الطرف الجزائري للطلبة المتحصلين على شهادات بفرنسا عند عودتهم إلى أرض الوطن.

وقد التزمت الحكومة الجزائرية في هذه الاتفاقية باتخاذ كل التدابير من أجل تعزيز الشراكة الجزائرية مع منشآت التعليم العالي والبحث الفرنسي في الجزائر وتسهيل تنقل الجامعيين والباحثين ومستخدمي المؤسسات المعنية بمشاريع وبرامج التعاون الجامعي والجامعي والبحث([1]).

وقد سطرت الجامعات الجزائرية والفرنسية العديد من البرامج الثنائية للتعاون الجامعي بينهما. نذكر منها([2]):

أ)برنامج المنح الدراسية (PROFAS): والذي أسسته اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي في 1986، وتموله الحكومة الفرنسية بـ60 بالمائة والحكومة الجزائرية بـ40 بالمائة، حتى سنة 2008، ليتقاسم الطرفان هذا التمويل بالتساوي بعد ذلك. وقد سمح هذا البرنامج ومنذ إنشائه في 1986 باستقبال آلاف الطلبة الجزائريين في فرنسا. ولذلك فهي تستقبل في جامعاتها ومؤسساتها للتعليم العالي والبحث التعليمي الطلبة الجزائريين، بهدف تكوين النخب الجزائرية في

([1]) الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 15، المرجع السابق. البروتوكول الإداري والمالي الملحق بالاتفاقية، المادة (18) .

([2]) Ambassade de France en Algérie, Op.cit.

أحسن الظروف، والذين حين عودتهم إلى الجزائر، فهم يمثلون أحسن السفراء لفرنسا في الجزائر([1]). وفي سنة 2009 تم تخصيص مبلغ 1.9 مليون أورو لتمويل برنامج المنح الدراسية لعدد 301 طالب جزائري مستفيد من هذا البرنامج لتحضير شهادات ما بعد التدرج. ويمثل عدد 20000 طالب جزائري، أحد المجموعات الأكثر تواجدا في قطاع التعليم العالي والبحث الفرنسي، مع الطلبة الصينيين والمغاربة، وينحدر 63 بالمائة منهم من ولايات تزي وزو، بجاية والجزائر العاصمة([2]).

ب)برنامج تكوين الأساتذة الباحثين (TASSILI): إن الهدف من هذا البرنامج هو تكوين الباحثين الجزائريين من الشباب في إطار مشاريع بحث مشتركة بين البلدين وفي جميع التخصصات. فمنذ إطلاق هذا البرنامج في سنة 1983، وحتى شهر جانفي 2009، تم تنفيذ 750 مشروعا للبحث، ومناقشة أكثر من 500 أطروحة، وأكثر من 1000 دراسة أنتجت من طرف المجموعات المتعاونة.

ج) برنامج دعم اللغة الفرنسية في التعليم العالي: فقد تم إنشاء ماستر في اللغة الفرنسية على مسوى جامعات الجزائر، حيث تضع السلطات الفرنسية مساهمتها ودعمها لمدارس الدكتوراه للترجمة والعديد من الأعمال الخاصة بالتكوين متعدد اللغات. كما يتمثل الهدف الثاني من هذا البرنامج، في إعداد طرق بيداغوجية فرنسية خالصة لمساعدة طلاب الشعب العلمية المنتقلون من الطور الثانوي المعرب، على متابعة دراستهم الجامعية، خاصة تلك التي تستعمل اللغة الفرنسية كأداة للتدريس؛ في العلوم الدقيقة، الطب، البيولوجيا، وغيرها من التخصصات العلمية والتقنية.

و يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى دعم اللغة الفرنسية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، من خلال إعادة تكوين أساتذة جامعيين باستطاعتهم التدخل في تخصصات اللغة الفرنسية، وكذا في جميع التخصصات الأخرى. ويموله صندوق للتضامن بمبلغ 6.5 مليون أورو، ويحظى باهتمام السلطات الفرنسية. وقد دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005، بتمويل عدد 1600 طالب لتحضير شهادة الدكتوراه في اللغة الفرنسية. كما تحظى 40 مؤسسة جامعية

([1]) République française,Haut conseil de la coopération internationale," Enquête sur les relations des universités avec les pays en développement : analyses par zone géographique et par pays",septembre 2007,in: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports-publics/074000601/index.shtml,consulté le 04/10/2011.

([2]) République française,Haut conseil de la coopération internationale, idem .

جزائرية بعضوية الوكالة الجامعية لمنظمة الفرنكفونية(AUF)، أين تمثل الجزائر ثالث دولة بعد كل من فرنسا والفيتنام، الأكثر تمثيلا في هذه الوكالة([1]). وتشارك الجامعات الجزائرية في برامج الشراكة والتعاون متعددة الأطراف، مثل برنامج الاتحاد الأوروبي (TEMPUS). ورغم هذا التمثيل والتعاون المتميز، إلا أن الجزائر تبقى في المركز الثالث بعد كل من المغرب وتونس من حيث عدد العمليات المسجلة سنة 2008 في مجال التعاون العلمي والبحث العلمي([2]).

ولمعالجة العجز، المتمثل في نقص وضعف الأطر الجزائرية المسيرة، انخرطت الجزائر، وطلبت الدعم الفرنسي لتحقيق أهداف الإصلاح في منظومة المدارس الوطنية العليا والمتخصصة. أين يساهم الطرف الفرنسي في إصلاح المدارس العليا للتكنولوجيا، حيث استفادت هذه المدارس من دعم مالي قدره 3 ملايين أورو، قدمته وزارة الخارجية الفرنسية، والذي يمتد على فترة 3 سنوات، ويهدف إلى إنجاز أقسام تحضيرية لـ11 مدرسة عليافي التخصصات التالية: الهندسة العمرانية،العلوم والتقنيات، علوم الحياة والعلوم التجارية([3]).

خلاصة واستنتاجات :

ترتيبا على ما سبق، يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة، طبعت بطابع ثقافي وحضاري منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعرضت المجتمعات الأوروبية إلى هجمات العولمة الأمريكية في تجلياتها الاقتصادية والثقافية. فقد شهدت المجتمعات الغربية بصفة عامة، والفرنسية على وجه التحديد إنكفاء على خصوصياتها الثقافية تحت عنوان الحفاظ على هوية الأمة الفرنسية، والدعوة إلى الإستثناء الثقافي. الأمر الذي أدى بعودة تنظيمات اليمين المتطرف إلى الواجهة الثقافية والسياسية، ومست سياسات وشعارات هذه التنظيمات عناصر أساسية من عناصر الهوية الثقافية والحضارية للمسلمين في الغرب، تمثلت في عناصر التاريخ، اللغة والدين.

وبذلك أصبحت الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا بصفة عامة، والجالية الجزائرية بصفة خاصة، تتعرض للتمييز العنصري القائم على أساس ديني وثقافي، ومن خلال التضييق على

([1]) Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique,in:http://www.mesrs.dz. Consulté le 03/10/2011.
([2]) République française,Haut conseil de la coopération internationale, Op.cit.
([3]) Ambassade de France en Algérie, Op.cit.

ممارسة الحريات والحقوق الأساسية الدينية والمدنية، والسياسية. وفي هذا الإطار فقد أصبحت سياسات اليمين المتطرف، تحظى بالقبول لدى الرأي العام الفرنسي، ومن ثم فهو يؤثر على صناع القرار في رسم السياسات العامة، التي تمس المهاجرين الجزائريين. حيث يتم الربط الخاطئ بين مسائل الأمن، ومشاكل الهجرة، والأوضاع الاقتصادية المتردية. الأمر الذي سيؤثر حتما على التقارب الثقافي والتلاقح الحضاري المنشود، ومن ثم على التقارب والصداقة وسياسة حسن الجوار بين الجزائر وفرنسا.

كما أن العلاقات الثقافية والعلمية بين الجزائر وفرنسا، ليست متوازنة ولا متكافئة. وإنما هي تميل لصالح الطرف الفرنسي، إذ أن الجزائر هي في وضعية المتلقي للنماذج الثقافية واللغوية والعلمية، وليست في وضعية تسمح لها بالتبادل الثقافي والعلمي والتقني المتكافئ، على قاعدة الأخذ والعطاء، وإنما هي في وضعية التبعية الكاملة لفرنسا في هذا المجال. وأن سياسة هذه الأخيرة هي في الأصل سياسة تغريبية، تقصد إلى سلخ المجتمع الجزائري عن ثقافته ولغته وعاداته وإلحاقه بالثقافة الفرنسية والغربية، حتى يسهل احتواءه ومن ثم السيطرة على مقدراته.

ورغم هذه الوضعية، تحاول الجزائر، تنويع شركائها مع مختلف الدول الأوروبية، لا سيما الإسبانية، والإيطالية، والبريطانية، لكنها تبقى هامشية مقارنة بالتعاون الجزائري مع فرنسا. وهذا يؤدي بنا إلى القول، أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر يخضع للتبعية العلمية لنظيره في فرنسا، لا سيما في طرق التدريس، وفي الاختصاصات العلمية والتقنية. هذه الوضعية الناتجة عن استمرار التعاون العلمي والتقني والثقافي بين الجزائر وفرنسا منذ الاستقلال وبدون انقطاع، وناتجة أيضا عن خصوصية النخب الجزائرية العاملة في القطاع والمتشبعة بالثقافة واللغة الفرنسية.

الخاتمـــة

في ختام هذا البحث يبدو أن الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية يمثل استثناء في علاقة الجزائر بالعالم الغربي. ففرنسا ليست كأي بلد آخر نظرا لاعتبارات عدة أهمها العوامل التاريخية، الاجتماعية والثقافية.

لا يختلف اثنان في أن الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، عمر في الجزائر مايزيد عن قرن وربع، وما انجر عنه من مقاومات شعبية، واستيطان وحروب وجرائم ضد الإنسانية، وما أفرزه من انعكاسات وتركات بعد الاستقلال، يجعل من العامل التاريخي عنصرا أساسيا في صنع خارطة العلاقات الجزائرية الفرنسية. وليس لهذا السبب فحسب، بل إن اليمين المتطرف في فرنسا والذي يمثل مجال اشتغال هذا البحث يلعب على هذا الوتر الحساس ويستثمر فيه ليلقى صدى داخليا في الأوساط الفاعلة والنافذة في باريس.

ماانفك اليمين المتطرف يتموقع في الساحة السياسية والثقافية الفرنسية من خلال أحزاب وجمعيات ممثلة أساسا في الجبهة الوطنية بزعامة "جان ماري لوبين" وجمعيات الأقدام السوداء وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي. وبالرغم من كونه فاعلا غير رسمي في السياسات العامة، إلا أنه يمثل تيارا ضاغطا لديه تأثيرات جلية وواضحة على السياسة الداخلية لفرنسا، والتي بدورها تنعكس على السياسة الخارجية باتجاه الجزائر.

لطالما حاولت فرنسا ربط علاقات صداقة مع الجزائر، ومطالبتها بنسيان الماضي الاستعماري، خاصة في فترة الرئيس الأسبق "جاك شيراك". لكن هذا المسعى اصطدم بمعارضة شديدة من طرف اليمين المتطرف، وبمباركة الرئيس الحالي "نيكولا ساركوزي". متحججا بالهوية التاريخية والثقافية للأمة الفرنسية، ومفتخرا بالمهمة الحضارية للاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي شمال أفريقيا. متجاهلا بذلك الجانب المظلم للاستعمار متمثلا في الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي قامت بها الجيوش الاستعمارية في الجزائر طيلة قرن ونيف من الزمن. ومما لا ريب فيه أن قانون تمجيد الاستعمار (23 فبراير 2005) ليس طفرة، بل جاء نتاجا لنشاطات اليمين المتطرف بأطيافه واتجاهاته العديدة والمتنوعة. جاء ليعيد الاعتبار لمهندسي جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن تعاونوا معهم، كما لاقت آراء ه وأطروحاته حول قضايا الهجرة والأمن قبولا لدى صناع القرار في السياسة الفرنسية. كون المهاجرين المسلمين القادمين من الجزائر وشمال أفريقيا مصدرا للخوف وتهديدا للاستقرار والأمن القومي، وغزوا للهوية الثقافية الفرنسية. فما انفكت الحكومة الفرنسية منذ أن تقلد

"ساركوزي" وزارة الداخلية، تسعى إلى الحد من الهجرة ومراقبتها عن طريق سن القوانين والسياسات المختلفة. كان آخرها قانون الهجرة الانتقائية وطرد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم الأصلية.

إن القضايا المتعلقة بالهوية والذاكرة التاريخية تحديدا، أصبحت فضاء خصبا يستثمر فيه اليمين الفرنسي المتطرف ويؤثر من خلاله على السياسات الفرنسية. ويرى الكثير من الملاحظين والمتتبعين، أن هذه القضايا ذاتها هي التي تقف حجر عثرة في وجه تطوير العلاقات الجزائرية الفرنسية. فلا فرنسا لديها الشجاعة الكافية للاعتراف بجرائمها إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولا الجزائر باستطاعتها أن تتناسي الماضي التاريخي باعتباره مكون رئيسي للهوية الوطنية. مما لا يدع مجالا للشك أن اليمين المتطرف أثر سلبا في العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة المحددة للدراسة (2002-2010). غير أن تأثيره يعد نسبيا، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال، تجاهل عوامل ودواعي أخرى تؤثر في العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل ايجابي. والتي يمكن إجمالها في الاعتماد المتبادل اقتصاديا وتجاريا، وفي تبعية الجزائر لفرنسا لغويا وعلميا.

أما فيما يخص متغيرات السياسة الخارجية، فإن الاختلاف والتباين في الرؤى والنظريات، حول الاستراتيجيات المتبعة في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية بين الجزائر وفرنسا، مازال قائما ومؤثرا في علاقاتهما الثنائية. وقد شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، منعطفا خطيرا في الاستراتيجيات الغربية والفرنسية على وجه التحديد، لمكافحة الإرهاب الدولي. فانتقلت الاستراتيجية الفرنسية من سياسة التعاون والتنسيق الأمني والمساعدة العسكرية في فترة التسعينات، إلي سياسة التدخل المباشر واستباق الخطر في المناطق المعنية بالإرهاب والنزاعات في منطقة الساحل الصحراوي وشمال أفريقيا، تحت عنوان الشراكة في الأمن الإقليمي، والهادفة إلى إعادة تنظيم وجودها العسكري في المنطقة.

وهو الأمر الذي ترفضه الجزائر، وتعارضه بشدة، باعتباره تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدول المعنية. حيث ترى الجزائر أن معالجة المشاكل الأمنية مرتبط بتحقيق التنمية الشاملة لهذه الدول. وأن عملية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يقع على عاتق الدول المعنية ميدانيا، والقبول بمبدأ الشراكة في المجالات الاقتصادية والتجارية، والدعم اللوجستي والتنسيق الاستخباراتي مع الدول الأجنبية دون الحاجة إلى تدخل مباشر من هذه الدول. بينما ترى فرنسا

أن دول منطقة الساحل هي دول عاجزة عن القيام بهذا الدور بمفردها، ولذا يجب عليها أن تتدخل مباشرة من أجل حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي مفادها: "**إلى أي مدى أثرت سياسات اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 2002 و 2010؟**"، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: في غياب أحزاب وجمعيات اليمين المتطرف عن الحياة السياسية في فرنسا في الفترة ما بين 1518 و1830، تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بكثافة المبادلات التجارية والدبلوماسية لأكثر من ثلاثة قرون، وتأثرت سلبا بعمليات المد الصليبي والتنافس البحري بين الممالك والدول الأوروبية من جهة، وبينها وبين الجزائر وحليفتها في اسطمبول من جهة ثانية وانتهت باحتلال الجزائر في 1830، نتيجة اختلال موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط، وضعف الجزائر.

ثانيا: تميزت الفترة الممتدة ما بين 1870م و 1962م بنفوذ كبير للممثلي ونواب المستوطنين الأوروبيين وقدماء المحاربين في السياسة الفرنسية المتعلقة بالجزائر المحتلة. حيث شهدت هذه الفترة سقوط الجمهوريات الأربعة لفرنسا. وتميزت هذه الفترة باتساع سياسة الاستيطان الرسمي في الجزائر، وإصدار العديد من القوانين الهادفة لاضطهاد الجزائريين وإبادتهم ومصادرة أملاكهم، وطمس هويتهم الحضارية. كما شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قمعا للحركة الوطنية الجزائرية، وشنها حربا شاملة على الشعب الجزائري وعلى ثورته التحريرية في 1954م. واستطاع لوبي المستوطنين في الجزائر الضغط على الحكومات الفرنسية المتعاقبة من أجل القضاء على الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر فرنسية.

ثالثا: تشكل الذاكرة الجماعية لحرب التحرير الوطني، وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، راسبا من رواسب التاريخ المشترك الجزائر وفرنسا. والتي أضحت عاملا مؤثرا في الحياة السياسية الفرنسية من جهة، وفي العلاقات الجزائرية الفرنسية من جهة ثانية. ومن هنا بدأ الصراع السياسي بين اليمين الديغولي واليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية منذ التوقيع على اتفاقيات إيفيان المؤدية لاستقلال الجزائر في 1962.

رابعا: في غياب أحزاب وجمعيات اليمين المتطرف عن الحياة السياسية في فرنسا في فترة ما بين 1962 و 1972، كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتطور إيجابا استجابة لمصالح البلدين، وتنفيذا لاتفاقيات التعاون المبرمة في إيفيان. لكنها تعرضت لسلسلة من الأزمات نتيجة لاختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية، واختلاف الأهداف والأدوات بالنسبة لصناع القرار في السياسة الخارجية للبلدين، وذلك كله في ظل التوازنات الدولية في فترة الحرب الباردة، والتي كانت تسمح بهامش واسع للحركة لكل من الجزائر وفرنسا.

خامسا: تميزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال بميزتين أساسيتين: الأولى تميزت بتعدد الأزمات الاقتصادية والتجارية حول قضايا تتعلق بسياسات التأميم التي طالت الامتيازات الفرنسية الموروثة نتيجة الاستعمار، وامتدت ما بين سنوات 1962 و1981، في ظل حكم تيار اليمين. والثانية تميزت بعودة الهدوء في العلاقات السياسية وانتعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وامتدت ما بين سنوات 1982 و1995 في ظل حكم اليسار.

لكن أهم ما يمكن تسجيله في هذه الفترة من تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، هو أن السياسة الجزائرية بعد الاستقلال، اتسمت باستقلال القرار السياسي والهجوم الدبلوماسي على الامتيازات الفرنسية في الجزائر، من خلال الضغط على فرنسا بالقبول بإعادة النظر في بنود اتفاقيات إيفيان. الأمر الذي أسهم في كثير من المرات بتأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الاقتصادي. وفي غياب اليمين المتطرف عن الساحة السياسية الفرنسية حتى سنة 1972 و ضعف تأثيره حتى منتصف التسعينات، كانت العلاقات الثنائية تحتكم نسبيا إلى الواقع والبراجماتية في التعامل مع الملفات الاقتصادية، والسياسية، و لم تمس الخلافات السياسية بين الجزائر وفرنسا ملفات تتعلق بالذاكرة التاريخية المشتركة، باستثناء ملف الأرشيف الوطني. ورغم انتشار ظاهرة العنصرية في أوساط اليمين المتطرف ضد العمال المهاجرين، إلا أن السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة لم تتأثر نسبيا بسياسات اليمين المتطرف، الذي كان في طور التنظيم و لم يكن قويا كما هو الحال في الوقت الراهن.

سادسا: يجد اليمين المتطرف جذوره التاريخية في مختلف التيارات المعارضة للثورة الفرنسية في 1789، وللنظام السياسي الفرنسي بداية من 1815. وتعود جذوره الاجتماعية والسياسية، إلى

مختلف تنظيمات الأقدام السوداء، وقدماء الجيش الفرنسي في الجزائر، وأعضاء منظمة الجيش السري(OAS) المعارضة لاستقلال الجزائر، وبعض جمعيات المتعاونين مع الاستعمار.

وتعتبر الجبهة الوطنية الفرنسية بزعامة "جان ماري لوبين"، وإبنته من بعده، قوة سياسية وانتخابية فاعلة في الساحة السياسية الفرنسية، ذات مرجعية نظرية وفلسفية عميقة الجذور في الفكر الفلسفي المتمركز على الذات الأوروبية. وتستطيع الجبهة الوطنية التأثير في السياسات الحكومية بالضغط على صناع القرار من خلال التحالفات التي تعقدها مع التيارات اليمينية الأخرى وفي جميع المستويات. أو من خلال تعبئة الرأي العام للتصويت ضد أو مع سياسات معينة، ومن خلال المشاركة في مناقشة قضايا السياسة العامة. وتلعب التحولات الدولية الراهنة وقضايا عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا وجنوب المتوسط لصالح سياسات اليمين المتطرف وتوجهاتها.

سابعا: يعتبر القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 23 فبراير 2005، تمجيدا للاستعمار، وسياسة عدائية للجزائر، ومغالطة لحقائق التاريخ، واستجابة للمطالب التذكارية المتعلقة بالماضي الاستعماري لفرنسا. وقد جاء هذا القانون نتيجة نشاط منظم للوبي المعادي للجزائر والمكون أساسا من جمعيات الأقدام السوداء، وقدماء المحاربين والحركى، النافذ في دواليب الحكم والقريب من أحزاب اليمين والمتعاطف مع أطروحات الجبهة الوطنية الفرنسية.

إن الهدف الرئيسي من وراء عودة الخطاب المفعم بالحنين إلى الماضي الاستعماري، يتمثل في محاولة ترسيخ صورة العظمة لفرنسا وتخليدها في أذهان الأجيال الصاعدة، على حساب الضحايا والشعوب المضطهدة، والقفز على الحقائق التاريخية، المتعارضة مع ذكريات الاستعمار. وقد لعب ساركوزي ومن وراءه حزب اليمين، دورا بارزا في عودة الخطاب المتعلق بالذاكرة في ساحة النقاش السياسي، بتصعيد معارضته لمعاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية، التي كان سلفه يأمل في توقيعها.

ثامنا: يعتبر قانون 23 فبراير، تأكيدا لرفض الاعتراف بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وشمال أفريقيا، وقطع الطريق أمام المتابعات القضائية للمتورطين في أعمال التعذيب والقتل والإبادة. كما يعد هذا القانون وغيره من السياسات، محاولة فرنسية للتغطية عن جرائم

الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العالمي، حفاظا على صورة الأمة العظيمة، وحضارة حقوق الإنسان، التي تتبجح بها الطبقة السياسية في فرنسا.

تاسعا: رغم كثافة النقاش الدائر حول الذاكرة، وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ورغم توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية لأجل ذلك، فإن السلطات الجزائرية لم تستطع حتى الآن بلورة سياسة محددة، أو قانون مماثل يجرم أعمال الاستعمار. و لم تستطيع الحكومة الجزائرية حمل السلطات الفرنسية على الاعتراف أو الاعتذار الرسمي للشعب الجزائري. حيث ترك الأمر لبعض الجمعيات والأفراد الذين لا حول ولا قوة لهم أمام قوة لوبي الأقدام السوداء واليمين المتطرف، وجمعيات الحركى، ونفوذه السياسي والإعلامي الكبير في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية.

عاشرا: أما فيما يخص متغيرات السياسة الخارجية، فيتجلى تأثير اليمين المتطرف، وخطاب الجبهة الوطنية الفرنسية في التلاعب بالرأي العام الفرنسي، من خلال ربط مشاكل الهجرة وانعكاساتها الاقتصادية والثقافية بقضايا الأمن الداخلي والقومي لفرنسا. ومن خلال ربط الهجرة الجزائرية والمغاربية، بخطر الإرهاب والأصولية الإسلامية المتطرفة. حيث يتم توظيف الأحداث في التهويل وبث الخوف من وضعية الإسلام والمسلمين المتنامية في المجتمع الفرنسي والغربي. وبالتالي تتعرض الجاليات العربية والإسلامية بصفة عامة، والمهاجرين الجزائريين بصفة خاصة إلى سياسات العنصرية، التهميش والإقصاء من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يتعرض هؤلاء وأولائك إلى التضييق عليهم في ممارسة حرياتهم الدينية والثقافية.

من جهة أخرى، يتم التعامل الأوروبي، والفرنسي مع قضايا ومشاكل الهجرة السرية، من منظور أمني بحت، ويتم ربط هذه الظاهرة بالإرهاب وشبكات التهريب والجريمة المنظمة. أين يتم منع المهاجرين من التسلل إلى أوروبا بالقوة وأدوات القمع. وترحيل المقيمين بطرق غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية. وتتأثر السياسات الحكومية في هذا المجال، بتوجهات وسياسات اليمين المتطرف وخطاب الجبهة الوطنية المعادي للمهاجرين. حيث تنظر قيادات اليمين المتطرف، إلى الإسلام والمسلمين تحديا ديمغرافيا وحضاريا للحضارة الغربية والمسيحية في أوروبا. ويعتبرون الهجرة العربية والإسلامية في فرنسا خطرا على هوية الأمة الفرنسية، وتهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفرنسي. وتدعو الجبهة الوطنية إلى توقيف الهجرة وطرد

المهاجرين غير الشرعيين من الأراضي الفرنسية تحت غطاء الحفاظ على الهوية الفرنسية، ومناصب الشغل للفرنسيين.

إحدى عشر: تدعو الجزائر إلى مقاربة شاملة، واقعية وإنسانية لظاهرة الهجرة بكل أنواعها بإعطاء الأولوية للتنمية والشراكة الاقتصادية المتكافئة بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالظاهرة. وتتمسك ببنود اتفاقية 1968 القاضية بحرية التنقل للأفراد والعائلات بين الجزائر وفرنسا، واحترام الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للجالية الجزائرية الموجود في بلاد المهجر. وتدعو إلى تفادي التهويل من أخطار الهجرة السرية الذي تدعو إليه الجبهة الوطنية، وعدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية عنها، مثل العنصرية، وكره الأجانب في فرنسا وفي الدول الأوروبية، وتطالب بدور أفريقي في مسعى لوقف زحف المهاجرين نحو الدول الأوروبية.

إثنى عشر: أن حركية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، تتأثر هي الأخرى بالظروف والمتغيرات السياسية في البلدين، كما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية الدولية. غير أن هذا التأثير غالبا ما يكون محدودا ومؤقتا، وسرعان ما يجد سبيلا للحل. فقد شهدت الفترة التي تلت إصدار قانون 23 فبراير تراجعا كبيرا في حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، والذي كان من بين أسبابه، التوترات السياسية حول ملفات الماضي الاستعماري. حيث جاءت القرارات الجزائرية، فيما يبدو، كرد فعل على السياسات الفرنسية التي تستهدف الضغط على استقلال القرار السياسي والاقتصادي للسلطة الجزائرية، وكرد فعل اقتصادي على سياسة تمجيد الاستعمار لليمين المتطرف. أين خسرت فرنسا مكانتها المرموقة كأول زبون لفائدة إيطاليا، وتخشى أن تفقد مكانتها كأول ممون لصالح الصين. غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره فقط بالعوامل المذكورة آنفا، وإنما يعد بدرجة كبيرة إلى المنافسة الدولية الشديدة من طرف القوى التجارية الصاعدة مثل الصين وإيطاليا. وإلى تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008، وأزمة الديون الأوروبية.

ورغم التوترات السياسية والتاريخية، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية مرشحة للاستمرار والتطور، بحكم علاقات الجوار الجغرافي والاعتماد المتبادل، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية

التي تجمع البلدين، أين تظل الجزائر في حاجة إلى المعرفة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، وتظل فرنسا في حاجة إلى مصادر الطاقة، واليد العاملة الجزائرية المؤهلة.

ثلاثة عشر: تعاني الجالية الجزائرية في فرنسا من التمييز العنصري، والتضييق على ممارسة الشعائر الإسلامية وتهميش الحقوق الثقافية واللغوية. الأمر الذي يطبع العلاقات الجزائرية الفرنسية حضاريا بطابع الانغلاق الثقافي للطبقة السياسية الحاكمة في فرنسا والمتأثرة بسياسات اليمين المتطرف، وخطابه الداعي إلى معاداة الإسلام، ورفض وجود المهاجرين المسلمين والجزائريين على وجه التحديد.

وبالرغم من عدم التوازن في العلاقات الجزائرية الفرنسية في بعدها الثقافي والحضاري، إلا أن أهم ما يمكن ملاحظته، هو استمرار علاقات التعاون العلمي والتعليمي دون انقطاع منذ الاستقلال. ورغم تعارض السياسات الثقافية واللغوية في بعض الفترات التي تلت الاستقلال، إلا أن عودة الانسجام إلى هذه السياسات برز جليا في الفترة التي تلت نهاية القرن العشرين. حيث سلمت السلطات الجزائرية في النهاية بضرورة التكيف مع تيار العولمة الجارف، في تجلياتها الثقافية والعلمية،والتشبث بالنموذج الفرنسي لتطوير النظام التربوي، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. وما يمكن تسجيله في هذا الإطار، أن التعاون الثقافي والعلمي بين الجزائر وفرنسا غير متكافئ، وإنما يميل لصالح الطرف الفرنسي،حيث تم تعزيز النفوذ اللغوي والعلمي لفرنسا في قطاع يعتبر الحصن الحصين لهوية الأمة الجزائرية وحضارتها. وبذلك تكون الجزائر قد رهنت منظومتها التعليمية لما تصدره مخابر البحث الفرنسية، وبالتالي التحكم في مقدراتها الإبداعية وتوجيهها بما يخدم التقدم الفرنسي بصفة خاصة، والحضارة الغربية بصفة عامة.

تأسيسا على ما سبق عرضه من نتائج، يمكن القول أن: سياسات اليمين المتطرف أثرت بشكل سلبي على العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة ما بين 2002 و2010، وبدرجات متفاوتة في أبعادها السياسية، الاقتصادية والحضارية.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق، ويفتح المجال واسعا أمام الباحثين والمهتمين بالدراسات المستقبلية؛ هو ما مستقبل اليمين الفرنسي المتطرف في الساحة السياسية الفرنسية؟ ثم كيف ستكون العلاقات الجزائرية الفرنسية إذا أصبح اليمين المتطرف فاعلا رسميا في السياسة

العامة الفرنسية؟ هل ستؤول إلى الجمود والانسداد والصراع؟ وبالمقابل، هل يمكن للعلاقـــات الجزائرية الفرنسية أن تزدهر إذا ضعف تأثير اليمين المتطرف أو انعدم؟.

الملاحـــق

الملحق رقم (1)

بيان أول نوفمبر 1954

نداء إلى الشعب الجزائري

" أيها الشعب الجزائري،

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة– نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبَابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـــ بعد مراحل من الكفاح ـــ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـــ في الواقع ـــ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني.

و هكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1 ــ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2 ــ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1 ــ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2 ــ تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1 ــ تدويل القضية الجزائرية

2 ــ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي.

3 ــ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 – فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية و المحصل عليها بتراهة، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 – جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3 – تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا و العمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية.

الملحق رقم (2)([1])

نداء من مؤرخين فرنسيين وجزائريين

لنتجاوز نزاعات التاريخ

تعود هذه الأيام نزاعات الماضي الاستعماري للواجهة لتحول دون إرساء علاقات مهدأة بين فرنسا ومستعمراتها القديمة و تحتلّ الجزائر موقعا خاصا في هذا الماضي لما حدث فيها من مآسي وآلام.

كثيرا ما يظلّ، اليوم و باستمرار، الحديث عن حرب التحرير الجزائرية خاضعا لمنافسة الضحايا بذكرياتهم و آلامهم الخاصة، في حين أن لمواطنات ومواطني الضفتين تطلعات أخرى .و لكن لنتقاسم المستقبل ينبغي في الحاضر أن نواجه الماضي.

يطلعنا التاريخ، في المرتبة الأولى، أنّ النظام الاستعماري الذي ناقض مبادئ الجمهورية الفرنسية خلّف مئات الآلاف من الضحايا بين الجزائريين، سلبهم وشردهم على حد تعبير "جرمين تييون" على نطاق واسع، أقصاهم من المواطنة بفعل قانون الأهالي ورماهم في غياهب الجهل ضاربا عرض الحائط كلّ القوانين و الأعراف.

و في الوقت نفسه، نقر بآلام الفرنسيين الذين نفوا لأسباب سياسية إلى الجزائر أو جنّدوا في الحروب الاستعمارية أو قُبِض عليهم في نظام أصبح عند انهياره" المرحلون "فيه مثلهم مثل "الحركة "ضحايا بعد أن ورطوا في دِبر تجاوزهم و لم يستطيعوا التحكم فيه.

فمهما كانت مسؤولية المجتمع، إنّ السلطات العمومية الفرنسية من الإصلاح في 1830 إلى الجمهورية الخامسة في 1958، هي التي قادت السياسات الاستعمارية المتسببة في هذه المآسي.

ينبغي أن نقر، دون أن نتغافل تعقيدات التاريخ، أنّ فرنسا هي التي غزت الجزائر واحتلّتها وليس العكس، إننا نتحدث عن الاستيلاء و صور سيطرته الاستعمارية بالطبع.

و نحن، في نفس الوقت، يقظين أمام الفخاخ التي تنصبها لنا الوطنية والطائفية التي تجعل من التاريخ أداة لها وكذلك فخاخ التأريخ الرسمي الذي يوظف ذاكرة الآلام لأغراضه السلطوية مثبتا و للأبد فرنسا في موقع القوة المستعمرة والجزائر في موقع البلد المستعمر.

([1]) http://www.ldh-toulon.org. consulté le 16/11/2011.

إننا ومن أجل إبطال هذه الفخاخ ومعها تداعيات رجوع المكبوت، نريد أن يتعرف بمآسي كلّ الضحايا و نطوي بذلك وبصفة نهائية الصفحة.

أساس القضية في تجاوز النزاع الفرنسي الجزائري يتمثل في توخي قرار سياسي لا يتخـــذ لا شكل" الثواب الديني "ولا الاعتذارات الرسمية الهازئة.

نطالب إذن أعلى سلطات الجمهورية الفرنسية بالاعتراف وبصفة علنية بالمســـؤولية الأولى والأساسية لفرنسا في مآسي الاستعمار في الجزائر؛ ليسمح هذا الاعتراف بفتح عهد جديد من التفاعل والحوار ليس فقط بين ضفتي البحر ولكن من وراء ذلك بين فرنسا والأمم التي انبثقت عن إمبراطوريتها الكولونيالية الماضية.

باريس الجزائر يوم 30 نونبر2007

الملحق رقم(3)([1])

لقاء صحفي مع جان ماري لوبين حول مواضيع الهجرة واللا أمن والحرب على العراق بتاريخ 15 نوفمبر 2002

Personnalité, fonction : LE PEN Jean-Marie, HAUSSER Anita.
FRANCE. Front national, président

A. Hausser :- **L'église Saint-Pierre et Paul de Calais a été évacuée tôt ce matin. La fermeture du centre de réfugiés de Sangatte, pour vous, c'est une bonne chose, c'est un signal pour les gens du pays qui veulent immigrer ?**

- "J'espère, mais je n'y crois pas. Il s'agit, là, d'une pantomime qui attire l'attention du public et le détourne des véritables problèmes. J'avoue ne pas bien comprendre pourquoi nous déployons tant d'efforts pour empêcher ces clandestins d'entrer chez l'infect Blair en Angleterre, alors que nous ne l'avons pas fait pour notre propre territoire. Après tout, si monsieur Blair est l'anti-raciste qu'il prétend, il n'a qu'à les accueillir et je serais tout à fait d'avis de les lui envoyer, sans problème. Comme cela, il n'y aurait pas de Sangatte et il n'y aurait pas de gens dans les rues de Calais."

Quoi qu'il arrive, la France serait un centre de passage ?

- "Justement, c'est la raison pour laquelle je souhaite que nous rétablissions nos frontières et le contrôle à celles-ci, de façon à protéger notre territoire d'une immigration qui plombe de plus en plus, chaque jour, la situation sociale, économique et politique de la France."

Pour vous, il n'y a que l'immigration qui plombe la situation de France ?

- "Il n'y pas que l'immigration, mais l'immigration est un élément déterminant dans la déchéance de notre économie et dans la dégradation de nos moeurs politique. Je considère que le fait qu'il y ait, je ne sais pas, six, huit millions d'étrangers qui soient entrés en France dans les 20 ou 30 dernières années, pose un problème qui touche à la sécurité même et à l'existence même de notre pays."

Vraiment ? Vous avez toujours le même langage... L'insécurité ne vient pas que de l'immigration ?

- "Elle vient surtout de l'immigration. L'insécurité, ce n'est pas ce que décrit le ministre de l'Intérieur, à savoir les mendiants agressifs, les putains du 16ème arrondissement et les Romanichels. C'est beaucoup d'autres choses. Selon l'Insee, c'est 16 à 20 millions de délits et de crimes commis chaque année. En progression constante. Sans parler du terrorisme lui-même, qui est évidemment lié, lui aussi, à l'immigration, comme le sont d'ailleurs le problème des prostituées, celui des mendiants et celui des Roms."

Donc il y a quand même du bon dans la loi sur la sécurité que le ministre est en train de faire voter en ce moment au Parlement ?

- "Oui, il y a du bon en ce sens qu'on est tourné dans la bonne direction et on marche, on piétine quelque sorte, on fait du sur-place. Mais c'est, je crois, médiatique. Ca fait valoir N.

([1]) http://discours.vie-publique.fr/notices/023003789.html. consulté le 21/11/2011.

Sarkozy comme élément prépondérant d'un pouvoir qui, il faut bien le dire, commence déjà à s'affaisser sous le poids des faits."

Qu'est-ce qui vous fait dire cela ?

- "Il vient d'être publié un certain nombre de classements de la France."

C'est antérieur à l'arrivée de ce pouvoir.

- "Non, il est là depuis six mois, et il n'y a pas eu de redressement, semble-il. La France est passée du 20ème au 30ème rang au plan du PIB. Elle est passée de la 12ème à la 13ème place en Europe sur 15, au plan du PIB par habitant, et de la 4ème à la 5ème place dans le monde. C'est dire qu'il y a de sérieuses raisons de s'inquiéter surtout quand on connaît les endettements monstrueux d'un certain nombre d'entreprises, particulièrement d'entreprises publiques, sans parler du déficit de plus en plus creusé, du déficit budgétaire et du déficit de la Sécurité sociale. Monsieur Raffarin ferait beaucoup mieux de s'occuper de la France au lieu de s'occuper d'une réforme électorale, dont on sait bien qu'elle n'a pour but que d'éliminer le Front national."

Vous avez été reçu par N. Sarkozy pour parler des réformes des modes de scrutin, puisque plusieurs sont en cause : le scrutin législatif, régional et européen.

- "Et même le scrutin présidentiel qu'il ne faut pas oublier, puisqu'il s'était fait une espèce de consensus au moment de l'élection présidentielle pour que les conditions de réunion des signatures de maires soient modifiées. Et je ne vois rien de tout cela dans le projet de monsieur Sarkozy."

Que lui avez-vous dit au ministre ?

- "Que la France souffrait, tout à fait évidemment, d'une carence de démocratie ; que les électeurs étaient de plus en plus éloignés des affaires publiques et que cela était justifié par, justement, le désir qu'avait le pouvoir de se maintenir à tout prix, à travers des réformes électorales, qui priveraient les électeurs de leur liberté de choix. Eh bien, au lieu d'aller dans le sens d'une démocratie plus grande, c'est-à-dire, une introduction de la proportionnelle dans tous les modes de scrutin, sauf présidentielle, bien évidemment, qui permettrait aux Français de faire connaître leur opinion et d'être représentés dans une République qui se prétend représentative. Malheureusement, c'est l'inverse qui est en chantier. Monsieur Raffarin ne cache pas que son objectif, derrière toutes sortes de raisons en quelque sorte politiques, c'est d'éliminer le Front national, de l'éliminer aux régionales, et de l'éliminer tout particulièrement en PACA. "

C'est de vous empêcher de devenir président de région, c'est ça que vous voulez dire ? Appelons les choses par leur nom.

- "Tout à fait ! Mais c'est une "lex Le Penia", à savoir que c'est bien la première fois, me semble-t-il, que des hommes politiques de premier plan reconnaissent que leur réforme a pour but d'empêcher un homme d'accéder à une fonction qu'il pourrait obtenir par la confiance des électeurs. Tout le monde voit bien que les électeurs ne comptent pour rien dans le jeu du Gouvernement. Celui-ci a pour but de faire triompher son propre pouvoir et pas du tout d'ouvrir la République aux citoyens français."

Ce sont quand même les électeurs qui l'ont porté au pouvoir, ils ne sont pas arrivés au pouvoir par la grâce de Dieu.

- "Ils vont avoir, je crois, dans les mois qui viennent, de sérieuses raisons de se mordre les doigts."

Vous avez toujours pris le parti de S. Hussein, pour l'Irak. Quand S. Hussein dit : "Oui" sans conditions au retour des inspecteurs de l'Onu, pour vous, c'est calculé ?

- "J'ai toujours pris position contre la persécution de l'Irak, et en particulier contre l'assassinat d'un million d'enfants depuis dix ans par le blocus des Américains et des Britanniques, lesquels n'ont pas cessé durant cette décennie, de bombarder, pratiquement chaque semaine, l'Irak. Ce qui est une attitude qui me semble autrement agressive que celle de S. Hussein."

S. Hussein ne représente aucune menace ?

- "Absolument pas. C'est un pays de 19 millions ou de 20 millions d'habitants. Qui pourrait croire qu'il terrorise les Etats-Unis et les Britanniques ? Non. Vous savez bien comme moi - tout le monde sait bien - que la vraie raison qui va peut-être amener à la guerre, malgré l'attitude conciliante de Bagdad, c'est la volonté des Etats-Unis de s'emparer du pétrole du Moyen-Orient. D'abord, de celui de l'Irak, et puis ensuite de celui du Golfe Persique, pour imposer sa volonté politique, son imperium à l'ensemble du monde. Si Hitler avait fait le quart de cela, il aurait été traîné au ban de la conscience universelle. Et tout le monde semble admettre l'idée que, tout naturellement, si ça plaît à Bush, celui-ci pourra attaquer un des membres de l'Onu et s'en emparer."

Pour vous la menace bioterroriste n'existe pas ? Les terroristes non plus ?

- "L'Irak est le seul pays qui n'est pas lié, en aucune manière, au terrorisme. Bien sûr qu'il existe une menace terroriste, qui est liée, d'une part, à la politique agressive des Etats-Unis, qui est liée aussi au manque de vigilance des nations européennes, en particulier à l'égard de leurs frontières et de l'immigration. Car tout cela se touche."

الملحق رقم (5)([1])

قانون تمجيد الاستعمار

LOI n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés (1)

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1 : La Nation exprime sa reconnaissance aux femmes et aux hommes qui ont participé à l'oeuvre accomplie par la France dans les anciens départements français d'Algérie, au Maroc, en Tunisie et en Indochine ainsi que dans les territoires placés antérieurement sous la souveraineté française. Elle reconnaît les souffrances éprouvées et les sacrifices endurés par les rapatriés, les anciens membres des formations supplétives et assimilés, les disparus et les victimes civiles et militaires des événements liés au processus d'indépendance de ces anciens départements et territoires et leur rend, ainsi qu'à leurs familles, solennellement hommage.

Article 2 : La Nation associe les rapatriés d'Afrique du Nord, les personnes disparues et les populations civiles victimes de massacres ou d'exactions commis durant la guerre d'Algérie et après le 19 mars 1962 en violation des accords d'Evian, ainsi que les victimes civiles des combats de Tunisie et du Maroc, à l'hommage rendu le 5 décembre aux combattants morts pour la France en Afrique du Nord.

Article 3 : Une fondation pour la mémoire de la guerre d'Algérie, des combats du Maroc et de Tunisie est créée, avec le concours de l'Etat. Les conditions de la création de cette fondation sont fixées par décret en Conseil d'Etat.

Article 4 : Les programmes de recherche universitaire accordent à l'histoire de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, la place qu'elle mérite. Les programmes scolaires reconnaissent en particulier le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, et accordent à l'histoire et aux sacrifices des combattants de l'armée française issus de ces territoires la place éminente à laquelle ils ont droit.

La coopération permettant la mise en relation des sources orales et écrites disponibles en France et à l'étranger est encouragée.

Article5:Sont interdites :

- toute injure ou diffamation commise envers une personne ou un groupe de personnes en raison de leur qualité vraie ou supposée de harki, d'ancien membre des formations supplétives ou assimilés ; toute apologie des crimes commis contre les harkis et les membres des formations supplétives après les accords d'Evian. L'Etat assure le respect de ce principe dans le cadre des lois en vigueur.

Article 6 : I. - Les bénéficiaires de l'allocation de reconnaissance mentionnée à l'article 67 de la loi de finances rectificative pour 2002 (n° 2002-1576 du 30 décembre 2002) peuvent opter, au choix : - pour le maintien de l'allocation de reconnaissance dont le taux annuel est porté à 2 800 EUR à compter du 1er janvier 2005 ;

- pour le maintien de l'allocation de reconnaissance au taux en vigueur au 1er janvier 2004 et le versement d'un capital de 20 000 EUR ;

- pour le versement, en lieu et place de l'allocation de reconnaissance, d'un capital de 30

([1]) Republique française, JORF n°46 du 24 février 2005. Page 3128, texte n° 2.

000 EUR.
En cas d'option pour le versement du capital, l'allocation de reconnaissance est servie au taux en vigueur au 1er janvier 2004 jusqu'au paiement de ce capital. A titre conservatoire, dans l'attente de l'exercice du droit d'option, l'allocation de reconnaissance est versée à ce même taux.
En cas de décès, à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, de l'ancien supplétif ou assimilé et de ses conjoints ou ex-conjoints survivants lorsqu'ils remplissaient les conditions fixées par l'article 2 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, une allocation de 20 000 EUR est répartie en parts égales entre les enfants issus de leur union s'ils possèdent la nationalité française et ont fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004.
Les personnes reconnues pupilles de la Nation, orphelines de père et de mère, de nationalité française et ayant fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004, dont l'un des parents a servi en qualité de harki ou membre d'une formation supplétive, non visées à l'alinéa précédent, bénéficient d'une allocation de 20 000 EUR, répartie en parts égales entre les enfants issus d'une même union.
Les modalités d'application du présent article, et notamment le délai imparti pour exercer l'option ainsi que l'échéancier des versements prenant en compte l'âge des bénéficiaires, sont fixés par décret en Conseil d'Etat.
II. - Les indemnités en capital versées en application du I sont insaisissables et ne présentent pas le caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités publiques.

Article 7 : I. - Aux articles 7, 8 et 9 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, la date : « 31 décembre 2004 » est remplacée par la date : « 31 décembre 2009 ».
II. - Le deuxième alinéa de l'article 7 de la même loi est remplacé par deux alinéas ainsi rédigés :
« Cette aide est attribuée aux personnes précitées destinées à devenir propriétaires en nom personnel ou en indivision avec leurs enfants à condition qu'elles cohabitent avec ces derniers dans le bien ainsi acquis. « Elle est cumulable avec toute autre forme d'aide prévue par le code de la construction et de l'habitation. »
III. - Au premier alinéa de l'article 9 de la même loi, les mots : « réalisée avant le 1er janvier 1994 » sont remplacés par les mots : « réalisée antérieurement au 1er janvier 2005 ».

Article 8 : Après le septième alinéa (4°) de l'article L. 302-5 du code de la construction et de l'habitation, il est inséré un alinéa ainsi rédigé : « Sont considérés comme logements locatifs sociaux au sens du troisième alinéa ceux financés par l'Etat ou les collectivités locales occupés à titre gratuit, à l'exception des logements de fonction, ou donnés à leur occupant ou acquis par d'anciens supplétifs de l'armée française en Algérie ou assimilés, grâce à une subvention accordée par l'Etat au titre des lois d'indemnisation les concernant. »

Article 9 : Par dérogation aux conditions fixées pour bénéficier de l'allocation de reconnaissance et des aides spécifiques au logement mentionnées aux articles 6 et 7, le ministre chargé des rapatriés accorde le bénéfice de ces aides aux anciens harkis et membres des formations supplétives ayant servi en Algérie ou à leurs veuves, rapatriés, âgés de soixante ans et plus, qui peuvent justifier d'un domicile continu en France ou dans un autre Etat membre de la Communauté européenne depuis le 10 janvier 1973 et qui ont acquis la nationalité française avant le 1er janvier 1995. Cette demande de dérogation est

présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret d'application du présent article.

Article 10 : Les enfants des personnes mentionnées à l'article 6 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 précitée, éligibles aux bourses nationales de l'éducation nationale, peuvent se voir attribuer des aides dont les montants et les modalités d'attribution sont définis par décret.

Article 11 : Le Gouvernement remettra au Parlement, un an après l'entrée en vigueur de la présente loi, un rapport faisant état de la situation sociale des enfants d'anciens supplétifs de l'armée française et assimilés et recensera les besoins de cette population en termes de formation, d'emploi et de logement.

Article 12 : I. - Sont restituées aux bénéficiaires des indemnisations ou en cas de décès à leurs ayants droit les sommes prélevées sur les indemnisations par l'Agence nationale pour l'indemnisation des Français d'outre-mer et affectées au remboursement partiel ou total des prêts au titre des dispositions suivantes :
1° L'article 46 de la loi n° 70-632 du 15 juillet 1970 relative à une contribution nationale à l'indemnisation des Français dépossédés de biens situés dans un territoire antérieurement placé sous la souveraineté, le protectorat ou la tutelle de la France ;
2° Les troisième, quatrième et cinquième alinéas de l'article 3 de la loi n° 78-1 du 2 janvier 1978 relative à l'indemnisation des Français rapatriés d'outre-mer dépossédés de leurs biens.
II. - Sont aussi restituées aux personnes ayant bénéficié d'une indemnisation en application de l'article 2 de la loi n° 87-549 du 16 juillet 1987 relative au règlement de l'indemnisation des rapatriés ou à leurs ayants droit les sommes prélevées, en remboursement de prêts professionnels, sur l'aide brute définitive accordée lors de la cession de biens agricoles dans le cadre des protocoles franco-tunisiens des 13 octobre 1960 et 2 mars 1963.
III. - Les restitutions mentionnées aux I et II n'ont pas le caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités publiques. Elles n'entrent pas dans l'actif successoral des bénéficiaires au regard des droits de mutation par décès.
IV. - Un décret en Conseil d'Etat fixe les conditions d'application du présent article, notamment les modalités de versement des sommes restituées ainsi qu'un échéancier prenant en compte l'âge des bénéficiaires de l'indemnisation.
V. - Les demandes de restitution sont présentées dans le délai de deux ans à compter de la publication du décret mentionné au IV.

Article 13 : Peuvent demander le bénéfice d'une indemnisation forfaitaire les personnes de nationalité française à la date de la publication de la présente loi ayant fait l'objet, en relation directe avec les événements d'Algérie pendant la période du 31 octobre 1954 au 3 juillet 1962, de condamnations ou de sanctions amnistiées, de mesures administratives d'expulsion, d'internement ou d'assignation à résidence, ayant de ce fait dû cesser leur activité professionnelle et ne figurant pas parmi les bénéficiaires mentionnés à l'article 1er de la loi n° 82-1021 du 3 décembre 1982 relative au règlement de certaines situations résultant des événements d'Afrique du Nord, de la guerre d'Indochine ou de la Seconde Guerre mondiale.
L'indemnité forfaitaire mentionnée au précédent alinéa n'a pas le caractère de revenu pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités territoriales.
Un décret en Conseil d'Etat détermine le montant de cette indemnité qui tient compte notamment de la durée d'inactivité justifiée ainsi que les modalités de versement de cette allocation.
Cette demande d'indemnité est présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret d'application du présent article.
La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat. Fait à Paris, le 23 février 2005.

الملحق رقم (6)([1])

ندوة صحفية لنيكولا ساركوزي حول موضوع الهجرة في 2006/12/11

Mesdames et Messieurs ,
Merci d'avoir répondu à mon invitation .

J'ai souhaité vous faire part, ce matin, des résultats de la politique d'immigration que j'ai mise en oeuvre depuis 2002 et des perspectives de cette action .
Je ferai quelques remarques, avant de répondre à vos questions .
Je reste sidéré par la force des tabous qui dominent la question de l'immigration en France .
Nous le savons tous : la question des flux migratoires est l'un des enjeux fondamentaux de l'avenir. Les grands mouvements de populations sont devant nous. Chacun garde en mémoire la tragédie des embarquements sauvages sur les côtes africaines. Plus d'un tiers des 900 millions d'Africains vit avec moins d'un dollar par jour ! La moitié de la population de ce continent a moins de 17 ans. Une femme européenne a, en moyenne, 1,5 enfant. Une femme africaine en a 5,2. C'est un potentiel migratoire considérable ! L'un des grands enjeux des années à venir est de redonner à la jeunesse d'Afrique confiance en elle-même et lui faire comprendre qu'il existe un avenir en dehors de l'émigration .
Je le dis franchement : il serait impardonnable de continuer à fermer les yeux sur cette réalité .
Pendant des décennies, celui qui s'aventurait à prononcer le mot "immigration" se voyait taxé d'extrémisme, de populisme, voire de racisme. Entre 1997 et 2002, ce grand enjeu a été totalement occulté, passé sous silence .
En parallèle, l'inquiétude de nos compatriotes face aux carences de l'État dans la maîtrise de l'immigration, dont Sangatte fut longtemps le symbole, ne cessait de s'amplifier
Le séisme du 21 avril 2002, j'en ai la certitude, fut le produit direct du sentiment d'abandon ressenti par une partie de la société française. Jamais le fossé n'a été aussi profond entre l'approche de l'immigration qui prévaut chez les élites et la sensibilité dominante dans la population française .
Un sondage de la SOFRES publié par Le Monde en décembre 2005 montre que 63% des Français estiment qu'il y a trop d'immigrés en France. 50% des électeurs de gauche le pensent également. Je suis convaincu que l'immense majorité de nos compatriotes ne sont ni racistes ni xénophobes .
Mais la vérité, c'est que beaucoup de Français voient dans l'immigration une menace pour leur sécurité, leur emploi, leur mode de vie, pour la préservation des valeurs auxquelles ils sont attachés, pour l'unité et la cohésion nationales. Il serait totalement irresponsable d'ignorer cette angoisse. Nous avons le devoir d'y apporter une réponse, par la parole et par les actes .
Le débat sur l'immigration a été trop longtemps accaparé par deux idéologies extrêmes : celle de l'immigration zéro et celle de l'ouverture sans limite des frontières .
J'ai toujours rejeté pour ma part le principe d'immigration zéro. Il n'est ni réaliste, ni souhaitable. Appliquer l'immigration zéro reviendrait pas exemple à interdire les mariages mixtes, ou à fermer totalement nos universités aux étudiants étrangers. L'immigration zéro

([1]) http://www.interieur.gouv.fr/sections/le_ministre/interventions/archives-sarkozy-2005-2007/conference-immigration-11-12-06 , consulté le 11/12/2011.

ne se conçoit que dans un régime autarcique. C'est un slogan démagogique, totalement inapplicable dans le monde moderne et pernicieux. Prôner l'immigration zéro, c'est refuser de voir la réalité en face et de s'y confronter. On ne transforme pas la réalité avec des chimères .

Quant à l'idéologie de l'ouverture illimitée, on l'a vue à l'oeuvre. Elle était en toile de fond de la politique appliquée de 1997 à 2002 : régularisations massives, ouverture inconditionnelle de l'asile, laxisme généralisé, augmentation massive des flux migratoires en six ans. Elle a produit Sangatte. Elle a favorisé l'exclusion, la ghettoïsation et les phénomènes de révolte et de violence .

.2-Je pars d'un constat simple : les difficultés ne proviennent pas de l'immigration en soi mais de la manière dont l'immigration s'est déroulée en France depuis quarante ans .

Depuis plusieurs décennies, la France reçoit des centaines de milliers des migrants chaque année sans se préoccuper sérieusement de leur insertion par le travail, le logement, l'éducation. La fermeture de l'immigration de travail en 1974 a eu un impact catastrophique : les flux se sont poursuivis au même rythme mais dans le cadre du regroupement familial, de l'asile, de l'immigration clandestine et des régularisations. Aujourd'hui encore, l'immigration de travail représente seulement 7% des flux. Ce qui domine, c'est l'immigration de personnes sans qualification, sans emploi, donc sans revenu de travail !

Nous subissons encore les conséquences des politiques de régularisations massives décidées par les gouvernements de gauche en 1981, en 1991 et 1997. Parce qu'elles ont entraîné un appel d'air profond et durable ! La régularisation de 80 000 clandestins en 1997 a donné un grand signal d'ouverture dans le monde entier. Le nombre de demandeurs d'asile est passé de 20 000 en 1997 à 82 000 en 2002 et 2003. Nous connaissons aujourd'hui les ravages de la politique de régularisation massive. La régularisation espagnole de 2005 - près de 600 000 personnes - a précipité dans les bras des filières criminelles des milliers de jeunes africains attirés par les sirènes de la régularisation .

Or, la France n'a pas les moyens d'accueillir tous ceux qui voient en elle un eldorado. Il manque encore à notre pays 500 000 logements sociaux ; le taux de chômage moyen des étrangers en France se situe à 20%. Quant aux personnes originaires de certaines nationalités africaines ou maghrébines, leur taux de chômage atteint 30 à 40% !

Le résultat du renoncement a été la ghettoïsation des populations migrantes, la constitution de 700 "cités sensibles" marquées par l'exclusion, le chômage massif des étrangers, l'essor de l'habitat en squats et taudis insalubres, la délinquance, la violence, la révolte telle qu'elle s'est exprimée en octobre et novembre 2005 .

Le décalage ente les flux migratoires et les capacités d'accueil de notre pays a conduit à des situations dramatiques. Je pense bien sûr aux incendies des 25 et 29 août 2005 à Paris qui ont entraîné la mort de 24 personnes originaires d'Afrique, dont de nombreux enfants, logés dans des squats et des taudis .

.3-Depuis bientôt cinq ans, un travail considérable de remise en ordre a été accompli .

-Sangatte Qui ne s'en souvient ? En 2002, le sinistre hangar de Sangatte était devenu, dans toute l'Europe, le symbole du laxisme et de l'irresponsabilité du gouvernement de M. Jospin en matière d'immigration. 2 000 à 3 000 migrants s'y entassaient, dans des conditions indignes de notre pays, avec l'espoir de passer en Grande-Bretagne .

L'une de mes premières décisions de ministre de l'Intérieur a été de fermer ce site en décembre 2002 .

L'immigration clandestine dans le Calaisis se traduit aujourd'hui par la présence d'environ 150 migrants en moyenne, d'après les chiffres des associations qui délivrent des repas. C'est encore trop bien sûr. Mais il faut bien voir que le nombre de migrants illégaux dans cette région a été divisé par 20 ou 30 en quatre ans .

-La réforme de l'asile

En 1997, la France était le septième pays du monde pour le nombre des demandes d'asile. En 2002, elle avait pris la première place en Europe. En 2004, sur cette lancée, nous étions les premiers au monde ! Singulier record !

La loi du 10 décembre 2003 a considérablement assaini la situation. Les délais d'examen des demandes sont passés de plus de deux ans à douze mois. La suppression de l'asile territorial a mis fin à de nombreux abus. La "liste des pays d'origine sûrs" permet de traiter en procédure accélérée les demandeurs venus de pays où les droits de l'homme sont respectés .

Grâce à ces mesures, le nombre total de demandeurs d'asile s'effondre. Il a baissé de près de 10% en 2005 (passant de 57 000 en 2004 à 52 000 en 2005). La diminution est spectaculaire en 2006 : sur les 10 premiers mois de l'année, nous avons enregistré une diminution de 35% !

Cela signifie que les filières d'immigration clandestine et les passeurs, qui conseillaient à leurs victimes de venir en France demander l'asile, ont compris le message que nous leur avons envoyé : la France refuse l'immigration clandestine, la France entend choisir ses flux migratoires .

C'est notre politique de fermeté qui paie. La France se rapproche ainsi des autres grandes démocraties occidentales, en particulier de la Grande-Bretagne et de l'Allemagne, qui ont su en quelques années, avant nous, ramener le nombre de leur demandeurs d'asile a un niveau raisonnable .

J'ajoute que nous continuons à rester ouverts, comme c'est tout à fait normal, à l'accueil des réfugiés politiques, persécutés dans leur pays. En 2005, nous en avons accueilli 15 000 : c'est l'honneur de la France que de maintenir une vraie tradition d'asile politique, tout en luttant très fermement contre l'immigration clandestine .

-L'immigration clandestine

La loi du 26 novembre 2003 nous a donné de nouveaux outils :

-le renforcement du pouvoir des maires dans la délivrance des attestations d'accueil, indispensables à l'obtention d'un visa ;

-l'allongement de la durée de la rétention administrative de 12 à 32 jours pour faciliter les reconduites à la frontière ;

-la prise d'empreinte systématique des détenteurs de visas de court séjour - destinée à permettre l'identification des clandestins et leur reconduite qui sera généralisée en 2008 .

Ce profond travail de réforme s'est accompagné d'une mobilisation intense, au quotidien, de tous les acteurs de la lutte contre l'immigration illégale. De multiples mesures ponctuelles ont contribué tout autant que les changements législatifs, à faire évoluer notre politique de maîtrise des flux .

Les préfets, les forces de police et de gendarmerie, ont été mobilisés sur la lutte contre l'immigration clandestine. Nous avons sensiblement renforcé les contrôles aux frontières, en particulier à Roissy qui se présentait en 2002 comme une véritable passoire pour l'immigration irrégulière dans toute l'Europe .

Ainsi, sur les 11 premiers mois de l'année 2006, nous avons refoulé pas moins de 33 000 migrants illégaux avant leur entrée sur le territoire français .

Et j'ai fixé, vous le savez, des objectifs chiffrés de reconduites à la frontière aux préfets .

Pour tenir ces objectifs, nous avons effectué un effort considérable pour augmenter le nombre de places dans les centres de rétention administrative, qui passera de 1 000 en juin 2002 à 2 400 en juin 2007 .

Nous avons développé sur une vaste échelle les vols groupés permettant de reconduire les migrants en situation illégale dans leur pays : 40 en 2006 contre 17 en 2005. Beaucoup de ces vols groupés ont été organisés en coopération avec nos partenaires européens .

Les reconduites à la frontière de migrants en situation illégale ont doublé en trois ans, passant de 10 000 en 2002 à 20 000 en 2005. Elles vont atteindre 24 000 en 2006 pour la seule métropole. Un effort considérable a été également accompli outre-mer, où le nombre de mesures d'éloignement a doublé en 2006 et devrait dépasser les 22 000 .

J'ajoute que l'aide au retour volontaire, qui était au point mort, a été profondément remaniée. Son niveau, jusqu'alors dérisoire, a été fortement accru : 3 500 euros pour un couple, auxquels s'ajoutent 1 000 euros par enfant. Cet effort a permis en un an, de doubler le nombre de ses bénéficiaires : 2 000 personnes en 2006 .

Nous avons placé la lutte contre les filières criminelles au coeur de toutes les priorités .

Je le dis clairement : il n'est pas question de tolérer le retour de l'esclavage dans notre pays. Les services de police ont été mobilisés sur la répression de cet odieux trafic. En liaison avec les autorités judiciaires, nous avons multiplié les opérations coups de poing contre les filières: les arrestations de passeurs se sont ainsi fortement accrues en trois ans : de 1 400 en 2003 à plus de 3 200 en 2006 .

Une centaine de réseaux ont été ainsi démantelés, bien souvent dans le cadre d'une coopération étroite avec nos partenaires européens. Ainsi, le 28 novembre, la branche française d'une vaste filière d'immigration chinoise a été neutralisée. Ses responsables sont aujourd'hui incarcérés .

De même, la répression contre les employeurs de clandestins s'est fortement intensifiée : 1 300 arrestations en 2003, plus de 2 000 en 2006 .

.4-Les chiffres de l'immigration régulière démontrent que 2005 a été une année de rupture .

De 2000 à 2003, le nombre des premiers titres de séjour délivrés, hors Union européenne, s'était accru dans des proportions considérables : de 150 000 à plus de 191 000.

En 2005, le nombre de premiers titres de séjour délivrés s'établit à 187 000, soit une diminution de 2,6% .

C'est une rupture, qui est le résultat direct de notre politique de fermeté et de rigueur. Les mesures prises depuis 2002 ont permis d'envoyer un signal fort aux candidats à l'immigration. La France est un pays ouvert, mais sûrement pas un terrain vague où l'on s'installe au gré du vent. La France exerce son droit de Nation souveraine, en choisissant ceux qu'elle accueille, en exigeant d'eux le respect absolu de ses lois et de ses principes, en condamnant tout dérapage communautaire .

2006 a été une année de transition. Nous n'avons pas encore les chiffres des cartes de séjour, qui ne seront connus qu'au printemps prochain .

Nous avons fait preuve de fermeté, mais aussi d'humanité : la question des familles en situation irrégulière ayant des enfants scolarisés a marqué l'été 2006. Il fallait trouver un compromis entre des exigences humanitaires et la volonté de ne pas transformer l'école républicaine en une gigantesque filière d'immigration clandestine .

Arno Klarsfeld a bien voulu apporter sa contribution décisive dans ce dossier complexe, qui a été réglé par la circulaire du 13 juin 2006, prévoyant la régularisation des familles ayant des attaches fortes avec la France 924 6 .personnes ont été régularisées à ce titre. La parenthèse est refermée .

.5-L'année 2007 sera la première année d'application de la loi sur l'immigration choisie et l'intégration .

La loi du 24 juillet 2006 a défini les instruments d'une profonde transformation de la politique de l'immigration dans notre pays .

-Le regroupement familial a été profondément réformé. Le décret a été publié dimanche .

Un étranger en France voulant faire venir sa famille devra satisfaire à trois conditions fondamentales :

-respecter les principes fondamentaux de la République (laïcité, égalité entre les hommes et les femmes)

-être en mesure de subvenir aux besoins de sa famille par les seules ressources de son travail (et non les prestations sociales)

-disposer d'un logement adapté à la taille de sa famille, comparable à celui d'une famille française vivant dans la même région .

-Nous avons abrogé le mécanisme de régularisation "de droit" après dix ans de séjour clandestin, parce qu'il encourageait les étrangers à se maintenir dans la clandestinité. Les régularisations seront prononcées sur une base exceptionnelle, aux cas par cas, en fonction de la situation personnelle des migrants

-Nous avons créé la carte de séjour "compétences et talents" de trois ans pour favoriser la venue temporaire en France de scientifiques, de sportifs, d'actifs, dans l'intérêt de la France et celui du développement du pays d'origine. Dans le même temps, nous avons créé le "compte épargne co-développement", ouvert aux migrants, comportant des incitations fiscales pour investir dans leur pays d'origine et contribuer ainsi à y créer des emplois .

-Nous avons assoupli le recrutement de travailleurs étrangers dans certains secteurs et régions qui souffrent d'une pénurie de main d'oeuvre chronique, sous certaines conditions .

-Nous avons simplifié les modalités d'accueil et de séjour en France des étudiants étrangers .

-Nous avons, enfin, conditionné l'immigration durable à un véritable effort d'intégration. Pour tout migrant, la signature d'un "contrat d'accueil et d'intégration" devient obligatoire. Elle inclut l'obligation d'apprendre le français, de se conformer aux principes fondamentaux de la République .

C'est à compter de 2007 que les effets de la nouvelle loi se feront sentir. Les décrets d'application ont été préparés en un temps record, ils sont soumis au Conseil d'État et pourront donc être publiés dans les toutes premières semaines de 2007 .

.6-Mais beaucoup reste à faire, pour aller plus loin .

J'évoquerai quelques pistes pour l'avenir .

-Tout d'abord, je souhaite la nomination d'un ministre chargé de l'immigration qui sera à la tête de toutes les administrations responsables de ce dossier. Un seul ministre sera responsable des différents volets de la politique de l'immigration: gestion du flux migratoire, de l'asile, de l'accueil et de l'intégration sur le territoire français, de l'éloignement des migrants en situation irrégulière, du co-développement. Le ministre de l'immigration aura notamment la responsabilité de conduire une politique de fermeté résolue dans la lutte contre l'immigration illégale. Et il lui incombera de mettre en oeuvre les objectifs définis par la loi de 2006 en matière d'immigration régulière : maîtrise de l'immigration familiale, lutte contre les abus et la fraude, assouplissement des conditions de l'immigration dont notre économie a besoin .

-L'effort accompli au niveau national n'a de sens que s'il est poursuivi à l'échelle de l'Europe. Dans un espace de libre circulation, toute décision prise par un État membre a des répercussions chez ses voisins. C'est pourquoi j'ai proposé à mes collègues ministres de l'Intérieur des six grands pays de l'Union européenne, qui accueillent à eux seuls 80% des migrants dans l'espace européen, l'adoption d'un Pacte européen sur l'immigration. Une première esquisse de ce Pacte européen pour l'immigration a été adoptée par le G6 .

Les États membres de l'Union européenne doivent marcher dans la même direction. Il est essentiel de fonder une politique européenne de l'immigration sur une démarche volontaire des États et sur quelques grands principes communs: le refus des régularisations massives; la mise en place d'une frontière extérieure efficace et fiable; une règle commune d'asile et de regroupement familial; le principe d'éloignement des migrants clandestins et d'expulsion des étrangers délinquants sauf protections particulières .

-L'un des grands chantiers des années à venir est la généralisation des accords de gestion concertée des flux migratoires avec les pays d'origine : l'immigration doit être régulée, maîtrisée, organisée dans le cadre du dialogue avec les pays sources, se développer dans le cadre d'un partenariat d'État à État. J'ai signé le 23 septembre 2006 à Dakar un accord de gestion concertée des flux migratoires avec le Sénégal portant à la fois sur la coopération en matière d'immigration illégale et sur la lutte contre l'immigration clandestine. Mon ambition est d'étendre ce type d'accord bilatéral à l'ensemble des pays sources .

Oui, nous devons bâtir une grande politique de co-développement. Elle consistera à mobiliser le dynamisme, la compétence, l'épargne des migrants en France dans l'intérêt du développement de leur pays. Les transferts de fonds des migrants en France dans leur pays d'origine représentent 8 milliards d'euros. Cette somme est consacrée à 80% à la consommation courante. J'ai la conviction que son utilisation même partielle à des fins d'investissement productif pourrait devenir un levier essentiel du développement. L'autre axe de cette politique consistera à généraliser la politique d'aide aux micro-projet en faveur des migrants de retour dans leur pays, à l'image de l'expérience très positive engagée au Mali (300 projets ont abouti en 2003-2005 et permis de nombreux recrutements).

-J'ai une autre ambition qui peut paraître lointaine, mais répond à un besoin évident. Il me semble urgent d'ouvrir le grand chantier d'un traité sur les migrations internationales. La communauté internationale s'est organisée pour coopérer dans la gestion les grands enjeux planétaires : le développement, la santé, l'environnement, la mer, la sécurité aérienne, l'espace, le droit du travail, etc.). Curieusement, les migrations internationales ne font l'objet d'aucune régulation à l'échelle mondiale et sont abandonnées au chaos planétaire. Le traité international sur les migrations que je propose comporterait des droits et des devoirs pour les États et pour les migrants. Une Agence internationale des migrations serait chargée de veiller à l'application du traité .

Mesdames et Messieurs ,

Vous l'avez compris, je suis plus que jamais déterminé à transformer la politique d'immigration de notre pays .

Depuis 2002, nous avons redressé la barre d'un navire qui était à la dérive et menaçait de couler .

Je ne regarde pas en arrière. Je regarde l'avenir. J'ai la conviction d'avoir choisi la seule voie possible, celle d'une immigration choisie et régulée.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

أ) باللغة العربية:

1) المصادر

القرآن الكريم.

1) أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية. ج.3 ، ط.4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

2) ـــــــ، ـــــــ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال).ط2، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، .2009

3) أجيرون، شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط.1، بيروت: منشورات عويدات، 1982.

4) الزبيري، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962). ج.2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

5) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54. الجزائر: منشورات ANEP، 2008.

6) بوعزيز، يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830) . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، .1980

7) ـــــــ، ـــــــ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

8) بن خدة، بن يوسف، إتفاقيات إيفيان. تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، .1987

9) بن عثمان، حمدان خوجة، المرآة. تعريب: محمد العربي الزبيري، الجزائر: منشورات ANEP، .2005

10) دحلب، سعد، المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر.الجزائر: منشورات دحلب، .2007

11) قاسم نايت بلقاسم، مولود، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ج.1، ط.2، الجزائر: دار الأمة، 2007.

12) ـــــــــ، ـــــــــ، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. ج.2، الجزائر: دار الأمة، 2007.

2) المراجع:

13) أوليفي، لوكور غرانميزون، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية. ترجمة: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر،.2009

14) الأشقر، جلبير، صدام الهمجيات : الإرهاب، الإرهاب المقابل، والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده. بيروت: دار الطليعة للنشر والطباعة، ط1، 2002.

15) الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1957-1959. ترجمة: مصطفى فرحات، الجزائر: دار المعرفة، .2008

16) العلوي، محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، د.ت.ن.

17) الشكري، علي، يوسف، حقوق الإنسان في ظل العولمة.ط(1)، عمان : دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006.

18) الموسوي، محسن، القرن الواحد والعشرون والبحث عن الهوية. بيروت: دار الهدى، 1991.

19) أسعد عطا الله، مرفت، التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869- 1904).الإسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، .2005

20) بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.ط.2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، .2005

21) بوقنطار، الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

22) بن أشنهو، عبد اللطيف، الجزائر اليوم بلد ناجح. الجزائر: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، د.ت.ن.

23) بن نعمان، أحمد، فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات، الأهداف، الوسائل،

البدائل.الجزائر: دار الأمة، 2011.

24) بنقينة، عمر، وحدتنا فرنسا الاستعمارية وفرقتنا الأحزاب الوطنية. الجزائر: منشورات تالة، 2008.

25) دبلة، عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة.ط1، القاهرة: دار الفجر، 2004.

26) ولد خليفة، محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي. الجزائر: منشورات تالة، 2005.

27) ـــــــــ، ـــــــــ، العربي، المنطقة العربية الإسلامية، مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر.ط2، الجزائر: دار الأمل، 2007.

28)) لونيسي، رابح، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989). الجزء الأول، الجزائر: دارالمعرفة ، 2010.

29) ليزو، كلود، وجيل منصرون، الاستعمار والقانون والتاريخ : نقد قانون 23 فيفري الممجد للاستعمار. ترجمة: بشير بولفراق، الجزائر، دار القصبة، 2007.

30) محساس، احمد،الحركة الوطنية الثورية في الجزائر. ترجمة: الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د.ت.ن.

31) معراف، اسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن الشرعية الدولية؟. الجزائر: دار هومة، 2010.

32) حماميد، حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962).ط1، الجزائر: منشورات الحبر، .2007

33) طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترابات.ط(1)، الجزائر: كنوز للإنتاج والمشر والتوزيع، 2011.

34) سعدي، بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس. الجزائر: دار هومة، 2002.

35) سعود، صالح، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية). الجزائر: طاكسيج.كوم، 2009.

36) فيدرين، هوبير، فرنسا ومسار العولمة: حوار مع دومينيك مويزي.ط(1)، ترجمة: جبور

الدويهي، بيروت: دار النهار للنشر، 2001.

37) فضيل، عبد القادر، المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات . ط.1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2009.

38) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الإجتماع السياسي. مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

39) شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: د.د.ن، 1997.

40) شيراك، جاك، فرنسا جديدة، فرنسا للجميع . ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، .1995

41) تواتي، دحمان، **م**نظمة الجيش السري؛ ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1961-1962). الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.

ب) باللغة الأجنبية:

42) Agrikoliansky,Eric, les parties politique en France au 20eme siècle. Paris : Armand colin, 2000.

43) Aggoun, Lounis et J.B.,Rivoire, FrançAlgérie: Crimes et mensonges d'états.Paris: La découverte, 2004.

44) Avril, Pierre, Essai sur les parties politiques . Paris : LGDJ ,1986.

45) Boudersa, Maamar, La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli.Alger : Editions Rahma, 1993.

46) Chitour ,Chems Eddine, L'empire Américain, le pétrole et les arabes. Algérie : Edition ENAG, 2006.

47) ------,-------, De la traite au traité : histoire d'une utopie. Alger : Editions Casba, 2006.

48) Club Ullysse, Le politique saisi par l'économie: Enjeux économiques et sociaux des élections de 2002. Paris: Economica, 2002.

49) François, Goguel et Alfred, Grosser, La politique en france. Paris : Armand Colin, 1975.

50) Haya, Djelloul, Evian 62, le dernier combat .Alger: Casbah, 2008.

51) Khalfa, Maameri, Orientations politiques de l'Algérie (analyse des discours du président Boumediene (1965-1970). Alger: SNED, 1973.

52) Michallon, Thierry, Dix lessons sur la vie politique en france. Paris : hachette, 1997.

53) Mouhoubi, Salah, La politique de coopération Algéro-Française (Bilan et

perspectives).Alger: O.P.U, 1986.
54) Offerlé, Michel, Sociologie de la vie politique française.Paris : Editions la découverte, 2004.

ثانيا: المقالات:

55) برقوق، سالم، " الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الاستراتيجي. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 03 ، ماي.2008

56) زغدار، أحمد، " الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث. عدد 03/.2004

57) سعد زغلول، خالد، " ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، مجلة السياسة الدولية. العدد 169، جويلية 2007.

ب) باللغة الأجنبية:

58) Azzouzi, Ammar "Le français au maghreb: statut ambivalent d'une langue", Synergie Europe. n° 3, 2008.
59) Aurélia, Mané.Estrada, « Sécurité énergétique en méditerranée occidentale : nouveaux facteurs, nouvelles politique, un regard Espagnol **»,** Note de l'IFRI. Octobre 2008.
61) Belkaid, Akram, « Une dynamique d'alliances au nom de la souveraineté nationale **»,** Confluences Méditerranée. N° 71, Automne 2009.
62) Bernard,Ravenel, « L'Algérie s'intègre dans l'empire **»,** Confluences Méditerranée. N°45, printemps 2003, p.122.
63) Bettahar, Yamina,"Les nouveaux migrants algeriens des année quatre vingt dix", Hommes et migrations. N° 1244, juillet-aout 2003.
64) Fabien, Nicolas, « Les partis populistes face à l'évolution des systèmes partisan et politique : pour une sociologie politique comparative de l'histoire du populisme en France(1880-2002) **»,** AMNIS, n°5,2005.
65) Frédéric, Charillon, « La politique étrangère de la France : l'heure des choix **»,** Politique étrangère. Printemps, 2007/1.
66) Gerard Camilleri, « Gauche et droite en France au travers des élections présidentielles 1974,1981,1988,1995 », in Mappemonde .1/96
67) Guy, Pervillé, « Mémoire et histoire de la guerre d'Algérie de part et d'autres **»,** revue confluences. Automne 1996.
68) Hansworth, Paul, « The extreme right in France: the rise and rise of J.M.Le.Pen's Front National**»,** in Représentation, Vol.40, N°.02, 2004
69) Jean François, Doguzan, « Les relations Franco –Algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions », Annuaire français de relations internationales (AFRI), vol.02 , 2001.

70) Jean, leca, « Attention ! un comportement peut en cacher un autre »**,** societés politiques comparées. N°23, mars 2010.
71) La Cimade, « La France et l'Algérie, le poids de l'histoire pour comprendre le présent »**,** Dossier de presse, le 21/04/2010.
72) Megret, Bruno, « l'impératif de puissance»**,** Identité, n°14, sept-oct1991.
73) Nishiyama, Noriyuki, « Les civilisés ont-ils besoin d'apprendre la langue des indigènes ? La politique linguistique éducative de l'arabe chez Louis Machuel dans la Tunisie sous le protectorat Français à la fin du 19eme siecle »**,** Revue japonaise de didactique du français. Vol 2, etudes francophones, octobre 2007.

رابعا: الملتقيات والندوات:

أ) باللغة العربية:

74) ساسي، جمال، " مصادر التهديد الجديدة في المتوسط"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق. جامعة قسنطينة، أبريل 2008.

ب) باللغة الأجنبية:

75) De Robien, Gilles, « L'agrégation d'arabe a cent ans ! »**,** Actes du séminaire national sur Le centenaire de l'agrégation d'arabe . Organisé le 17 et 18 novembre 2006, Paris**,**eduscol.education.fr/ forensactes**,** Janvier 2008.
76) Fretel, J. et Lefebvre, R**.,** «Retour sur un lieu commun historiographique : la faiblesse des partis politique en France »**,** communication présentée dans les journées AFSP, le 04-06 Mars 2004.
77) Lang, Jack, « Apprendre et enseigner la guerre d'Algérie et le Maghreb contemporain »**,** conférence présenté au actes de l'université d'été**.**
78) Jacques, Dumasy, « Les relations commerciales Franco-Algériennes et les outils de la coopération »**,** conférence présenté au colloque sur le thème:« L'Algérie sur le chemin des réformes »**.** Centre Français du Commerce Extérieur, le 18 octobre 2001**.**
79) Jean-Pierre, Rioux, « Comprendre et faire comprendre »**,** conference présenté au actes de l'université d'été, sur le thème : « comprendre et ensigner la guerre d'algerie et la maghreb contemporaine »**,**organisé à l'institut du monde arabe, le 29 et 31 oct 2001.
80) Lochak, Danièle, « Immigration subie, immigration choisie : vers de nouvelles hiérarchies »**,** Conférence présenté au séminaire sur les politiques antidiscriminatoires**.** Centre de Recherche et d'Etude sur les Droits Fondamentaux (CREDOF), Université de Paris 10, le 14 mars 2006.
81) Luc-Willy, Deheuvels et Joseph Dichy**,** «La masse manquante: l'offre du

service public et les enjeux de l'enseignement de l'arabe en France aujourd'hui», Actes du séminaire national sur Le centenaire de l'agrégation d'arabe . Organisé à l'Institut du monde arabe le 17 et 18 novembre 2006, Paris: eduscol.education.fr/forensactes, Janvier 2008.

82) Mallet, Jean claude « Introduction », conférence présenté au actes de la journée d'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après? . organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 au 18 septembre 2008.

83) Ruiz Palma, Diego, « Lecture croisées du livre blanc », conférence présenté au actes de la journée d'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ?. du 17 au 18 septembre 2008.

خامسا: رسائل وأطروحات:

أ) باللغة العربية:

84) بيرم، فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير(غير منشورة). جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2010.

85) حبيلة، محمد لمين،"العلاقات الفرنسية الجزائرية1999-2009(الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر)"، مذكرة ماجستير(غير منشورة).جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

86) عبدالله، عبدالحفيظ، فرحات عباس بين الإندماج والوطنية(1919-1962). مذكرة ماجستير(غير منشورة) . جامعة باتنة، باتنة،كلية التاريخ، 2006.

87) فتيسي، فوزية، " الحق في ممارسة الشعائر الدينية وضوابطه في ظل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مذكرة ماجستير(غير منشورة). جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

88) تيقمونين، ابراهيم، " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية الجديدة: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا". مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.

ب) باللغة الأجنبية:

89) Marie, Muyl, « Les français D'algérie: sociohistoire d'une édenté», Thèse de doctorat . Présenté à l'université Paris1- Pantheon- Sorbonne, département de science politique, 2007.

90) Naylor , Phillp Chiviges, « Conflict and cooperation : French-Algerian Relations, 1962-1978», doctorate thesis. Marquette University, faculty of the graduate school of philosophy, USA, Nov 1980.

91) Girod, Alain, «Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de l'opinion publique », thèse de doctorat en science de l'information et de la communication, présenté à l'université Lumière Lyon2, 2000.

92) Salson,Philippe, « les débats autour de la guerre d'Algérie à travers le Monde », mémoire de maitrise d'histoire contemporaine. Présenté à l'université Michel de montaigne , Bordeaux 3, 2001.

93) Sabhan Rabiha, El-Baidhawe, « La place de la langue arabe en France , l'éxemple de la ville de Poitiers», Doctorat en sociolinguistique. Présenté à l'université Paris8, Institut Maghreb Europe.2007

94) Settouti, Bochra « La diplomatie française et les intérêts méditerranéens Maghrébins », Doctorat en science politique, présenté à l'Université Nancy (2), faculté de droit, soutenue le 30 oct 2008.

سادسا: الجرائـــد اليومية:

أ) باللغة العربية:

95) بن صالح، جعفر و سوكو، نوار، "الأمم المتحدة تحضر لندوة دولية لتنظيف مواقع التفجيرات النووية، باريس ترفض غالبية ملفات الضحايا والتعويض لا يتعدى 20 ألف يورو"،جريدة الخبر. العدد 6460، بتاريخ 2011/08/28.

96) بطاش، سمير، " المجاهد والقيادي في الأفلان، مختار فيلالي: هناك تحريفات خطيرة في مقررات تدريس الأمازيغية، مصدرها الأكاديمية البربرية"، جريدة البلاد. http://www.elbilad.net/archives/13000 ، تاريخ الدخول 2011/09/30

97) ح، سليمان، "وزير الداخلية كلود غيون وجه تعليمات لرؤساء المقاطعات: لا هجرة لمن لا يتقن الفرنسية وعلى طالبي التجنس أن يكونوا لائكيين"، جريدة الخبر. العدد 6457، بتاريخ 2011/08/25.

ب) باللغة الأجنبية:

98) Abel, Mestre et Patrick, Roger, « Le front national accroit la pression sur l'UMP »**,** Le Monde. Du mercredi 23 fevrier 2011.
99) Barluet, Alain, « à Alger, Juppé veut moins de mémoires et plus d'avenir »**,** Le Figaro. Publié le 16/06/2011.
100) Benyahia, Ali et Fayçal, Métaoui, « Xavier Driencourt : Le printemps arabe est une fausse bonne idée »**,** El-Watan. n° 6339, du 25/08/2011
101) Benyahia, Ali et Fayçal, Métaoui, « Xavier Driencourt : Le printemps arabe est une fausse bonne idée »**,** El-Watan. n° 6339, du 25/08/2011
102) Elise, Vincent, « L'immigration : les chiffres du FN ne sont pas un secret d'état »**,** Le Monde. Du mercredi 13 fevrier 2011 .
103) M., S., « Indemnisation des irradiés des essais nucléaires français : les victimes algériens contournés »**,** Le Quotidien d'Oran. N° 4735, le 30/06/2010,p.04.

سابعا: الوثائق الرسمية :

104) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري المعدل في 28 نوفمبر 1996.

105) الجمهورية الجزائرية، "مرسوم رئاسي رقم 08 - 88 مؤرّخ في أوّل ربيع الأول عام 1429ه الموافق لـــ 9 مارس سنة 2008. يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبروتوكولها الإداري وا لمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4 ديسمبر سنة2000"، الجريدة الرسمية رقم 15.

106) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 09-01 المؤرخ في29 صفر من عام 1430 الموافق لـــ25 فبراير من سنة 2009، والمتضمن قانون العقوبات، القسم الثامن، الجريدة الرسمية رقم 15 .

ب) باللغة الأجنبية:

107) République française, « Loi n°2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la nation et contribution nationale en faveur des français rapatriés », JORF n° 46 du 24 fev 2005 **.**
108) République Française, JORF n° 0004 du 06 janvier 2010.p327, texte n° 01.
109) République Française, « loi n° 2003-1119 du 26 novembre 2003 , relative à la maitrise de l'immigration, au séjour des étrangers en

France et la nationalité. », JORF n° 274 du 27 novembre 2003.
110) République Française, « Loi n° 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration», JORF n° 170 du 25 juillet 2006 . .

ثامنا: مواقع على شبكة الانترنات:

أ) باللغة العربية:

111) العشري، أشرف،" أمريكا تستعد لبناء أكبر قاعدة عسكرية". موقع جريدة الأهرام العربي: http://www.arabi-ahram.org.eg/arabi/ahram/2007/4/7wrld0.htm، تاريخ الدخول:16/05/2009.

112) هابيمون، جاكوب، " تقرير عن مجموعة العمل الخامسة: التهديدات غير العسكرية للأمن"، من الموقع الإلكتروني: http://www.puguash.org/publication/tran/w65-ar.pdf. تاريخ الدخول: 17 /2010/07.

113)قيراط، محمد، " قانون العار" ، من موقع العربية.نت على الشبكة العنكبوتية. http://alarabiya.net/writers/warchive.php?writer=1412 ، تاريخ الدخول: 2010/06/02.

114) قناة الجزيرة الفضائية، "حرب تحرير واستقلال الجزائر" ج(3)، برنامج أرشيفهم وتاريخنا. بتاريخ 2010/06/17، من الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/. ، تاريخ الدخول: 2011/10/28.

115) غمراسة، بوعلام، " الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة"، قناة الجزائر. على الموقع : http://www.algeriachannel.net/?p=1245 . تاريخ الدخول 2011/09/17.

ب)باللغة الأجنبية

116) Adler,Frank, « On the French Right-New and Old**",** Interview with Alain De Benoist, translated by Marie Hélene Adler, in Paris le 11/01/2003, in: www.alaindebenoist.com/ consulté le 12/03/2011.

117) Ambassade de France en Algérie, " Fiche Algérie: organisation de l'enseignement superieur". In: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/algerie_406/presentation-algerie_922/enseignement-superieur_71490.html . consulté le 04/10/2011

118) Balent,Magali, « La vision du monde du front national : Quel devenir après le départ de J.M.Le.Pen », Note de recherche n°15,jan 2011,CEVIPOF et CNRS, Sciencespo, p.2, in http://www.cevipof.com/fichier/p_publication/729/publication_pdf_cevipof.

la.vision.du.monde.du.fn.pdf, consulté le 08/03/2011

119) Claire, Adida et autres, « Les français musulmans sont ils discriminés dans leur propre pays ?,Une étude expérimentale sur le marché du travail », in : http://www.islamlaicité.org/img/pdf. consulté le 29/08/2011

120) De Boissieu, Laurent « elections », in http://www.france-politique.fr/, consulté le 10/04/2011.

121) http://discours.vie-publique.fr/notices/023003789.html**.** consulté le 21/11/2011**.**

122) Evans,J.A. et Ivaldi, G., « Dynamiques électorales de l'éxtrême-droite européenne », Revue politique et parlementaire, Juil-Aout 2002,in http://cidsp.upmf-grenoble.fr/guest/ereps/, consulté le 10/03/3011.

123) Enquete IFOP pour le Figaro, « Les français et la construction des mosquées et des minarets en France » ,1 et 2 Décembre 2009, in :www.ifop.com/media/poll/1000-1-study_file.pdf. consulté le 29/08/2011.

124) Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p.p. 17,50,87 , dans **:** http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf **.** consulté le 20/12/2011.

125) The European Union Agency for Fundamental Rights, "anti-semitism-summary overview of the situation in the european union 2001-2008", feb 2009, in http://infoportal-fra.europa.eu, consulté le 12/03/2011

126) Immigration et coopération entre les pays de la région Euro-méditerranéenne », 9eme sommet économique et social euro-méditerranéen , tenu à Valencia (Espagne), les 18 et 19 nov 2004

127**)** http://www.frontnational./interventions/inter=51, consulté le 08/04/2011.

128) http//www.ined.fr/fr/pop_chiffres/France/flux_immigration/depuis-1994/.consulté le 26/08/2011

129**)** http://www.lepen2007.fr/pdf/Programmejmlp2007.pdf . consulté le 11/10/2010.

130) République française,Haut conseil de la coopération internationale," Enquête sur les relations des universités avec les pays en développement : analyses par zone géographique et par pays",septembre 2007,in: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports- publics /074000601/index.shtml, consulté le 04/10/2011.

131) Ministère des finances, Directions Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et des Statistiques, statistiques des commerce extérieur de l'Algérie, année 2008. dans: http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers09/stcext08.pdf . consulté le

03/10/2010.
132) Republique Algerienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, in**:**http://www.mesrs.dz. Consulté le 03/10/2011.
133**)** http://www.wikipedia.mht **,** consulté le 06/01/2011.
134**)** http://www.interieur.gouv.fr/sections/le_ministre/interventions/archives-sarkozy-2005-2007/conference-immigration-11-12-06 , consulté le 11/12/2011.
135) http://www.ldh-toulon.org , consulté le 16/11/2011.

الفهرس

فهرس الجداول والخرائط

الرقم	عنوان الجدول أو الخريطة	الصفحة
01	حجم القروض والمساعدات المالية الفرنسية للجزائر ما بين 1961 و1970	67
02	حجم الصادرات الجزائرية من البترول إلى فرنسا من 1962 إلى 1965	74
03	نسبة صادرات الجزائر من البترول في الفترة 1968 وإلى 1979.	76
04	وضعية أحزاب اليمين المتطرف الانتخابية في أوروبا بين سنوات 1998 و2002	105
05	أهم منظمات وحركات اليمين المتطرف في فرنسا في الفترة ما بين 1953 و2009.	107
06	نسبة الأصوات في الانتخابات الرئاسية بين اليسار واليمين بين سنوات 1974 و1995.	118
07	نسبة الأصوات المحصل عليها في الانتخابات الرئاسية من طرف الجبهة الوطنية	119
08	تطور شعبية الطبقة السياسية الحاكمة بين 1958 و 1997	119
09	تطور أعداد الهجرة المغاربية الشرعية بين سنوات 1995و2003	165
10	تطور أعداد الهجرة المغاربية الشرعية بين سنوات 2004 و2008	166
11	أهم الشركاء التجاريين للجزائر في سنة 2008	179
12	المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة 2002- 2004	181
13	المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة 2008-2009 بالمليون أورو	182
14	صادرات الجزائر من المحروقات لفرنسا مقارنة بالدول الأمريكية والأوروبية في سنة 2006	184
15	توزيع الديون الخارجية الجزائرية على الدول الغربية إلى غاية 1989	189
16	قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات بالمليون دولار (1997-2004)	191
17	أعداد المستفيدين من دروس اللغة العربية في فرنسا بين سنوات 2002 و2006	205
18	وضعية تدريس اللغة العربية في التعليم الثانوي بفرنسا	205

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
مقدمة	16-01
الفصل الأول : الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية	85-17
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية من الحكم العثماني إلى الاستقلال	20
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال(1518م-1830م)	20
المطلب الثاني: الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830م-1954م)	29
المطلب الثالث: ثورة التحرير الوطني (1954م-1962م)	39
المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال	45
المطلب الأول: استقلال الجزائر وانعكاساته على العلاقات بين البلدين	45
المطلب الثاني: التوجهات الجزائرية وأثرها في علاقات التعاون مع فرنسا	60
المطلب الثالث: الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر بعد الاستقلال	69
خلاصة واستنتاجات	83
الفصل الثاني : موقع اليمين المتطرف في صنع السياسات الفرنسية	124-86
المبحث الأول: الخريطة السياسية والحزبية في فرنسا	88
المطلب الأول: ماهية الحزب السياسي	88
المطلب الثاني: دور الأحزاب في الحياة السياسية الفرنسية	93
المبحث الثاني: التوجهات السياسية لليمين المتطرف	102
المطلب الأول: أهم الأطراف الفاعلة في اليمين المتطرف	102
المطلب الثاني: السياسية والأيديولوجية لليمين المتطرف	109
خلاصة واستنتاجات	123
الفصل الثالث: تأثير اليمين المتطرف في العلاقات الجزائرية الفرنسية الراهنة (2002-2010)	223-125
المبحث الأول: ثوابت ومتغيرات السياسية الخارجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية	127

المطلب الأول: ثوابت السياسة الخارجية في العلاقات الثنائية	128
المطلب الثاني : متغيرات السياسة الخارجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية	155
المبحث الثاني: البعد الثقافي/ الحضاري في العلاقات الجزائرية الفرنسية	195
المطلب الأول: البعد الثقافي في العلاقات الجزائرية الفرنسية	196
المطلب الثاني: البعد العلمي في العلاقات الجزائرية الفرنسية	215
خلاصة واستنتاجات	222
الخاتمة	233-224
الملاحق	252-234
قائمة المراجع	265-253
فهرس الجداول والخرائط	267
الفهرس العام	269-268

الخلاصة:

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة ما بين 2002 إلى 2010. وتبحث إشكالية تأثير سياسات اليمين المتطرف في هذه العلاقات. وقد توصل البحث إلى أن العلاقات بين الجزائر وباريس، تأثرت وتتأثر سلبا بسياسات وتوجهات اليمين المتطرف. سواء كانت هذه السياسات حزبية متعلقة بأحزاب سياسية، أو بمطالب تنظيمات مصلحيه، مرتبطة بجمعيات الأقدام السوداء وبقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي. أين تعرضت ملفات الذاكرة التاريخية، وقضايا الهجرة، الأمن، والهوية بدرجة كبيرة لهذا التأثير. في حين يبقى هذا التأثير محدودا ونسبيا في العلاقات الاقتصادية والتجارية. أما فيما يخص البعد الثقافي والحضاري لهذه العلاقات، يميل التعاون الثقافي والعلمي لصالح اللغة الفرنسية والنموذج الثقافي الفرانكفوني. بينما تتعرض اللغة العربية والدين الإسلامي في فرنسا إلى التهميش والإقصاء والعنصرية.

Abstract:

This Study deals with the Algerian-French relations from 2002 to 2010. It focuses on the impact of the extreme right-wing in these relations. The research concluded that the current relations between Algiers and Paris were negatively affected by the policies and ideologies of the extreme right. Whether these policies were related with parties, or organizations of self-interest such as the black feet associations, and the French army veterans. Where files have been the historical memory of colonialism, immigration, security, and identity were deeply affected. While in the economic and commercial relations the impact is less affected but the cultural and civilizational dimension of these relations, tends to the cooperation in scientific and linguistic field for the benefit of the francophonic model. Whereas Arabic language, Islamic are marginalized and excluded in France.

Résumé :

Cette étude aborde la question des relations algéro-françaises dans la période entre 2002 à 2010. Elle analyse l'influence des politiques de l'extrême droite sur ces relations. Cette recherche a constaté que les relations courant entre Alger et Paris, ont été touchées défavorablement par les politiques et les orientations de l'extrême droite. Quoique ces politiques sont liées avec les partis d'extrême droite, ou avec les exigences des associations d'intérêt comme les pieds noirs ou les anciens combattants de l'armée française. Où les dossiers de la mémoire coloniale, immigration, sécurité, identité et en grande partie affectés. Alors que ce dernier reste relativement limitée dans les domaines économiques et commerciaux. Quant à la dimension culturelle et civilisationnelle de ces relations, tend la coopération culturel et scientifique pour le bénéfice du modèle culturel francophone. Alors que la langue arabe et la religion islamique sont marginalisées et exclusses en France.